

الدكتور حسين رفعت حسين

عالم الكتب

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الماجستير فى « اللغة العربية مادة النحو والصرف والعروض » من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير « ممتاز » وذلك فى يوم السبت ٢٣ من ذى القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ من فبراير ٢٠٠١م .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير التامين الكاملين إلى أستاذى الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل الذى وسعنى بعلمه أيما وسع وشرفنى بالإشراف على هذه الرسالة وأسأل الله أن يجعل ما بذله لهذا العمل من جهد ووقت فى ميزان حسناته يوم القيامة وأن يكثر من أمثاله فى مجال البحث العلمى .

* حسين، رفعت حسين .
* الإجماع فى الدراسات النحوية
* حسين رفعت حسين .– طبعة ثانية مزيدة ومنقحة . – القاهرة : عالم الكتب ؛ 2010
* 352 ص ، 24 سم
* تدمك : 977-232-474-1 * رقم الإيداع : 15747

1- اللغة العربية - نحو

أ- العنوان 415.1

عالم الكتب

* الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 0020223939027

* المكتبة :
38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون: 23926401 - 2395953
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - ميدان الجيش
ت : ٢٥٩٢٥٥٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم





إهــداء

إلى روح والديّ

رحمهما الله تعالى



مقدمة

هذا كتاب فى « الإجماع فى الدراسات النحوية » قد دفعنى إلى اختيار موضوعه أنه عندما التحقت بالسنة التمهيدية للماجستير بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ، كانت الدراسة فيها مرتبطة بعلم أصول النحو فجذبنى هذا العلم ، وقرأت كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ، وأخذت الفكرة تزداد وضوحا بعد كل قراءة فى الموضوع ، وأعجبنى كثيرًا قول ابن الأنبارى فى لمع الأدلة فى أصول النحو ، عند الحديث عن فائدة علم الأصول : « وفائدته التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل » . فأردت أن تتحقق لى هذه الفوائد ، فعزمت - بعد استخارة الله والتوكل عليه - خوض العلم الجليل علم أصول النحْو . وإذا كانت أصول النحو محمولة على أصول الفقه ، وإذا كان الإجماع فى الفقه قد درس بهذه الطريقة التى أدرس بها هذا الكتاب ، حيث صنف ابن المنذر المتوفى ٣١٨ هـ كتابه : الإجماع ، وفيه سرد مسائل الإجماع فى أبواب الفقه المختلفة ثم صنف ابن حزم كتابه : مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات ، على نهج كتاب ابن المنذر ، قال ابن حزم فى مقدمة كتابه : « وإنا أملنا بعون الله عز وجل أن نجمع المسائل التى صح فيها الإجماع ، ونفردها من المسائل التى وقع فيها الخلاف بين العلماء ، فإن الشىء إذا ضم إلى شكله ، وقرن بنظيره سهل حفظه ، وأمكن طلبه ، وقرب متناوله ، ووضح خطأ من خالف الحق به ، ولم يتعن المختصمون فى البحث عن مكانه عند تنازعهم فيه ، ورجونا بذلك جزيل الأجر من الله عز وجل ، فإن المنفعة بجمع هذه المسائل جليلة جدًا » . وما أمّله ابن حزم - فى عبارته هذه - هو ما أملته من هذا الكتاب ، فإذا كان الإجماع فى الفقه قد درس بهذه الطريقة . فإن دراسته فى النحو بالطريقة نفسها يعد سيرًا على النهج وحملا لأصول النحو على أصول الفقه فى التطبيق .

والإجماع فى النحو يحتاج إلى وقفة - كالتى حدثت مع الإجماع فى الفقه - نتبين منها : هل يوجد إجماع حقًا أو لا ؟ وإن كان يوجد فأين مواضعه ؟ ومن أشار إليها من النحاة ؟ وهل

هذه المواضع نص عليها مصنفو النحاة كلهم أو أن هناك من يقول : هنا إجماع ، ومن يقول : بل الخلاف واقع فى المسألة ؟ وما مساحة الإجماع فى النحو مقارنة بالخلاف ؟

هذه أمور دفعتنى إلى اختيار موضوع الإجماع ، لا إجماع النحاة عامة فقط ، بل إجماع النحاة داخل المدرسة الواحدة أيضا ، فإذا كان الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة قد درس ، فلا أقل من أن ندرس إجماعهم .

هذا ، وقد سبق هذا الكتاب – وهو كما سبق كتاب فى أصول النحو – بأبحاث فى الأصول مثل بحث : المعارضة والترجيح فى النحو العربى للباحثة : سناء يوسف فتح الباب ، وبأبحاث فى الأصول عند بعض النحاة من خلال مصنفاتهم مثل بحث : أصول النحو فى الخصائص لابن جنى للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ، وبحث أصول النحو فى معانى القرآن للفراء للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوى ، وبحث الأصول النحوية عن ابن الأنبارى للباحث : محمد سالم صالح سالم ، وبحث أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق للباحث : عصام عيد فهمى ، وهذه الأبحاث موجودة بمكتبة كلية دار العلوم .

أما الإجماع كأصل مستقل من أصول النحو فلم يعالج فى بحث مفرد غير هذا الكتاب ، أما عن البحث الموجود فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان : الإجماع والقياس وأثرهما فى ثبوت اللغة ، فهو لم يغلق باب الاجتهاد والبحث فى الإجماع ؛ لأنه لم يتناول الإجماع بالبحث الشامل الدقيق عن مواضعه ، وأماكن وجوده ، ومساحته فى النحو ، بل اكتفى بالحديث عن أنواع الإجماع ، ونشأة الإجماع ، وفى نفسى أشياء عن هذه النقطة ، أناقشها فى حينها من الكتاب ، ثم تحدث عن أعلام المدرستين ، وكذلك مدرسة بغداد ومدرسة الأندلس ، ومثل لإجماع البصرة بأربعة عشر موضعا فقط ، ولإجماع مدرسة الكوفة بثمان عشرة مسألة فقط ، ولإجماع المدرستين معا بثلاث مسائل فقط ، ولإجماع مدرستى الأندلس وبغداد بمسألتين فقط ، ومن هنا وجدت أن الإجماع بهذه الصورة لم يأخذ حقه من الدراسة ، فحاولت أن أعطيه حقه .

هذا ، والبحث فى موضوع الإجماع لم يكن صعبًا فى مصادره ، ولا فى قلتها ، فهى كثيرة وموجودة ، والصعوبة الحقيقية كانت فى كثرة الكتب ، بل مجلدات الكتاب الواحد التى كان

عليَّ أن أطلع عليها كلها كاملة ؛ لإخراج مواضع الإجماع ، سواء من حيث إجماع المدرستين أو المدرسة الواحدة ، وإخراج كل مخالفة منسوبة إلى صاحبها مع التحقيق فى هذه المواضع ، ومقارنة نُقول النحاة فيها .

هذا ، ومن المراجع الرئيسة التى اعتمد عليها الكتاب :

ارتشاف الضرب لأبى حيان ، وهمع الهوامع للسيوطى ، والإنصاف لابن الأنبارى ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ، وشرح الأشمونى على الألفية ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى .

هذا ، وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقسم إلى : مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة

المقدمة : وتتحدث عن دوافع اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والمراجع الرئيسة التى اعتمد عليها الكتاب ، وخطة الكتاب ، ومنهج البحث .

التمهيد : وفيه حددت المصطلحات الواردة فى الكتاب ، ومدلولها على ما توصل إليه الكتاب ، كما تناول الإجماع من حيث : تعريفه ، وأنواعه ، ونشأته ، وظهور المصطلح فى كتب النحاة ، ومنزلته بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا فى علم الأصول ، والإجماع بين الحجية والخرق .

الفصل الأول : وفيه سرد المسائل التى أجمع عليها النحاة عامة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة فى نقل الإجماع فيها ، ورتبت المسائل فيه حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، والمسائل التى لم تذكر من قريب أو بعيد فى الألفية ، وليست لها باب فى الألفية جعلت فى آخر الفصل تحت عنوان : مسائل متفرقة .

الفصل الثانى : وفيه سرد للمسائل التى أجمع عليها نحاة البصرة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة فى نسبة هذه المسائل إلى البصريين كلهم أو نقل الخلاف بينهم ، ورتبت مسائله كما رتبت مسائل الفصل السابق .

الفصل الثالث : وفيه سرد للمسائل التى أجمع عليها نحاة الكوفة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة فى نسبة هذه المسائل إلى الكوفيين كلهم أو نقل الخلاف بينهم ، ورتبت مسائله كما

رتبت مسائل الفصلين السابقين . هذا ، وفى نهاية كل فصل من الفصول الثلاثة وضعت تعقيبًا يجمل ما توصل إليه الفصل .

الخاتمة : وبها النتائج التى توصل إليها الكتاب .

الفهارس : وتشمل فهارس لآيات القرآن والأحاديث وأبيات الشعر التى وردت فى الكتاب وفهرسًا لمراجع الكتاب ، وفهرسًا لموضوعات الكتاب .

أما منهج البحث فى الكتاب :

فقد اعتمد على الاستقراء ثم التصنيف لهذا المستقرأ من خلال الكتب التى اعتمد عليها الكتاب ، وكما قال الأولون : قَمِّش ثم فَتِّش ، فقد قمّشت كثيرًا ثم فتّشت طويلا ، فوجدت أن المسائل التى نقل النحاة الاتفاق عليها كثيرة ، ووجدت أنى لو سجلت كل مسألة قال فيها نحوى : اتفاقًا أو إجماعًا لمجرد قوله : اتفاقًا أو إجماعًا ، لصعب ذلك كثيرًا ، خاصة وأن بعض هذه المسائل لم ينقل الاتفاق عليها إلا نحوى واحد فقط من خلال تتبعى للمراجع التى رجعت إليها ، فكان اجتهادى لوضع نهج أنهجه وأسير عليه فى الكتاب يتلخص فيما يلى :

١ - أنه لما كان أقل الجمع والإجماع ثلاثة اخترت حصر جميع المسائل التى نقل الإجماع عليها ثلاثة من النحاة - أعنى مصنفى الكتب التى كانت مراجع للبحث - فأكثر ، وأما المسائل التى نقل الإجماع فيها مرجعان فلم أعول عليها ولم أسجلها ، وكذلك ما نقل الإجماع فيها مرجع واحد فقط ، وهذان النوعان الأخيران موجودان بكثرة فى ارتشاف الضرب ، وهمع الهوامع ، فهناك مسائل كثيرة نقل الارتشاف الإجماع عليها سواء بين النحاة عامة أو بين نحاة المدرسة الواحدة ، والهمع تابع الارتشاف فى نقل هذا الاتفاق - فهناك تشابه واضح بين الهمع والارتشاف - فى جميع الأبواب .

هذا هو ما اجتهدت فيه ، ولست أزعم أنه الصواب ، فهو مجرد اجتهاد قابل للأخذ والرد ، وعليه فإن أقل المراجع التى ترد فى أى مسألة من مسائل الكتاب ثلاثة مراجع تكون هى فقط - من بين ما عدت إليه من مراجع - التى أشارت إلى وجود الإجماع فى هذه المسألة سواء فى هذا المسائل الواردة فى جميع فصول الكتاب .

٢- أنى لم أُحَمِّل النحاة ولم أقوّلهم ما لم يحملوه أنفسهم ولم يقولوه : حيث كنت أشير إلى المرجع الذى نسب المسألة صراحة إلى أصحاب القول فيها ، أو صرح بذكر المخالف ، ولم أشر إلى المراجع التى لم تصرح بذلك ، فإذا قال فى المغنى : « ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ ، والكوفى يسميه ضمير المجهول » . ففى مثل هذا النص وغيره أشير إلى مذهب الكوفيين فقط ، ولا أشير إلى غيره ، وإن كان للبصريين ، كما صرح به غير هذا المرجع ؛ وذلك لأن المغنى لم يصرح بنسبة مذهب البصريين إليهم ، وأكتفى بالمراجع التى صرحت بنسبته إلى البصريين ؛ وذلك لأن المؤلف مهتم برصد ما هو موجود فعلا وصراحة فى كتب النحاة .

٣- أنى لم أسجل المسائل التى يكون المخالف فيها قومًا أو بعضًا من النحاة ، فلم أسجل إلا المسائل التى حُدِّد فيها المخالف اسمًا فى المراجع كلها أو فى بعضها وكُنِّى عنه فى بعضها الآخر ، أما إن كانت المراجع كلها نصت على كون المخالف قومًا أو بعضًا دون تحديد لهم ، فلم أسجل هذه المسائل ، والسبب فى هذا أننى أردت أن ترقى المسائل موضوع الكتاب إلى مستوى الاتفاق والإجماع حقيقة لا مجرد تكثير للمسائل فقط ، وعلى ضوء النقاط الثلاث السابقة فقد ترد مسائل فى فصل البصريين ، ولا ترد فى فصل الكوفيين والعكس .

٤- أنه عند الاضطراب بين المراجع فى نسبة المسألة إلى فريق أو مدرسة أو إلى الجمهور عامة ، فإنى أثبت هذا الاضطراب والاختلاف فى حاشية المسألة .

٥- أن الكتاب لم يهتم بترجيح المذهب المجمع عليه على مذهب المخالف أو العكس بل اكتفى الكتاب بعرض حجج كل فريق ، إذا وجدت حجج له فى المراجع ؛ لأن المؤلف مهتم - كما قلت - بما هو كائن .

٦- أنه إذا كان احتجاج فريق ما طويلا فإنى كنت أختصر قدر الإمكان بما لا ينقص من فهم المسألة ، وأشير إلى مراجع الاحتجاج لمن يريد المزيد ، هذا ، ولم يكن هناك بد من ذكر الاحتجاج لكل فريق ، سواء المجمع أو المخالف ليفهم المراد من المسألة وتتضح جوانبها .

٧- أنه إذا وجدت مخالفة فى المسألة رصدت فى الحواشى مع الإشارة إلى مراجعها ، وإذا لم تشر بعض المراجع إلى وجود مخالفة فإنى كنت أشير إليها موضحًا ذلك .

٨- أنه عند ورود كلمة المذهب فى الحواشى مطلقة فإن المقصود بها هو المذهب المنسوب إليه الإجماع ، ولا تعنى مذهب المخالف .

٩- أن مسائل الكتاب رتبت حسب تناول الألفية لها : الأولى ثم التى تليها ، وإن وجدت مسائل متعلقة بما ذكر فى الألفية ، ولم يصرح بها فى الألفية ، ذكرت هذه المسائل مع المتعلقة بها ، وإن وجدت مسائل تابعة للباب النحوى ، ولم تذكر من قريب أو بعيد فى الألفية ، ذكرت هذه المسائل فى آخر بابها النحوى .

١٠- أنه قد توجد أبواب فى الألفية ، ولم أجد فيها إجماعًا فلم تذكر فى ترتيبها من الكتاب .

وبعد ، فإنى أرجو من الله – عز وجل – أن يلقى هذا الكتاب القبول من القارئ الكريم وأن أكون بهذا العمل قد أصبت أو دانوت ، كما أرجو أن أكون قد أضفت إلى صرح العربية الشامخ .

د / حسين رفعت حسين عواد

القاهرة فى ١/ ٨/ ٢٠٠٥م

❊ ❊ ❊

تمهيد

مصطلحات الكتاب - الإجماع : تعريفه ، وأنواعه ، ونشأته ، ومنزلته بين أصول النحو عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا فى العلم ، وحجيته وخرقه .

ترد فى هذا الكتاب مصطلحات متعلقة بموضوع الإجماع ، بعضها مرادف للإجماع أو مدلوله نفس مدلول الإجماع ، وبعضها يقارب مدلول الإجماع .

وأعرض فى هذه السطور لمدلول هذه المصطلحات على ما توصل إليه الكتاب ؛ لأن هذه المصطلحات أو معظمها لم أجد له تعريفًا اصطلاحيًا فى كتب النحاة التى اعتنت بالأصول ؛ ولذلك اجتهدت فى وضع مدلول لكل مصطلح منها ، مستندًا إلى الواقع اللغوى من خلال معانى هذه الكلمات فى اللغة ، وكذلك استندت إلى نصوص من كتب النحاة تؤيد ما توصلت إليه من مدلولات .

وأبدأ بهذا النص المأخوذ من بعض كتب أصول الفقه ؛ لأنى أراه يخدم ما نحن بصدده - من بيان وتحديد مدلول مصطلحات الكتاب - ولأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه . « قال الغزالى : والمذهب انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل ونقله الآمدى عن محمد بن جرير الطبرى وأبى الحسين الخياط من معتزلة بغداد ، قال الشيخ أبو محمد الجوينى والد إمام الحرمين : والشرط أن يجمع جمهور تلك الطبقة ووجوههم ، ولسنا نشترط قول جميعهم ، وكيف نشترط ذلك وربما يكون فى أقطار الأرض من المجتهدين من لم نسمع به »[1] . فالغزالى وابن جرير الطبرى والجوينى الوالد يقولون بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور مع مخالفة الأقل .

هذا النص وجدت فيه مسوغًا للإتيان بالمصطلحات التى أوردتها فى الكتاب ؛ إذ إنى لم أجد هذا المسوغ فى كتب أصول النحو بنفس الصورة من الوضوح ، ولأن معنى الإجماع فى النحو هو نفس معنى الإجماع فى الفقه من ناحية اللغة - كما سنرى - ومؤدى الإجماع واحد فى العلمين من ناحية الاصطلاح ، إلا أن الأول عند النحاة والثانى عند مجتهدى عصر ما .

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى جـ١/ ٢٧٥ .

وإذا كان النص السابق يخدم ما نحن بصدده من الناحية النظرية فإن النصين التاليين يخدمانه من ناحية التطبيق . قال أبو محمد بن إبراهيم بن المنذر : « وأجمعوا على أن رهن المكاتب جائز ، وانفرد الشافعى فقال : لا يجوز »[١] . وقال أيضًا – ابن المنذر- : « وأجمعوا على أن الحجر على كل مضيع لما له من صغير وكبير ، وانفرد النعمان وزفر فقالا : لا يحجر على الحر البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال »[٢] .

فالنص الأول منهما المخالف فيه : الشافعى ، وهو من هو ، ومع ذلك عد ابن المنذر المسألة من مسائل الإجماع . والنص الثانى المخالف فيه أبو حنيفة وتلميذه زفر ، وهما من هما ، ومع هذا عد ابن المنذر المسألة كذلك من مسائل الإجماع .

هذا ، والمصطلحات التى يقوم عليها الكتاب هى : « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدا ، وخلافا لـ ، والجماعة ، والجمهور ، والأكثر ، والبصريون ، والكوفيون ، وأصحابنا ، والخرق » .

والمتأمل لهذه المصطلحات يجد بعضها مذكورًا فى النص الأول المنقول عن إرشاد الفحول مثل : الأكثر والجمهور ، فقلت : إذا سمح بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور فى الفقه – وهو فى العبادات والشرائع المتعبد بها – ألا يسمح بانعقاده بها فى اللغة والنحو !

ومن هنا أوردت هذه المصطلحات فى الكتاب مطمئن القلب .

وبعد ، فإن مصطلحات « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدًا » كلها مترادفة ، ومؤداها واحد . فالإجماع : الاتفاق[٣] ، والاتفاق : الاتحاد[٤] ، والخلاف : ضد الاتفاق[٥] ، و« قولا واحدًا » يعنى : ألا قول غيره ، واتفاق الكل عليه ، وقد ترد هذه المصطلحات بصور أخرى – والمؤدى واحد – مثل : « إجماعًا ، أو أجمعوا ، واتفاقًا ، أو اتفقوا ، أو وفاقًا ، وبلا خلاف » وقد تقيد بأحد الفريقين كأن يقول النحوى : « اتفق البصريون أو أجمع الكوفيون أو

---

(١) الإجماع لابن المنذر / ٥٧.
(٢) السابق / ٥٩.
(٣) لسان العرب جـ ١/ ٦٨١ ، والقاموس المحيط جـ٣/ ١٥ مادة (جمع) .
(٤) المعجم الوسيط جـ٢/ ١٠٨٩ مادة (وفق) .
(٥) القاموس المحيط جـ٣/ ٣٤١ ، المعجم الوسيط جـ١/ ٢٦٠ مادة (خلف) .

لا خلاف بين الكوفيين » ، وهذه المصطلحات قاطعة بعدم وجود الخلاف - عند من يوردها من النحاة - أو بالاتفاق التام .

أما مصطلح « خلافا لفلان أو لفلان وفلان و ... » فإنه يعنى أن فلانا هذا خرج وخالف باقى النحاة فى هذه المسألة قال ابن مالك : « ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا جائز إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا خلافا للفراء وهشام » وقال فى شرحه : « هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاما فإنهما أجازا النصب »[1] ففى التسهيل قال : خلافا للفراء وهشام ، وفى شرحه نص على أنهما فقط اللذان خرجا وخالفا النحاة . وقد يقول النحوى : خلافًا للكوفيين أو للبصريين فيكون فى المسألة مذهبان .

ويلاحظ على ما سبق من مصطلحات عدم اختلاف مدلول أى منها عند النحاة ، فمدلول أى منها عند نحوى هو هو عند أى نحو آخر .

أما مصطلحات « الجماعة ، والجمهور ، والأكثر » فمترادفة ، ويشرح بعضها بعضا فالجماعة : « العدد الكثير من الناس »[2] و « الجمهور من الناس : جلهم ومعظم كل شىء »[3] و « الأكثر : معظم الشىء »[4] وهكذا يشرح بعضها بعضا .

وهذه المصطلحات إن أطلقت أريد بها النحاة عامة كأن يقول النحوى : الجمهور على كذا أو الأكثر على كذا ، فيكون المقصود هنا جمهور النحاة عامة أو أكثرهم ، قال أبو حيان عند الحديث فى باب كان وأخواتها : « وخبر هذه الأفعال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فهو فى موضع نصب ، أو مفردًا فاتفق أكثر النحويين على أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ محذوف فتقول : كنت قائمًا ولا يجوز كنت أنا قائم »[5] ولنلاحظ أنه جعل للأكثر اتفاقًا ، وقد تقيد هذه المصطلحات بفريق من الفريقين : البصرة والكوفة ، كأن يقول النحوى : جمهور البصريين أو أكثر الكوفيين . ويلاحظ على هذه المصطلحات - وإن كان مدلولها العام الكثرة -

---

(١) شرح التسهيل جـ ١/ ٣٢٣ .

(٢) المعجم الوسيط جـ١/ ١٤٠ ، لسان العرب جـ١/ ٦٧٩ مادة (جمع) .

(٣) القاموس المحيط جـ١/ ٤٠٨ ، لسان العرب جـ١/ ٦٩٠ مادة (جمهر) .

(٤) القاموس المحيط جـ٢/ ١٢٩ مادة (كثر) .

(٥) ارتشاف جـ١/ ١٠١ .

أنها حتى عند النحوى الواحد مضطربة ، فلم يلتزم النحوى فى استخدامها طريقة واحدة . فتارة يورد النحوى لفظة : الجمهور ويكون المخالف عالمًا واحدًا[١] ، وتارة يكون المخالف عالمين[٢] أو أكثر[٣] ، ونفس الأمر فى مصطلحى الجماعة والأكثر .

أما عن مصطلحات « البصريين ، والكوفيين ، وأصحابنا » فالبصريون « نحاة البصرة »[٤] والكوفيون « نحاة الكوفة » ، فإذا أطلق المصطلحان فالمقصود نحاة المدرسة كلهم إلا إذا قيد بقيد مما سبق نحو : أكثر الكوفيين أو جمهور البصريين وهكذا ، ومصطلح أصحابنا إذا أطلق فالمقصود به المدرسة التى منها النحوى الذى ساقه . فإذا قال المبرد : أصحابنا يقولون : كذا ، فالمقصود هنا البصريون ، وإذا قال ثعلب : أصحابنا يرفضون كذا ، فالمقصود الكوفيون ، وقد يقيد مصطلح أصحابنا بقيد كأن يقول : أكثر أصحابنا .

أما عن المصطلح الأخير : الخرق ، فالخرق من معانيه « البعد »[٥] والمقصود منه المخالفة والخروج والبعد عما عليه إجماع النحاة كلهم ، قال الشيخ يس : « قوله : ويكفى فى رده مخالفته للإجماع ، أى : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »[٦] .

وبعد هذا العرض لمصطلحات الكتاب ، قد يقول قائل : من أين فهمت أن النحوى عندما يقول : إن البصريين على كذا ، أو إن الكوفيين على كذا ، أو إن النحاة على كذا ، فإنه يعنى عدم وجود المخالفة بين هؤلاء ؟

والجواب على هذا كما يلى : إنه مما يدلل على صدق وقوع كل مصطلح يذكره النحوى على جميع أفراد هذا المصطلح هذه الكثرة من تعقبات النحاة على بعضهم فى نقل الإجماع العام أو الخاص بفريق معين أو النص على مخالفة عالم بعينه فى مسألة ما ، وأسوق أمثلة توضح ما أقوله قال ابن مالك : « ولشبه أفعل المتعجب به بأفعل التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال :

---

(١) انظر ٥٥ حاشية (١) ، ٦٣ حاشية (١) ، (٣) ، ٦٥ حاشية (١) من هذا البحث .
(٢) انظر ٥٤ حاشية (٤) ، ٥٨ حاشية (١) ، ٨٤ حاشية (٢) من هذا البحث .
(٣) انظر ٥٥ حاشية (٤) ، ٧٢ حاشية (٣) ، ٩٥ حاشية (١) من هذا البحث .
(٤) المعجم الوسيط جـ١/ ٦١ مادة (بصر) .
(٥) لسان العرب جـ٢/ ١١٤٢ مادة (خرق) .
(٦) حاشية يس على شرح التصريح جـ٢/ ٩١ .

يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا   من هؤليّائكن الضال والسَّمُرِ

وهو فى غاية الشذوذ فلا يقاس عليه ... وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفعل »[١] هذا نص ابن مالك ، وهو يحكم على تصغير أفعل بأنه غاية فى الشذوذ ولا يقاس عليه ونقل قياسه عن ابن كيسان ، وعقب أبو حيان على هذا النقل قائلا « وجواز تصغير أفعل نحو : ما أحيسن زيدا هو نص الكوفيين والبصريين واقتياسه ، وتقول فى تصغير ما أحيا زيدا : ما أحيي أصله ما أحيي . وقول ابن مالك : وشذ تصغير أفعل مقصور على السماع خلافا لابن كيسان فى اطراده ، قول من لم يطلع على كلام النحاة فى هذه المسألة »[٢] فنص أبى حيان ينقل أن التصغير فى أفعل هو نص الكوفيين والبصريين ، وأنه عندهم مقيس ، وجعل نقل ابن مالك مخالفة ابن كيسان فى القول بقياسه نقل من لم يطلع على كلام النحاة فى المسألة ، هذا عن ابن مالك المشهود له بالدقة والعلم .

بل إن أبا حيان قد تعقبه الأشمونى فى نقل المخالفة ، قال أبو حيان : « وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعًا لأبيه ، فأجاز أن تقول فى تثنية المؤكد : قام الزيدان نفساهما وكذا عيناهما ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين »[٣] فجعل أبو حيان جواز التثنية مذهبًا لابن مالك وابنه لم يذهب إليه غيرهما ، وتعقبه الأشمونى قائلا : « قال أبو حيان : ووهم فى ذلك، إذ لم يقل أحد من النحويين به ، وفيما قاله أبو حيان نظر ، فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : نفساهما لجاز ، فصرح بجواز التثنية ، وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية »[٤] فتعقب أبا حيان فى نقله المخالفة عن ابن مالك وابنه فقط بإضافة ابن إياز إليهما ، ويدافع الصبان عن نقل أبى حيان فيقول : « ولأبى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به ؛ لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد بهما الذات »[٥] ويتعقب الشيخ خالد الأزهرى ابن هشام فى نقله الاتفاق ، قال ابن هشام : « وإذا لم يفد

---

(١) شرح التسهيل جـ٣/ ٤٠ .
(٢) ارتشاف جـ٣/ ٣٥ .
(٣) ارتشاف جـ٣/ ٦٠٨ .
(٤) شرح الأشمونى جـ ٣/ ١٠٨
(٥) حاشية الصبان جـ٣/ ١٠٨ .

توكيد النكرة لم يجز باتفاق »[١] وعقب الشيخ خالد بقوله : « وفى شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقًا فيقدح فى دعوى الاتفاق »[٢] ونقل الشيخ يس عن الدنوشرى مدافعةً عن ابن هشام فى نقله الاتفاق فيقول : « وقد يجاب بأن دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال »[٣] يعنى أن ابن هشام اطلع على مخالفة المخالف ، لكنه لم يعتد بها .

أقول فى النهاية : هذه التعقبات والمدافعات والاعتذارات - وهى كثيرة فى كتب النحاة - إن كانت تعنى شيئا فهو فى المقام الأول : الدقة كل الدقة فى نُقول النحاة ونسبة الآراء إلى أصحابها ، وحكاية الإجماع أو المخالفة .



(١) انظر شرح التصريح جـ٢/ ١٢٤.

(٢) السابق .

(٣) حاشية يس جـ٢/ ١٢٤ وما بعدها .

تعريف الإجماع

يأتى الإجماع فى اللغة على معنيين :

أحدهما : العزم : « جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه »[(١)] قال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ﴾ [(٢)] قال : « الإجماع : الإحكام والعزيمة على الشىء ، تقول : أجمعت الخروج وعلى الخروج »[(٣)] .

الثانى : الاتفاق : « الإجماع : الاتفاق »[(٤)] .

والإجماع فى الاصطلاح النحوي :

« إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة »[(٥)] قال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص »[(٦)] ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحى موافق للمعنى اللغوى الثانى وهو الاتفاق ، أى اتفاق نحاة البلدين ، والتعريف الاصطلاحى عليه مدار البحث ، فالمقصود هنا : إجماع نحاة البلدين أو المدرستين : البصرة والكوفة ، إلا أننى أثناء البحث عن المسائل لم أقصر الإجماع فى الفصل الأول على نحاة البلدين فقط بل أطلقته ليشمل كل النحاة سواء من البلدين أو من غيرهما أعنى نحاة المدرستين أو غير المدرستين فكان عنوان الفصل الأول - كما سبق - المسائل المجمع عليها من النحاة ، وهذا ما يوضحه قول الشوكانى فى تعريف الإجماع : « الإجماع المعتبر فى فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به ... وفى المسائل النحوية قول جميع النحويين »[(٧)] .

ويطيب لبعض الباحثين أن يفرق بين الإجماع والاتفاق - فى النحو - بقوله : « وهناك فرق دقيق بين الإجماع والاتفاق ، فالإجماع : اتفاق جميع العلماء ، والاتفاق : اتفاق معظمهم

---

(١) لسان العرب جـ١/ ٦٨١ ، القاموس المحيط جـ٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط جـ١/ ١٤٠ مادة (جمع) .
(٢) سورة طه آية ٦٤ .
(٣) معانى القرآن للفراء جـ٢/ ١٨٥ .
(٤) القاموس المحيط جـ٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط جـ١/ ١٤٠ مادة (جمع) .
(٥) الاقتراح / ٣٥ .
(٦) الخصائص جـ١/ ١٨٩ .
(٧) إرشاد الفحول جـ١/ ٢٧٤ .

أو أكثرهم »[١] .

أقول : إنه محجوج بالتعريف اللغوى ، فإذا كان الإجماع : الاتفاق ، والاتفاق : اتفاق ، فما الفارق بين الاتفاق فى العبارة الأولى والاتفاق فى العبارة الثانية .

هذا ، ويعضد ما أراه قول ابن هشام : « اتفق جميع العرب على الفتح فى عِيَرات جمع عير »[٢] فقال : اتفق ثم قال : جميع العرب ، فالاتفاق يعنى عدم وجود المخالفة ، ومثل قول ابن هشام كثير فى كتب النحاة ، كأن يقول المصنف : اتفق جميع النحاة .

وأصل إلى القول بأن كلمتى الإجماع والاتفاق - فى النحو - إذا أطلقتا فهما مترادفتان يعنيان عدم وجود المخالفة .



(١) مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث . رسالة ماجستير للباحث / كريم سليمان الحمد بكلية دار العلوم رقم ٣٣٢ . عام ١٩٨٠/ ٦٦ وما بعدها .

(٢) انظر شرح التصريح جـ٢/ ٢٩٩.

أنواع الإجماع

يقول الشوكانى : « الإجماع المعتبر فى فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم ، فالمعتبر فى الإجماع فى المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء ، وفى المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين ، وفى المسائل النحوية قول جميع النحويين ونحو ذلك »(١) ويؤخذ من هذه العبارة أن للإجماع أنواعًا عديدة – ولنلاحظ كلمة : ونحو ذلك فى النص – عد منها :

- إجماع الفقهاء .
- إجماع الأصوليين .
- إجماع النحاة .

وأشار السيوطى إلى نوع آخر من الإجماع هو إجماع العرب(٢) ، وهو إتفاقهم على النطق بشىء من كلامهم ومن أمثلة ذلك : « اتفق جميع العرب على الفتح فى عِيَرات جمع عير بكسر العين وسكون الياء »(٣) ، « وجميع العرب يقولون : لاهَ أبوك بالفتح »(٤) ، « العرب مجمعون على الوقوف بالألف »(٥) على المقصور المنون .

وهذا النوع من الإجماع وإن أشار إليه السيوطى ، وجعله قسما من أقسام الإجماع إلا أنه قد ورد على ألسنة النحاة قبله بكثير : « قلت : لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء »(٦) فهذه العبارة جرت على لسان المبرد خلال مناظرة له مع ثعلب ، تعقيبا على قول أعرابية : « ألا فى السوة أنتنه فطرحت الهمزة »(٧) فاحتج بإجماع العرب .

وهناك أيضا إجماع القراء : وهو أن يقع اتفاقهم على قراءة واحدة .

---

(١) إرشاد الفحول جـ١/ ٢٧٤ .
(٢) انظر الاقتراح / ٣٦ .
(٣) شرح التصريح جـ٢/ ٢٢٩ .
(٤) الأشباه جـ١/ ١٠٤ .
(٥) همع جـ٣/ ٣٨٦ .
(٦) مجالس العلماء للزجاجى / ١٢١ .
(٧) السابق .

ونصل بذلك إلى أن هناك أنواعًا من الإجماع ، كل نوع خاص بعلم معين ، والقاسم المشترك فيها هو التعريف اللغوى ، أعنى الاتفاق .



نشأة الإجماع وظهور المصطلح فى كتب النحاة

قلت من قبل : إن مدار البحث إجماع النحاة ، فهو عمدة البحث ولحمته وعليه مدار الحديث ؛ ومن هنا فإنى أقصد بنشأة الإجماع بداية الإجماع النحوى لا غيره ، هذا ، ولم أصل إلى مصنف تحدث عن بداية الإجماع ونشأته - إلا البحث الموجود فى كلية اللغة العربية الذى سبق أن أشرت إليه ولى عودة إليه - على حين كثرت الكتابات حول نشأة الخلاف وبدايته ، من مصنفات أو رسائل جامعية أو مقالات ، ويحتل الحديث عن نشأة الخلاف فيما سبق بابًا أو فصلا أو أقل أو أكثر ، وما من كاتب فى الخلاف إلا وتعرض لأسباب الخلاف وبدايته ومظاهره ونتائجه ، بين مقل ومكثر فى جانب أو آخر ، وما يراه هذا سببًا وجوهرًا للخلاف قد لا يراه الآخر ، وما يراه هذا بداية الخلاف يعترض عليه الآخر[١] .

أعود وأقول : لم أصل إلى كتابة فى نشأة الإجماع إلا البحث الموجود بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان : الإجماع والقياس وأثرهما فى ثبوت اللغة .

قال : « يبدو أن نشأة الإجماع اللغوى مرتبط إلى حد كبير بنشأة النحو وتطوره ، فلقد نشأ النحو صغيرًا على يد الإمام على ... »[٢] ثم أخذ يتحدث عن نشأة النحو وتطوره وأطواره -وهو فى حديثه هذا ينتل معظم كلامه عن الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو[٣] - وفى نهاية حديثه عن نشأة الإجماع قال : « ولم يكد ينتهى هذا الطور حتى فاضت دراساته فى المدن الثلاث البصرة والكوفة وبغداد ، وفى هذا نشأ ما يسمى بالإجماع »[٤] والطور المتحدث عنه هو الطور الثالث : طور النضوج والكمال .

ولى ملاحظة حول حديثه عن نشأة الإجماع ، وهى أن الحديث عنها استغرق ست

---

(١) انظر فى هذا نشأة النحو / ١٢٢ وما بعدها ، مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد / ٤٥ وما بعدها ، مدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومى / ٦٦ وما بعدها ، نشأة الخلاف فى النحو بين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية الجزء العاشر / ٩١ - ١٠٣ ، الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف للدكتور محمد خير الحلوانى / ٢٧ - ٧٥ ، لغة الشعر دارسة فى الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف / ٦٥ وما بعدها .

(٢) الإجماع والقياس وأثرهما فى ثبوت اللغة / ١٢ .

(٣) انظر / ٣٤ - ٤٨ .

(٤) الإجماع والقياس / ١٧ .

صفحات[١] ، والقارئ لهذه الصفحات يتبين أنه حديث عن نشأة النحو وتطوره لا عن نشأة الإجماع ، وكل ما أخذه الحديث عن الإجماع فى هذه الصفحات الست هو أول خمس كلمات وآخر خمس كلمات فقط ، هى المنقولة فى النصين السابقين ، والباحث بقوله : « وفى هذا نشأ ما يسمى بالإجماع » لم يحدد لنا ما يعود إليه اسم الإشارة « هذا » وهو بالطبع يعود إلى أطوار النحو ، وخاصة الطور الثالث طور النضوج والكمال ، هكذا ساق الباحث عبارته ، وهكذا جاءت .

وبعد هذا أقول : إن تحديد نشأة الإجماع أمر يحتاج إلى إعمال العقل والفكر فيما وصل إلينا من تراث فى الخلاف ، والاستدلال بما فيه من أدلة ، ولا يزعم أحد أن ما توصل إليه صواب ، وما توصل إليه غيره خطأ ، ولكنها اجتهادات ، والله أعلم بالصواب فيها .

ويمكننى القول بأنه إذا كان النحو البصرى سبق النحو الكوفى بظهور طبقتين أو ثلاث طبقات - على خلاف بين الباحثين - من نحاة البصرة قبل ظهور الطبقة الأولى من نحاة الكوفى ممثلة فى أبى جعفر الرؤاسى أو الكسائى على خلاف أيضا بين الباحثين[٢] ، فمعنى ذلك أن النحو كعلم قد « وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله »[٣] هذا عن نحو البصرة ، قبل ظهور الطبقة الأولى الكوفية ، فمدرسة البصرة - إذن - قد وضعت أصولها واتخذت منهجها المحدد ، وشرعت فى بناء صرحها النحوى ، ثم أتت مدرسة الكوفة - التى تتلمذ شيوخها على يد علماء البصرة[٤] - بعدما وصلت مدرسة البصرة إلى ما وصلت إليه ، وحاولت أن تقيم صرحها النحوى على أصول ومنهج محدد[٥] ، وهى فى هذا توافق أو تخالف

---

(١) الإجماع والقياس ١٢ - ١٧ .

(٢) يرى الأستاذ الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل أن الطبقة الأولى فى الكوفة ممثلة فى الكسائى وغيره ظهرت مع الطبقة الرابعة من البصرة ممثلة فى سيبويه وغيره ، محاضرات ألقاها على طلاب السنة التمهيدية للماجستير بالكلية عام ١٩٩٧ ، وهو رأى الأستاذ مصطفى السقا فى مقاله : نشأة الخلاف فى النحو / ٩٨ وما بعدها ، على حين يرى فريق آخر أن الطبقة الأولى من الكوفة ممثلة فى الرؤاسى والفراء ظهرت مع الطبقة الثالثة من البصرة ممثلة فى الخليل . منهم الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو / ٤٠ وما بعدها ، الدكتور محمد خير الحلوانى فى كتابه الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف / ٢٧ وما بعدها ، الدكتور / سعيد الأفغانى فى كتابه فى أصول النحو / ١٦٧ .

(٣) نشأة النحو / ٣٩ .

(٤) انظر ما ورد من مراجع فى حاشية (٢) من هذه الصفحة .

(٥) انظر فى منهج المدرستين : الاقتراح / ٨٤ ، مدرسة البصرة / ٢٨٨ وما بعدها ، مدرسة الكوفة / ٣٣٠ وما بعدها ، نشأة النحو / ١٦٥ وما بعدها .

ما قد قرر من أصول ومنهج عند البصريين ، فما وافقت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه الاتفاق أو الإجماع فى المسائل المختلفة ، وما خالفت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه اختلافهم معهم فى المسائل .

أى : أن الإجماع - من وجهة نظرى ، وأرى أن المعنيين اللغوى والاصطلاحى للإجماع يؤيدانى فى هذه الوجهة - نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة ، ووضعها لأصولها ومنهجها ، فالمعنى اللغوى له وهو الاتفاق يقتضى وجود فريقين يتفقان ، والمعنى الاصطلاحى يقتضى وجود مدرستين توافق المتأخرةُ السابقة ، فنحن فى الفترة قبل ظهور مدرسة الكوفة لا نستطيع أن نقول : إن هذه المسألة فيها إجماع بالمعنى الاصطلاحى فى حين أننا نقول ذلك باطمئنان بعد ظهور مدرسة الكوفة .

وما أريد أن أقوله : هو أنه إن كانت هناك نقاط اختلاف بين الفريقين فى الأصول والمنهج ، فإن هناك نقاط اتفاق فى الأصول والمنهج ، أو نقول : إن هناك قاسمًا مشتركًا بينهما فى الأصول والمنهج ، هذا القاسم المشترك نتج عنه ونشأ الاتفاق والإجماع بينهما فى المسائل .

وعلى سبيل التمثيل فإذا قال السيوطى : « اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية »[١] وقال الشيخ محمد الطنطاوى : « أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع فى كثير من مسائلهم »[٢] فهما متفقان على إثبات أن للفريقين قياسًا ، وإن صحح النحاة قياس البصريين إلا أن الكوفيين لهم أيضا قياس ، هذا القاسم المشترك بينهما فى أصل القياس - وإن اختلفوا فى الكم المقيس عليه - نشأ عنه اتفاق وإجماع فى المسائل ، وإن كان البصريون - كما فى عبارة السيوطى - لا يلتفتون إلى كل مسموع ، والكوفيون فضلوا القياس على السماع فإن الفريقين لهما مسموع يرجعان إليه ، وإن اختلفوا أيضًا فى كمه - هذا القاسم المشترك فى المسموع نشأ عنه اتفاق وإجماع فى المسائل ، هذا ، والله أعلم بالصواب .

أما عن ظهور المصطلح فى كتب النحاة :

فإن الإجماع كمصطلح ظهر أول ما ظهر على ألسنة النحويين من خلال المناظرات

---

(١) الاقتراح ٨٤ .
(٢) نشأة النحو / ١٦٦ .

والمجالس التى كانت بينهم ، كأن يقول النحوى خلال مناظرته : لكن النحويين اجتمعوا على كذا . قال المبرد فى مناظرة له مع ثعلب : « قلت : لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا الإجماع إلا مثله »[١] فهذا النص وإن كان منقولا عن مجالس العلماء للزجاجى المتوفى ٣٣٧ ، إلا أن كلمة الإجماع جرت على لسان المبرد المتوفى ٢٨٥ .

أو يقول النحوى : « سؤال على أصحاب هذه المقالة : يقال لهم : أولًا ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو »[٢] وهذا النص من الإيضاح للزجاجى أيضا ، وفيه عبارة : اجتماع النحويين كلهم .

وورد المصطلح عند الرمانى فى شرحه للكتاب : « فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا مخالفته جميع أهل الصناعة »[٣] .

وهكذا ، إلى أن أتى ابن جنى ووضع كتابه الخصائص الذى ذكر فى مقدمته سبب تأليفه قائلا : « وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه »[٤] ، وعقد فيه بابًا سماه « باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة »[٥] ، فكانت هذه هى أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو ، وورد المصطلح عنده فى الخصائص كثيرًا[٦] ، ثم كثر ورود المصطلح فى الكتب التى اعتنت بالخلاف مثل : كتاب الإنصاف ، وكتاب أسرار العربية لابن الأنبارى ، فهو خلال معالجة المسائل يدلل على صحة رأى فريق بقوله : « أنا أجمعنا وإياكم على ... » وهى عبارة ترد كثيرًا فى هذين الكتابين ، وكذلك كتاب التبيين للعكبرى ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح

---

(١) مجالس العلماء للزجاجى / ١٢٠ .
(٢) الإيضاح / ١١٩ .
(٣) انظر الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك / ٢٧٧ . والنص قاله ردًا على من زعم أن همزة « أفكل » أصلية .
(٤) الخصائص جـ١ / ٢ .
(٥) السابق جـ١ / ١٨٩ وما بعدها .
(٦) السابق جـ٢ / ٣٢٥ وما بعدها

التسهيل لابن مالك ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ، والمغنى لابن هشام ، وغيرها من الكتب ، إلى أن وصل الأمر إلى السيوطى الذى وضع كتابه الاقتراح ، وعقد بابًا فيه سماه : « الكتاب الثانى فى الإجماع »[1] كما أن المصطلح يكثر فى كتابيه : الهمع ، والأشباه .



(١) الاقتراح / ٣٤ وما بعدها .

منزلة الإجماع بين الأصول
عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا فى العلم

ذكرت أن ابن جنى أول من وضع كتابًا فى أصول النحو ، كما حدد هو الهدف من هذا الكتاب فى مقدمته ، ومعلوم أن أصول الفقه استقرت قبل أصول النحو بكثير ، وأصول النحو محمولة على أصول الفقه ، وابن جنى قرر ذلك فى كلماته الأولى فى الخصائص : « وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين فى أوله »[1] . وكتاب الأصول الذى أشار إليه لابن السراج فهو وإن كان يحمل عنوان الأصول إلا إنه ليس فى علم الأصول ، كأصول من سماع وقياس وإجماع وغيرها ، ولكنه معالجة لأبواب النحو المختلفة ، إذن فالخصائص وهو أول مصنف فى الأصول ، وإن كان السيوطى قال عنه : « لكن أكثره خارج عن هذا المعنى »[2] إلا إنه احتفى كثيرًا بالإجماع ، ووضعه فى نفس المرتبة التى وضعه فيها الفقهاء فى أصولهم وترتيب الأدلة عنده هكذا : السماع فالإجماع فالقياس ، وكون الإجماع يأتى فى المرتبة الثانية فإن هذا دليل على منزلته ومكانته بين الأصول ، وإنما قدم السماع ؛ لأن اللغة والشرع يؤخذان عنه وبه ، وأخر الإجماع والقياس ؛ لأن كلا من الإجماع والقياس كما يقول السيوطى « لا بد له من مستند من السماع ، كما هما فى الفقه كذلك »[3] ، وأُخِّر القياس عنهما ؛ لأن القياس عقل يستند إلى سماع أما الإجماع فهو سماع ولا مجال للعقل فيه .

وإفراد الإجماع بباب فى الخصائص دليل على إدراك منزلته منذ البداية الأولى لوضع علم أصول النحو . وإن كان ابن الأنبارى فى لمعه قد قال : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك »[4] فهو بذلك لم يجعل الإجماع قسمًا فى أدلة النحو أو كما يقول السيوطى : « فكأنه لم ير الاحتجاج به فى العربية »[5] واللمع ثانى كتاب وضع فى الأصول ، فكيف لا يعتد بالإجماع ؟!

---

(١) الخصائص جـ١/ ٢ .
(٢) الاقتراح / ٢ .
(٣) السابق / ٤ .
(٤) لمع الأدلة / ٨١ ، والإغراب / ٤٥ .
(٥) الاقتراح / ٤ .

أقول : إن ابن الأنبارى إذا كان من الناحية التنظيرية لم يعتد بالإجماع ، ولم يجعله قسمًا من الأدلة إلا إنه قد اعتد به كثيرًا من الناحية التطبيقية ؛ وفى اللمع ذاته ورد مصطلح الإجماع مرات عديدة ، قال فى معرض حديثه عن الرد على من أنكر القياس : « والإجماع حجة قاطعة »[١] ولنتأمل كلمة حجة قاطعة ، بل إنه فى حديثه عن قبول نقل أهل الأهواء ذكر مصطلح خرق الإجماع : « وفى العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع »[٢] .

فإذا كان يستنكر خرق الإجماع فهو مقر معترف بمكانته ومنزلته ، والأمثلة كثيرة وواضحة فى اللمع[٣] ، وفى الإغراب فى جدل الإعراب[٤] . وقد ذكرت كثرة وجود المصطلح فى الإنصاف يقول فيه : « وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع »[٥] ولننظر كلمة « خلاف الإجماع » فهل بعد هذا اعتداد وتقدير لمنزلة الإجماع .

هذا ، وقد نبه بعض الباحثين[٦] من قبل إلى هذه النقطة وأشار إليها ، والسيوطى نفسه القائل : « فكأنه لم ير الاحتجاج به فى العربية » نقل عن ابن الأنبارى بعض المواطن التى يحتج فيها بالإجماع منها ما نقله فى الاقتراح : « وقال فى الإنصاف : أجمع البصريون على عدم تركيب كم ... وقال فى موضع آخر منه : احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف جر محذوف بلا عوض بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف »[٧] .

أما عن السيوطى ، فقد وضع كتابه الاقتراح فى أصول النحو ، وأفرد للإجماع كتابًا مستقلا كما سبق أن ذكرت ، وقد جمع السيوطى بين ما ذكره ابن جنى من أدلة ، وما ذكره ابن الأنبارى من أدلة فقال : « وقد تحصل مما ذكراه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب ، وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما فى الفقه كذلك ، ودونها الاستقراء

---

(١) لمع الأدلة / ٩٨ .
(٢) السابق / ٨٨ .
(٣) انظر / ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .
(٤) انظر / ٦٦ .
(٥) الإنصاف جـ١ / ٣٣ .
(٦) الدكتور محمود محمد نحلة فى كتابه : فى أصول النحو / ٧٥ وما بعدها .
(٧) الاقتراح / ٧٢ .

والاستحسان وعد النظير وعدم الدليل »[1] إذن هناك أدلة متأخرة فى نظر السيوطى عن الإجماع ، وإن دل ذلك على شىء فإنه يدل على إدراك السيوطى لمنزلة الإجماع فهو أصل له منزلته ، هذا عن القدماء الذين كتبوا فى العلم .

أما عن المحدثين فإن كلا من الدكتور : تمام حسان ، والدكتور : محمد عيد ، والدكتور : سعيد الأفغانى قد صنف كتابًا فى الأصول ، لكن أحدًا منهم لم يشر إلى الإجماع كأصل مستقل من قريب أو بعيد ، وكذلك الدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف فى كتابه لغة الشعر ، الذى تعرض فى أوله للحديث عن الأصول ، لم يشر إلى الإجماع ، إلا أن الدكتور : محمود محمد نحلة فى كتابه : فى أصول النحو ، أفرد بابًا للحديث عن الإجماع[2] .

ويلاحظ قلة المعتدين بالإجماع - أصلا - من المحدثين ، وربما كانت لديهم أدلة مقنعة لترك الحديث عن الإجماع ، لكن هل الإجماع الذى وجد اهتمامًا واضحًا من واضعى علم الأصول فى النحو فَقَدَ هذا الاهتمام عند المحدثين ؟!!

ولماذا فقده ؟ فى حين اعتد به واضعو العلم وغيرهم من المصنفين المتقدمين من ناحية التطبيق[3] .



(١) الاقتراح / ٤.
(٢) انظر / ٧٥ - ٩٥ .
(٣) انظر / ٢٦ من هذا البحث .

بين حجية الإجماع وخرقه

الحجة : الدليل والبرهان ، وحجية الإجماع : أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلا مقنعًا وبرهانًا واضحًا يسلم له ، وسبق أن أشرت إلى النص المنقول عن مجالس العلماء والعبارة التى جرت على لسان المبرد فى مناظرته مع ثعلب « لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا والإجماع إلا مثله »[1] فالإجماع عند المبرد دليل لا يمكن رده إلا بمثله ، والنص المنقول عن الإيضاح فى معرض الاحتجاج بالإجماع على كون الأفعال كلها نكرات : « الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين ... ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو »[2] .فالإجماع حجة قاطعة لكثرة العلماء وفحصهم عن دقائق الأمور .

وفى حاشية الصبان : « وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى ثم قال : والأولى الأخذ بقول الفراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم »[3] فإجماعهم حجة إذن ، وفى حاشية يس : « قوله : ويكفى فى رده مخالفته للإجماع ، أى : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »[4] .

هذا ، وقال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : « أمتى لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »[5] . وفى هذا النص قيّد ابن جنى حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم يده وذكر مسوغات ذلك من وجهة نظره ، ويبطل حجية الإجماع لمخالفة العالم ، وإذا

(١) مجالس العلماء / ١٢٠ .
(٢) الإيضاح / ١١٩ .
(٣) حاشية الصبان جـ ٤/ ٤٨٦ .
(٤) حاشية يس جـ٢/ ٩١ .
(٥) الخصائص جـ١/ ١٨٩ .

كان هذا موقف ابن جنى فإن غيره من النحاة كما يقول السيوطى - بعد نقله نص ابن جنى السابق - « وقال غيره : إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافًا لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ، ومن ثم رد ، وقال ابن الخشاب فى المرتجل لو قيل : إن « مَنْ فى الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولا ، إجراء لها مجرى « إنْ » الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز »[1] وأرى أن إتباع العبارة السابقة - التى نقلها السيوطى عن غير ابن جنى وعن ابن الخشاب - عبارة ابن جنى بمثابة بيان لموقف السيوطى من رأى ابن جنى فى حجية الإجماع ، ولنلاحظ قول ابن الخشاب : لكان قولا ، وقوله : لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز ، فمع أن ما توصل إليه قول إلا أنه يعتد بإجماع المتقدمين ولا يخالفهم ، ويكاد يكون موقفه مقابلا لموقف ابن جنى السابق . ومثل موقف ابن الخشاب موقف أبى بكر خطاب فيما نقله عنه أبو حيان فى الارتشاف « نحو : عسى أن يقوم زيد ، قال أبو بكر خطاب : « أن يقوم » فاعل بعسى ، هذا قول النحويين ، وقد كان عندى قياسًا أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله ... وهذا قول حسن فى القياس غير أنه رأى رأيناه ، ولم يقل به أحد غيرنا واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل . انتهى »[2] فأبو بكر خطاب يجتهد ويرى رأيا لم يسبق إليه إلا أنه يرى اتباع أئمة النحويين أحق وأجمل من مخالفتهم ، حتى وإن كان هو المخالف لهم . على أن ابن الأنبارى فى لمع الأدلة استدل بالحديث نفسه الذى استدل به ابن جنّى فى النص السابق له ، لكن وجه الاستدلال مختلف ، فابن الأنبارى يقول : « والإجماع حجة قاطعة ، قال عليه الصلاة والسلام : أمتى لا تجتمع على ضلالة »[3] . فابن الأنبارى يرى الإجماع حجة قاطعة .

أما عن حجية الإجماع بعد خرقه :

فإن كان ابن جنى قال ما قال من سقوط حجية الإجماع لخرق العالم له ، واتخذ غيره من النحاة موقفا مغايرًا له ، فإن ابن جنى لم يسقط حجية الإجماع لكل مخالف وخارق لإجماع النحاة ، بل وضع له صفات من نحو : الدقة والعناء فى البحث ، فليس كل مخالف تبطل

---

(١) الإصباح فى شرح الاقتراح / ١٦٣ .
(٢) ارتشاف جـ٢/ ١٢٣ .
(٣) لمع الأدلة / ٩٨ .

حجية الإجماع لمخالفته ، وهذا ما طبقه ابن جنى « وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله : جزى ربُّه عنى عدى بن حاتم ، عائدة على عدى ، خلافا على الجماعة »[1] ، ولتأمل قوله : أنا ، وقوله : خلافا على الجماعة ، فهو معتد برأيه ، أما إذا كان الخرق ممن ليس له قدم فى العلم ، فلا يعبأ بمخالفته ، أو على حد قول ابن جنى نفسه عند حديثه عن حذف الصفة عند وجود الدليل : « وقد خالف فى ذلك من لا يعد خلافه خلافًا »[2] وهذه العبارة منه ، نقلها السيوطى فى الأشباه عن ابن هشام فى شرح اللمحة قال : « أجمعوا إلا من لا يعتد بخلافه »[3] ، وهى موجودة فى حاشية يس أيضا[4] .

إذن لا يُقبل رأى كل خارق للإجماع ومخالف له ، بل المخالف الذى يعتد بمخالفته هو الذى يناهض العلم « إتقانًا ويثابته عرفانًا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره »[5] ومع ما استدل به ابن جنى ورآه ، فإن غيره لم يعتد حتى بمخالفة من له قدم ومن ناهض العلم إتقانًا وثابته عرفانًا .

قال أبو حيان عن مخالفة الكسائى فى كون « ما » التعجبية مبتدأ : « فما مبتدأ إجماعًا إلا خلافًا شاذًا عن الكسائى »[6] ، ويقول عن هذه المخالفة الشيخ خالد الأزهرى : إن ما « روى عن الكسائى أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح فى الإجماع »[7] فإذا لم يعتد أبو حيان والشيخ خالد بمخالفة الكسائى فمن يُعتد بمخالفته ، وما قاله الشيخ خالد عن مخالفة الكسائى قاله عن مخالفة هشام الكوفى فى إجازته « أن يؤتى بمضارع » ما أفعله « فتقول ما يحسن زيدًا وهو قياس لا يقدح فى الإجماع »[8] وهشام هو من هو ، ومع ذلك فمخالفته لا تقدح فى الإجماع .

---

(١) الخصائص جـ١/ ٢٩٤ .
(٢) السابق جـ٢/ ٣٧٢ .
(٣) انظر الأشباه جـ٥/ ٥ .
(٤) انظر جـ٢/ ١٢٤ وما بعدها .
(٥) الخصائص جـ١/ ١٩٠ .
(٦) ارتشاف جـ٣/ ٣٣ .
(٧) شرح التصريح جـ٢/ ٨٧ .
(٨) شرح التصريح جـ٢/ ٩٠ .

ونقل الشيخ خالد أيضًا عن الشاطبى رده على ابن عصفور فى القول بأنه يجوز بناء فعل التعجب من أفعل الثلاثى المزيد بالهمزة « إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل ... ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره ... قال الشاطبى : وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوى ، ويكفيه فى الرد مخالفته للإجماع »[1] وابن عصفور هو من هو ومع ذلك يرد قوله للإجماع .

هذا ، وقد وضع السيوطى فى الأشباه والنظائر بابًا سماه « باب الأفراد والغرائب » وهو بمثابة تلخيص لخرق النحاة فى أبواب النحو المختلفة .

ويلاحظ من تسمية الباب غرابة من يأتى بمخالفة للإجماع ، واستيحاش السيوطى من خرق الإجماع ، وأنه لا يشجع على الإقدام عليه ، فالمخالف عنده يأتى بشىء فرد وغريب .

هذا ، ومن معانى الخرق فى اللغة « عدم إحسان الصنعة »[2] وفى هذا المعنى ما فيه من دواع للبعد والنفور عن خرق إجماع النحاة .

وأود أن أختم الحديث عن هذه النقطة بما قاله الرمانى فى شرحه للكتاب : « فإن التزم هذا خالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيبًا مخالفته جميع أهل الصناعة ... ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء فى أمر من الأمور ، وادعى أن عقله فوق جميع العقول ، وكفى بهذا عيبًا وخزيًا »[3] .



(١) شرح التصريح جـ٢/ ٩١ .

(٢) القاموس المحيط جـ١/ ١٩٠ .

(٣) الرمانى النحوى / ٢٧٧ . قال هذا فى الرد على من زعم أن همزة أفكل أصلية .



الفصل الأول

المسائل المجمع عليها من النحاة



الكلام وما يتألف منه

(١) ذهب النحاة إلى أن « أقل ما يتركب الكلام من جزئين ملفوظ بهما أو مقدرين أو ملفوظ بأحدهما[1] ... والمؤتلف كلامًا فعل وفاعل، وفعل ومفعول لم يسم فاعله واسمان: مبتدأ وخبر، واسمان ليس إياهما نحو: نزال، وهيهات العراق واسمان مع حرف نحو: أقائم الزيدان »[2].

(٢) أقسام الكلمة ثلاثة: الاسم والفعل والحرف « والنحويون يجمعون على هذا إلا من[3] لا يعتد بخلافه »[4].

(٣) ذهب الجمهور[5] إلى أن التنوين في نحو: جوار « وغواش عوض من الياء »[6] « المحذوفة في الرفع والجر »[7].

---

(١) خالف في ذلك ابن طلحة: « إذ زعم أن اللفظة الواحدة وجودًا وتقديرًا قد تكون كلامًا؛ إذا كانت قائمة مقام الكلام، وجعل من ذلك نَعَم ولا في الجواب » ارتشاف جـ١/ ٤١٢ همع جـ١/ ٤٥.
كما خالف فيه أبو علي الفارسي فقال في النداء: يتركب الكلام من اسم وحرف. انظر همع جـ١/ ٤٥، وارتشاف جـ١/ ٤١٢، وحاشية الصبان جـ١/ ٦١ وما بعدها.
وكذلك خالف الشلوبين فقال: يتركب من فعل وحرف، انظر همع جـ١/ ٤٥.

(٢) ارتشاف جـ١/ ٤١٢، وانظر شرح المفصل جـ١/ ٢٠، التبيين/ ١١٣ وما بعدها، شرح التسهيل جـ١/ ٧، همع جـ١/ ٤٥، شرح الأشموني جـ١/ ٦١، حاشية الصبان جـ١/ ٦١ وما بعدها.

(٣) قال أبو حيان: « وزاد بعضهم: وخالفه، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلا » ارتشاف جـ١/ ١٢، جـ٣/ ١٩٧، ونقل السيوطي في الأشباه عن أبي حيان أن الذي زاده هو أبو جعفر بن صابر. انظر جـ٥/ ٥، همع جـ١/ ٢٢، جـ٣/ ٨٢، وقال في شرح التصريح: « ونقل عن الفراء أن « كلا » ليست واحدًا من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال » جـ١/ ٢٥، وقال الزجاجي: « والمدعى أن للكلام قسما رابعًا أو أكثر منه مخمن أو شاك » إيضاح/ ٤٣.

(٤) شرح الأشموني جـ١/ ٦٠ وما بعدها، الأشباه جـ٥/ ٥.

(٥) خالف الجمهور في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أنه: « عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة » مغني/ ٤٤٦، شرح التصريح جـ١/ ٣٤، وأضاف إلى المبرد الزجاجي في ارتشاف جـ١/ ٣١١، همع جـ٢/ ٥١٧، وجعل الزجاج بدلا من الزجاجي في حاشية الصبان جـ١/ ٧٧.
كما خالف فيها الأخفش حيث ذهب إلى أنه: « تنوين التمكين والاسم منصرف » مغني/ ٤٤٦ « لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف » شرح التصريح جـ١/ ٣٤، ونسبه إلى بعض النحاة في الارتشاف. انظر جـ١/ ٣١١، وفي الهمع « وقيل: هو ... تنوين صرف » جـ٢/ ٥١٧.

(٦) مغني/ ٤٤٦.

(٧) شرح الأشموني جـ١/ ٧٧ ونسب المذهب إلى سيبويه في ارتشاف جـ١/ ٣١١، وهمع جـ٢/ ٥١٧.

المعرب والمبنى

(٤) النحويون[1] على أن الميم فى كلمة « فم » تثبت فى الشعر وغيره ؛ فقد ورد فى الشعر ، ومنه قوله :

يصبح ظمآن وفى البحر فمه

وحديث الرسول ﷺ الصحيح : « **لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك** » .

(٥) أجمع النحاة[2] أن التثنية والجمع معربان .

(٦) ذهب الجمهور[3] إلى أن ما جمع بالألف والتاء المزيدتين « معرب وحركته حالة النصب حركة إعراب ، حمل فيه النصب على الجر »[4] .

(٧) الجمهور[5] على أن حركة ما لا ينصرف حالة الجر - الفتحة - حركة إعراب .

(٨) أجمع النحويون « كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف »[6] فالإعراب « عند البصريين أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، وعند الكوفيين أصل فى الأسماء

---

(١) خالف النحاة فى هذه المسألة أبو على الفارسى « وزعم الفارسى أن قوله : يصبح ظمآن وفى البحر فمه ، من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت فى غير الشعر » شرح التسهيل جـ١/ ٤٩ ، ارتشاف جـ١/ ٤١٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٦٤ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٣٤ .

(٢) خالف النحاة فى هذه المسألة الزجاج « وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » الإنصاف جـ١/ ٣٣ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ٥/ ٩ ، ارتشاف جـ١/ ٢٦٤ ، التبيين / ٢٠١ ، شرح التصريح جـ١/ ٦٧ ، حاشية يس جـ١/ ٦٧ ، ٦٩ .

(٣) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش والمبرد : « وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الكسرة فيه حركة النصب حالة البناء » ارتشاف جـ١/ ٤١٨ وما بعدها . فزعما أنه يعرب فى حالين ويبنى فى حال ، وفى الهمع نسب المخالفة للأخفش فقط . انظر جـ١/ ٦٨ وما بعدها ومثله فى شرح الأشمونى جـ١/ ١٦٢ ، وحاشية يس جـ١/ ٧٩ .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٤١٨ وما بعدها .

(٥) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش والمبرد حيث « ذهبا إلى أنها حركة بناء » وزعما أنه يعرب فى حالين ويبنى فى حال . انظر ارتشاف جـ١/ ٤١٩ ، وفى الهمع نسب المخالفة إلى الأخفش فقط قال : « واحتج بأن « أمس » كذلك » جـ١/ ٦٩ ، ونسبها إلى الزجاج فى الأشباه « وذكر السخاوى فى شرح المفصل أنه ذهب أيضًا إلى أن ما لا ينصرف مبنى فى حالة الجر على الفتح » جـ٥/ ٩ .
ونسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفة فى شرح الرضى على الكافية جـ١/ ١٠٦ .

(٦) إيضاح / ٥١ .

والأفعال »[1] . فالفريقان مجمعان على كون الإعراب أصلا فى الأسماء « والمستحق ... البصريين الأفعال والحروف »[2] « وأصل البناء للحروف »[3] عند الكوفيين ... مجمعان على كون البناء أصلا فى الحروف »[4] والجمع « على بنائه الحروف ... لعدم وجود مقتضى الإعراب ... فيهما »[5] .

(٩) قال جميع النحويين[6] : إن الإعراب إنما « دخل الكلام لينبئ عن المعانى ... الأسماء ؛ فالأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافًا ومضافًا إليها ، ولم تكن فى صورها ... أدلة على هذه المعانى ... فقالوا : ضرب زيد عمرًا ، فدلوا برفع زيد على ... وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض ... إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ... كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون ... دالة على المعانى »[7] .



(١) ارتشاف جـ١/ ٤١٤ ، همع جـ١/ ٥٧ ، الأشباه جـ٢/ ٣٢٥ ، التبيين / ١٥٣ وما بعدها

(٢) الإيضاح / ٧٧ .

(٣) السابق / ٧٨ ، همع جـ١/ ٥٨ .

(٤) شرح الأشمونى جـ١/ ١١٩ بتصرف .

(٥) همع جـ١/ ٥٨ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١١٢ ، شرح التصريح ١٨/ ٥٤ .

(٦) « خرج عن هذا القول قطرب فقد عاب عليهم هذا الاعتلال ... قال : فلو كان الإعراب إنما ... الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ... قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ... وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند ... وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم ... على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلام ... » الإيضاح وما بعدها ، الأشباه جـ١/ ١٨٥ وما بعدها ، التبيين / ١٥٦ .

(٧) إيضاح / ٦٩ وما بعدها بتصريف ، الأشباه جـ١/ ١٨٤ وما بعدها .

النكرة والمعرفة

(١٠) الجمهور[١] على أن « من » و « ما » الاستفهاميتين نكرتان « لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ، ولأنهما قائمتان مقام أى إنسان ، وأى شىء ؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما »[٢] .

(١١) ذهب الجمهور[٣] إلى أن النون والواو والألف والياء فى : اذهبن ، اضربوا ، اضربا ، اضربى ضمائر .

(١٢) أجمع النحويون « كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات »[٤] « قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة »[٥] .

---

(١) خالف فى ذلك ابن كيسان حيث عد « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين من المعارف « واستدل بتعريف جوابهما نحو : من عندك ؟ فيقول : زيد ، وما دعاك إلى كذا ؟ فيقول : لقاؤك ، والجواب يطابق السؤال » همع جـ١/ ١٨٧ ، والارتشاف جـ١/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل جـ١/ ١١٩ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٨٠ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٩٢ .

(٢) همع جـ١/ ١٨٧ .

(٣) خالف فى ذلك المازنى فذهب : « إلى أنها علامات كالتاء فى قامت ، والضمير مستكن كاستكنانه فى زيد فعل وهند فعلت .. وذهب الأخفش إلى أن الياء فى تفعلين ونحوه تأنيث والضمير مستكن » ارتشاف جـ١/ ٤٦٤ . فالأخفش وافق المازنى فى الياء فقط . وانظر همع جـ١/ ١٩١ شرح التسهيل جـ١/ ١٢٣ وما بعدها .

وفى شرح التصريح نسب إلى المازنى المخالفة فى الياء فقط دون غيرها ، فجمع بين المازنى والأخفش فى المخالفة فى الياء « وزعما أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر » جـ١/ ٩٩ ، وانظر ١٠٤ ، « وشبهة المازنى أن الضمير لما استكن فى فعل وفعلتْ ، استكن فى التثنية والجمع وجىء بالعلامات للفرق ، كما جىء بالتاء فى فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث » همع جـ١/ ١٩١ . وفى المغنى « وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى « قامت هند » وهو المختار » / ٦٣٩ فابن هشام موافق للمازنى فى كونها حروفا لا ضمائر .

(٤) الإيضاح / ١١٩ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ١/ ٢٠٠ ، الخصائص جـ٣/ ٢٣٣ .

(٥) الأشباه جـ١/ ٢٠٠ .

(١٣) ذهب الجمهور[1] إلى أن « لولا » الامتناعية قد يليها الضمير الموضوع للنصب والجر فيقال : لولاك ، لولاى ، « وقد جاء ذلك كثيرًا فى كلامهم وأشعارهم قال الشاعر :

وأنت امرؤ لولاى طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قُلَّةِ النيق منهوى »[2]

* * *

---

(١) خالف فى ذلك المبرد فذهب : « إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاى ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء التنزيل فى قوله : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١] ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا » الإنصاف جـ٢/ ٦٨٧ ، شرح التسهيل جـ٣/ ١٨٥ ، مغنى / ٣٦١ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٧٠ ، همع جـ٢/ ٣٧٥ .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٦٩٠ وما بعدها .

الموصول

(١٤) اتفق الفريقان[١] البصريون والكوفيون على أن « ذا » اسم موصول بعد « ما » « بشرطين : أن تكون غير ملغاة ، والمراد بالإلغاء أن تركب مع « ما » فتصير اسمًا واحدًا ، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾[٢] أى : ما الذى ينفقونه ؟ »[٣] .

(١٥) ذهب الجمهور[٤] إلى أن « أل » فى نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ ﴾[٥] مما صلته اسم فاعل ونحو : ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾[٦] مما صلته اسم مفعول »[٧] « اسم[٨] موصول »[٩] .

---

(١) نسب الشيخ خالد الأزهرى الاتفاق فى هذه المسألة للبصريين فقط دون الكوفيين . انظر شرح التصريح جـ١/ ١٣٩ ، إلا أن المفهوم من كلام الموضح أن الاتفاق للفريقين : « والثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق » انظر شرح التصريح جـ١/ ١٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٥ .

(٣) همع جـ١/ ٢٧٣ ، انظر ارتشاف جـ١/ ٥٢٨ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٥٦ ، ائتلاف/ ٨١ .

(٤) وذهب « الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة » ارتشاف جـ ١/ ٥٣١ ، همع جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، شرح الأشمونى جـ ١/ ٢٥٠ .
وأضاف إلى الأخفش المازنى فى شرح التصريح : « ولا حرف تعريف خلافًا لأبى الحسن الأخفش وهو ثانى قولى المازنى » جـ١/ ١٣٧ .
قال فى التسهيل : « خلافا للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها » انظر شرح التسهيل جـ١/ ١٩٦ ، ونسبه فى شرحه إلى المازنى فقط « وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف » جـ١/ ٢٠٠ .
وقال فى شرح المفصل : « فذهب قوم إلى أنها حرف ... وذهب قوم إلى أنها اسم » جـ٣/ ١٤٤ فنسب ما نسب إلى الأخفش إلى قوم .
وقال فى المغنى : « وقيل هى ... حرف تعريف » / ٧١ فتركه هكذا دون نسبة .

(٥) سورة الحديد آية ١٨ .

(٦) سورة الطور آية ٥ ، ٦ .

(٧) شرح التصريح جـ١/ ١٣٧ .

(٨) ذهب المازنى إلى أنها موصول حرفى . انظر همع جـ١/ ٢٧٢ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٥٠ ، ارتشاف جـ١/ ٥٣١ .
وقال فى شرح التصريح : « وليست ... موصولا حرفيا خلافا للمازنى فى أحد قوليه ومن وافقه » جـ١/ ١٣٧ فزاد إلى المازنى فى أحد قوليه « من وافقه » وزادها فى همع جـ١/ ٢٧٥ .
وقال فى المغنى : « وقيل موصول حرفى » / ٧١ .

(٩) شرح الأشمونى جـ١/ ٢٥٠ ، همع جـ١/ ٢٧٥ ، ارتشاف جـ١/ ٥٣١ .

(١٦) اتفق النحاة على أن « أل » « الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة »[١] .

(١٧) ذهب الجمهور[٢] إلى أن « الموصول الاسمى لا تكون صلته[٣] إلا جملة[٤] خبرية لفظًا ومعنى »[٥] ولا يجوز أن « تكون طلبية »[٦] « لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها »[٧] .

(١٨) ذهب الجمهور[٨] إلى أن « أى » من الموصولات « بشرط إضافتها إلى معرفة[٩]

---

(١) مغنى / ٧١ ، ونقله عنه فى همع جـ١/ ٢٧٧ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٦٤ .

(٢) خالف الجمهور فى هذه المسألة الكسائى « وأجاز الكسائى أنها تكون جملة أمر وجملة نهى فيجيز : الذى اضربه أو لا تضربه زيد » ارتشاف جـ١/ ٥٢١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٤١ . كما خالفهم المازنى : « وأجاز المازنى أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذى يرحمه الله زيد » ارتشاف جـ١/ ٥٢١ ، شرح التصريح ١/ ١٤١ .
قال فى الارتشاف : « ويقتضى مذهب الكسائى موافقته بل هو أحرى بذلك » جـ١/ ٥٢١ يعنى موافقة الكسائى المازنى فى الوصل بالدعاء إن كان بلفظ الخبر . ونقله عنه فى همع جـ١/ ٢٧٩ وما بعدها ، هنا ، وفى شرح الأشمونى : « فلا يجوز : الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الأخيرة » جـ١/ ٢٦٢ ، فجعل مذهب الكسائى جواز الوصل بجملة الأمر والتمنى والدعاء ، فأضاف إلى مذهبه التمنى ، ولم يذكر النهى كما هو فى المراجع السابقة ونسب إليه الجواز بالدعاء صراحة ، وقال فى الارتشاف : « وذهب هشام إلى أنه يجوز أن تكون مصدرة بليت ... نحو : الذى ليته منطلق زيد » جـ١/ ٥٢١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٤١ ، همع جـ١/ ٢٨٠ .

(٣) صلة الموصول الاسمى إذا كانت جملة فلها شروط ، انظرها فى الارتشاف جـ١/ ٥٢١ وما بعدها ، همع جـ١/ ٢٧٩ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٥٢١ .

(٥) شرح الأشمونى جـ١/ ٢٦٢ .

(٦) ارتشاف جـ١/ ٥٢١ .

(٧) شرح التسهيل جـ١/ ١٨٧ .

(٨) خالف فى ذلك ثعلب : « فإنه أنكر ذلك وقال : لا يكون « أى » إلا استفهامًا أو شرطًا » ارتشاف جـ١/ ٥٢٩ ، واحتج « بأنه لم يسمع : أيهم هو فاضل جاءنى ، بتقدير الذى هو فاضل جاءنى » شرح التصريح جـ١/ ١٣٥ ، وانظر همع جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، شرح الأشمونى حاشية الصبان جـ١/ ٢٦٦ ، مغنى / ١٠٩ .

(٩) خالف فى ذلك ابن عصفور وابن الضائع : « فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه » شرح التصريح جـ١/ ١٣٥ . وفى شرح الأشمونى نص على مخالفة ابن عصفور فقط دون ابن الضائع . انظر جـ١/ ٢٦٨ ، وفى الهمع : « وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة ... والجمهور منعوا ذلك ... » جـ١/ ٢٧٥ .

لفظا ، كقوله :

فسلم على أيهم أفضل

أو نية ، نحو : يعجبنى أى عندك »[١] .

(١٩) اتفق النحاة على أن العائد إن كان مرفوعًا وكان مبتدأ و « عاد على « أى» جاز حذفه[٢] ... طالت صلته أو لم تطل »[٣] .

(٢٠) اتفق النحاة على أن العائد المنصوب إذا حذف[٤] فإن الحال تجىء منه « إذا كانت مؤخرة عنه نحو : هذه التى عانقت مجردة أى : عانقتها مجردة »[٥] .



---

(١) همع جـ١/ ٢٧٥ .

(٢) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط . انظرها فى ارتشاف جـ١/ ٥٣٣ ، همع جـ١/ ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٠ وما بعدها .

(٣) شرح التسهيل جـ١/ ٢٠٧ ، ارتشاف جـ١/ ٥٣٣ ، وما بعدها ، همع جـ١/ ٢٩٤ وزاد فى شرح التسهيل : « ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا » جـ١/ ٢٠٧ فشرط أن لا يكون المبتدأ له خبر جملة أو ظرفًا .

(٤) العائد المنصوب حتى يجوز حذفه له شروط « وقيد المنصوب بالاتصال احترازًا من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف جهل كونه منفصلا ، واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازًا من نصبه بغيرهما نحو : رأيت الذى كأنه أسد فإن حذفه لا يجوز ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى : ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة : ٤١] ... ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر »

شرح التسهيل جـ١/ ٢٠٤ وما بعدها ، وانظر ارتشاف جـ١/ ٥٣٥ ، شرح التصريح جـ١/ ١٤٤ وما بعدها همع جـ١/ ٢٩٢ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٢ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ١/ ٥٣٥ ، همع جـ١/ ٢٩٦ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٥ .

المعرف بأداة التعريف

(٢١) ذهب سيبويه وعليه أكثر البصريين والكوفيين[١] إلى أن « اللام هى حرف التعريف وحدها ، والهمزة وصلة إلى المنطق بها ساكنة »[٢] .

* * *

(١) نقل ابن يعيش أن المخالف عن هذا المذهب هو الخليل : « ما عدا الخليل فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف « أل » بمنزلة « قد » فى الأفعال ، فهى كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعًا كتركيب هل وبل » وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده ، وإنما حذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال » شرح المفصل جـ٩/ ١٧ .
بينما نقل أبو حيان أن المخالف عن مذهب جميع النحاة هو ابن كيسان : « مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ... والثانى مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو « قد » « وهل » ... » . ارتشاف جـ١/ ٥١٣ ، ومغنى/ ٢٤٩ ، وفى شرح التسهيل نسب المذهب إلى سيبويه وقال : « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها » جـ١/ ٢٥٣ وما بعدها .
ونقل فى شرح التصريح عن ابن عصفور ما نقله أبو حيان فى المسألة . انظر جـ١/ ١٤٨ .
وجمع السيوطى بين الخليل وابن كيسان فى مخالفة سيبويه : « اعلم أن فى أداة التعريف مذهبين ، أحدهما : أنها « أل » بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان » همع جـ١/ ٢٥٦ .

(٢) شرح المفصل جـ٩/ ١٧ .

الابتداء

(٢٢) ذهب الجمهور إلى جواز كون الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ طلبية[١] وقسمية[٢] فالطلبية نحو قول الشاعر :

قلب مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيف يسلو صـالِيًا نارَ لـوعةٍ وغـرامِ

والقسمية نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ [٣] .

(٢٣) أجمع النحاة على أن خبر المبتدأ « إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو : زيد قائم وعمرو حسن ، وما أشبه ذلك »[٤] .

(٢٤) ذهب البصريون والكوفيون[٥] إلى أنه « إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم

---

(١) منع ذلك ابن الأنبارى وبعض الكوفيين « نظرًا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك » شرح التسهيل جـ١/ ٣٠٩ ، مغنى / ٥٣٠ ارتشاف جـ٢/ ٤٩ ، وفى الهمع لم يذكر مخالفة بعض الكوفيين بل نص على مخالفة ابن الأنبارى ثم قال : « وقال ابن السراج : إذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر » جـ١/ ٣١٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٩ ، وفى حاشية يس « خلافا لابن السراج وابن الأنبارى » جـ١/ ١٦٠ .

(٢) خالف فى ذلك ثعلب حيث منع كونها خبرًا . انظر شرح التسهيل جـ١/ ٣١٠ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٩ مغنى / ٥٢٩ ، همع جـ١/ ٣١٥ ، حاشية يس جـ١/ ١٦٠ .

(٣) سورة النحل آية ٤١ .

(٤) الإنصاف جـ١/ ٥٦ ، التبيين / ٢٣٦ ، شرح المفصل جـ١/ ٨٧ وما بعدها ، أسرار / ٧٢ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣١٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ٦٦ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٢/ ٤٤٤ .
وقال فى الارتشاف : « إن كان الفاعل مضمرا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وليس كما ذكر بل مذهب الجمهور ذلك وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف تلميذه إلى أنه لا يرفعه ولا يتحمله ، والذى تلقفناه من الشيوخ أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير » جـ٣/ ١٨٤ . فنص على مخالفة ابن طاهر وابن خروف ، وانظر همع جـ٣/ ٥٥ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٤٤ ، حاشية يس جـ ٢/ ٦٦ .

(٥) قال فى الهمع : « جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين فى المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو : القوم يمين وشمال ، فيجوز فيه النصب » جـ١/ ٣٢٣ ، وقال فى الارتشاف : « وإن وقع خبرًا لاسم غير مكان ولا مصدر وكان مضافا إلى نكرة نحو : زيد خلف الحائط ، وبكر وراء جبل ، فالاتفاق على جواز الرفع والنصب » جـ/ ٥٨ . فشرط كون الظرف مضافًا إلى نكرة لا كونه نكرة كما فى الهمع جـ١/ ٣٢٣ ، وشرح التسهيل جـ١/ ٣٢٢ ، وقال بعدها أى : فى الارتشاف : « وإن كان بغير أل وعطف عليه منكور مثله فالاختيار عند الكوفيين الرفع ويجوز النصب على غير اختيار ، =

عين فإن كان الظرف نكرة نحو : المسلمون جانب والمشركون جانب ، ونحن قدام وأنتم خلف . جاز فيه الرفع والنصب »[١] .

(٢٥) لا خلاف بين النحاة[٢] فى جواز : فى داره زيد « إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك لأنه مقدم الرتبة »[٣] .

(٢٦) ذهب الجمهور[٤] إلى أن الخبر محذوف وجوبًا بعد « لولا » ولا يكون الخبر بعدها « إلا كونا مطلقا ، فإذا قلت : لولا زيد لكان كذا ، فالتقدير : لولا زيد موجود »[٥] .

(٢٧) ذهب الجمهور[٦] إلى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد مثل قولهم : هذا حلو حامض وزيد أعسر أيسر .

❊ ❊ ❊

= والبصريون يسوون بينهما نحو : القوم يمين وشمال » جـ٢/ ٥٩ فجعل من مذهب الكوفيين جواز النصب عند العطف عليه بمثله لكن فى الضرورة لا مطلقا كما فى نقل الهمع السابق ، وقال فى شرح التسهيل : « ومن زعم أن مذهب الكوفيين فى مثل هذا التزام الرفع فقد وهم » جـ١/ ٣٢٢ ، وفى قول ابن مالك السابق رد على الرواية التى نقلها السيوطى فى الهمع القائلة بأن الرفع واجب عند الكوفيين فى هذه المسألة إلا إن عطف عليه مثله . وكذلك فيه رد على نقل الارتشاف تخصيص النصب بالضرورة .

(١) همع جـ١/ ٣٢٣ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٢٢ .

(٢) ذكر أبو حيان أن النحاس ذكر « فيها خلافًا عن الأخفش ، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف » ارتشاف جـ٢/ ٤٤ ، ونقل مخالفة الأخفش السيوطى فى همع جـ١/ ٣٣٢ .

(٣) شرح التسهيل جـ١/ ٣٠٠ .

(٤) « وذهب الرمانى والشجرى والأستاذ أبو على إلى التفصيل فقالوا : إن كان كونا مطلقًا وجب حذفه أو مقيدًا ودل على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه نحو : لولا أنصار زيد حموه لم ينج ، أو لا يدل وجب إثباته نحو : لولا زيد سالمنا ما سلم » ارتشاف جـ٢/ ٣١ ، وورد فى المراجع الآتية : الشلوبين بدلًا من الأستاذ أبى على . همع جـ١/ ٣٣٧ ، شرح التصريح جـ١/ ١٧٩ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٧٦ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٤٢ .

(٥) ارتشاف جـ١/ ٣١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٧٩ ، همع جـ١/ ٣٣٧ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٤٢ ، مغنى / ٧٨٨ ، وقد ورد فى بعض المصادر أن ابن الطراوة خالف الجمهور فى تقدير الخبر فقال : « الخبر هو الجواب » ارتشاف جـ١/ ٣١ ، همع جـ١/ ٣٣٨ .

(٦) خالف الجمهور فى ذلك الأخفش « قال الأخفش : قولهم : هذا حلو حامض ، وهذا أبيض أسود ، إنما أرادوا : هذا حلو فيه حموضة ، فينبغى أن يكون الثانى صفة للأول » ارتشاف جـ٢/ ٦٥ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٣ ، ونقل المخالفة فى الهمع عن « ابن عصفور وكثير من المغاربة » جـ١/ ٣٤٦ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٢ .

كان وأخواتها

(٢٨) اتفق الفريقان على أن « كان » تنصب الخبر[١] .

(٢٩) أجمع النحويون[٢] على جواز توسط خبر « ما دام » بينها وبين اسمها « قال الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذاتُهُ بادّكار الموت والهَرَمِ »[٣]

(٣٠) أجمع النحاة « على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها ؛ وذلك لأن « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه »[٤] .

(٣١) اتفق النحاة على أنه يجوز الفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها وخبرها « إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورا للتوسع نحو : كان عندك أو فى المسجد زيد معتكفا »[٥] .

(٣٢) ذهب النحاة إلى أن « الجملة المصدرة بماض لا تقع خبرًا لصار ، ولا ما كان بمعناها ولا لدام ولا لزال وأخواتها ... لا تقول : صار زيد عَلِمَ »[٦] « وكذا البواقى ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا »[٧] .

(٣٣) ذهب الجمهور إلى أنه يشترط لحذف لام مضارع كان - وهى النون - تخفيفا « كونه

---

(١) انظر همع جـ١/ ٣٥٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٤ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٥٧ .

(٢) خالف النحويين فى هذه المسألة ابن معط ، حيث ذهب إلى منع توسط خبرها بينها وبين اسمها . انظر شرح التسهيل جـ١/ ٣٤٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٨٦ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٧ ، الأشباه جـ٥/ ١١ ، همع جـ١/ ٣٧٢ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٦٦ .

(٣) همع جـ١/ ٣٧٢ .

(٤) أسرار/ ١٤٠ ، الإنصاف جـ١/ ١٥٥ ، التبيين/ ٣٠٢ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٤٨ ، ارتشاف جـ٢/ ٨٧ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٨ ائتلاف/ ١٢٢ ، الأشباه جـ٣/ ١٢٠ ، همع جـ١/ ٣٧٣ ، شرح الأشمونى جـ/ ٣٦٧ .

(٥) شرح التصريح جـ١/ ١٨٩ ، وانظر شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧٥ ، وما بعدها ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٦٨ ، همع جـ١/ ٣٧٥.

(٦) ارتشاف جـ٢/ ٨٥ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٤٣ ، همع جـ١/ ٣٦٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٥٧ .

(٧) همع جـ١/ ٣٦٠ وما بعدها .

مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن [١] نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾[٢] ، ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾[٣] أصلها : أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف »[٤] وما أتى من ذلك حال اتصاله بساكن حمل على الضرورة ، كقول الشاعر :

« لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفّتْ بالسَّرَرْ

وقوله :

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً »[٥] .

* * *

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة يونس بن حبيب حيث أجاز حذفها حال اتصاله بساكن - فى الكلام - انظر ارتشاف جـ٢/ ١٠١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٩٦ ، وقال ابن مالك عن مذهب يونس : « وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل الساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى ... وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا ومنه قول الشاعر :

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر ...

ولا ضرورة » شرح التسهيل جـ١/ ٣٦٦ وما بعدها ، هذا وفيه : « فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه » جـ١/ ٣٦٦ فنسب المذهب إلى سيبويه فقط ، هذا ، ونقل موافقة ابن مالك ليونس مع نسبة المذهب إلى الجمهور كل من الهمع جـ١/ ٣٨٨ ، وشرح الأشمونى جـ١/ ٣٨٥ وما بعدها .

(٢) سورة مريم آية ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية ٤٠ .

(٤) شرح التصريح جـ١/ ١٩٦ .

(٥) همع جـ١/ ٣٨٨ .

ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس

(٣٤) ذهب الجمهور[1] إلى أنه يجوز دخول الباء على الخبر بعد « ما » التميمية فيجوز : ما زيد بمنطلق ، كما هو جائز بعد الحجازية .

(٣٥) ذهب سيبويه والجمهور[2] إلى أن « لات » تعمل عمل ليس .

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة أبو على الفارسى حيث ذهب إلى أن « دخول الباء على الخبر بعد « ما » مخصوص بلغة أهل الحجاز » شرح التسهيل جـ١/ ٣٨٣ ، وقال الزمخشرى فى المفصل : « ودخول الباء فى الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز » انظر شرح المفصل جـ٢/ ١١٤ ، ١١٦ . فالزمخشرى تبع الفارسى فى ذلك . انظر شرح التسهيل جـ١/ ٣٨٢ وما بعدها ، همع جـ١/ ٤٠٤ « بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر » حاشية الصبان جـ١/ ٣٩٦ . وفى الاقتراح بعد أن نقل مخالفتهما عن شرح التسهيل قال : « ويدل عليه السماع والقياس والإجماع ... وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار » / ٧٢ فنقل الإجماع على جواز دخولها عن الصفار . هذا وفى الارتشاف : « فذهب ابن السراج والفارسى فى أحد قوليه وتبعهما الزمخشرى إلى أنه لا يجوز دخول الباء عليه » جـ٢/ ١١٧ ، فزاد مخالفة ابن السراج وجعل الفارسى فى أحد قوليه فقط يقول بعدم الجواز .

(٢) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب فى أحد قوليه إلى « أنها لا تعمل شيئًا فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف » وفى قوله الآخر : « أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر » .

كما خالفهم الفراء فذهب إلى أنها : « تستعمل حرفًا جارًا لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك وأنشد : طلبوا صلحنا ولات أوانٍ » انظر مغنى / ٦٣٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ١١١ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٢٠٠ ، همع جـ١/ ٤٠٠ وما بعدها ، وقال فيه عن القول الأول للأخفش : « نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافى ، واختاره أبو حيان » جـ١/ ٤٠٢ .

وقال فى شرح التسهيل : « وذكر السيرافى أن المرفوع بعد « لات » فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء وأن المنصوب بعدها بإضمار فعل » جـ١/ ٣٧٥ . فجعل السيرافى ناقلا لمذهب الأخفش لا قائلا به كما نقله الهمع عن صاحب البسيط ، ثم قال فى شرح التسهيل : « وكلام الأخفش فى كتابه المترجم بمعانى القرآن موافق كلام سيبويه فى أن « لات » تعمل عمل ليس » جـ١/ ٣٧٥ . فنسب إلى الأخفش القول بأنها عاملة عمل ليس وبهذا النقل يوافق الجمهور ، هذا ، وفى شرح الأشمونى اقتصر على نقل مخالفة الأخفش فى قوله الأول فقط ولم يذكر غيره . انظر جـ١/ ٤٠٠ ، وفى حاشية الصبان نقل مخالفة الفراء فقط . انظر جـ١/ ٤٠٢ .

» وله عندهم شرطان : كون معموليها اسمى زمان ، وحذف أحدهما ، والغالب فى المحذوف كونه المرفوع نحو : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[١] بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهى بمعنى ليس ، ومناص بمعنى فرار أى : ليس الحين حين فرار ، ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر فى الشواذ : « حينُ مناص » برفع الحين على أنه اسمها وخبرها محذوف أى : ليس حين فرار حينا لهم »[٢] .



(١) سورة ص آية ٣ .
(٢) شرح التصريح جـ١/ ٤٠٠ .

أفعال المقاربة

(٣٦) ذهب الجمهور[1] إلى أن « كاد » لا تزاد .

(٣٧) ذهب الجمهور إلى أن عسى[2] وليس[3] فعلان مطلقا .

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تزاد « ومما استشهد به قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه : ١٥] وقول حسان :

وتكاد تكسل أن تجىء فراشها   فى جسم خَرْعَبَة وحُسن قوام »

شرح التسهيل جـ١/ ٤٠٠ ، ارتشاف جـ٢/ ١٢٦ ، همع ١/ ٤١٥ .

(٢) خالف فى فعلية عسى ثعلب وابن السراج إذ زعما أنها حرف مطلقا . انظر مغنى / ٢٠١ ، ارتشاف جـ٢/ ١١٨ ، همع جـ١/ ٤٠ ، حاشية الصبان جـ١/ ٤١٧ ، وفى شرح التصريح : « رد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين » جـ١/ ٤١ فجعل المخالف كوفيا فقط ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ١/ ٨٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧١ . وفى المغنى أن « سيبويه فيما حكاه عنه السيراف يقول بحرفيته حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

يا أبتا علك أو عساكا » / ٢٠١ ومثله فى حاشية الصبان جـ١/ ٤١٧ ، وانظر المذاهب الثلاثة لابن السراج وثعلب وسيبويه فى شرح التصريح جـ١/ ٢١٤ .

هذا ، وفى شرح التسهيل قال عن عسى : « إن فعليتها مجمع عليها » جـ١/ ٣٥٣ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧١ .

(٣) خالف فى فعلية ليس ابن السراج حيث ذهب إلى حرفيتها مستندًا إلى عدم تصرفها ، ووافقه الفارسى وابن شقير . انظر همع جـ١/ ٤٠ ، وفى الارتشاف : « فذهب ابن السراج وابن شقير والفارسى فى أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف » جـ٢/ ٧٢ ، وفى المغنى : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة « ما » وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة » / ٣٨٧ . فزادا على ابن السراج والفارسى وابن شقير : وجماعة .

وفى شرح التصريح : « رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسى ومن تابعه كأبى بكر بن شقير » جـ١/ ٤٠ وما بعدها ، فجعل المخالف بصريًا فقط ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ/ ٨٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٧١ ، وفى شرح المفصل : « فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية ... وعليه حمل سيبويه قولهم : ليس الطيب إلا المسك ... أجراها مجرى ما » جـ٧/ ١١٤ ، وفى شرح التسهيل : « فعلية « ليس » مختلف فيها » جـ١/ ٣٥٣ .

وقال ابن الأنبارى : « فإنا أجمعنا على أن « ليس » و « عسى » فعلان » الإنصاف جـ١/ ١٣٨ ، أسرار / ١١٥ فحكى الإجماع على فعليتها ، ورغم هذه النقول التى تنقل وجود المخالفة فى فعلية عسى وليس إلا أننى جعلت المسألة فى هذا الباب ؛ لكون بعض المراجع حكت الإجماع فيها : ففى عسى حكى الإجماع شرح التسهيل وشرح الأشمونى والإنصاف والأسرار ، وفى ليس حكاه الإنصاف والأسرار ، هذا وحلت من عمم ولم يحدد المخالف بالأسماء واكتفى بقوله : « بعض أو من » على من حدد وعين .

إن وأخواتها

(٣٨) أجمع النحاة على أن « إن » وأخواتها تعمل النصب فى الاسم[١] .

(٣٩) أجمع النحاة[٢] على أن « ما » تتصل « بليت » فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها .

(٤٠) أجمع النحاة على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم « إنّ ولكنّ » بعد الخبر نحو : إنّ زيدًا قائم وعمرو[٣] .

(٤١) ذهب الجمهور[٤] إلى أن « لكنّ » تخفف فلا تعمل « لضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل »[٥] .

(٤٢) ذهب النحاة[٦] إلى أن « لعل » لا تخفف .

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ١٧٦ ، ائتلاف / ١٦٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٢١٠ ، الأشباه جـ٢/ ١٩٨ ، همع جـ١/ ٤٣١ .

(٢) نقل الإجماع فى هذه المسألة ابن مالك فى شرح التسهيل : انظر جـ٢/ ٣٨ .
وقال فى الارتشاف : « وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف « ما » لليت ... بل يجب إعمالها فتقول : ليتما زيدًا قائم ... ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال فى ليتما يبطلها مذهب الفراء » جـ٢/ ١٥٧ ، والتمس الصبان العذر لابن مالك « قد يقال : لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيًا فحكى الإجماع » حاشية الصبان جـ١/ ٤٤٥ ، وانظر همع جـ١/ ٤٦٠ ، وفى شرح التصريح ذكر قول الفراء دون أن ينسبه إليه . انظر جـ١/ ٢٢٥ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ١/ ٤٤٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل جـ٢/ ٤٧ ، الإنصاف جـ١/ ١٨٦ ، ارتشاف جـ٢/ ١٥٩ ، مغنى ٧٩١ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٤٥ ، ٤٤٨ .

(٤) خالف الجمهور فى هذه المسألة يونس والأخفش : « وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ » شرح التسهيل جـ٢/ ٣٨ ، ومغنى / ٣٨٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٣٥ ، همع جـ١/ ٤٥٧ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٥٩ .

(٥) شرح التسهيل جـ١/ ٣٨ .

(٦) خالف النحاة فى هذه المسألة أبو على الفارسى « ولا تخفف لعل ... خلافا للفارسى إذ زعم ذلك فى قوله :
لعل أبى الغوار منك قريب » ارتشاف جـ٢/ ١٥٥ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٤٧ ، مغنى / ٣٧٧ ، همع جـ١/ ٤٥٨ .

« لا » التى لنفى الجنس

(٤٣) ذهب النحويون[1] إلى أن قولهم : « لا يدى لك ، ولا أبا لك » « لو فصل اللام جارٌ آخر أو ظرف نحو : لا يدى بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، ولا غلامى عندك لزيد ، امتنع ذلك فى الاختيار »[2] .

(٤٤) يبطل عمل « لا » بإجماع إذا انفصل مصحوب لا[3] .

(٤٥) ذهب الجمهور[4] إلى أنه : « إذا لم تعمل « لا » إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة »[5] لزم تكرارها « ليكون عوضًا مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة ... وأيضا فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو فى الدار ، فإذا وقعت « لا » فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ، ولم تخل منه إلا فى اضطرار »[6] .

---

(١) خالف فى ذلك يونس : « وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقًا مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها » شرح التسهيل جـ٢/ ٦٢ ، وعلق أبو حيان على قول ابن مالك السابق قائلا : « هكذا أطلق ابن مالك مذهب يونس ، وفى كتاب سيبويه أن ليونس فرق بين الظرف الناقص ، فأجاز الفصل فى فصيح الكلام . ولم يجزه بالظرف التام » ارتشاف جـ٢/ ١٦٩ ، همع جـ١/ ٤٦٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ١٦٩ .

(٣) نقل الإجماع فى التسهيل . انظر شرح التسهيل جـ٢/ ٦٤ ، واعتراض عليه فى الارتشاف قال : « وليس كما ذكر أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرمانى وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل « لا » فيه ، فإن كان مبنيًا نصيب وزال البناء » جـ٢/ ١٧٠ وحكى عنه « لا - كذلك - رجلا ، ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرًا » همع جـ١/ ٤٦٦ ، ونقلت مخالفته فى شرح التصريح جـ١/ ٢٣٦ .

(٤) خالف الجمهور فى هذه المسألة المبرد وابن كيسان : « ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة بل أجازه فى السعة ووافقه ابن كيسان » شرح التسهيل جـ٢/ ٦٦ وانظر جـ٢/ ٦٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٣٧ ، همع جـ١/ ٤٧٣ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٦ .

وقال فى الارتشاف عن المذهب : « وهو منقول نصا عن الأخفش ، خلافا للمبرد وابن كيسان فإنهما يجيزان أن لا تتكرر ، وذلك لا يكون إلا ضرورة » جـ٢/ ١٧٢ ، واقتصر فى جـ٣/ ٣٣٧ على ذكر مخالفة المبرد فقط .

(٥) همع جـ١/ ٤٧٣ .

(٦) شرح التسهيل جـ٢/ ٦٥ .

ظن وأخواتها

(٤٦) ذهب الجمهور[١] إلى « أن ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر »[٢] « أصلا »[٣] .

(٤٧) ذهب الجمهور[٤] إلى أن سمع لا تتعدى « إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف ، فالمسموع نحو : سمعت كلامًا ، وسمعت خطبة ، والعين نحو : سمعت زيدًا يتكلم أى : سمعت صوت زيد فى حال أنه يتكلم »[٥] .

(٤٨) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين اختصارًا فى باب ظن[٦] « نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٧] وقوله وهو الكميت يمدح أهل البيت :

بأى كتاب أم بأية سنة   ترى حبهم عارًا علىَّ وتحسب

فحذف فى الآية مفعولا تزعمون ، وفى البيت مفعولا تحسب ؛ لدليل ما قبلهما عليهما أى : تزعمونهم شركاء ، وتحسبه أى : حبهم عارًا علىَّ »[٨] .

---

(١) خالف النحويين فى ذلك السهيلى فذهب « إلى أنها ليست داخلة عليها بل هو مع مفعوليها كأعطيت فى أنها استعملت معها ابتداء » ارتشاف جـ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٤٦ ، همع جـ١/ ٤٨٦ .

(٢) ارتشاف جـ٣/ ٥٦ .

(٣) همع جـ ١/ ٤٨٦ .

(٤) خالف فى هذه المسألة الأخفش والفارسى : « وألحق الأخفش والفارسى « بعلم » ذات المفعولين « سمع » الواقع على اسم عين ، ولا يكون ثانى مفعوليها إلا فعلا يدل على صوت ، كقوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] » شرح التسهيل جـ٢/ ٨٤ ، وارتشاف جـ٣/ ٦٢ ، وفى همع : « ألحق الأخفش بعلم ... ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبى الربيع وابن مالك » جـ١/ ٤٨٤ ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٢/ ٦٢ .

(٥) همع جـ٢/ ٤٨٤ بتصرف .

(٦) انظر ارتشاف جـ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٥٨ وما بعدها ، همع جـ١/ ٤٨٧ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٩ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٤٨ ، وفى شرح المفصل نسبه إلى « أكثر النحويين » جـ٧/ ٨٣ .

(٧) سورة القصص آية ٦٢ .

(٨) شرح التصريح جـ١/ ٢٥٨ وما بعدها .

(٤٩) أجمع النحاة على أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين في باب ظن اقتصارًا[١] « لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده »[٢] .

(٥٠) ذهب الجمهور[٣] إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصارًا في باب ظن « كقولك : قائمًا ، لمن قال : ما ظننت زيدًا ؟ وزيدًا ، لمن قال : من ظننت قائمًا ؟ قال عنترة :

ولقد نزلتِ فلا تظني غيره   مني بمنزلة المحب المكرم

أي : فلا تظني غيره كائنا »[٤] .



(١) انظر ارتشاف جـ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٦٠ ، حاشية يس جـ١/ ٢٥٩ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٤٨ ، شرح المفصل جـ٧/ ٦٨ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٤٨ ، وفي الهمع : « وأما حذف المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ... » جـ١/ ٤٨٨ ولست أدري هل سقطت كلمة « أحد » قبل كلمة المفعولين في العبارة وهذا هو الراجح ، خاصة وأن التعليل المذكور هنا هو المذكور في باقي المراجع لحذف أحدهما وليس لحذفهما معا ، وما بعد العبارة المنقولة من كلام عائد على حذف أحد المفعولين لا حذفهما ، أم أن الكلام فعلا عن حذف المفعولين معا اقتصارًا ، وفي هذه الحالة تخرج العبارة عما نحن فيه ؟

(٢) شرح التصريح جـ١/ ٢٦٠.

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن ملكون : « وذهب ابن ملكون إلى أنه لا يجوز ، فإذا قلت : زيدًا ظننته قائما ، فالتقدير : ظننت زيدًا قائما ، حذفت ظننت لدلالة ظننته ، وقائما لدلالة قائما » ارتشاف جـ٣/ ٥٦ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٤٩ ، وفي شرح التصريح أضاف إلى ابن ملكون « وطائفة ، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه » جـ١/ ٢٦٠ ، وكذا في الهمع جـ١/ ١٨٩ .

(٤) شرح التسهيل جـ٢/ ٧٢ وما بعدها .

أعلم وأرى

(٥١) أجمع النحاة على أن أعلم وأرى المتعديتين بدون الهمزة إلى اثنين تتعديان إلى مفاعيل ثلاثة [١] .



(١) انظر شرح التسهيل جـ٢/ ١٠٠ ، ارتشاف جـ٣/ ٨٣ ، همع جـ١/ ٥٠٧ .

الفاعل

(٥٢) ذهب الجمهور[1] إلى منع القياس على ما سمع من حذف عامل الفاعل لعدم اللبس من نحو « قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾[2] على قراءة بناء يُسبَّحُ للمفعول ؛ إذ التقدير : يسبحه رجال ؛ لدلالة يسبح عليه . ومثله قول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ

أى : يبكيه ضارع »[3] .

(٥٣) اتفق النحاة على « وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن يحصر المفعول بإنما نحو : إنما ضرب زيد عمرًا ... لأنه لو أخر انقلب ؛ وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيد عمرًا انحصار ضرب زيد فى عمرو ، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر فإذا أخر وقيل : وإنما ضرب عمرًا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر »[4] .

(٥٤) اتفق النحاة على « وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله إن يحصر الفاعل بإنما ... نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[5] فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره ، فلزم توسط المفعول ، والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء »[6] .

---

(١) خالف الجمهور فى ذلك الجرمى وابن جنى وابن مالك حيث جوزوا القياس « حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه ، فلو قيل : يوعظ فى المسجد رجال ، على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ فى المسجد رجال ... فإنه يجوز لعدم اللبس » همع جـ١/ ٥١٥ شرح التصريح جـ١/ ٢٧٤ ، وفى الارتشاف لم ينص على ابن مالك : « وذهب الجرمى وابن جنى إلى القياس على ذلك » جـ٢/ ١٨١ وما بعدها .

(٢) سورة النور آية ٣٦ .

(٣) همع جـ١/ ٥١٤ وما بعدها .

(٤) شرح التصريح جـ١/ ٢٨٢ ونقله عن ابن النحاس فى الارتشاف جـ٢/ ٢٠٠ ، همع جـ١/ ٥١٦ ، حاشية يس جـ١/ ٢٨٢ .

(٥) سورة فاطر آية ٢٨ .

(٦) شرح التصريح جـ١/ ٢٨٤ ، ونقله عن ابن النحاس فى الارتشاف جـ٢/ ٢٠٠ ، همع جـ١/ ٥١٦ .

(٥٥) « منع أكثر النحويين[١] تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا على المنصوب نحو : ضرب غلامُه زيدًا »[٢] و « نحو : زان نوره الشجر ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر[٣] لفظًا ورتبة »[٤].

---

(١) خالف فى هذه المسألة ابن جنى حيث ذهب إلى جوازه « وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيدًا لتقديم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ... وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله : جزى ربه عنى عدى ابن حاتم ، عائدة على « عدى » خلافًا على الجماعة » الخصائص جـ١/ ٢٩٤ . وانظر شرح المفصل جـ١/ ٧٦ ، وقال فى شرح التسهيل : « والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات ... ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به فى عامله لم يجز التقديم نحو : ضرب غلامُها جارَ هند لأن « هند » مؤخرة الرتبة من وجهين ، ولا تعلق لها بضرب ، بخلاف ضرب غلامُها هندا ، فمن مثل هذا احترزت بقولى : وشاركه صاحب الضمير فى عامله ، فإن صاحب الضمير فى : ضرب غلامه زيدًا ، قد شارك المكمل به الضمير فى عامله وصاحب الضمير فى : ضرب غلامها جارَ هند غير مشارك فى العامل » جـ١/ ١٦١ وما بعدها ، فشرط للجواز مشاركة صاحب الضمير فى العامل ؛ فإن لم تكن مشاركة فالمنع .

وقال فى الارتشاف : « فأجازه ابن جنى وقبله أبو عبد الله الطوال من أهل الكوفة والأخفش من أهل البصرة ... واختاره ابن مالك ... وقصره على الشعر دون الكلام أحمد بن جعفر ، وشرط ابن مالك ... » جـ١/ ٤٨٣ ، فأضاف إلى ابن جنى وابن مالك بشرطه : أبا عبد الله الطوال والأخفش ، هذا مع نقله عن أحمد بن جعفر الدينورى صاحب المذهب قصره الجواز فى الشعر فقط ، هذا ، وفى موضع آخر نص على مخالفة الطوال وابن جنى وابن مالك فقط ، انظر جـ٣/ ٣١٧ .

وفى المغنى نقل مخالفة الأخفش وابن جنى والطوال وابن مالك من غير نص على اشتراطه . انظر / ٦٣٩ ، ومثله فى شرح التصريح إلا أنه أضاف قوله : « والصحيح جوازه فى الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف » جـ١/ ٢٨٣ ، وفى الهمع كما فى المغنى مع زيادة : « وحكى الصفار الإجماع عليه » يعنى على منع التقديم ، وجعل مذهب الجمهور الجواز فى الشعر فقط . انظر جـ١/ ٢٢١ وما بعدها ، وفى شرح الأشمونى كما فى المغنى مع زيادة : « وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف » جـ٢/ ٨٣ وما بعدها ، هذا ، وما نسبه الأشمونى إلى بعض النحاة هو ما نسبه أبو حيان إلى أحمد بن جعفر ، ونسبه السيوطى إلى الجمهور ، وقال عنه الشيخ خالد : هو الإنصاف .

(٢) شرح التسهيل جـ٢/ ١٣٥ ، ونقله فى الأشباه عن ابن النحاس . انظر جـ٣/ ١٤١ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٨٤.

(٣) الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة فى مواضع سبعة ، انظرها فى شرح التسهيل جـ١/ ١٦١ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٤٨٣ وما بعدها ، مغنى / ٦٣٥ وما بعدها ، همع جـ١/ ٢٢٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٨٥ وما بعدها .

(٤) شرح الأشمونى جـ٢/ ٨٣ .

النائب عن الفاعل

(٥٦) لا خلاف بين النحاة فى إقامة المجرور بحرف زائد مقام الفاعل « وأنه فى محل رفع نحو : « أحد » فى قولك : ما ضرب من أحد »[١] .

(٥٧) ذهب الجمهور[٢] إلى أنه لا يقوم التمييز « مقام الفاعل ، فلا يقال فى طاب زيد نفسًا : طيب نفس ، ولا فى ضاق به ذرعًا : ضيق به ذرع »[٣] .

(٥٨) اتفق النحاة على أن الفعل إذا تعدى « لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة »[٤] .

(٥٩) ذهب الجمهور[٥] إلى أن الفعل إذا « كان من باب اختار مما حذف حرف الجر من الثانى ... أنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، فتقول : أُختِيرَ زيدٌ الرجالَ ، وأُمِرَ زيدٌ الخيرَ . تريد : من الرجال وبالخير ، وبهذا ورد السماع عن العرب »[٦] ، « وامتناع إقامة الثانى »[٧] .

---

(١) همع جـ١/ ٥٢٢ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٨٨ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٩٥ .
وقال فى الارتشاف : « والذى يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها : المتفق عليه أربعة » جـ٢/ ١٨٤ ثم قال : « الرابع مما ينوب عن الفاعل وهو المجرور بحرف زائد » جـ٢/ ١٩٢ .

(٢) خالف الجمهور فى هذه المسألة الكسائى وهشام « وأجاز ذلك الكسائى وهشام وحكى الكسائى : خذه مطوبة به نفس » ارتشاف جـ٢/ ١٩٣ ، همع جـ١/ ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٩٠ ونص على مخالفة الكسائى فقط فى شرح التسهيل . انظر جـ٢/ ١٢٩ وما بعدها ، وفى الارتشاف « وقال الصفار : لا يجوز عند البصريين والفراء وجع رأسه ولا ألم بطنه وأجازه الكسائى » وعقب أبو حيان قائلا : « فتعارض النقل عن الكسائى ... فى أن الموجوع رأسه هنا كان أصله تمييزًا أو مشبهًا بالمفعول » انظر جـ٢/ ١٩٤ ، فما نقله فى الارتشاف عن الصفار لم يحدد الجمهور ، فلم يزد على البصريين إلا الفراء ، ولكنه لم يذكر مخالفًا إلا الكسائى .

(٣) ارتشاف جـ٢/ ١٩٣ .

(٤) شرح التصريح جـ١/ ٢٩١ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٩٩ ، وعبر عن عدم وجود الخلاف فى الارتشاف بقوله : « قولا واحدًا » جـ٢/ ١٨٦ .

(٥) خالف الجمهور فى ذلك الفراء وابن مالك : « وجوز الفراء وابن مالك : إقامة الثانى فى نحو : اختير الرجال زيدًا » همع جـ١/ ٥٢٠ ، وزاد فى المخالفين السيرافى . انظر الأشباه جـ٣/ ٣٤٦ وما بعدها .

(٦) ارتشاف جـ٢/ ١٨٨ .

(٧) همع جـ١/ ٥٢٠ .

تعدى الفعل ولزومه

(٦٠) أجمع النحاة على أن الهمزة « لا تُعدِّى ذا الاثنين إلى ثلاثة فى غير باب علم »[1] .

* * *

(١) همع جـ٣/ ٨ ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٦٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٥٣ .

التنازع فى العمل

(٦١) ذهب النحويون[1] إلى أن العاملين فى باب التنازع إن اتفقا فى طلب المرفوع نحو : قام وقعد زيد ، فالعمل لواحد من العاملين لا لكليهما .

(٦٢) لا خلاف بين الفريقين فى جواز إعمال أى الفعلين شئت فى باب التنازع[2] « لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين »[3] .



---

(١) خالف النحويين فى هذه المسألة الفراء : « خلافًا للفراء فى زعمه أن فى مثل : قام وقعد زيد العامل هو كلا الفعلين » ارتشاف جـ٣/ ٨٨ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٦٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢١ ، وعبر عن وجود المخالفة فى الهمع بقوله : « والجمهور منعوا ذلك حذرًا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد » جـ٣/ ٩٤ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ١٥٠ ، حاشية الصبان جـ٢/ ١٤٣ .

(٢) انظر الإنصاف جـ١/ ٩٣ ، شرح المفصل جـ١/ ٧٧ ، ارتشاف جـ٣/ ٨٩ ، ائتلاف / ١١٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٣١٩ ، همع جـ٣/ ٩٤ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ١٤٣ ، ١٤٨ .

(٣) شرح المفصل جـ١/ ٧٩ .

المفعول المطلق

(٦٣) ذهب الجمهور[١] إلى أن ناصب المفعول المطلق – إن كان من غير لفظ الفعل – فعل مضمر « من لفظه كقوله :

السالكُ الثُّغرةَ اليقظانَ كالِئُها   مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضلُ

فـ « مَشْيَ » منصوب بمضمر دل عليه السالك »[٢] .

(٦٤) لم يشترط الجمهور[٣] فى اسم الإشارة الذى يقوم مقام المصدر المبين وصفه بالمصدر نحو : ضربت ذلك الضرب ، فقد قالوا : « ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ؛ ولذلك اقتصروا عليه ؛ إذ ليس مفعولا أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعًا له »[٤] .

(٦٥) لا خلاف فى جواز تثنية وجمع المصدر المختص المبين للعدد « تقول : ضربت ضربتين وضربات »[٥] .

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة المازنى حيث ذهب إلى « أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه ، كما لو كان من لفظه » همع جـ٢/ ٧٥ ، حاشية الصبان جـ٢/ ١٦٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢٧ ، ولم ينص على المازنى فى الارتشاف ولكنه اكتفى بقوله : « وقيل : بالفعل الظاهر » جـ٢/ ٢٠٣ ، كما ذهب ابن جنى إلى « التفصيل ، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذى من لفظه : كقعدت جلوسًا ، وقمت وقوفًا ؛ بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظى ، فلا بد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه . وقال ابن عصفور : الأمر فى التأكيد ما ذكر ، وأما الذى لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضًا كقوله : وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ .
فحلفة منصوبة بحلفت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه ؛ لأنه لم يوضع » همع جـ٢/ ٧٥ وما بعدها .
وزاد فى الارتشاف : « وهو ظاهر كلام الفارسى » جـ٢/ ٢٠٣ ، حاشية يس جـ١/ ٣٢٧ .

(٢) همع جـ٢/ ٧٥ .

(٣) خالف الجمهور فى هذه المسألة ابن مالك حيث قال فى شرح التسهيل : « ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية » جـ٢/ ١٨١ ، وانظر ارتشاف جـ٢/ ٢٠٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢٧ ، همع جـ٢/ ٧٧ ، حاشية الصبان جـ٢/ ١٦٦ .

(٤) همع جـ٢/ ٧٧ .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٢٠٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢٩ ، همع جـ٢/ ٧٣ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ١٦٨ .

المفعول له

(٦٦) ذهب الجمهور[١] إلى أن المفعول له إذا استوفى شروط نصبه[٢] فإن النصب لا يتعين بل « يجوز معه الجر »[٣] فيجوز أن تقول : « ضربته لتأديب »[٤] .



---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الجزولى : « زعم الجزولى أنه لا يكون المنجر إلا مختصا ، يعنى أنه لا يقال : جئته لإعظام لك ، قال أبو على الشلوبين : وهذا غير صحيح ، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له سلفًا فى هذا القول » شرح التسهيل جـ٢/ ١٩٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٢٣ شرح التصريح جـ١/ ٣٣٦ ، همع جـ٢/ ١٠٠ ، أشباه جـ٥/ ١٦ .

(٢) انظر هذه الشروط فى شرح التسهيل جـ٢/ ١٩٦ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٢٢١ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٣٣٤ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٩٨ وما بعدها .

(٣) همع جـ٢/ ١٠٠ .

(٤) السابق .

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

(٦٧) ذهب الجمهور[١] إلى أنه : إن كان اسم شهر مضافًا إليه لفظ « شــهر » فإنه يجوز أن يكون الفعل واقعا في بعضه وفي جميعه نحو : قــدم زيــد شــهر رمضان ، وصمت شهر رمضان ، وإن كان غير مضاف إليه لفظــة « شــهر » فيكون الفعل واقعا في جميعه – فقط لا في بعضه – تعميما أو تقسيطا ، نحــو : سرت المحرم ، فيكون السير واقعا في الشهر من الأول إلى الأخر ، وقد يكون في كل واحد من أيام الشهر ، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره [٢] .

* * *

(١) خالف في هذه المسألة الزجاج حيث لم يفرق بين المضاف إليه لفظ « شــهر » وغيــره : «وذهب الزجاج إلى أنه لا فرق بينهما ، يجوز في كل منهما أن يكون العمل في كله وفــي بعضه » ارتشاف جــ٢/٢٣١ ، همع جــ٢/١٠٨ ، حاشية الصبان جــ٢/١٨٧ .

(٢) انظر همع جــ٢/١٠٨ .

المفعول معه

(٦٨) اتفق النحاة على أن « المفعول معه لا يتقدم على عامله[١] ... لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعًا »[٢] فلا يقال : والخشبة استوى الماء .

(٦٩) لم يجز النحاة[٣] توسط المفعول معه « بين العامل والمعطوف عليه »[٤] فلا يقال : استوى والخشبة الماء .



---

(١) عبر عن هذه العبارة بصيغة أخرى : « ولا يجوز تقديمه على عامل المصاحب باتفاق ، لا يجوز : والخشبة استوى الماء » ارتشاف جـ٢/ ٢٨٦ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٥١٧ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٥٢ .

(٢) همع جـ٢/ ١٧٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٤ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٠١ .

(٣) خالف النحاة فى هذه المسألة ابن جنى : « وأجازه ابن جنى ، فيقال : استوى والخشبة الماء ؛ لوروده فى العطف قال :

عليك ورحمة الله السلام »

همع جـ٢/ ١٧٨ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٥٢ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٤ .

(٤) شرح التصريح جـ١/ ٣٤٤ .

الاستثناء

(٧٠) الجمهور[١] على وجوب النصب بعد « خلا وعدا » إذا دخلت عليهما « ما » المصدرية « لتعيين الفعلية حينئذ »[٢].

(٧١) لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى أن موضع « ما والفعل » نصب[٣] من نحو : « قاموا ما عدا زيدًا » و « حضروا ما خلا زيدًا ».



(١) نقل أبو حيان مخالفة الكسائى والجرمى والفارسى والربعى : « وذهب الكسائى والجرمى والفارسى فى كتاب الشعراء له ، والربعى إلى إجازة الجر بعد « ما عدا وما خلا » فتكون ما زائدة » ارتشاف جـ٢/ ٣١٨ ، وزاد فى شرح التصريح مخالفة ابن جنى . انظر جـ١/ ٣٦٥ ، ومثله فى همع جـ٢/ ٢١٢ وما بعدها ، ولم ينقل فى شرح التسهيل إلا مخالفة الجرمى فقط « واتفق النحويون إلا أبا عمرو الجرمى على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا » جـ٢/ ٣١٠ .

(٢) شرح التصريح جـ١/ ٣٦٤ .

(٣) انظر ارتشاف جـ٢/ ٣١٨ ثم قال : « موضوع موضع الحال ، قاله السيرافى ، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء » جـ٢/ ٣١٨ ، وفى شرح التسهيل أضاف إلى ابن خروف الشلوبين فى القول بانتصابه على الاستثناء . انظر جـ٢/ ٢٧٨ . وزاد فى شرح التصريح وجها ثالثا غير الحال والاستثناء : «إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف ... فمعنى قاموا ما عدا زيدًا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا » جـ١/ ٣٦٤ وما بعدها ، دون أن ينسب هذا الوجه لأحد ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٤٣ .

الحال

(٧٢) أجمع النحاة[١] على أنه لا يجوز القياس على تركيب « كلمته فاه إلى فى » بل يقتصر فيه على ما ورد من السماع نحو : بعته يدًا بيد أى : مناجزة ، ورأسًا برأس أى : مماثلة .

(٧٣) أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بإضافة محضة « نحو : عرفت قيام زيد مسرعا ، وأعجبنى وجه هند مسفرة »[٢] « لأن نسبة المضاف إليه من المضاف ، كنسبة الصلة من الموصول »[٣] « فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول ، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف »[٤] .

(٧٤) أجمع النحاة على أنه « إذا كان عامل الحال ظرفا أو مجرورًا فلا يجوز تقديم الحال على الجملة التى منها الظرف والمجرور مطلقًا ... فلا يقال : قائمًا فى الدار زيد »[٥] .

---

(١) خالف فى هذه المسألة هشام الكوفى : « وأجاز القياس عليه هشام الكوفى ؛ فيقال على رأيه : ماشيته قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهى » شرح التسهيل جـ٢/ ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٢٢ ، همع جـ٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ونقله عن التسهيل فى حاشية الصبان جـ٢/ ٢٥٥ .

(٢) شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٥ .

(٣) شرح التسهيل جـ٢/ ٣٣٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٨٠ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٥ ، وفى شرح الرضى على الكافية : « فإن انجرّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا » جـ٢/ ٣٠ فلم يخص المحضة بالمنع بل أطلق الإضافة محضة وغير محضة .

(٤) شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٥ .

(٥) همع جـ٢/ ٢٤٠ بتصرف ، وفيه نقل حكاية الاتفاق عن ابن طاهر ، وذكر مخالفة الأخفش حيث قال بالجواز ، ومخالفة ابن برهان حيث أجاز التقديم إذا كانت « الحال أيضًا ظرفًا أو حرف جر ... نحو ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير « الله » الذى هو خبر الولاية ، والمنع فى غير ذلك » همع جـ٢/ ٢٤٠ ، وفى شرح الأشمونى نقل القول بالإجماع عن ابن مالك ، وأضاف مخالفة الأخفش وابن برهان . انظر جـ٢/ ٢٧١ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٧١ ، وفى حاشية يس ذكر مخالفة الأخفش فقط . انظر جـ١/ ٣٨٥ ، ونقل فى الأشباه عن ابن هشام حكاية الإجماع عن ابن مالك وابن طاهر ومخالفة الأخفش وابن برهان ، ثم قال ابن هشام : « ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه فى كتابه الصغير ... فقال : لو قلت : قائما فى الدار عبد الله ، لم يجز . هذا نصه بحروفه » انظر الأشباه جـ٥/ ٨٥ – ٨٩ . فبهذا النقل يخرج الأخفش من دائرة المخالفة ويبقى ابن برهان ، ومما يؤيد ما نقله ابن هشام عن الأخفش نقل أبى حيان : « وقيل ما أجازه ابن برهان فى قوله : إن هنالك ظرف فى موضع الحال ، هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون » ارتشاف =

(٧٥) لا خلاف بين النحاة فى جواز توسط الحال التى يكون عاملها ظرفًا أو مجرورًا إذا تأخر المبتدأ وتقدم الخبر » نحو : فى الدار عندك زيد ، وفى الدار قائما زيد »[١] . « لأن الحال متأخر عن العامل حينئذ »[٢] .

(٧٦) لا خلاف بين النحاة فى أنه « إذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور ، ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبرًا وحالا ... إن لم يكرر ما فى الجملة من ظرف أو حرف جر نحو : فى الدار زيد قائم وقائما »[٣] .

❊ ❊ ❊

= جـ٢/ ٣٥٦ ، وفى الارتشاف أيضًا : « ونقل الإجماع عن البصريين فى منع قائما زيد فى الدار ، وقائما فى الدار زيد » جـ٢/ ٣٥٦ ، ومثله نقله ابن هشام عن ابن عصفور فى شرح الإيضاح . انظر الأشباه جـ٧/ ٨٦ ، فهذان النقلان يحصران الإجماع فى البصريين فقط دون النحاة عامة ، وأيضًا يخرجان مخالفة الأخفش فى المسألة ، ونقل فى الارتشاف أيضا أن الكوفيين يجيزون « قائما فى الدار أنت ، قائما أنت فى الدار » جـ٢/ ٣٥٥ وهذا النقل يتفق مع إجازة الكوفيين التوسط فيما كان الحال فيه من مضمر مرفوع ، وهو يعضد ما سبق فى النقلين السابقين من كون الإجماع المقصود فى هذه المسألة للبصريين فقط ، إلا أننى جعلتها هنا - فى هذا الفصل من البحث - لكون من نقل تخصيص الإجماع بالبصريين نقل أيضا - وقبل التخصيص - الإجماع العام ، بالإضافة إلى المراجع الأخرى التى لم تنقل إلا الإجماع العام ، ويؤيد هذا ما قاله فى المغنى : « الحال لا تتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم » / ٦٤٢ . فأطلق الأكثر ولم يخصه .

(١) همع جـ٢/ ٢٤٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٢٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٨٥ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٧١ ، ونقله عن ابن هشام فى الأشباه جـ٧/ ٨٤ وما بعدها .

(٢) حاشية الصبان جـ٢/ ٢٧١ .

(٣) شرح التسهيل جـ٢/ ٣٤٧ ، همع جـ٢/ ٢٤١ ، وعبر عن الاسم بالصفة فى الإنصاف جـ١/ ٢٥٨ وما بعدها ، ائتلاف / ٣٧ .

التمييز

(٧٧) « أجمع النحويون [١] على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً » [٢] فلا « يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا ، كرطل زيتاً أو فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه رجلاً ؛ لأن الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه » [٣] .

(٧٨) لا خلاف بين النحاة فى جواز توسط التمييز بين عامله – الفعل المتصرف أو ما يعمل عمله – « وبين المسند إليه الحكم تقول : طاب نفسًا زيد ، وحسن وجهاً عمرو » [٤] .

(٧٩) أجمع النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله « إن كان فعلاً متصرفاً ، وكان تمييزه غير منقول نحو : كفى بزيد رجلاً ، ولا يجوز : رجلاً كفى بزيد » [٥] « لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه : ما أكفأه رجلا » [٦] .



---

(١) قال فى الهمع : « استثنى من محل الإجماع ... صورة ، وهو التمييز بعد اسم شبه به الأول نحو : زيد القمر حسناً فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال : زيد حسناً القمر » جـ٢/ ٢٦٨ .
وقال فى الارتشاف : « ومنع ذلك غير الفراء » جـ٢/ ٣٨٥.

(٢) شرح التسهيل جـ٢/ ٣٨٩ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٩٩ ، الأشباه جـ٢/ ٢٦٣.

(٣) شرح التصريح جـ١/ ٤٠٠.

(٤) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٤٠٠ ، همع جـ٢/ ٢٦٨ ، حاشية الصبيان جـ٢/ ٢٩٨.

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٥ ، همع جـ٢/ ٢٦٨.

(٦) شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٠٠.

حروف الجر

(٨٠) « ذهب الجمهور [(١)] إلى أن ربَّ تتعلق بالعامل » [(٢)] « الذى يكون خبراً لمجروره أو عاملاً فى موضعه أو مفسرًا له » [(٣)] « فى نحو : رب رجل صالح لقيته أو لقيت ... قال الجمهور : هى فيهما حرف جر مُعَدّ » [(٤)] .

❊ ❊ ❊

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الرمانى وابن طاهر حيث ذهبا « إلى أنها لا تتعلق » ارتشاف جـ٢/ ٤٥٩ همع جـ٢/ ٣٥٣ ، وقالا إنها : « إنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل » مغنى / ٥٧٧ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٤٥٩.

(٣) همع جـ٢/ ٣٥٣.

(٤) مغنى / ٥٧٧.

الإضافة

(٨١) ذهب الجمهور [١] إلى « أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة » [٢] نحو : قيام زيد ، وأكل الطعام .

(٨٢) ذهب سيبويه والجمهور [٣] إلى أن « كلاً وبعضًا » إذا تجردا من الإضافة « معرفتان تعرفا بنية الإضافة » [٤] « لأنهما لا يكونان أبداً إلا مضافين ، فلما نويت تعرف من جهة المعنى ؛ ومن ثم أى : من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أى : من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالاً وتعريفهما بأل » [٥] « وقالوا : مررت بكل قائما وببعض جالساً » [٦] « وأصل صاحب الحال التعريف » [٧] .

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة ابن برهان وابن الطراوة حيث ذهبا « إلى أنها غير محضة فلا تعرف » ارتشاف جـ٢/ ٥٠٥ ، همع جـ٢/ ٤١٥ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٦٣ ، واقتصر فى شرح التسهيل على ذكر مخالفة ابن برهان « الصحيح كون إضافة المصدر محضة وزعم ابن برهان أن إضافته غير محضة ؛ لأن المجرور به المرفوع المحل أو منصوبه كقيام زيد ، أكل الطعام ، فالأول مثل : حسن الخلق ، والثانى مثل : ضارب العبد » جـ٣/ ٢٢٨. وقال فى شرح التصريح : « المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ... ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : جئتك إكرامك ، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشى » جـ٢/ ٢٧. ففصل بين المصدر المقدر بأن والفعل ، والمصدر الواقع مفعولاً له ، وزاد فى نقل المخالفة ابن طاهر والرياشى.

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٥٠٥.

(٣) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش والفارسى وابن درستويه « فى قولهم بأنهما نكرتان وأنهما معرفان بأل ، وينتصبان على الحال قياساً على نصف وسدس وثلث ، فإنها نكرات بإجماع وهى فى المعنى مضافات وحكوا : مررت بهم كلا ، بالنصب على الحال » همع جـ٢/ ٤٢٦. وفى الارتشاف : « إذا تجرد عن الإضافة ، قد تنوى الإضافة فلا تدخل عليه « أل » وقد أدخلها الزجاج فى جمله فقال : يبدل البعض والكل ، وأجاز ذلك الأخفش والفارسى وشذ تنكيره وانتصابه حالاً فى ما حكى الأخفش » جـ٢/ ٥١٥ وما بعدها ، فأضاف مخالفة الزجاج ، ولم يذكر ابن درستويه كما فى الهمع ، هذا ، وقد اقتصر فى شرح التصريح على ذكر مخالفة الفارسى فقط : « وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان » جـ١/ ٣٥ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٢/ ٢٧٧ ، وعقب يس على قول المصرح : « وذهب الفارسى » بقوله : « قال الدنوشرى : رجح مذهب الفارسى مجيئهما حالاً ، حكى الأخفش : مررت بهم كلاً فجاءت حالاً » حاشية يس جـ٢/ ٣٥ ، فيكون قد وافق ما فى الهمع والارتشاف عن ذكر مخالفة الأخفش للجمهور .

(٤) ارتشاف جـ٢/ ٥١٦.

(٥) همع جـ٢/ ٤٢٦.

(٦) ارتشاف جـ٢/ ٥١٦.

(٧) شرح التصريح جـ٢/ ٣٥.

إعمال المصدر

(٨٣) لا خلاف بين البصريين والكوفيين [١] فى إعمال المصدر المضاف [٢] فى نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [٣] .

(٨٤) اتفق النحاة على أن « اسم المصدر إن كان علما لم يعمل .:. لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل ، وإن كان ميمياً [٤] فكالمصدر فى العمل ... لأنه مصدر حقيقة » [٥] والعلم نحو : يسار وفجار وَبَرَّةَ ، والميمى « كقوله :

أظلوم إن مُصابكم رجلاً   أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم » [٦] .

* * *

(١) قال فى الارتشاف : « وفى كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف » جـ٣/ ١٧٤ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٣٠ .

(٢) انظر ارتشاف جـ٣/ ١٧٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ٦٣ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٣٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥١ ، وسورة الحج آية ٤٠ .

(٤) قال فى شرح الأشمونى : « وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمَضْرَب والمَحمِدة ... والاحتراز بغير مفاعلة من نحو : مضاربة من قولك : ضارب مضاربة فإنها مصدر » جـ٢/ ٤٣٤ وما بعدها ، فشرط أن تكون الميم لغير مفاعلة ، ومثله فى حاشية يس جـ٢/ ٦٤ .

(٥) شرح التصريح جـ٢/ ٦٣ وما بعدها ، همع جـ٣/ ٥١ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٣٤ ، واقتصر فى الارتشاف على ذكر عدم وجود الخلاف فى جواز إعمال الميمى فقط قال : « واسم المصدر يقال باصطلاحين أحدهما : ما يتقاس بناؤه من الثلاثى على مفعَل أو مفعِل ، ومما زاد على صيغة المفعول منه ... فهذا النوع لا خلاف نعلمه فى جواز إعماله ، وحكمه حكم المصادر » جـ٣/ ١٧٨ ، وفى حاشية الصبان اقتصر على ذكر الاتفاق على عدم إعمال العلم فقط ، انظر جـ٢/ ٤٣٤ .

(٦) همع جـ٣/ ٥١ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(٨٥) ذهب النحاة [١] إلى أن الصفة المشبهة « الصالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً كعجزاء ... والصالحة لهما لفظاً لا معنى كأتوم ... فلفظها صالح للمذكر والمؤنث ؛ لأنه على وزن فعول ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولا نصيب للمذكر فى معنى هذه الصفة بل هو خاص بالمؤنث ، والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظاً كأكمر ... فهى صفة لا نصيب للمؤنث فى معناها ولا لفظها ، بل هى خاصة بالمذكر معنى ولفظاً ، وتقابلها العفلاء ... فالعفلاء فى الاختصاص بالمرأة كالأكمر فى الاختصاص بالرجل ... تجرى على مثلها ولا تجرى على ضدها ... لا يقال : مررت برجل عجزاء أمته ، ولا نحو ذلك » [٢] .

(٨٦) ذهب النحاة إلى أنه « يتعين النصب بلا خلاف فى الضمير الذى انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك : قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ، والأصل فى صحة هذا الاستعمال ، ما روى الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها » [٣] .

---

(١) خالف النحاة فى هذه المسألة الكسائى والأخفش حيث أجازا جريان هذه الصفة على ضدها فى الأقسام الثلاثة . انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٩٠ ، فتقول على مذهبهما مررت : « برجل حائض ابنته وبامرأة خصى ابنها ، وبرجل عجزاء ابنته ، وبامرأة آلى ابنها ... » همع جـ٣/ ٦٤. وقال أبو حيان بعد أن نقل قول ابن مالك عن الكسائى والأخفش قال : « ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو المؤنث نحو : آدر وعذراء ، أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما نحو : خصى وحائض لا يشبه إلا خصوصاً ، فيجرى المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث ، وإن الخلاف إنما هو عن الأخفش فى الصفة التى هى مشتركة فى المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو : آلى وعجزاء ، وأما ما ذكره ابن مالك عن الكسائى من إجازة ما ذكر فى الأقسام الثلاثة فقد خالفه أبو جعفر النحاس فى بعض الصور . قال أبو جعفر : أجاز الأخفش مررت برجل حائض المرأة[بخصى] الدار وبامرأة خصى الزوج ، ولا يجيز ذلك الكسائى ولا الفراء ولا أحد من البصريين غير الأخفش » ارتشاف جـ٣/ ٢٤٣ وما بعدها ، وقال فى الهمع : « هكذا حكى ابن مالك الخلاف فى الثلاثة ، ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع فى قسمين منها ، وأن الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص » جـ٣/ ٦٤ . فابن مالك نقل مخالفة الكسائى والأخفش مطلقاً فى الثلاثة أقسام ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه تخصيص مخالفة الأخفش فى الصفة الصالحة لهما معنى لا لفظاً ، ونقل السيوطى عن أبى حيان يشعر بأن الكسائى والأخفش معاً مخالفان فى هذه الصفة لكنه مصرح بمخالفة الأخفش فقط .

(٢) شرح التسهيل جـ٣/ ٩٠.

(٣) شرح التسهيل جـ٣/ ٩٣ ، وقال فى الارتشاف : « فالنصب على التشبيه » جـ٣/ ٢٤٥ يعنى نصب الضمير العائد على وجوه ، والتشبيه بالمفعول ، همع جـ٣/ ٦٥ .

(٨٧) لا خلاف بين النحاة فى أنه لا يجوز إلحاق اسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد بالصفة المشبهة فى عملها ؛ فلا تسوغ إضافته إلى مرفوعه ولا يسوغ نصبه ولا جره [١] « فلا يجوز : معطِ الأب عمرًا درهمًا » [٢] .

(٨٨) لا خلاف بين النحاة فى جواز إجراء اسم المفعول المتعدى لواحد مجرى الصفة المشبهة فى عملها « فى رفع السببى ونصبه وجره » [٣] « تقول : زيد مضروب ظهره مهزول فصيله ، ويجوز : مضروب الظهر ومهزول الفصيل ، بالنصب والجر ، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه أحكامه » [٤] .



(١) انظر شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٥٧ وما بعدها ، همع جـ٣/ ٧٢ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٣ ، وقال فى جـ٢/ ٤٥٨ : « قوله : قال بعضهم : بلا خلاف ، قال البهوتى : يستفاد من كلام الشاطبى أن فيه أيضاً خلافاً » .

(٢) ارتشاف جـ٣/ ٢٥١ .

(٣) همع جـ٣/ ٧٠ ، ارتشاف جـ٣/ ٢٥٢ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٤٥٧ .

(٤) ارتشاف جـ٣/ ٢٥٢ .

التعجب

(٨٩) أجمع النحاة [١] على أن « ما » التعجبية اسم مبتدأ [٢] .

(٩٠) اتفق النحاة [٣] على أن « أفعل » فى نحو : أحسن بزيد فعل [٤] .

(٩١) لا خلاف [٥] فى منع إيلاء فعلى التعجب « ما لا يتعلق بهما ، كعند الحاجة وبمعروف من قولك : ما أنفع معطيك عند الحاجة ، وما أصلح أمرك بمعروف وأنفع بمعطيك عند الحاجة وأصلح بأمرك بمعروف ، ولا خلاف : فى منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو : ما أحسن زيدا مقبلا ، وأكرم به رجلا ، فلو قلت : ما أحسن مقبلا زيدًا وأكرم رجلا به لم يجز » [٦] .

---

(١) خالف فى هذه المسألة الكسائى « فما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائى أنه لا موضع له من الإعراب » ارتشاف جـ٣/ ٣٣ ، وقال فى شرح التصريح : « وأما ما روى عن الكسائى أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح فى الإجماع » جـ٢/ ٨٧ ، همع جـ٣/ ٣٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٣١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٤ .

(٣) خالف فى هذه المسألة ابن الأنبارى « إلا ما فى كلام ابن الأنبارى من تصريحه بأنه اسم » ارتشاف جـ٣/ ٣٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ٨٨ ، وحجته أنه « لا تلحقه الضمائر » همع جـ٣/ ٣٦ . هذا ووجدت فى أسرار العربية « فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور فى قولهم : « أحسن بزيد » قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسن » لأنه لما كان فعلاً ، والفعل لا بد له من فاعل » / ١٢٣ فهو قد صرح بكونه فعلاً ، هذا ما وجدته فى كتابه أسرار العربية إلا أن يكون قد صرح به فى موطن آخر .

(٤) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٣٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٦ ، الأشباه جـ٣/ ٣٥٣ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٦ .

(٥) قال أبو حيان بعد أن نقل القول بعدم وجود الخلاف عن ابن مالك – وهو الموجود فى متن المسألة – قال : « وكذا قال ابنه فى شرح الخلاصة لأبيه : لا خلاف فى امتناع الفصل بينه أى : بين الفعل والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادى ، وما ذكراه ليس بصحيح ، ذهب الجرمى وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، والجرمى إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيداً ، ومذهب الجمهور المنع فى المسألتين . أما الفصل بالمنادى فقال بدر الدين بن مالك : لا خلاف فى منع ذلك ، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك : قول على بن أبى طالب ﷺ لما قتل عمار بن ياسر :

أعزز علىَّ أبا اليقظان ... أن أراك صريعا مجدّلا

مصحح لجواز الفصل بالنداء ... وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً » ارتشاف جـ٣/ ٣٧ وما بعدها . آثرت أن أنقل النص على طوله ؛ لأنه حوى جميع جوانب المسألة من حيث المخالفين ومواضع الخلاف عندهم ، ويلاحظ من النص : مخالفة الجرمى وهشام فى إجازة الفصل بالحال ، والجرمى بالمصدر وابن مالك بالمنادى وابن كيسان بلولا . وانظر همع جـ٣/ ٤٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٥ وما بعدها ، وفى شرح التصريح أضاف إلى الجرمى هشاما فى القول بالفصل بالمصدر . انظر جـ٢/ ٩٠ .

(٦) شرح التسهيل جـ٣/ ٤٠ .

أفعل التفضيل

(٩٢) أجمع النحاة [1] على أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به [2] .



---

(١) قال في الارتشاف : « قال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام : ١١٧] فمن مفعول به ، وقوله تعالى : ﴿أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء : ٨٤] مفعول به لا تمييز » جـ٣/ ٢٢٥ ، وانظر شرح التصريح جـ١/ ٣٣٩ ، وحاشية الصبان جـ٢/ ١٨٥ .

وقال في التسهيل : « وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه » انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٦٥ .

وقال في شرحه : « وأجاز بعضهم أن يكون أعلم مجرداً عن التفضيل ويكون هو العامل » جـ١/ ٦٩ و « أعلم » في العبارة هي التي في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ونقله عنه في الهمع جـ٣/ ٧٥ ، فمحمد بن مسعود أطلق نصب أفعل التفضيل للمفعول به ، وما نقله ابن مالك عن البعض فيه اشتراط تأويله بما لا تفضيل فيه .

(٢) انظر شرح التصريح جـ١/ ٣٣٩ ، شرح الأشموني جـ٢/ ١٨٥ ، ونقله في حاشية الصبان عن المغني انظر جـ٢/ ٣٧١ ، ونقله في الهمع عن ابن مالك . انظر جـ٣/ ٧٥ .

النعت

(٩٣) ذهب الجمهور [١] إلى أن الجملة الواقعة نعتاً « لا يجوز دخول الواو عليها » [٢] .

(٩٤) ذهب النحاة [٣] إلى أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به .

***

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الزمخشرى حيث أجاز اقترانها بالواو . انظر ارتشاف جـ٢/ ٥٨٤ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٩٣ ، وفى الهمع ذكر المحقق فى الحاشية نصا سقط من النسخة المعتمد عليها فى التحقيق ، هذا النص ذكرت فيه المسألة . انظر جـ٣/ ١١٩ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٥٨٤ .

(٣) خالف النحاة فى هذه المسألة الكسائى « خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة » التسهيل انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٣٢٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٠٦ ، مغنى / ٦٣٩ . هكذا أطلق ابن مالك والأشمونى وابن هشام القول عن مخالفة الكسائى فى إجازة نعت الضمير الغائب دون تقييد بينما قال فى الارتشاف : « وأجاز الكسائى نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً كما فى التسهيل نحو قولهم : مررت به المسكين ، ونحو : صلى الله عليه الرءوف الرحيم ، وقال النحاس : أجاز الكسائى نعت المضمر إذا تقدمه المضمر وقال الفراء : هذا خطأ » جـ٢/ ٥٩٥ ، همع جـ٣/ ١٢١ . فخص إجازة نعت الضمير الغائب عند الكسائى فيما كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم ، وفيما نقله عن النحاس والفراء جعل شرط إجازة نعت الضمير تقدم الضمير .

التوكيد

(٩٥) ذهب الجمهور [١] إلى أنه لا يجوز الاستغناء بنية الإضافة فى « كل » عن صريح الإضافة ، فلا يجوز أن تكون كلمة « كل » فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَآ ﴾ [٢] فى قراءة من قرأ بالنصب [٣] توكيدًا لاسم إن على تقدير « كلنا » .

(٩٦) ذهب الجمهور [٤] إلى جواز توكيد ما لا يحتمل تقدير « بعض » بكلا وكلتا نحو : اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، واحتجوا « بأن العرب قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون » [٥] .

(٩٧) أجمع النحاة على أن « ضمير الرفع المنفصل » الواقع بعد « ضمير الرفع المتصل » نحو : فعلت أنت توكيد [٦] .

---

(١) خالف الفراء والزمخشرى فى المسألة « وأجاز الفراء والزمخشرى فى قراءة من قرأ : « إنا كلاً فيها » بالنصب على توكيد اسم إن » شرح التسهيل جـ٣/ ٢٩٢ ، حيث أجازا « حذف الضمير استغناء بنية الإضافة » شرح الأشمونى جـ٣/ ١١٠ ، مغنى / ٢٥٧ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٢٢ وما بعدها ، وفى الارتشاف : « وأجاز الكوفيون وتبعهم الزمخشرى الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة » جـ٢/ ٦١٠ ، فنسب المخالفة إلى الكوفيين لا إلى الفراء ، ومثله فى همع جـ٢/ ١٣٨ .

(٢) سورة غافر آية ٤٨ .

(٣) قرأ بالنصب عيسى بن عمر ، وابن السميقع . انظر البحر المحيط جـ٩/ ٢٦٣ ، الجامع لأحكام القرآن جـ١٥/ ٣٢١ .

(٤) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء وهشام وأبو على والأخفش حيث ذهبوا إلى المنع ؛ لامتناع تقدير بعض « لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين » شرح التصريح جـ٢/ ١٢٣ ، حاشية الصبان جـ٣/ ١١٠ . وقال فى الارتشاف بعد ذكر مخالفة الفراء وهشام وأبى على : « وعن الأخفش القولان » جـ٢/ ٦٠٩ ، أى : أنه نسب إلى الأخفش القول بالجواز كالجمهور ، والقول بالمنع كالمخالفين . وفى شرح التسهيل نسب المخالفة إلى الأخفش فقط « ولا يؤكد بهما عند الأخفش ما لا يصح أن يحل فى موضعه واحد نحو : جلست بين الرجلين » جـ٣/ ٢٨٩ وما بعدها . وفى الهمع نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفين . انظر جـ٣/ ١٣٧ .

(٥) شرح التصريح جـ٢/ ١٢٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٣٠٥ ، ٣٣٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٢٣ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٥٩ ، همع جـ٢/ ١٥٢ ، حاشية الصبان جـ٣/ ١٢٣ ، ١٩٢ .

عطف النسق

(٩٨) أجمع النحاة [١] على أن « أم » المنقطعة لا تدخل « على المفرد ؛ ولهذا قدروا المبتدأ فى : إنها لإبل أم شاء » [٢] .

(٩٩) ذهب أكثر النحويين [٣] إلى أن « إما » الثانية « مثل « أو » فى العطف والمعنى » [٤] « فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر للشك والإبهام والتفصيل نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [٥] وانتصابها على هذا على الحال المقدرة » [٦] .

---

(١) قال فى المغنى : « وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم : « إن هناك لإبلا أم شاء » بالنصب ... » / ٦٨ ، الأشباه جـ٥/ ١٧ ، جـ٧/ ٥٢ وما بعدها .
وقال فى الهمع : « قال أبو حيان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين فى ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى : بل أهى شاء » جـ٣/ ١٧٢ . ففى هذا النص أثبت أن أبا حيان قال بخرق ابن مالك لإجماع النحويين ، وفى الارتشاف : « وزعم ابن مالك أن « أم » المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد ، وأصحابنا يقولون : ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة ، وقالت العرب : « إنها لإبل أم شاء » وقدره الفارسى وابن جنى وأصحابنا بل أهى شاء » جـ٢/ ٦٥٦ ، فلم يذكر خرقه للإجماع ، بل ذكر مخالفته للبصريين بقوله : « وأصحابنا » وفى شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور ثم قال : « وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد » جـ٢/ ١٤٤ .
(٢) مغنى / ٦٨ .
(٣) « زعم يونس والفارسى وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله :
يا ليتما أمُّنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار »
مغنى / ٨٤ ، همع جـ٣/ ١٧٧ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٣٤٣ ، ونقله فى الارتشاف جـ٢/ ٦٢٩ ، وفى شرح التصريح ذكر ابن برهان بدلا من يونس فى المخالفين . انظر جـ٢/ ١٤٦ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٣/ ١٦١ ، هذا ، وقد « نقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى قال : وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها الحرف » مغنى / ٨٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٢٩ ، همع جـ٣/ ١٧٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٦٢ ، حاشية الصبان جـ٣/ ١٦٢ ، والذى جعلنى آتى بالمسألة فى هذه الصورة مع أن ما فى الحاشية يناقض تماما ما فى المتن ، هو أن حكاية الإجماع أتت عن فرد فقط هو ابن عصفور ، والمسألة كما هى فى المتن أتت من طرق كثيرة كما هو واضح من المراجع الموجودة فى هذه الحاشية (٣) .
(٤) شرح الأشمونى جـ٣/ ١٦١ .
(٥) سورة الإنسان آية ٣ .
(٦) شرح التصريح جـ٢/ ١٤٦ .

(١٠٠) لا خلاف بين النحاة فى «أن « إما » الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو : قام إما زيد وإما عمرو ، وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو : رأيت إما زيدًا وإما عمرًا »[١].

(١٠١) « أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو : « إن زيدًا ذهب وعمراً جالس » وعلى معمولات عامل نحو : « أعلم زيد عمرًا بكرًا جالسًا ، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا » وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو : إن زيدًا ضارب أبوه لعمرٍو وأخاك غلامه »[٢] « ولا يقال : إن زيداً فى البيت على الفراش والقصر نطع عمرًا ، أى : وإن فى القصر على نِطَعٍ عمرًا بنيابة الواو عن إن و فى و على »[٣].



(١) مغنى / ٨٥ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٤٦ ، حاشية الصبان جـ٣/ ١٦١ ، همع جـ٣/ ١٧٧ ، ونقله عن ابن عصفور فى الارتشاف جـ٢/ ٦٢٩ .
(٢) مغنى / ٦٣٢ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٨١ ، همع جـ٣/ ١٩٠ .
(٣) همع جـ ٣/ ١٩٠ .

النداء

(١٠٢) الجمهور [١] على أن الهمزة فى النداء للقريب .

(١٠٣) ذهب جماهير النحاة [٢] إلى أنه لا يجوز فى وصف « أى » إلا الرفع نحو : يا أيها الرجل « لأن الرجل هاهنا هو المنادى فى الحقيقة ، إلا أنهم أدخلوا « أيا » هاهنا توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فلما كان هو المنادى فى الحقيقة لم يجز فيه إلا الرفع مع كونه صفة إيذانا بأنه المقصود من النداء » [٣] .

(١٠٤) ذهب الأكثرون [٤] إلى منع حذف الألف المنقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، فلا يقال : يا غلامَ ، تريد : يا غلاما .



(١) قال فى المغنى : « الألف المفردة تأتى على وجهين ، أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ... ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ... وهذا خرق لإجماعهم » / ١٧ ، ونقله عنه فى همع جـ٢/ ٢٦ ، والأشباه جـ٢/ ١٨ .

وقال ابن مالك : « النحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان : مرتبة للقريب تستعمل فيها الهمزة » شرح التسهيل جـ١/ ٢٤٢ فلم يذكر مخالفة .

(٢) خالف النحاة فى هذه المسألة أبو عثمان المازنى حيث ذهب « إلى أنه يجوز فيه النصب » أسرار / ٢٢٩ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٣٩٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ٣/ ١٢٧ « حملا على موضع أى » همع جـ٢/ ٣٨ ، الأشباه جـ٥/ ١٨ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٢٣ ، ٢٧٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٩٢ .

(٣) أسرار / ٢٢٨ وما بعدها .

(٤) خالف الأخفش والمازنى والفارسى فى هذه المسألة حيث أجازوا « حذف الألف المنقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول : يا غلامَ ، تريد : يا غلاما » ارتشاف جـ٢/ ٥٣٨ ، همع جـ٢/ ٤٣٨ . « كقوله :

ولستُ براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى

أصله بقوله : يا لهفا » شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٣٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٣١ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٧٧ .

الترخيم

(١٠٥) « لا خلاف فى جواز حذف الواو والياء مع الأخر من نحو : مصطفون ومصطفين علمين ، فتقول فيهما : يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثانى »[(١)] عند الترخيم « لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ؛ لأن أصله مصطفيون ومصطفيين »[(٢)] .

(١٠٦) ذهب الأكثرون[(٣)] إلى أن ما كان قبل آخره « قد حذف لواو جمع كقاضون ، ومصطفون علمين فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو ، فإذا رخم[(٤)] بحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال : يا قاضى ، ويا مصطفى ... وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها فى الوقف[(٥)] ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف[(٦)] المضاف إليه »[(٧)] .



---

(١) شرح التصريح جـ٢/ ١٨٧ ، وفى شرح الأشمونى قال : « قولا واحدا » جـ٣/ ٢٦٤ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٦٤ .

(٢) شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٦٤ .

(٣) خالف الأكثرين فى هذه المسألة ابن مالك حيث ذهب إلى أنه لا ترد الياء والألف فى هذه الحالة لأن هذا « يستلزم أن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودًا أصلا ... فعلى هذا يقال فى ترخيمهما على مذهب من ينوى المحذوف : يا قاض ويا مصطف بالضم والفتح » شرح التسهيل جـ٣/ ٤٢٥ ، همع جـ٢/ ٦٨ .
وقال فى شرح الأشمونى : « هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد » جـ٣/ ٢٦٧ ، وقال عن المخالفة فى الارتشاف « ذهب قوم إلى أنك تقول : يا قاضِ ويا مصطفَ » جـ٣/ ١٥٩ .

(٤) على لغة من ينوى المحذوف .

(٥) « كقول الواقف على : هل تَفْعَلُنْ : هل تفعلون برد واو الضمير ونون الرفع » شرح التسهيل جـ٣/ ٤٢٤ .

(٦) « نحو : إن مدمنى البر وافرو الأجر » السابق / ٤٢٥ .

(٧) همع جـ٢/ ٦٨ .

الاختصاص

(١٠٧) لا خلاف فى أن صفة « أىّ » فى باب الاختصاص واجبة الرفع [١] .

(١٠٨) ذهب الجمهور [٢] إلى أن « موضع « أيها » نصب على الاختصاص » [٣] .



---

(١) انظر ارتشاف جـ٣/ ١٦٦ ، ونقله عنه فى التصريح جـ٢/ ١٩٢ ، وفى شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٧٦ .

(٢) خالف الجمهور فى هذه المسألة السيرافى حيث زعم « أنها فى الاختصاص معربة فيحتمل عنده أن تكون خبر مبتدأ كأنه قال بعد ذلك : أنا أفعل ذلك هو أيها الرجل ، أى : المخصوص به ، ويحتمل عنده أن يكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور » ارتشاف جـ٣/ ١٦٦ .
. والأخفش حيث ذهب إلى « أنه منادى ، قال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر ﷺ : كل الناس أفقه منك يا عمر » ارتشاف جـ٣/ ١٦٦ ، وانظر شرح التصريح جـ٢/ ١٩٠ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٢٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٧٧ وما بعدها .

(٣) ارتشاف جـ٣/ ١٦٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٩٠ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٧٧ .

نونا التوكيد

(١٠٩) ذهب الجمهور [١] إلى أن المضارع المنفى بلا لا يجوز أن تدخله نون التوكيد ولهم فى قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [٢] تأويلات [٣] والذى فى الشعر من نحو : قول الشاعر :

فلا ذا نعيم يُتْرَكَنْ لنعيمه

« نادر أو ضرورة » [٤] .

* * *

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة ابن جنى وابن مالك : « وأجاز ابن جنى ذلك ، وأثبته ابن مالك ومثل بقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ » ارتشاف جـ١/ ٣٠٤ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٣٢٣ ، ونسب المذهب إلى الجمهور فى حاشية الصبان دون نص على المخالف . انظر جـ٣/ ٣٢٤ .

(٢) سورة الأنفال آية ٢٥ .

(٣) انظر فى هذه التأويلات شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٢٣ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٣٠٥ .

ما لا ينصرف

(١١٠) اتفق النحاة على منع صرف « فعلان » الذى مؤنثه « فعلى » « كسكران وغضبان وعطشان ، فإن مؤنثها : سكرى وغضبى وعطشى »[١] « وندمان من الندم »[٢] لا من المنادمة .

(١١١) « مذهب الجمهور[٣] أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية »[٤] « فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرها ، أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نعتا نحو : ﴿ أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[٥] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[٦] ، وإما خبراً نحو : « صلاة الليل مثنى مثنى » وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها أل »[٧] .

(١١٢) ذهب الجمهور[٨] إلى أنه لا يجوز صرف فعال ومفعل فى العدد « مذهوبا بها مذهب الأسماء »[٩] « أى : منكرة »[١٠] .

---

(١) شرح التصريح جـ٢/ ٢١٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٤١ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٤١ .
(٢) شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٤١ .
(٣) خالف النحاة فى هذه المسألة الزجاج حيث ذهب « إلى أنه لا وصف فيها ، وأن منعها للعدل فى اللفظ وفى المعنى ، أما اللفظ فظاهر ، وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأدنى المفهوم من أحاد : اثنان ومن ثناء : أربعة ، وكذا البواقى » همع جـ١/ ٩٤ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٥٠ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٥٠ .
والفراء حيث ذهب « إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال : لأن ثلاث يكون للثالث والثلاثة ولا يضاف إلى ما يضافان إليه ، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف » همع جـ١/ ٩٤ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٣ .
والأعلم حيث ذهب « إلى أنها لم تنصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التاء ، لا يقال : ثلاثة ولا مثلثة ، فضارعت أحمر » همع جـ١/ ٩٤ .
(٤) الأشباه جـ٣/ ٣٣٣ .
(٥) سورة فاطر آية ١ .
(٦) سورة النساء آية ٣ .
(٧) شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٤٩ وما بعدها .
(٨) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء : « أجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء أى : منكرة ، بناء على رأيه : أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير ، قال : تقول العرب : ادخلوا ثلاثا ثلاثا » همع جـ١/ ٩٥ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٣ ، ارتشاف جـ١/ ٤٣٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٥٤ ، وحاشية الصبان جـ٣/ ٢٥٤ .
(٩) ارتشاف جـ١/ ٤٣٧ .
(١٠) همع جـ١/ ٩٥ .

(١١٣) ذهب الجمهور [١] إلى أنه يشترط فى الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل الممنوع من الصرف « أن يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور لفظاً أو تقديراً ، كدوابّ فإن أصله : دوابب . فإن كان الساكن بعد الألف لا حظ له فى الحركة نحو : عَبالّ جمع عَبالّة وحَمارّ جمع حَمارّة فمصروف » [٢] .

(١١٤) ذهب جمهور النحاة [٣] إلى أن المؤنث المعنوى الثلاثى « إن كان متحرك الوسط نحو : قدم وسميت به مؤنثاً امتنع » [٤] من الصرف ، ونحو سقر ولظى « إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع » [٥] فيما كان زائدًا على ثلاثة أحرف .

(١١٥) ذهب الجمهور [٦] إلى أن المؤنث المعنوى إن كان « ثلاثياً ساكن الوسط تأصلاً كشَمْسٍ أو عارضًا كَفَخْذٍ أو مسكنًا بعد التسمية أو إعلالاً كدار ، وسميت به مؤنثًا ، ولم تضف إليه عجمة ، جاز الصرف ومنعه » [٧] .

(١١٦) ذهب جمهور النحاة [٨] إلى أنه « إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الزجاج حيث ذهب « إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز فى تكسير هَبَيّ أن تقول : هبَايّ بالإدغام قال : وأصل الياء الأولى عندى السكون ، ولولا ذلك لأظهرتها » ارتشاف جـ١/ ٤٢٦ ، همع جـ١/ ٨٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٥٧ .

(٢) همع جـ١/ ٨٧ .

(٣) خالف فى هذه المسألة ابن الأنبارى « إذ جوز فيه الوجهين » ارتشاف جـ١/ ٤٤٠ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ١٣٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٢١٨ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٢ ، وقال فى الهمع : «وجوز ابن الأنبارى وغيره فيه الأمرين » جـ١/ ١١٤ ، وقال فى الارتشاف : « وفى البسيط : قدم وسقر ممنوعا الصرف باتفاق للتأنيث المعنوى والعلمية » جـ١/ ٤٤٠ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٢ .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٤٤٠ .

(٥) شرح التصريح جـ٢/ ٢١٨ .

(٦) خالف الجمهور فى هذه المسألة الزجاج حيث أنه : « يوجبه أى : المنع وعلله بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف » شرح التصريح جـ٢/ ٢١٨ ، همع جـ١/ ١١٢ وما بعدها ، وزاد فى الارتشاف الأخفش مع الزجاج فى هذه المخالفة . انظر جـ١/ ٤٤٠ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٣ ، كما خالفهم أيضاً الفراء حيث ذهب إلى « أن ما كان اسم بلد كَفَيْد لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز لأنهم يردون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ودعداً وجُمْلاً على الجماعة من النساء ، ولا يردون اسم البلدة على غيرها » همع جـ١/ ١١٣ ، ارتشاف جـ١/ ٤٤٠ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٣ .

(٧) ارتشاف جـ١/ ٤٣٩ وما بعدها .

(٨) خالف فى هذه المسألة الفراء وثعلب « إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف تحرك وسطه أو سكن » ارتشاف =

ثلاثياً صرف مطلقًا »[١] « سواء تحرك وسطه أم لا ، ككِتِف وشَمْس اسمى رجل »[٢] .

(١١٧) ذهب سيبويه والجمهور[٣] إلى أن الوزن المشترك بين الفعل والاسم على السواء لا يمنع الصرف « مطلقًا سواء نقل من الفعل أم لا ... لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل ، وهو منقول من كَعسبَ : فعلل وهو العَدو الشديد مع تدانى الخطى »[٤] .

(١١٨) ذهب النحاة إلى أنه إذا سمى بأفعل التفضيل « ونكر بعد التسمية ، وكان مجرداً مِنْ « مِنْ » انصرف قولاً واحداً أو فيه « مِنْ » لم ينصرف قولاً واحداً »[٥] .

= جـ١/ ٤٤٠ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٤ ، واقتصر فى الهمع على ذكر مخالفة الفراء دون ثعلب . انظر جـ١/ ١١٢ ، ١١٤ .

وابن خروف « فى متحرك الوسط إذ منعه الصرف إذا سمى به مذكرًا » ارتشاف جـ١/ ٤٤٠ ، همع جـ١/ ١١٢ ، ١١٤ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٤ .

(١) شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٧٤ .

(٢) همع جـ١/ ١١٤ .

(٣) خالف فى هذه المسألة عيسى بن عمر حيث ذهب إلى أنه « يؤثر إن نقل من فعل ، ولا يؤثر غيره » همع جـ١/ ١٠٥ « واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعى :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

ووجه الحجة منه أن « جلا » فعل ماض خال من فاعل ، وهو علم ممنوع من الصرف ، بدليل عدم تنوينه» شرح التصريح جـ٢/ ٢٢١ ، وزاد فى الارتشاف إلى عيسى بن عمر الفراء . انظر جـ١/ ٤٢٨ .

وقال فى شرح الأشمونى : « ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى بن عمر قال : فى الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال : إن غلبت للأفعال فلا تجْرِهِ فى المعرفة نحو : رجل اسمه ضَرَبْ ، فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشهر فى الفعل ، وإن غلب الاسم فَأَجْرِهِ فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر ؛ لأنه يكون فعلاً تقول : حجر عليه القاضى ، ولكنه أشهر فى الاسم » جـ٣/ ٣٨٣ . هذا ، وعلق الصبان على قوله : « ما يقرب من مذهب عيسى » بقوله : « إنما قال : يقرب ؛ لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما ، وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ، ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن » حاشية الصبان جـ٣/ ٣٨٣ ، وفى شرح الرضى على الكافية ذكر أن يونس خالف فى المسألة : « فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب » جـ١/ ١٦٦ ، هذا ، ولم يذكر فى شرح الرضى مخالفة لغير يونس ، هذا ، وقد ذكرت مخالفة يونس فى همع جـ١/ ١٠٥ .

(٤) همع جـ١/ ١٠٤ ، وانظر شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٨١ وما بعدها ، وحاشية الصبان جـ٣/ ٣٨١ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ١/ ٤٤٦ ، همع جـ١/ ١١٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٩٩ وما بعدها .

إعراب الفعل

(١١٩) ذهب الجمهور [١] إلى أن « لن » بسيطة غير مركبة .

(١٢٠) ذهب الجمهور [٢] إلى جواز تقديم معمول معمول « لن » عليها نحو : « زيداً لن أضرب » [٣] .

(١٢١) ذهب النحاة [٤] إلى أن « كى لا يتقدم معمول معمولها عليها » [٥] « لا يجوز : جئت النحو كى أتعلم » [٦] لأن « كى من الموصولات ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول » [٧] .

(١٢٢) أجمعوا على أن « كى » « يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النافية نحو : ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [٨] وبـ « ما » الزائدة كقوله :

تريدين كيما تجمعينى وخالداً

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الخليل والكسائى والفراء : « ذهب الخليل والكسائى فى « لن » إلى أن أصلها : لا أن وأنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال كما قالوا : ويْلُمِّه ... وحكى ابن كيسان عن الفراء فى « لن » أن أصلها : لا فجعلت ألفها نوناً » شرح التسهيل جـ٤/ ١٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٩٠ ، مغنى / ٣٧٣ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٠ ، همع جـ٢/ ٢٨٦ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٧ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٣٠ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٧ . واقتصر فى التسهيل على نسبة القول بالتركيب إلى الخليل فقط . انظر شرح التسهيل جـ٤/ ١٤ .

(٢) خالف النحاة فى هذه المسألة الأخفش الصغير حيث ذهب إلى عدم الجواز « لأن النفى له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفى » همع جـ٢/ ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، مغنى / ٣٧٤ ، الأشباه جـ٤/ ١٦٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٧ وما بعدها ، حاشية يس جـ٢/ ٢٣٠ ، وقال أبو حيان : « إلا أن يكون تمييزاً ، فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور لا تقول : عرقاً لن يتصبب زيد » ارتشاف جـ٢/ ٣٩٢ ، فاستثنى من الجواز التميز ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٧ .

(٣) شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٧ وما بعدها .

(٤) خالف فى المسألة الكسائى حيث ذهب إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها فيقال : جئت النحو كى أتعلم . انظر همع جـ٢/ ٢٩٢ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٤/ ١٥ ، ١٨ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٩٥ .

(٥) شرح التسهيل جـ٤/ ١٨ .

(٦) ارتشاف جـ ٢/ ٣٩٥ ، وفى الأشباه نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على مخالفة الكسائى . انظر جـ٤/ ١٦٧ .

(٧) همع جـ٢/ ٢٩٢ ، الأشباه جـ٤/ ١٦٧ .

(٨) سورة الحشر آية ٧ .

وبهما معاً كقوله :

أردت لكيما لا ترى لى عِثْرة ومن ذا الذى يُعطَى الكمال فيكمُلُ »[١]

(١٢٣) ذهب البصريون وهشام ومن وافقه من الكوفيين[٢] إلى أنه لا يجوز الفصل بين « كى » ومعمولها بغير « لا » النافية أو « ما » الزائدة أو بهما معاً « فى الاختيار »[٣].

(١٢٤) « مذهب الجمهور وسيبويه والأخفش وأبى على أن « علم » الباقية على موضعها[٤]، لا تقع « أن » بعدها »[٥]؛ « فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو[٦] : ﴿ عَلِمَ أن

---

(١) همع جـ٢/ ٢٩٢ ، ونقله فى حاشية يس جـ٢/ ٢٣١ ، وفى حاشية الصبان جـ٣/ ٤١٢ .

(٢) خالف الفريقين فى هذه المسألة الكسائى : « ذهب الكسائى إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذى دخلت عليه ، وبالقسم وبالشرط الملاصق لها ، فيبطل عملها فتقول ، أزورُك كى زيداً تكرم وأزورُك كى والله تزورُنى ، وأزورُك كى إلا تكافئنى أكرمُك » ارتشاف جـ٢/ ٣٩٤ ، ونقله عنه فى الهمع . انظر جـ٢/ ٢٩٢ ، ونقله عن الهمع فى حاشية يس جـ٢/ ٢٣١ وما بعدها ، وفى حاشية الصبان جـ٣/ ٤١٢ ، وانظر الأشباه جـ٥/ ٢٢ ، إذن الكسائى يذهب إلى جواز الفصل بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط الملاصق ، وهذا الفصل يبطل – عنده – عملها ، وقال ابن مالك فى التسهيل : « ولا يبطل عملها الفصل خلافاً للكسائى » وقال ابنه بدر الدين فى شرح هذه العبارة : « ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليها خلافاً للكسائى ، وقد يفصل به أو بجملة شرطية فيبقى النصب قال الشيخ رحمه الله : من كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ وجئت كى إنْ تحسِن أزورَك بنصب أرغب وأزورك ، والكسائى يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما » انظر شرح التسهيل جـ٤/ ١٥ وما بعدها ، ففى هذا النص يجيز ابن مالك وابنه الفصل بمعمول الفعل وبالجملة الشرطية مع بقاء العمل ، فى حين أن الكسائى يجيز الفصل لكن مع إبطال العمل ، وقال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك وابنه : « وهذا الذى قاله ابن مالك وشرحه ابنه موافقه عليه قول ثالث لم يتقدم إليه » ارتشاف جـ٢/ ٣٩٥ ، وانظر الأشباه جـ٥/ ٢٢ ، همع جـ٢/ ٢٩٢ ، وحاشية الصبان جـ٣/ ٤١٢ ، حاشية يس جـ٢٣٢ .

(٣) همع جـ٢/ ٢٩٢ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٣٢ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤١٢ .

(٤) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء وابن الأنبارى : « ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى جواز نصب المضارع بعد علم غير متأول ، تمسكاً بمثل قراءة مجاهد : ﴿ أفلا يرون ألا يرجعَ إليهم قولاً ﴾ . انظر شرح التسهيل جـ٤/ ١١ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٣٨٨ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٤ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤١٤ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤١٤ ، واقتصر فى الهمع على ذكر مخالفة الفراء . انظر جـ٢/ ٢٨٢ ، كما خالف المبرد أيضًا : « وذهب المبرد إلى أن التى تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً » ارتشاف جـ٢/ ٣٨٨ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٣ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٢٨٢ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤١٤ .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٨ .

(٦) سورة المزمل آية ٢٠ .

سَيَكُونُ ﴾ »(١) « فإن أول بالظن جاز ذلك نحو : ما علمت إلا أن تقوم ، المعنى ما أشرت إليك إلا بأن تقوم »(٢) .

(١٢٥) ذهب النحاة(٣) إلى أن « أن » الناصبة للمضارع « توصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبنى أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم »(٤) « وبالنهى نحو : كتبت إليه بأن لا تفعل »(٥) .

(١٢٦) ذهب الجمهور(٦) إلى أن « أنْ » الزائدة لا تعمل « لأنها لا تختص ، بدليل دخولها على الفعل الماضى فى قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾(٧) ولا يعمل إلا المختص »(٨) .

---

(١) همع جـ٢/ ٢٨٢ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٨ .

(٣) خالف النحاة فى هذه المسألة ابن طاهر حيث ذهب إلى أن الموصولة بالماضى والأمر « غيرها بدليلين ، أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثانى : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب ، كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به » مغنى/ ٤٣ وما بعدها ، وواضح من عبارة المغنى أن ابن طاهر مخالف فى كون الموصولة بالماضى والأمر غير الموصولة بالمضارع ، وفى الهمع أنه مخالف فى كون الموصولة بالماضى والأمر والنهى غير الموصولة بالمضارع . انظر جـ٢/ ٢٨١ وما بعدها ، وفى الارتشاف « وهى التى توصل بالماضى خلافاً لابن طاهر » جـ٢/ ٣٨٧ فجعله مخالفا فى الموصول بالماضى فقط ، ومثله فى حاشية الصبان جـ١/ ٢٨٠ ، وفى شرح التصريح « وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً اتفاقاً أو أمراً على الأصح » جـ١/ ١٣٠ ، وقال يس فى حاشيته عليه : « قوله : اتفاقًا : قال الدنوشرى : فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى أن الداخلة عليه غيرها ... فالخلاف كما هو جار فى الأمر جار فى الماضى » جـ١/ ١٣٠ ، هذا عن مذهب ابن طاهر .
وقال فى المغنى : « كونها توصل بالأمر والمخالف فى ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شىء سمع من ذلك فـ« أن » فيه تفسيرية ، واستدل بدليلين ، أحدهما : أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر ، والثانى : أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ، لا يصح « أعجبنى أن قم » ولا « كرهت أن قم » كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع » / ٤٤ ، وانظر همع جـ١/ ٢٦٣ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٨٠ هذا ، والذى فى الارتشاف : « وقالوا : توصل بالأمر » جـ١/ ٥١٨ ، جـ٢/ ٣٨٧ .

(٤) همع جـ١/ ٢٦٤ .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٧ ، همع جـ٢/ ٢٨١ ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٨٠ .

(٦) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش : « ذهب الأخفش إلى أن « أنْ » فى قوله تعالى ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] زائدة ، وقد نصبت المضارع حملاً على « أنْ » المصدرية ... قال : لأن التقدير : وما لنا لا نقاتل ، كما جاء فى موضع آخر : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل : ٢٠] » شرح التسهيل جـ٤/ ١١ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٣٩٠ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٣ ، همع جـ٢/ ٢٨٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤١٩ وما بعدها .

(٧) سورة يوسف آية ٩٦ .

(٨) همع جـ٢/ ٢٨٣ .

(١٢٧) لا خلاف بين النحاة [١] فى جواز نصب الفعل المضارع جواباً للأمر « نحو : اضرب زيداً فيستقيمَ » [٢].

(١٢٨) ذهب النحاة [٣] إلى أن « شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع « إنْ تفعل » ... فيمتنع الجزم فى نحو : أحسن إلىَّ لا أحسنُ إليك ، فإنه لا يجوز : إن تحسن إلىَّ لا أحسن إليك لكونه غير مناسب » [٤] « أن يكون شرطاً وجزاء ؛ لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان » [٥].

(١٢٩) ذهب النحاة [٦] إلى أن « الأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه

---

(١) قال فى الارتشاف : « لا نعلم خلافاً فى جواز ذلك ، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة قالوا : وهو معلم الفراء أنه كان لا يجيز ذلك » جـ٢/ ٤٠٨ ونقله عنه فى همع جـ٢/ ٣٠٥ ، وفى الأشباه جـ٥/ ٢٣ ، وحاشية يس جـ٢/ ٢٣٩ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٤٠٨ .

(٣) خالف النحاة فى هذه المسألة الكسائى حيث لم يشترط للجزم صحة وضع « إنْ تفعل » فهو يجزم من غير تقدير نحو : أحسن إلىَّ أحسنْ إليك . قال فى التسهيل : « فإن لم يحسن إقامة : « إنْ تفعل » ... مقام الأمر ... لم يجزم ... خلافاً للكسائى » انظر شرح التسهيل جـ٤/ ٤١ .
وقال فى شرح الأشمونى : « وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه » جـ٣/ ٤٥٦ ، يعنى فى الأمر . وقال فى حاشية الصبان : « قوله : يوهم إجراء إلخ ، قال الدمامينى : فيجوز عنده أى : الكسائى : أسلم تدخل النار : بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ، وبجريان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى ... » جـ٣/ ٤٥٦ ، وانظر همع جـ٢/ ٣١٦ .

(٤) شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٥٦ .

(٥) همع جـ٢/ ٣١٦ .

(٦) خالف النحاة فى هذه المسألة الكسائى « أجاز الكسائى أن يكون للأمر بلفظ الخبر ولاسم الفعل جواب منصوب بعد الفاء نحو : صه فأحدثَك ونزالِ فأنزلَ ، وحسبك الحديث فينامَ الناس ... لم يوافق الكسائى فيما ذهب إليه أحد إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه ، وهو أبو الحسن ابن عصفور أجاز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر نحو : نزال ودَراك ، ولم يجز نصب جواب الأمر بلفظ الخبر ، ولا نصب جواب اسم الفعل غير المشتق » شرح التسهيل جـ٤/ ٤١ . إذن فابن عصفور لم يوافق الكسائى إلا فى جواز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر فقط ووافق النحاة فى غيره .ومثل ما فى شرح التسهيل فى شرح التصريح جـ٢/ ٢٢٣ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٥٧ مع إضافتها : موافقة ابن جنى لابن عصفور فيما ذهب إليه .

بفعله فى جزم الجواب لا فى نصبه »[1] « فيكون لها جواب مجزوم ، كقولهم : حسبك ينم الناس ، واتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبْ عليه ؛ لأنه بمعنى : اكتف ، وليتق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[2] فيغفر جزم لأنه جواب لتؤمنون لكونه فى معنى آمِنُوا »[3] .



---

(١) التسهيل : انظر شرح التسهيل جـ٤/ ٤١ .

(٢) سورة الصف آية ١١ ، ١٢ .

(٣) شرح التسهيل جـ ٤/ ٤١ .

عوامل الجزم

(١٣٠) اتفق النحاة [١] « على أن أداة الشرط عاملة الجزم فى فعل الشرط » [٢] .

(١٣١) ذهب الجمهور [٣] إلى أنه لا يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضيا إلا فى الضرورة « كقوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابًا » [٤]

* * *

---

(١) قال فى الارتشاف : « وشذ المازنى ، فعنه فى قول : إنه مبنى ، هو وفعل الجزاء ، وعنه فى قول : معرب وفعل الجزاء مبنى » جـ٢/ ٥٥٧ ، الأشباه جـ٥/ ٢٥ ، همع جـ٢/ ٤٦١ .
وقال فى شرح التصريح : « وقيل : الشرط والجزاء تجازما ... وهذا نقله ابن جنى عن الأخفش » جـ٢/ ٢٤٨ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٤/ ٢٣ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧ ، شرح المفصل جـ٧/ ٤١ ، همع جـ٢/ ٤٦١ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٣ .

(٣) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء وتبعه ابن مالك حيث أجازا ذلك فى الاختيار . انظر همع جـ٢/ ٤٥٤ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٤ . ونسب المذهب إلى الجمهور دون ذكر للمخالف فى حاشية الصبان جـ٤/ ٢٤ .
وقال فى شرح التصريح : « ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه فى الاختيار » جـ٢/ ٢٤٩ فلم يخص ابن مالك بالاتباع .

(٤) همع جـ٢/ ٤٥٤ .

العدد

(١٣٢) ذهب الجمهور [١] إلى أن العدد المصاغ على وزن فاعل إذا استعمل « مضافًا لما هو مصوغ منه ، كثانى اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة » [٢] فإن هذا المصوغ لا يجوز إعماله فى أصله المأخوذ منه « لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثلثت الثلاثة ولا ربعت الأربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل » [٣] .



---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الأخفش فى أحد قوليه والكسائى وقطرب وثعلب ، حيث ذهبوا إلى « جواز إعماله فتقول : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة » ارتشاف جـ١/ ٣٦٧ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٧٦ ، همع جـ٣/ ٢٢٤ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ١٠٥ .

أقول : إن المرجع الوحيد الذى ذكر قولين للأخفش فى هذه المسألة هو الارتشاف ، فقد قال بعد العبارة السابقة : « وقال الأخفش فى قوله الموافق للجمهور : العرب لا تقول : خامس خمسةً غداً بالنصب ، ولا ثانٍ اثنين غدا بالنصب » جـ١/ ٣٦٧ . ولم يذكر فى شرح التسهيل سوى مخالفة الأخفش فقط ، ولم يذكر مخالفة لغيره . انظر جـ٢/ ٤١٢ ، وفى شرح المفصل نسب القول بعدم الإعمال إلى الأكثر دون ذكر للمخالف . انظر جـ٦/ ٣٦ .

وقال فى شرح التسهيل : « إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما فمن قال : ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالثٌ ثلاثةً ، لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له » جـ٢/ ٤١٢ ، فهو إذن يلتمس العذر لمن نصب الثانى إذا كان الثانى منهما ، وقد عد هذا منه مخالفة للجمهور عند كل من السيوطى فى الهمع جـ٣/ ٢٢٤ ، وابن هشام : انظر شرح التصريح جـ٢/ ٢٧٦ ، والأشمونى : انظر شرحه جـ٤/ ١٠٥ .

(٢) همع جـ٣/ ٢٢٤ .

(٣) السابق .

كم وكاين وكذا

(١٣٣) اتفق النحاة على أن تمييز كذا « لا يجوز جره بمن »[1] .

❊ ❊ ❊

---

(١) همع جـ٢/ ٢٨٠ ، ائتلاف / ٩٨ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٨١ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ١٢٢ .
وقال يس : « قوله أشار الناظم بقوله : « ككم كأين إلخ » فيه أن كلام الناظم يقتضى أنه يجوز فى تمييز كذا الجر بمن ؛ لأنه جعل الوجهين لكل من كأين وكذا ، والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب » حاشية يس جـ٢/ ٢٨١ .

المقصور والممدود

(١٣٤) « قال الجمهور [١] : يجوز قصر الممدود فى الضرورة مطلقاً » [٢] .



(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة الفراء حيث منعه « فيما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء ؛ لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودا فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة » شرح التصريح جـ٢/ ٢٩٢ ، الإنصاف جـ٢/ ٧٤٥ وما بعدها ، همع جـ٣/ ٢٤٠، شرح الأشمونى جـ٤/ ١٥٤ .
وقال فى الارتشاف : « خلافا للكسائى والفراء إذ زعما أن : العرب لا تكاد تقصر ممدودا فى رفع ولا جر » جـ٣/ ٣٠١ ، ونقل عن الكسائى فقط جواز القصر فى النصب « وقال الكسائى : فى النصب فقط » همع جـ٣/ ٢٤٠ ، وليس كما فى الارتشاف عن الكسائى والفراء معا . وأضاف فى الهمع أيضا « واستثنى ابن هشام فيما رأيته بخطه فى حواشى شرح الألفية لابن الناظم نحو « سواء » قال : لأنهم قالوا فيه : سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا لا غير ، فليس لك أن تفتح وتقصر للضرورة ... وغيره لم يستثن ذلك » جـ٣/ ٢٤٠ ، فابن هشام يستثنى « سواء » حالة فتحها من جواز القصر للضرورة ، هذا ، وقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز القصر فى الضرورة بقوله : « وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه » انظر شرح الأشمونى جـ٤/ ١٥٤ ، وتابعه فى حكاية الإجماع ابن هشام . انظر شرح التصريح جـ٢/ ٢٩٣ ، ومثلهما السيوطى فى الاقتراح . انظر الإصباح فى شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها

(٢) ارتشاف جـ١/ ٢٣٧ .

جمع التكسير

(١٣٥) « لا خلاف فى جموع الكثرة أنها لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها » [١] « وسواء فى اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء ، وما ليس كذلك » [٢] .

(١٣٦) ذهب الأكثرون [٣] إلى أن جموع القلة « ينقاس جمعها » [٤] .

(١٣٧) ذهب الجمهور [٥] إلى أن ما كان على فَعْل نحو : صحب وركب وطير مما يخالف أوزان الجمع : « فهو اسم جمع ... لأن فَعْلا ليس من أبنية الكلمة » [٦] .



---

(١) ارتشاف جـ١/ ٢١٨ ، همع جـ٣/ ٣٣٤ ، وفى حاشية الصبان لم يذكر عدم وجود الخلاف فى أسماء المصادر ، ونص عليه فى جموع الكثرة وأسماء الأجناس التى لم تختلف أنواعها . انظر جـ٤/ ٢١٤ .

(٢) همع جـ٣/ ٣٣٤ .

(٣) قال فى الارتشاف : « ومذهب الجرمى أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً ، لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا ، وبهذا فسر السيرافى كلام سيبويه ، وهو اختيار ابن عصفور » جـ١/ ٢١٨ . وفى الهمع نسب المذهب إلى الأكثرين ، ولم ينسب المخالفة إلى الجرمى بل ذكر أنها اختيار ابن عصفور فقط . انظر جـ٣/ ٣٣٥ ، ومثله فى حاشية الصبان جـ٤/ ٢١٤ .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٢١٨ .

(٥) خالف فى هذه المسألة الأخفش « فيما كان على فَعْل كركب وطير وصحب ونحوها ، فقال : إنها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا أسماء جموع » همع جـ٣/ ٣٣٨ ، ارتشاف جـ١/ ١٩٢ ، الأشباه جـ٣/ ٣٦٠ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٠٥ ، ٢١٧ وما بعدها ، وحاشية الصبان جـ٤/ ٢١٨ .

(٦) شرح الأشمونى جـ١/ ٢١٨ ، ونسب المذهب إلى سيبويه فى جـ٤/ ٢٠٥ .

التصغير

(١٣٨) ذهب الجمهور [١] إلى أنه « إذا سميت مذكراً بمؤنث ... لا تلحقه التاء نحو : أذن تقول : أذين » [٢] « إذا صغر ، اعتباراً بما آل إليه من التذكير » [٣] .

(١٣٩) ذهب الجمهور [٤] إلى أن ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقِلاء وبرنساء لا يجوز فيها عند التصغير « إلا الإقرار فيقال : بُوَيْقلاء وبُرَيْنساء » [٥] .

(١٤٠) ذهب الجمهور [٦] إلى أنه « يصغر اسم الجمع على لفظه ، تقول في قوم ورهط وثوم : قويم ورهيط وثويم ، وسواء كان له واحد من لفظه ، كركب وصحب وسفر وظئر ، أم لم يكن » [٧] .



---

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس « وذهب يونس إلى أنه تلحقه التاء تقول : أذينة » ارتشاف جـ١/ ١٨٠ « اعتباراً بأصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن ، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء وأصلها مؤنث » همع جـ٣/ ٣٤٨ ، شرح الأشموني جـ٤/ ٢٤٢ ، وقال في الهمع عن ابن الأنباري : « وذهب ... إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه » جـ٣/ ٣٤٨ ومثله في شرح الأشموني جـ٤/ ٢٤٢ .

(٢) ارتشاف جـ١/ ١٨٠ .

(٣) همع جـ٣/ ٣٤٨ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن الأنباري « إذ يجيز حذفها ويعوض منها التاء فيقول : بويقلة وبرينسة » ارتشاف جـ١/ ١٨١ ، همع جـ٣/ ٣٤٨ ، شرح الأشموني جـ٤/ ٢٤٣ .

(٥) همع جـ٣/ ٣٤٨ .

(٦) خالف الجمهور الأخفش « فيما له واحد من لفظه ترد إليه تقول : رويكب ومسيفر وصويحب وظويئر » ارتشاف جـ١/ ١٨٢ « بناء على قوله : إن فَعْلا جمع » همع جـ٣/ ٣٤٨ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ٣٦٠ .

وقال في الارتشاف في موضع آخر : « وذكر الأخفش في الأوسط ... قال : وإن صغرت شيئاً من هذا على واحده ، فهو جائز على قبحه . انتهى ، وهذا مخالف لما فعل السيرافي وغيره عن الأخفش أنه لا يجيز تصغيره على لفظه ، وأنه يرده إلى الواحد ، ويجرى مجرى الجموع المكسرة » جـ١/ ١٩٢ ، فهذا النقل عن الأوسط ينسب إلى الأخفش القول بجواز التصغير على الواحد مع قبحه ، وما نقل عن السيرافي وغيره ينسب إليه وجوب الرد إلى الواحد قبل التصغير ، مما يتفق مع النقل الأول عن الارتشاف ونقل الهمع والأشباه في بداية هذه الحاشية (٦) .

(٧) ارتشاف جـ١/ ١٨٢ .

النسب

(١٤١) لا خلاف بين النحاة فى أنه « إذا كان الاسم على زنة فَعْل ساكن العين معتل اللام بالياء أو الواو وليس فى آخره تاء التأنيث نحو : غزو ونحو وظَبْى ورمى ، فالنسبة إليه على لفظه من غير تغيير نحو « غزوى ونحوى وظبيى ورميى »[(١)] « لأن ما قبلها ساكن فهى لذلك فى حكم الصحيح تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب فلم تتغير كما لم يتغير الصحيح »[(٢)] وكلمة « فهى » فى العبارة تعود على اللام .

(١٤٢) « لا خلاف بينهم أنه ينسب إلى ... عَدُوّ عَدُوّى »[(٣)] لأن فعول ليس « فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير »[(٤)] .



(١) شرح المفصل جـ٥/ ١٣٥ ، همع جـ٣/ ٣٦٥ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٤/ ٢٥٥ .
(٢) شرح المفصل جـ٥/ ١٥٣ .
(٣) شرح المفصل جـ٥/ ١٤٧ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٦٢ ، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٦٢ ، همع جـ٣/ ٣٦٢ .
(٤) همع جـ٣/ ٣٦٢ .

الوقف

(١٤٣) ذهب الجمهور [١] إلى أن نون « إذن » تبدل عند الوقف « ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب » [٢] ، وأنها تكتب « بالألف [٣] وكذا رسمت فى المصاحف » [٤] .

***

---

(١) خالف الجمهور فى هذه المسألة المازنى والمبرد حيث ذهبا إلى أنه يوقف عليها : « بالنون لأنها كنون لن وإن » مغنى / ٣١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٢٦ ، جـ٤/ ٢٩٠ ، الأشباه جـ٣/ ٣٦١ ، وزاد فى شرح التصريح : « واختاره ابن عصفور » جـ٢/ ٣٣٩ ، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٩٠ ، ونسبه فى الارتشاف إلى بعضهم : « وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون » جـ١/ ٣٩٣ ، همع جـ٣/ ٣٨٩ .

(٢) مغنى / ٣١ .

(٣) خالف فى هذا المازنى والمبرد حيث ذهبا إلى أنها تكتب بالنون . انظر مغنى / ٣١ ، الأشباه جـ٣/ ٣٦١ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٣٩ وقال فيه : « واختاره ابن عصفور » . كما خالف الفراء حيث ذهب إلى أنها « إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف » مغنى / ٣١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٢٦ ، جـ٤/ ٢٩٠ . وفى الهمع لم يذكر تبعية ابن خروف للفراء ، بل ذكر الفراء فقط . انظر جـ٣/ / ٤٦١ . هذا ، وما نسب إلى المازنى والمبرد من كتابتها بالنون قال عنه فى الهمع : « قال أبو حيان فى شرحه : وهذا مذهب المازنى ، قال : وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون » جـ٣/ ٤٦١ ، فنسب المذهب للمازنى وجعل المخالف المبرد والأكثرين ، فى حين أنه نسب المذهب إلى الجمهور والمخالفة إلى المازنى والمبرد فى الأشباه جـ٣/ ٣٦١ ، وفى حاشية الصبان « وعزاه أبو حيان إلى الجمهور » جـ٣/ ٤٢٦ .

وقال فى شرح الأشمونى : « تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور » جـ٤/ ٢٩٠ ، فنسب قول المبرد إلى الأكثرين ، فى حين أنه نسب كتابتها بالألف إلى الجمهور فى جـ٣/ ٤٢٦ ، وعقب الصبان على هذا قائلا : « وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالألف ، ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل ، وقد عزا الشارح فى باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور ، فالذى ينبغى أن القولين الأولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ، ومن يقف بالنون يكتبها بالنون » جـ٤/ ٢٩١ .

(٤) مغنى / ٣١ .

الإمالة

(١٤٤) ذهب الأكثرون [١] إلى أن الكسرة « فى باب الإمالة أقوى من الياء » [٢] « لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة » [٣] .

(١٤٥) لا خلاف بين النحاة فى إمالة الألف من حروف التهجى التى فى أوائل السور إن « كان فى وسطها ألف نحو : كاف وصاد » [٤] .

* * *

---

(١) خالف الأكثرين فى هذه المسألة ابن السراج ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة » ارتشاف جـ١/ ٢٣٨ ، « لأنها حرف والكسرة بعضها » همع جـ٣/ ٣٧٨ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٣١١ .

(٢) ارتشاف جـ١/ ٢٣٨ .

(٣) همع جـ٣/ ٣٧٨ .

(٤) ارتشاف جـ١/ ٢٤٤ ، همع جـ٣/ ٣٨٥ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٣١ .

التصريف

(١٤٦) « اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ « الفعل » فقابلوا أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام »[1] « على الترتيب ... حال كون حروف الميزان معطاة ما لموزونها من تحرك وسكون أصليين »[2].



---

(١) ارتشاف جـ١/ ١٧ ؛ همع جـ٣/ ٤٠٩.

(٢) شرح التصريح جـ٢/ ٣٥٨ وفيه « ما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه ».

الإبدال

(١٤٧) ذهب الجماعة [(١)] إلى أنه إذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة وتحركتا معاً ، وكانت الهمزة الثانية فاء مفتوحة فإنهم : « يبدلونها واواً فيقولون : أُوَيْمية وأوادم وأَوَمّ من كذا » [(٢)] فى تصغير أئمة ، وتكسير أَيْدَم من الأدمة كأصبَع ، وأفعل من أمَّ .

(١٤٨) ذهب الجماعة [(٣)] إلى أنه إذا اجتمع همزتان فى كلمة وتحركتا معاً ، وكانت الثانية مكسورة بعد ضم ، فإنها « تبدل ياء لمناسبة حركتها » [(٤)] نحو أُإِمّ مثل أُصبع فتصير أُيِمّ [(٥)] .

(١٤٩) ذهب النحاة [(٦)] إلى أنه لا يقاس على ما سمع من تصحيح « مفعول » فى ذوات الواو نحو : « ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود » [(٧)] .



---

(١) خالف الجماعة فى هذه المسألة المازنى حيث ذهب إلى إبدالها ياء : « فيقول أَيَيْمية فى تصغير أئمة ، وأيادم فى تكسير أَيْدَم من الأدمة كأصبَع » ارتشاف جـ١/ ١٣١ ، وتقول « على رأيه : هذا أَيَمّ من هذا » همع جـ٣/ ٤٣٠ ، إذا بنيت أفعل من أمّ . وانظر شرح الأشمونى جـ٤/ ٤١٩ .

(٢) ارتشاف جـ١/ ١٣١ .

(٣) خالف الجماعة فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى : « إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فتقول : أُوِمّ » همع جـ٣/ ٤٣٠ ، ارتشاف جـ١/ ١٣١ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٤٢٠ .

(٤) همع جـ٣/ ٤٣٠ .

(٥) انظر همع جـ٣/ ٤٣٠ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٤١٩ .

(٦) خالف النحاة فى هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أنه يقاس عليه . انظر همع جـ٣/ ٤٣٩ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٤٥٥ .

وقال فى الارتشاف : « والإتمام فى ذوات الواو يحفظ عن البصريين ... وقاس عليه الكسائى والمبرد فى نقل أبى الفتح عنه ، وقال المبرد فى تصريفه : البصريون لا يقيسون إتمام ذوات الواو فى الضرورة ، ويجوز ذلك عندى فى الضرورة » جـ١/ ١٥٠ وما بعدها ، فنسب المذهب إلى البصريين لا إلى النحاة ، وجعل مذهب المبرد جواز القياس فى الضرورة فقط ، هذا فيما نقل عن تصريف المبرد ، أما ما نقله أبو الفتح عن المبرد فهو القياس على إطلاقه .

(٧) شرح الأشمونى جـ٤/ ٤٥٥ .

مسائل متفرقة

(١٥٠) ذهب الجماعة [١] إلى أن حروف المعجم « تسعة وعشرون حرفاً على ما هو مشهور من عددها ، أولها : الهمزة » [٢] .

(١٥١) ذهب الجمهور [٣] إلى أنه لا يجوز أن تقع « أيّ » نكرة موصوفة « لأنه لم يسمع » [٤] .

(١٥٢) ذهب الجمهور [٥] إلى أن « كَلا » بسيطة غير مركبة ، وحروفها الأربعة أصلية كأمّا وحتّى .

(١٥٣) أجمع البصريون والكوفيون [٦] على أن : « أيمن » فى القسم اسم [٧] .

(١٥٤) ذهب الجمهور [٨] إلى أن الجملة « بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكلَّ مطيهم   وحتى الجيادُ ما يقدن بأرْسانِ

... لا محل لها من الإعراب » [٩] .

---

(١) خالف الجماعة فى هذه المسألة المبرد : « وكان أبو العباس المبرد يعدها ثمانية وعشرين حرفاً أولها : الباء ، وآخرها : الياء ، ويدع الهمزة من أولها » شرح المفصل جـ١٠/ ١٢٦ ، ارتشاف جـ١/ ٤ ، همع جـ٣/ ٤٤٧ ، ٤٥٠ .

(٢) شرح المفصل جـ١٠/ ١٢٦ .

(٣) خالف الجمهور فى المسألة الأخفش حيث أجاز : « وقوعها نكرة موصوفة ... نحو : مررت بأىّ كريم » همع جـ١/ ٣٠٣ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٢٠ ، ارتشاف جـ١/ ٥٥٠ .

(٤) همع جـ١/ ٣٠٣ .

(٥) خالف الجمهور فى المسألة ثعلب : « وزعم ثعلب أنها مركبة من « كاف » التشبيه و « لا » التى للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهى » ارتشاف جـ٣/ ٢٦٢ ، مغنى / ٢٤٩ ، همع جـ٢/ ٥٠٠ .

(٦) خالف النحاة فى هذه المسألة الزجاج والرمانى حيث ذهبا « إلى أن أيمن حرف جر » ارتشاف جـ٢/ ٤٦٩ ، ٤٨٠ ، مغنى / ١٣٦ ، همع جـ٢/ ٣٩٥ ، وفى الارتشاف فى موضع آخر نص على مخالفة الزجاج فقط . انظر جـ٢/ ٤٧٦ .

(٧) انظر الارتشاف جـ٢/ ٤٧٦ .

(٨) خالف فى هذه المسألة الزجاج وابن درستويه حيث ذهبا : « إلى أنها فى موضع جر بحتى » ارتشاف جـ٢/ ٣٧٦ مغنى / ١٧٦ ، ٥٠٦ ، همع جـ٢/ ٢٥٨ ، الأشباه جـ٣/ ٤٣ .

(٩) الأشباه جـ٣/ ٤٣ .

(١٥٥) ذهب الجمهور [١] إلى أن الجملة المصدرة « بمذ أو منذ نحو قولك : ما رأيته منذ خلقه الله ... لا محل لها من الإعراب » [٢] .

(١٥٦) لا خلاف بين النحاة فى أن كلمة « يد » أصلها « يَدْى بسكون العين » [٣] ووزنها « فعْل بسكون العين » [٤] .

* * *

---

(١) خالف السيرافى فى هذه المسألة : « وذهب السيرافى إلى أنها فى موضع نصب على الحال » ارتشاف جـ٢/ ٢٤٣ وما بعدها ، ٣٧٥ ، مغنى / ٥٠٥ ، همع جـ٢/ ١٦٦ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ٤١ وما بعدها .

(٢) الأشباه جـ٣/ ٤١ .

(٣) شرح المفصل جـ٥/ ٨٣ ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٣٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٤/ ٢٧٣ .

(٤) شرح التصريح جـ٢/ ٣٣٤ .

تعقيب

ما يستخلص من الفصل

فى هذا الفصل وردت مائة وست وخمسون مسألة ، وهى مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين النحاة – وفق المنهج الذى اعتمده البحث[1] – وحتى تكتمل الفائدة فإنى قد صنفت هذه المسائل حسب عدد المخالفين فى كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالى :-

أرقام المسائل التى ليس فيها خلاف	أرقام المسائل التى خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها ثلاثة علماء	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء
٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦.	٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥.	٢ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .	١ ، ٣ ، ٧ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٤ .	٢٦ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٤٣.
مجموع ٥٠	٤٩	٢٤	٢١	١٢

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى :

١ – أن قرابة ثلث المسائل المجمع عليها ليس فيه أى خلاف .

٢ – أن قرابة الثلث الثانى منها لم يخالف فيه إلا عالم واحد فقط فى كل مسألة من مسائله .

(١) انظر ١١ من هذا البحث .

٣- أن ما يقل قليلاً عن الثلث الأخير مقسم بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء .

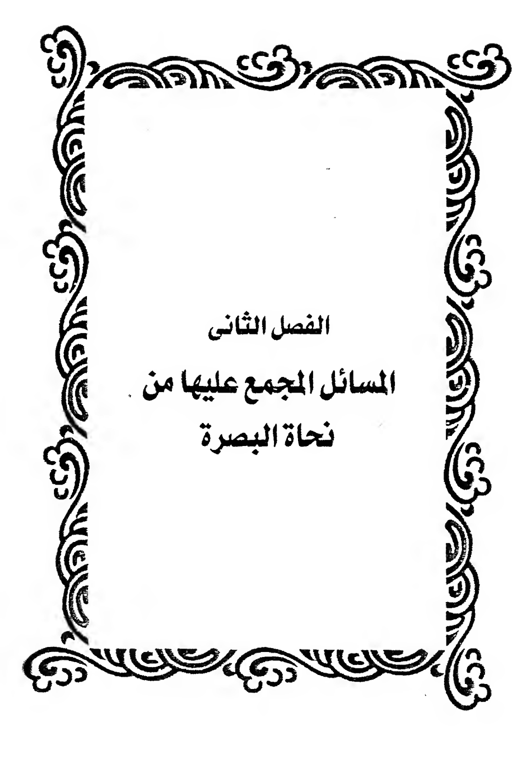
٤- أنه يتبقى - من مجموع المسائل - اثنتا عشرة مسألة فقط ، هى التى فيها خلاف لأكثر من ثلاثة علماء .

٥- أن مجموع المسائل المجمع عليها - وهو مائة وست وخمسون مسألة - يزيد عن ثلث مجموع المسائل المختلف فيها بين مدرستى البصرة والكوفة - وهو أربعمائة وثمان وأربعون مسألة - وفق ما توصل إليه الأستاذ الدكتور : سيد رزق الطويل - رحمه الله - فى بحثه : الخلاف بين النحويين : دراسة - تحليل - تقويم [١] ، وهى نسبة ليست قليلة ، إذا وضعنا فى الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه . وبعد ذلك أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول فى مخالفة النحاة فى هذا الفصل ؛ حيث بلغ عدد المسائل التى خالفهم فيها ستا وعشرين مسألة ، ويأتى فى المركز الثانى الفراء حيث بلغ عدد المسائل التى خالفهم فيها تسع عشرة مسألة ، ثم يأتى فى المركز الثالث الكسائى حيث خالفهم فى أربع عشرة مسألة ، ثم الفارسى حيث خالفهم فى اثنتى عشرة مسألة ، ثم ابن مالك حيث خالفهم فى إحدى عشرة مسألة . وهكذا . وفيما يلى جدول يبين أرقام هذه المسائل :-

	أرقام المسائل التى خالف فيها الأخفش	المسائل التى خالف فيها الفراء	مسائل خالف فيها الكسائى	مسائل خالف فيها الفارسى	مسائل خالف فيها ابن مالك
	٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥١ .	٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣ .	١٧ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٩ .	١ ، ٤ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ .	٣٣ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٣١ .
مجموع	٢٦	١٩	١٤	١٢	١١

---

(١) انظر ٢٤٦ - ٣٦١ .



الفصل الثانى

المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة



المعرب والمبنى

(١) ذهب البصريون إلى « أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة ، وهى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعانى من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيدًا بالنصب فى التعجب ، وبالرفع فى النفى ، وبالجر فى الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبس . بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعانى »[1] .

(٢) ذهب البصريون إلى أن الأفعال المضارعة « إنما أعربت لثلاثة أوجه ، أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعا ، فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول : « يذهب » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : « سوف يذهب » اختص بالاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت : « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

والوجه الثانى : أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : « إن زيدًا ليقوم » كما تقول : « إن زيدًا لقائم » فلما دخلت عليه لام الابتداء ، كما تدخل على الاسم ، دل على مشابهة بينهما . . .
والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك : « يضرب » على وزن « ضارب » فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا ، كما أن الاسم معرب »[2] .

(٣) ذهب البصريون[3] إلى أن فعل الأمر للمواجه « مبنى على السكون »[4]، واحتجوا

---

(١) همع جـ١/ ٥٧ ، إيضاح / ٧٧ ، التبيين / ١٥٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٥٢ ، ارتشاف جـ١/ ٤١٤ ، جـ ٢ / ٥٢٢ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٥ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١١٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٤٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٤١٤ ، ائتلاف / ١٢٧ ، الأشباه جـ٣/ ٣٢٥ ، همع جـ ١ / ٦٦ ، الاقتراح / ٥٢ .

(٣) قال فى شرح التسهيل : « والمشهور عن الأخفش : موافقة سيبويه فى الحكم على فعل الأمر بالبناء وعنه أيضا قول آخر ، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر » جـ٤/ ٦٢ وانظر ٥٧ ، وفى شرح التصريح أن الأخفش « ذهب إلى أن الأمر معرب بجزوم بلام الأمر ، وأنها حذفت حذفًا مستمرًا فى نحو : قم واقعد » جـ١/ ٥٥ ، حاشية الصبان جـ١/ ١١٣ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٥٢٤ ، التبيين / ١٧٦ وما بعدها ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٧٤ ، الإعراب =

« بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبنى على السكون ؛ لأن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة ؛ لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقيًا على أصله فى البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فَعَال من أسماء الأفعال : كَنَزال وتَرَاك ومَنَاع ونَعَاء وحَذَار ونَظَار بنى ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك . . . »[1] « فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما ناب منابه »[2] هذا ، وقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر « أصل برأسه »[3].

(٤) ذهب البصريون إلى أن : « كلا وكلتا » فيهما إفراد لفظي « وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف فى : عصا ورحا »[4] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفرادًا لفظيًا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ ، وتارة يرد إليهما مثنى حملا على المعنى ، فأما رد الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[5] فقال : ﴿ ءَاتَتْ ﴾ بالإفراد حملا على اللفظ ؛ ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول : « آتتا » كما تقول : الزيدان ذهبا ، والعمران ضربا . . . »[6] .

(٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجمع الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به

= / ٥٨ ، ٦٣ ، ونقله عنه فى الاقتراح / ٦٨ ، ارتشاف جـ ١ / ٣١٥ ، ائتلاف / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٤ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٢٤ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٧ / ٦١ وفى جـ ٤ / ٣١ قال : « فعل الأمر مبنى عند المحققين » فنسب المذهب إلى المحققين .

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٣٤ وما بعدها .

(٢) السابق / ٥٤٠ .

(٣) همع جـ ١ / ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٤١ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٤٣٩ ، شرح المفصل جـ١/ ٥٤ ، جـ٣/ ٤ ، أسرار / ٢٨٦ ، ارتشاف جـ ١ / ٢٥٧ ، همع جـ١/ ١٣٨ ، ائتلاف / ٥٥ .

(٥) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٤٤١ وما بعدها .

رجلا بالواو والنون [1].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز [illegible] لأن فى الواحدة علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير [illegible] بالواو والنون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتا [illegible] . . . ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا : الطلحون ولا [illegible] النحو بالواو والنون . . . » [2].

(٦) ذهب البصريون إلى أن الصفة المشتركة التى لا [illegible] بالواو والنون ، وعندهم أن نحو :

منا الذى هو ما إن طَرَّ شاربُهُ والعانِسُونَ [illegible]

من النادر الذى لا يقاس عليه [3].

* * *

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التسهيل [illegible] ائتلاف / ٣٠ ، همع جـ١/ ١٥٠ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٤١ وما بعدها .

(٣) انظر همع جـ ١ / ١٥١ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ [illegible] بعدها .

النكرة والمعرفة

(٧) ذهب البصريون إلى أن ضمير المتكلم « أنا إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم . . . والألف الأخيرة أتى بها فى الوقف لبيان الحركة ، فهى كالهاء فى اغزه وارمه ، وإذا وصلت حذفتها ، كما تحذف الهاء من الوصل »[(١)].

(٨) « ذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هى » هما الاسم بمجموعهما »[(٢)] واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال ، فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هى الاسم »[(٣)].

(٩) ذهب البصريون إلى أن ضمير المخاطب « أنت » الاسم منه الألف والنون « وهى التى كانت للمتكلم ، زيدت عليها التاء للخطاب ، وهى حرف معنى مجرد من معنى الاسمية »[(٤)].

(١٠) ذهب البصريون[(٥)] إلى أن الياء والكاف من « لولاى ولولاك » « فى موضع

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ / ٩٣ ، شرح التصريح جـ ١ / ٩٥ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١٩٥ ، مغنى / ٤٨٧ ، همع جـ ١ / ٢٠١ ، هذا ، ونسب ابن مالك القول بأن ألف « أنا » زائدة إلى الأكثرين : « زعم الأكثرون أن ألف « أنا » زائدة للوقف كزيادة هاء السكت » شرح التسهيل جـ ١ / ١٤٠ ، والأمر كذلك فى المغنى / ٤١ ، والأكثرون فى عبارة ابن مالك المعنى بهم : الأكثرون من البصريين ؛ إذ إن مذهبه فى المسألة هو مذهب الكوفيين . قال : « الصحيح أن أنا بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل » شرح التسهيل جـ١/ ١٤١ ، وانظر همع جـ ١ / ٢٠١ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١٩٥ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٧٧ ، شرح المفصل جـ ٣ / ٩٦ ، شرح التصريح جـ ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، ائتلاف / ٦٥ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١٩٥ هذا ، وقد نسب فى بعض المراجع القول بأن « الهاء وحدها هى الاسم فيهما » إلى الزجاج وابن كيسان . انظر ارتشاف جـ ١ / ٤٧٣ ، همع جـ ١ / ٢٠٣ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٨١ .

(٤) شرح المفصل جـ ٣ / ٩٥ ، شرح التصريح جـ ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، ارتشاف جـ ١ / ٤٧٣ ، همع جـ ١ / ٢٠١ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ١٩٦ . وقد نسب فى المغنى القول بأن « التاء حرف خطاب » إلى الجمهور . انظر ٤١ ، ومثله فى الكوكب الدرى / ٢٠٣ .

(٥) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث قال : « الضمير مبتدأ ولولا غير جارة » مغنى / ٣٦١ الإنصاف جـ ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٨٥ ، ائتلاف / ٦٥ وما بعدها ، ونقله عن أبى البقاء =

جر بلولا »[1].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المكنى فى : لولاى ولولاك فى موضع جر ؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ؛ والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم محال ، ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر . . . »[2].



= فى الاقتراح « فقال معظم البصريين : الياء والكاف فى موضع جر ، وقال الأخفش : . . . فى موضع رفع » الإصباح فى شرح الاقتراح / ١٦٩ .

وقال فى الهمع : « فقال سيبويه والجمهور : موضعه جر بها . . وقال الأخفش : . . . موضعه رفع على الابتداء . . . وقال المبرد : هو لحن » جـ ٢ / ٣٧٥ ، فلم يحدد الجمهور بكونه جمهور البصريين ، وأضاف أن المبرد ينكر التركيب أصلا ، ومثل ما فى الهمع فى شرح الأشمونى إلا أنه نسب المذهب إلى سيبويه فقط . انظر جـ٢/ ٣٠٦ وما بعدها .

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٦٨٧ .

(٢) السابق / ٦٨٩ .

الموصول

(١١) ذهب البصريون إلى أن « أصل الذى « لذى » كعمى وشجى ، فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها »[(١)] .

واحتجوا بأنه يجوز تصغيرها ، والتصغير « لا يدخل إلا على اسم ثلاثى ، وقد قالوا فى التصغير : اللذيا ، فالياء الأولى للتصغير ، والألف كالعوض من ضم أوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف : اللام والذال والياء ، ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل ؛ إذ الأصل عدم الزيادة »[(٢)] وبأن « له نظيرا فى كلامهم نحو : شَجِى وعَمِى ، وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التى أوغلت فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل »[(٣)] .

(١٢) ذهب البصريون إلى أن نون التثنية فى : « اللذين واللتين وهذين وهاتين » لا يجوز تشديدها مع الياء أى : فى حالتى الجر والنصب ، وإنما يجوز التشديد مع الألف .

وقد قرئ : ﴿ واللذانِّ يأتينها منكم ﴾[(٤)] ، ﴿ فذانِّك برهانان ﴾[(٥)] بالتشديد فيهما[(٦)] .

(١٣) ذهب البصريون إلى أن : الاسم الظاهر إذا كانت فيه « الألف واللام » لا يوصل كما يوصل الذى[(٧)] واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ / ١٣٩ ، الإنصاف جـ ٢/ ٦٧٠ ، ائتلاف / ٦٥ ، وفى الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى البصريين قال : « وفى البسيط : مذهب سيبويه أن أصل الذى لذى » جـ ١/ ٥٢٥ ، فنسب المذهب إلى سيبويه .

(٢) شرح المفصل جـ ٣/ ١٤٠ .

(٣) الإنصاف جـ ٢/ ٦٧٢ وما بعدها .

(٤) سورة النساء آية ١٦ .

(٥) سورة القصص آية ٣٢ .

(٦) انظر شرح التصريح جـ ١/ ١٣٢ ، شرح الأشمونى جـ ١/ ٢٤٠ ، ارتشاف جـ ١/ ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، همع جـ ١/ ١٦٢ ، ائتلاف / ٨٠ .

(٧) انظر الإنصاف جـ ٢/ ٧٢٢ ، ائتلاف / ٦٨ ، ارتشاف جـ ١/ ٥٣٢ ، شرح التصريح جـ ١/ ١٤٠ ، همع جـ ١/ ٢٧٧ .

توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذ لم يكن فى معناه فلا يجوز أن يقوم مقامه »[١] .

كما ذهبوا إلى أنه لا توصل الأسماء المضافة إلى معرفة والنكرة المضافة إلى نكرة[٢] .

(١٤) ذهب البصريون إلى أن « ذا » لا يكون موصولا دون « ما » أو « من » ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة[٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة ، « والذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست فى معناها ، فينبغى أن لا تحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل »[٤] ولذلك فقد خرجوا نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾[٥] على : « أن ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ حال من المشار إليه »[٦] ونحو قول يزيد بن مفرغ الحميرى :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

على أن « هذا اسم إشارة على أصله ، لا موصول ؛ لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات ، وهو مبتدأ ، وطليق خبره ، وهى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها أى : وهذا طليق محمولا لك »[٧] .

(١٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يلزم تقدم عامل « أىّ » الموصولة ولا استقباله[٨]

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٧٢٤ .
(٢) انظر ارتشاف جـ ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٤٠ ، همع جـ ١ / ٢٧٧ .
(٣) انظر ارتشاف جـ ١ / ٥٢٩ ، الإنصاف جـ ٢ / ٧١٧ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٨٦ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٣٩ ، ائتلاف / ٨١ ، الأشباه جـ ٤ / ١٣٨ ، حاشية يس جـ ١ / ١٣٩ .
(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٧١٩ .
(٥) سورة طه آية ١٧ .
(٦) شرح التصريح جـ ١ / ١٤٠ .
(٧) السابق / ١٣٩ .
(٨) انظر همع جـ ١ / ٢٧٦ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٣٥ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٢٦٩ ، ونقل فى الارتشاف أن لزوم الاستقبال فى العامل إن كان فعلا مذهب الجمهور : سيبويه والكسائى وغيرهما ثم قال : « وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضى إلا أنه قليل ، وفى الغرة : ما يخالف النقل قال : أى الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل تقول : سأضرب أيهم قام ، ويأتينى أيهم جلس ، ولو قلت : ضربت أيهم قام لم يحسن ، وكذلك أيهم قام لا يجوز ، وهذا جميعه يجيزه البصريون ، والعامل فيها قد يتقدم وقد يتأخر نحو : أحب أيهم قرأ ، وأيهم قرأ أحب » جـ ١ / ٥٣١ فما نقله عن الغرة يوافق سياق المسألة وموضوعها .

« فيجوز أحب أيهم قرأ ، ويعجبنى أيهم قام »[١] .

(١٦) ذهب البصريون إلى أن العائد فى صلة غير « أى » إن كان مرفوعا ، وكان مبتدأ فإن من شروط[٢] « جواز حذفه أن يكون فى الصلة طول »[٣] « كقول بعض العرب : ما أنا بالذى قائل لك سوءًا ، أراد : ما أنا بالذى هو قائل لك سوءًا »[٤] .

(١٧) ذهب البصريون[٥] إلى أنه لا يجوز « حذف الموصول الاسمى ، إلا إن جاء شىء منه فى الشعر »[٦] « قال :

فمن يهجو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ وينصره سواء

وقال :

فوالله ما نلتم وما ينل منكمُ بمعتدل وَفْقٍ ولا متقاربِ

أى : ومن يمدحه ، وما الذى نلتم »[٧] .

---

(١) همع جـ ١ / ٢٧٦ .
(٢) انظر هذه الشروط فى الارتشاف جـ ١ / ٥٣٣ ، همع جـ ١ / ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٠ وما بعدها .
(٣) ارتشاف جـ ١ / ٥٣٣ ، وقال فى شرح التسهيل : « وإن عاد على غير « أى » ، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا . . . لم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة » جـ١/ ٢٠٧ ، وانظر ٢٠٤ ، فشرط فى المبتدأ ألا يكون خبره جملة ولا ظرفا حتى يجوز الحذف بل إنه نسب إليهم القول بجواز الحذف مع الاستكراه ، وإن لم تطل الصلة .
وقال فى الهمع : « والبصريون جعلوا ذلك نادرًا » جـ ١ / ٢٩٤ وانظر ٢٩١ ، وذلك تعنى فى العبارة : ما جاء من الحذف دون طول الصلة ، وقال عنه فى المغنى : « وهو شاذ عند البصريين » / ٤١٣ .
وقال فى شرح التصريح : « ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سيما زيد » فإنهم جوزوا فى زيد إذا رفع أن تكون « ما » موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير : لا سى الذى هو زيد ، فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ ؛ وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : لا سيما زيد الصالح ، فلا استثناء لطول الصلة بالنعت » جـ ١ / ١٤٣ وما بعدها .
(٤) شرح التسهيل جـ ١ / ٢٠٧ .
(٥) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى إجازته ومن حجته : « ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ... أى : والذى أنزل » مغنى / ٨١٥ وما بعدها ، ونقله عنه فى حاشية يس جـ ١ / ١٤٢ ، شرح التسهيل جـ ١ / ٢٣٥ ، همع جـ ١ / ٢٨٩ .
(٦) ارتشاف جـ ١ / ٥٥٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٢١٢ وما بعدها .
(٧) همع جـ ١ / ٢٨٩ .

الابتداء

(١٨) ذهب جمهور البصريين [١] إلى اشتراط سبق الوصف الذى يكون مبتدأ ويرفع ما يسد مسد الخبر بنفى أو استفهام مثل : أقائم الزيدان « ولو قلت : قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز » [٢] .

(١٩) ذهب البصريون [٣] إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا لا يتضمن ضميرًا [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يتضمن ضميرًا ؛ وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عاريًا عن الوصفية فينبغى أن يكون خاليًا عن الضمير ؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة به نحو : ضارب وقاتل وحسن وكريم وما أشبه ذلك » [٥] .

---

(١) خالف البصريين فى ذلك الأخفش فلم يشترطه ، فيحسن عنده قول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبى إذا الطير مرت

انظر شرح التسهيل جـ ١/ ٢٧٣ ، ارتشاف جـ ٢/ ٢٦ وما بعدها ، مغنى / ٥٧٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٥٧ ، جـ ٢/ ٦٧ ، همع جـ١/ ٣١٠ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٦ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية يس جـ ٢/ ٦٧ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٠٥ .

وقد نسبت المخالفة أيضا إلى ابن السراج وسيبويه . انظر شرح المفصل جـ١/ ٩٥ .

وقال ابن مالك بعد أن نسب المخالفة إلى سيبويه : « وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع . . . . ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل » شرح التسهيل جـ ١/ ٢٧٣ ، فهو إذن يجعل مذهب سيبويه جواز جعله مبتدأ دون استفهام أو نفى لكنه يقبح ، ولكنه على أى حال يقول بالجواز دون سبق استفهام أو نفى . هذا ما يفهم من قول ابن مالك ، وفى المغنى نسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه دون أن يخصه بالبصريين / ٦١٢ .

وفى الائتلاف نسبه إلى البصريين دون مخالفة . انظر / ٧٩ .

(٢) شرح المفصل جـ ١/ ٩٥ .

(٣) ذكرت بعض المصادر مخالفة الرمانى للبصريين فى هذه المسألة فذكرت أنه قد ذهب إلى أن الخبر يتحمل ضميرا إن كان اسما محضا . انظر الإنصاف جـ١/ ٥٦ ، أسرار / ٧٢ ، التبيين / ٢٣٦ ، ائتلاف / ٣١ ، ونقله فى الهمع عن صاحب البسيط جـ١/ ٣١٢ ، وفى شرح المفصل : « والصحيح الأول ، وعليه الأكثر من أصحابنا » جـ١/ ٨٨ ، يعنى بالأول : كونه لا يتحمل ضميرًا ، ونسب المذهب إلى الجمهور من البصريين فى شرح التصريح دون نص على المخالف . انظر جـ١/ ١٦٠ .

(٤) شرح التسهيل جـ١/ ٣٠٧ ، همع جـ١/ ٣١٢ ، مغنى / ٦٤١ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣١٤ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ٣١٤ .

(٥) الإنصاف جـ ١/ ٥٦ .

(٢٠) ذهب البصريون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : « هند زيد ضاربته هى » يجب إبرازه [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له . . . أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : « ضارب وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشىء يكون أضعف منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير فى كل حالة ، إذا جرى على من هو له ، و إذا جرى على غير من هو له ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز » [٢] .

(٢١) ذهب البصريون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقوعا فى جميعه ، وهو نكرة « فرفعه أكثر من نصبه كقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ [٣] وكقوله تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ [٤] وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [٥] ، ولو جر هذا النوع بفى أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع » [٦] .

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ٥٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٤٧ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٠٧ ، همع جـ١/ ٣١٤ ، شرح التصريح جـ١/ ١٠٥ ، ١٦٢ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣١٦ ، ائتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلا من اسم الفاعل فى / ٧٥ وما بعدها ، وفى التبيين : باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها ، التبيان فى إعراب القرآن جـ٢/ ١٠٦٠ ، حاشية يس جـ١/ ١٤٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ١٩٧ ، جـ٣/ ٨٣ ، الأشباه جـ٢/ ٢١٨ ، جـ٤/ ٧٠ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٥٩ وما بعدها .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) سورة سبأ آية ١٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) شرح التسهيل جـ١/ ٣٢٠ ، وانظر ٣١٩ ، همع جـ١/ ٣٢٢ وما بعدها ، حاشية يس جـ١/ ١٦٧ .
وقال فى الارتشاف : « فإن كان مستغرقا نحو : صومك اليوم ، فالبصريون يجيزون فيه الرفع والنصب » جـ٢/ ٥٧ ، فلم يخص الظرف المنكر بالحكم بل إن الظرف فى المثال الذى أتى به معرفة ، ولم يذكر أن من مذهبهم جواز الجر بفى كما هو فى المراجع السابقة . وكذلك لم يذكر استغراق المصادر أكثر الظرف .

(٢٢) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة، فالمفرد نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو [١].

واحتجوا «بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك؛ لأنه قد جاء كثيرا فى كلام العرب وأشعارهم، فأما ما جاء من ذلك فى كلامهم: فقولهم فى المثل: «فى بيته يؤتى الحكم» وقولهم: «فى أكفانه لف الميت» و «مشنوء من يشنؤك» وحكى سيبويه «تميمى أنا»، وأما ما جاء من ذلك فى أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ويروى «الأكارم» وتقديره: بنو أبنائنا بنونا» [٢].

(٢٣) ذهب جمهور البصريين [٣] إلى وجوب حذف الخبر إذا كان «المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو، وهى نص فى المعية نحو: كل رجل وضيعته» [٤] والتقدير مقرونان.

(٢٤) ذهب جمهور البصريين [٥] إلى تقدير خبر «للمبتدأ الذى يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرًا عنه» [٦] مثل: «ضربى زيدًا قائمًا، تقديره: إذ كان قائما، إن أردت الماضى، وإذا كان قائمًا، إن أردت المستقبل» [٧].

---

(١) انظر الإنصاف جـ ١ / ٦٥، أسرار / ٦٩ وما بعدها، شرح المفصل جـ ١ / ٩٢، ارتشاف جـ ٢ / ٤٥، همع جـ ١ / ٣٣٤، التبيين / ٢٤٥، ائتلاف / ٣٣ وما بعدها.

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٥ وما بعدها.

(٣) خالف فى ذلك الأخفش حيث قال: «إن نحو: كل رجل وضيعته، مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه مع ضيعته، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى آخر» شرح التصريح جـ ١ / ١٨٠، شرح الرضى على الكافية جـ١ / ٢٨٢ وما بعدها، ائتلاف / ٧٦، شرح الأشمونى جـ ١ / ٣٤٤، ولم تذكر مخالفة فى الارتشاف جـ ٢ / ٣٢، همع جـ١ / ٣٣٨، بل نسب المذهب إلى البصريين.

(٤) شرح التصريح جـ ١ / ١٨٠.

(٥) خالف الأخفش البصريين فى هذا التقدير حيث كان تقديره: «ضربى زيدًا ضربه قائما» أى: بمصدر مضاف إلى صاحب الحال. انظر شرح التصريح جـ١/ ١٨١، شرح التسهيل جـ١/ ٢٨٠، مغنى/ ٨٠٢، همع جـ١/ ٣٤٠، الأشباه جـ١/ ٣٤١ وما بعدها، جـ٨/ ٢٨٧.

(٦) همع جـ١/ ٣٣٩.

(٧) السابق / ٣٤١.

(٢٥) « ذهب البصريون [١] إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ؛ لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ هَاهُنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين ، أحدهما : أن الأصل فى الظرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل ، فتقول : إن أمامك زيدًا . . . لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول : « إن يقوم عمرًا ، وظننت ينطلق بكرًا » ، فلما تعداه العامل إلى الاسم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا ﴾ [٣] ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه . . . » [٤] .



---

(١) خالف البصريين فى المسألة الأخفش فى أحد قوليه والمبرد ، فقد ذهبا إلى أن الظرف هو الذى يرفع الاسم واحتجا بأن : « الأصل فى قولك : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو ، حل أمامك زيد ، وحل فى الدار عمرو ، فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به ، كما يرتفع بالفعل » الإنصاف جـ ١ / ٥١ وما بعدها ، ونسبت المخالفة للأخفش فقط فى التبيين / ٢٣٣ ، ائتلاف / ٩٢ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٥١ .

(٣) سورة المزمل آية ١٢ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٥٢ وما بعدها .

كان وأخواتها

(٢٦) ذهب البصريون إلى أن المرفوع بعد كان « مرفوع بها ، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو : ضرب فعمل عمله »(١) .

(٢٧) ذهب البصريون إلى أن خبر « كان » وثانى مفعولى « ظننت » نصبا نصب المفعول(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن نصبهما نصب المفعول ؛ لأنهما يقعان ضميرًا فى نحو قولهم : « كُنَّاهم وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونُهُمْ » قال الشاعر :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْهَا الغواةُ ؛ فإننى ... رأيتُ أخاها مغنيا بمكانِها

فإنْ لا يكُنْها أو تكُنْهُ فإنه ... أخوها غذتْهُ أمُّهُ بِلبَانِها »(٣)

(٢٨) ذهب البصريون(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها و كذلك ما كان فى معناها من أخواتها : ما انفك ، ما فتىء ، ما برح(٥) .

---

(١) ارتشاف جـ٢ / ٧٢ ، شرح التصريح جـ١ / ١٨٤ ، الأشباه جـ١ / ٢٩ ، همع جـ١ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان جـ١ / ٣٥٧ .

(٢) انظر الإنصاف جـ٢ / ٨٢١ ، التبيين / ٢٩٥ ، ائتلاف / ١٢٢ ، وورد فى بعض المراجع أنه ينتصب عندهم تشبيها بالمفعول . انظر شرح التصريح جـ١ / ١٨٤ ، ٣٠٨ ، حاشية الصبان جـ١ / ٣٥٧ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه فى ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، وفى الهمع إلى سيبويه جـ٢/ ٣٥٣ ، وفى ٤٨٦ إلى البصريين .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٨٢٣ .

(٤) فى الارتشاف أنه قد روى عن الأخفش « جواز التقديم مطلقا نفى بما أو بغيرها » جـ٢/ ٨٧ ، وفى الائتلاف : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » وما كان فى معناها من أخوات كان عليها وإليه صار أبو الحسن بن كيسان من البصريين » / ١٢٢ . فعد ابن كيسان من البصريين ومخالفًا لهم ، على حين نسب أبو حيان ابن كيسان إلى الكوفيين : « .. والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » جـ٣ / ١٤٤ ، ونسبه الشيخ خالد فى شرح التصريح كذلك إلى الكوفيين « وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال ... » جـ١/ ١٨٩ ، وعده الشيخ محمد الطنطاوى من الذين جمعوا بين النزعتين حيث « أخذ عن أبوى العباس : المبرد وثعلب » نشأة النحو / ١٧٦ .

(٥) انظر الإنصاف جـ١/ ١٥٥ ، شرح المفصل جـ٧/ ١١٣ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٥١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٩ ، همع جـ١/ ٣٧٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٧٥ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٦٨ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٩ وفى ١٠١ نسب المذهب إلى الجمهور ، ومثله فى ارتشاف جـ٢/ ٨٧ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفى ، والنفى له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أنه له صدر الكلام ، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا »(١) .

(٢٩) « ذهب جمهور البصريين(٢) إلى جواز تقديم خبر « ليس » عليها »(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٤) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر « ليس » على « ليس » ، فإن قوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ﴿ لَيْسَ ﴾ ، ولو لم يجز تقديم خبر « ليس » ، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ... »(٥) .

(٣٠) ذهب جمهور البصريين(٦) إلى أنه « لا يجوز أن يفصل بمعمول خبر « كان » بينها

---

(١) الإنصاف جـ ١ / ١٥٩ .

(٢) قال فى الإنصاف : «وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » جـ ١ / ١٦٠ ، والضمير فى « أنه » من العبارة يعود على القول بعدم الجواز ، فالبعض ينسب القول بعدم جواز التقديم إلى سيبويه وهو ينفى قولهم هذا ، ومثله فى الائتلاف ١٢٣ ، هذا ، وقد ذكر فى الإنصاف أن المبرد خالف جمهور البصريين وقال بعدم الجواز ، انظر جـ١/ ١٦٠ ،شرح المفصل جـ٧/ ١١٤ ، ائتلاف / ١٢٣ والخصائص جـ٢/ ٣٨٢ وما بعدها ، إلا أنه جعل المبرد مخالفا لجميع النحاة لا البصريين فقط ومثله الأشباه جـ٣/ ١٢٠ . هذا ، وقال فى شرح التسهيل : « فأجازه سيبويه ووافقه السيرافى والفارسى ... ومنعه ... وأبو العباس وابن السراج والجرجانى » جـ١/ ٣٥١ ، وفى الارتشاف أن المانع : « المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى وأبو على فى الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجانى » جـ٢/ ٨٧ فعلى حين جعل ابن مالك السيرافى من المجيزين جعله أبو حيان من المانعين ، وأطلق ابن مالك إجازة الفارسى ، وأبو حيان نسب إليه القولين ، هذا مع زيادة أبى حيان فى المخالفين الزجاج وابن عبد الوارث ابن أخت أبى على الفارسى ، هذا ، ومثل ما فى الارتشاف فى الهمع جـ١/ ٣٧٣ ، وشرح الأشمونى جـ ١ / ٢٧٠ ، إلا أنه لم يذكر ابن عبد الوارث .

(٣) التبيين / ٣١٥ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ٢/ ٤٣٥ ، أسرار / ١٤٠ هذه المراجع الثلاثة نسبت المذهب إلى الجمهور من البصريين دون نص على المخالف ، وهو الموجود كذلك فى شرح التصريح جـ ١ / ١٨٨ .

(٤) سورة هود آية ٨ .

(٥) الإنصاف جـ١/ ١٦٢ .

(٦) خالف البصريين فى هذه المسألة ابن السراج والفارسى حيث « أجازوه إن تقدم الخبر معه نحو : كان طعامك آكلا زيد ؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ، ومنعوه إن تقدم وحده نحو : كان طعامك =

وبين اسمها والخبر »[١] « من مفعول وحال وغيرهما إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامك زيد آكلا ، ولا كان طعامك آكلا زيد »[٢] وحملوا ما جاء من ذلك « على أن يضمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسما »[٣] لكان ، نحو قول الشاعر :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهمْ بما كان إياهمْ عطية عوَّدَا

* * *

= زيد آكلا ؛ إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي » شرح التصريح جـ ١ / ١٨٩ وما بعدها ، وفي الهمع : عبر عن المخالف بقوله : « طائفة منهم ابن السراج » جـ ١ / ٣٧٥ ، وفي شرح التسهيل بقوله : « ومن الناس .... » جـ ١ / ٣٦٧ وفي شرح الأشموني أضاف ابن عصفور إلى ابن السراج والفارسي في المخالفين . انظر جـ١ / ٣٧٤ . هذا ، ولم تذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين في ارتشاف جـ٢ / ٨٨ ، الأشباه جـ٣ / ١١٩ ، ائتلاف / ١٣٣ .

(١) شرح التسهيل جـ ١ / ٣٦٧ .

(٢) همع جـ ١ / ٣٧٥ .

(٣) شرح التسهيل جـ ١ / ٣٦٨ .

ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس

(٣١) ذهب البصريون إلى أن « ما » فى لغة أهل الحجاز « تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بها »[١] نحو قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٢] واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر ، وذلك أن « ما » أشبهت « ليس » فوجب أن تعمل عمل « ليس » وعمل « ليس » الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين « ليس » من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ، والثانى : أنها تنفى ما فى الحال ، كما أن « ليس » تنفى ما فى الحال ، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين ؛ فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه من وجهين ... »[٣] .

(٣٢) ذهب البصريون[٤] إلى « أنه إذا اقترنت « ما » بإنْ يبطل عملها نحو :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب »[٥] و « إنْ » هذه عندهم زائدة كافة[٦] .

(٣٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول خبر « ما » عليها[٧] فلا يجوز طعامك ما زيد آكلٌ[٨] ، واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن « ما » معناها النفى ، ويليها الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا « ما » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها »[٩] .

---

(١) الإنصاف جـ١/ ١٦٥ ، أسرار/ ١٤٣ ، التبيين/ ٣٢٤ ، شرح المفصل جـ١/ ١٠٨ ، ارتشاف جـ٢/ ١٠٦ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ائتلاف/ ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح جـ١/ ١٩٦ ، همع جـ١/ ٣٨٩ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٨٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣١ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ١٦٦ .

(٤) قال فى شرح التسهيل : « ليس لا تليها إنْ فإذا وليت « ما » تباينا فى الاستعمال وبطل الإعمال دون خلاف » جـ١/ ٣٦٩ . وتعقبه أبو حيان فقال : « وليس كما ذكر بل وجوب الرفع مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز النصب » ارتشاف جـ٢/ ١٠٥ .

(٥) الأشباه جـ ٣ / ٣٤٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٩٦ وما بعدها ، همع جـ ١/ ٣٩١ .

(٦) انظر المراجع فى حاشية (٥) .

(٧) انظر الإنصاف جـ١/ ١٧٢ ، التبيين/ ٣٢٧ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٠٥ ، ائتلاف/ ١٦٥ وما بعدها

(٨) أوردت الخبر مرفوعا لتقدم معموله « وإذا امتنع النصب فى حال تقدم الخبر ، ففى تقدم معموله أولى » همع جـ ١ / ٣٩٢ .

(٩) الإنصاف جـ ١ / ١٧٢ وما بعدها

إن وأخواتها

(٣٤) ذهب البصريون إلى أن « إنّ » وأخواتها ترفع الخبر نحو : « إن زيدًا قائم » وما أشبه ذلك [١] .

واحتجوا بأن قالوا : « إن هذه الأحرف تعمل فى الخبر ؛ وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه . . . فلما أشبهت الفعل . . . وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ويكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل « إن » فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع » [٢] .

(٣٥) ذهب البصريون إلى أن « لكنّ » بسيطة « منتظمة من خمسة أحرف » [٣] .

(٣٦) ذهب البصريون إلى أن : « أنّ » إذا وقعت جوابا لقسم فإنها تكسر « وجوبا وسواء أكان فى خبرها أو فى اسمها اللام أم لم تكن » [٤] .

(٣٧) ذهب البصريون إلى جواز دخول اللام على خبر « إنّ » إذا كان جملة فعلية مصدرة بحرف التنفيس ، وهو سوف نحو : « إنّ زيدًا لسوف يقوم » [٥] .

(٣٨) ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنّ » [٦] .

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ١٧٦ ، أسرار / ١٥٠ ، ٢٤٨ ، التبيين / ٣٣٣ ، الإغراب / ٦٧ ، شرح المفصل جـ١/ ١٠١ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤٨٨ ، ارتشاف جـ٢/ ١٢٨ ، ائتلاف / ١٦٧ ، الأشباه جـ١/ ٢٩ ، جـ٢/ ١٩٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٢١٠ وما بعدها ، همع جـ١/ ٤٣١ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٨ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ١٧٧ وما بعدها .

(٣) ارتشاف جـ٢/ ١٢٨ ، همع جـ١/ ٤٢٦ ، مغنى ٣٨٣ .

(٤) ارتشاف جـ٢/ ١٣٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٢١٩ ، الأشباه جـ٣/ ٣٤٣ ، همع جـ١/ ٤٣٩.

(٥) ارتشاف جـ٢/ ١٤٤ ، شرح المفصل جـ٩/ ٢٥ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٩ ، همع جـ١/ ٤٤٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ٤٣٦ .

(٦) الإنصاف جـ١ / ٢٠٩ ، التبيين / ٣٥٣ ، شرح التسهيل جـ٢ / ٢٥ ، ٢٩ ، ارتشاف جـ٢ / ١٤٦ ، مغنى / ٣٠٢ ، ٣٨٥ ، ائتلاف / ١٧٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إنّ ؛ لاتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما لكن فمخالفة لها فى المعنى . وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنّ ؛ لأن إن تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع فى جواب القسم ، وأما لكن فمخالفة لها فى ذلك ؛ لأنها لا تقع فى جواب القسم ؛ فينبغى أن لا تدخل اللام فى خبرها »[١] .

(٣٩) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على موضع « إنّ » قبل تمام الخبر على كل حال [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً فى خبر « زيد » وتكون « إنّ » عاملة فى خبر الكاف ، وقد اجتمعا فى لفظ واحد ، فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال »[٣] .

(٤٠) ذهب البصريون إلى أن « إن » المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ

---

(١) الإنصاف جـ١ / ٢١٤ .

(٢) انظر الإنصاف جـ١ / ١٨٦ ، أسرار / ١٥١ ، مغنى / ٧٩١ ، التبيين / ٣٤١ ، ائتلاف / ١٦٨ . هذا ، وفى شرح التسهيل خص ابن مالك الجواز عندهم بقوله : « وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ولكنّ » جـ٢/ ٤٨ ، ونسب المذهب فى الارتشاف إلى المحققين من البصريين جـ٢ / ١٥٩ ، ومثله فى شرح التصريح جـ١/ ٢٢٧ ، وفيه نسب القول بجواز العطف إلى بعض البصريين وأضاف إلى « إنّ » و « لكنّ » « أنّ » دون ذكر اشتراط تمام الخبر عند هؤلاء البعض ، وانظر حاشية الصبان جـ١ / ٤٤٦ ، ونسب القول بالجواز مطلقاً إلى أبى الحسن فى شرح المفصل جـ٨/ ٦٩.

(٣) الإنصاف جـ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر الإنصاف جـ١/ ١٩٥ ، شرح المفصل جـ٨/ ٧٢ ، جـ٣/ ١٣٠ وعبر فيها عن البصريين بقوله : أصحابنا ، شرح التسهيل جـ٢/ ٣٣ وما بعدها ، التبيين / ٣٤٧ ، ارتشاف جـ٢/ ١٤٩ وما بعدها ، ائتلاف / ١٧٠ ، مغنى / ٣٦ ، شرح التصريح جـ١ / ٢٣١ ، الأشباه جـ٣ / ٣٤٢ ، همع جـ١/ ٤٥٣ .

رَبُّكَ أَعۡمَـٰلَهُمۡ ﴾ [1] فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إنْ » وتشديد « لمّا » قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفينهم ، لأنا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها » [2]
وذهبوا إلى أنه « لا يلى المخففة فى الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفا ناسخا ... وندر إيلاؤها غير الناسخ فى قراءة ابن مسعود ﴿ إن لبثتم لَقليلًا ﴾[3] وقول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما

وما حكى : إن قنعت كاتبك لسوطا ، و إن يزينك لنفسك ، و إن يشينك لهيه »[4] فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه [5].



---

(١) سورة هود آية ١١١ .
(٢) الإنصاف جـ١/ ١٩٦.
(٣) سورة الإسراء آية ٥٢.
(٤) همع جـ ١ / ٤٥٢ وما بعدها .
(٥) ذهب الأخفش إلى أنه يقاس عليه . انظر شرح التسهيل جـ٢/ ٣٧ ، ارتشاف جـ١/ ١٥٠ وما بعدها ، ائتلاف / ١٦٣ ، همع جـ ١ / ٤٥٣ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٤٥٢ ، حاشية الصبان جـ١/ ٤٥٢ وما بعدها ، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون ذكر مخالفة جـ٣/ ٢٤٣ ، وفى شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون نص على مخالفة جـ١/ ٢٣١ ، وفى المغنى جعل المخالف الأخفش وحده من النحاة / ٣٧ .

لا التى لنفى الجنس

(٤١) أجمع البصريون [١] على أن اسم « لا » إذا كان معرفة فإنها لا تعمل فيه [٢] .

(٤٢) لا خلاف بين البصريين فى أن خبر « لا » التى لنفى الجنس يرتفع بها عند عدم تركيبها مع اسمها ، أى : إذا كان اسمها عاملا [٣] ، نحو : لا طالب علم كسول ، ولا طالبًا علمًا كسول .

(٤٣) ذهب البصريون إلى أن اسم « لا » الشبيه بالمضاف يجب « نصبه وتنوينه » [٤] « مُطلقا » [٥] .



(١) قال فى المغنى : « لا تعمل إلا فى النكرات ، خلافا لابن جنى وابن الشجرى » / ٣١٦ فنص على مخالفة ابن جنى وابن الشجرى .

(٢) انظر ارتشاف جـ ٢ / ١٧٠ ، همع جـ ١ / ٤٦٣ ، ائتلاف / ١٦٠ ، وفى شرح التسهيل نقل الإجماع على إطلاقه فلم يخصه بالبصريين . انظر جـ١/ ٣٢٦ ، جـ٢/ ٦٤ . فكأنه لم يطلع على خلاف فى المسألة للكوفيين أو لبعضهم ، فى حين نقلت مخالفتهم فى الارتشاف جـ ٢ / ١٧٠ ، وفى همع جـ ١ / ٤٦٣ .

(٣) انظر مغنى / ٣١٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٦٥ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٥٥ ، الأشباه جـ ٤ / ٤٠ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٩ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٨ ، وعبر عن عدم وجود الخلاف بين البصريين فى شرح التصريح بقوله : « اتفاقا » جـ١/ ٢٣٦ وما بعدها ، حاشية يس جـ١/ ٢٣٦ وما بعدها ، وفى الهمع بقوله : « الإجماع » جـ ١ / ٤٦٩ .

(٤) مغنى / ٧٠١ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٤٠ ، حاشية يس جـ ١ / ٢٤٠ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٨ ، ونسبه فى الارتشاف إلى الجمهور . انظر جـ٢/ ١٦٩ ، ومثله فى همع جـ١/ ٤٧١ .

(٥) همع جـ١/ ٤٧١ .

ظن وأخواتها

(٤٤) ذهب البصريون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين الفعل ومرفوعه نحو : قام ظننت زيد ، يجوز الإلغاء والإعمال[1] » وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر :

شجاك أظنُّ ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا »[2]

(٤٥) ذهب البصريون[3] إلى أنه « لا يجوز أن تلغى « ظننت وأخواتها » عن العمل فى مفعولها مع تقدمها عليها مطلقًا »[4].



(١) انظر ارتشاف جـ ٣ / ٦٦ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٥٤ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٨٥ ، ٨٧ .

(٢) شرح التسهيل جـ ٢ / ٨٧ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣٨ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز واستدل « على ذلك بقوله وهو بعض بنى فزارة :

كذاك أدِّبتُ حتى صارت من خلقى إنى وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

برفع « ملاك » على الابتدائية ، و « الأدب » على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الإعمال .

وقوله وهو كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

برفع « تنويل » على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقديم إخال » شرح التصريح جـ ١ / ٢٥٨ ، انظر ائتلاف / ١٣٤ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣٩ . وفى الهمع : « والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن » جـ ١/ ٤٩١ ، فأضاف إلى الأخفش ابن الطراوة مع كون الإعمال عنده أحسن .

وفى الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى جمهور البصريين قال : « وذهب الأخفش ومحمد بن الوليد وأبو بكر الزبيدى وابن الطراوة » جـ ٣ / ٦٤ ، فزاد عن الهمع : محمد بن الوليد وهو ابن ولاد والزبيدى .

(٤) ائتلاف / ١٣٤ غير أنى وجدت كلمتى « مفعولها ، عليها » فى النص بالإفراد وأعتقد أن الأصح كونهما بالتثنية هكذا « مفعوليها ، عليهما » .

الفاعل

(٤٦) « ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل »[١] فلا يجوز عندهم « الزيدان قام ، والزيدون قام »[٢].

(٤٧) ذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣] إلى وجوب « التأنيث فى الفعل نحو : قامت الهندات »[٤] أى : وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث .

(٤٨) ذهب البصريون إلى وجوب « التذكير فى الفعل فى نحو : قام الزيدون وفى التنزيل[٥] : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ ﴾ »[٦] أى : وجوب تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مذكر .

(٤٩) ذهب البصريون[٧] إلى أنه لا يقدر فاعل بالاسم الظاهر من غير سابك من الأحرف الثلاثة « أنّ ، أنْ ، ما » نحو : « يعجبنى أنك تقوم ، وأن تقوم ، و :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالى .... أى : قيامك وذهاب الليالى »[٨]

***

(١) ارتشاف جـ ٢ / ١٧٩ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٨٣ ، حاشية يس جـ ١ / ٢٧١ ، مغنى / ٤٠٤ ، الإنصاف جـ ٢ / ٦١٦ ، همع جـ ١ / ٥١١ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٦٤ ، وفى شرح التصريح جـ ١ / ٢٧٠ وما بعدها بعد أن نسب المذهب لهم قال : « وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند » فنسب إليهم القول بالجواز فى الضرورة .

(٢) ارتشاف جـ ٢ / ١٧٩ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة أبو على الفارسى : « فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين » شرح التصريح جـ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٧٧ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٥١ ، وفى جـ ٣ / ٤ لم يذكر مخالفة « فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا التاء فتقول : تقوم الهندات » .

(٤) شرح التصريح جـ ١ / ٢٨٠ .

(٥) سورة المؤمنون آية ١ .

(٦) شرح التصريح جـ ١ / ٢٨٠ ، همع جـ ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ٤ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٧٧ .

(٧) انظر شرح التصريح جـ ١ / ٢٦٨ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٢ / ٦٠ ، ونسب المذهب إلى جمهورهم فى ارتشاف جـ ٢ / ١٧٩ .

(٨) ارتشاف جـ ٢ / ١٧٩ .

النائب عن الفاعل

(٥٠) ذهب جمهور البصريين [1] إلى عدم جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل حالة وجوده مع غيره مما يقام مقام الفاعل من مصدر أو ظرف أو مجرور .



---

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش : « وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به ... كقوله :

وإنما يرضى المنيب ربه　　　ما دام معنياً بذكر قلبه

فمعنياً اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها فى الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالياء ، وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخراً وهو قلبه » شرح التصريح جـ١/ ٢٩١ ، همع جـ١/ ٥٢٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٩٦ ، ولم ينقل الشرط فى شرح التسهيل جـ٢/ ١٢٨ ، وارتشاف جـ٢/ ١٩٤ وفيه أضاف إلى الأخفش « أبا عبيد » ولم تذكر مخالفة فى التبيين / ٢٦٨ ، وائتلاف / ٧٧ ، وشرح الرضى على الكافية جـ١/ ٢١٩ .

اشتغال العامل عن المعمول

(٥١) ذهب البصريون إلى أن قولهم : « زيداً ضربته » « منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدًا ضربته »[(١)] . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بفعل مقدر ؛ وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره ، استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه »[(٢)] .



(١) الإنصاف جـ١/ ٨٢ ، شرح المفصل جـ٢/ ٣٠ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤٣٩ ، ائتلاف / ١٣ ، ١٠٦ ، ونسب المذهب فى الهمع إلى الجمهور على إطلاقه ، وفى مقابل الجمهور ذكر الكسائى والفراء ، فالبصريون إذن داخلون فى الجمهور عنده . انظر جـ٣/ ١٠٧ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٨٢ .

تعدى الفعل ولزومه

(٥٢) « ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعًا »[1]. واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل ؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله فى الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، وإضافة ما لا تأثير له فى العمل إلى ما له تأثير ينبغى أن يكون لا تأثير له »[2].

(٥٣) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه ، فيجوز « ما طعامك أكَلَ إلا زيد »[3]. واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك ؛ لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه ، كقولهم : « عمرًا ضرب زيد » وكذلك سائر الأفعال المتصرفة »[4].



---

(١) الإنصاف جـ١/ ٧٩ ، والتبيين / ٦٢٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٦٤ ، ائتلاف / ٣٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٠٩ .
قال فى الهمع : « فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه » جـ٢/ ٥ . فجعل شبه الفعل عامل كالفعل .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٨٠ .

(٣) انظر الإنصاف جـ١/ ١٧٣ ، التبيين / ٣٢٠ ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٥٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٧٧ ، ائتلاف / ١٦٦ .

(٤) الإنصاف جـ١/ ١٧٤ .

التنازع فى العمل

(٥٤) ذهب البصريون فى إعمال الفعلين فى باب التنازع نحو : « أكرمنى وأكرمت زيدًا ، وأكرمت وأكرمنى زيد » إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى [١] . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [٢] فأعمل الفعل الثانى وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ... » [٣] .

(٥٥) « ذهب البصريون إلى أنه إذا أعمل الثانى فى « باب التنازع » واحتاج الأول إلى مرفوع تضمنه مضمراً نحو : ضربونى وضربت الزيدين ، وحكاه سيبويه ؛ لامتناع حذف العمدة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً نحو قوله :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ » [٤] .



(١) انظر الإنصاف جـ١/ ٨٣ ، شرح المفصل جـ١/ ٧٧ وما بعدها ، الإغراب / ٥٢ ، ٦٢ ، ونقله عنه فى الاقتراح ٦٧ ، ٦٩ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ٢/ ٩٣٠ ، ٩٦٥ ، التبيين / ٢٥٢ ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٦٧ ، ارتشاف جـ٣/ ٨٩ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٢٠٤ وما بعدها ، ائتلاف / ١١٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢٠ ، الأشباه جـ٨/ ١٣٧ ، شرح الأشمونى جـ/ ١٤٨ .

(٢) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٨٧ .

(٤) ائتلاف ١٣٥ ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٧٤ ، ارتشاف جـ٣/ ٩٠ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٢٠ ، الأشباه جـ٨/ ٢٠٧ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٥٠ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٢/ ١٤٨ ، ١٥١ .

المفعول المطلق

(٥٦) « ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه »[(١)]. واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل ... »[(٢)].



---

(١) الإنصاف جـ١/ ٢٣٥ ، أسرار العربية / ١٧١ ، إيضاح / ٥٦ ، التبيين / ١٤٣ ، الإغراب / ٤٨ ، ونقله عنه فى الاقتراح / ٦٧ ، شرح المفصل جـ١/ ١١٠ ، شرح التسهيل جـ٢/ ١٧٨ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٠٢ ، ائتلاف / ١١١ ، همع جـ٢/ ٧٢ وما بعدها ، الأشباه جـ١/ ١٣٨ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ١٦٣ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٢٣٧ وما بعدها ، إيضاح / ٥٧ وما بعدها .

المفعول له

(٥٧) مذهب سيبويه وجمهور البصريين [١] أنه يجوز أن يكون المفعول له « معرفاً بأل وبالإضافة ، والإضافة محضة نحو قوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

وقوله تعالى[٢] : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ » [٣] .

* * *

---

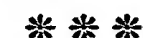
(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الجرمى والرياشى والمبرد حيث ذهبوا إلى « أنَّ شرطه أن يكون نكرة ، وأن « أل » فيه زائدة » ارتشاف جـ٢/ ٢٢٤ ، همع جـ٢/ ٩٩ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ١٨٤ ، ونص فى أسرار العربية على مخالفة الجرمى فقط . انظر / ١٨٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

(٣) ارتشاف جـ٢/ ٢٢٣ وما بعدها .

المفعول معه

(٥٨) ذهب البصريون [١] إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو [٢] . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن العامل هو الفعل ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد ، إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه » [٣] .



---

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة أبو الحسن الأخفش حيث كان « يذهب فى المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، قال : وذلك أن « الواو » فى قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت « مع » وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت « الواو » مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب « مع » الواقعة « الواو » موقعها ... » شرح المفصل جـ٢/ ٤٩ ، الإنصاف جـ١/ ٢٤٨ ، الخصائص جـ١/ ٣١٣ ، التبيين / ٣٧٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٦ ، ائتلاف / ٣٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٣ وما بعدها ، همع جـ٢/ ١٧٨ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٠٠ .

كما خالفهم الزجاج « وكان الزجاج يقول : إنك إذا قلت : « ما صنعت وزيداً » إنما تنصب زيداً بإضمار فعل ، كأنه قال : « ما صنعت ولابست زيداً » قال : وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل فى مفعول وبينهما الواو » شرح المفصل جـ٢/ ٤٩ ، الإنصاف جـ١/ ٢٤٨ ، أسرار / ١٨٣ ، التبيين / ٣٧٩ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٤٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٨٦ ، ائتلاف / ٣٦ ، همع جـ٢/ ١٧٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٤ .

(٢) انظر الإنصاف جـ١/ ٢٤٨ ، وفى شرح التسهيل نسب المذهب إلى أكثر البصريين . انظر جـ٢/ ٢٥٠ ، وفى شرح الرضى على الكافية نسبه إلى الجمهور على إطلاقه ، وقد ذكر مذهب الكوفيين فقد يكون قاصداً جمهور النحاة من البصريين . انظر جـ١/ ٥١٧ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٢٤٨ .

الاستثناء

(٥٩) ذهب البصريون إلى أن المستثنى إذا كان فى الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلاً « فالمختار فى هذا الإتباع »[١] « وهو ... بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل »[٢] « نحو ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٣] ، ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[٤] ، [٥] ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ »[٦] .

(٦٠) « ذهب البصريون[٧] إلى أن « إلا » لا تكون بمعنى الواو »[٨] . واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا : إن « إلا » لا تكون بمعنى الواو لأن « إلا » للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر »[٩] .

(٦١) ذهب البصريون إلى أن « إلا » فى الاستثناء المنقطع تقدر « بلكنْ »[١٠] .

(٦٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا تكرر الاستثناء من غير عطف ، وأمكن استثناء بعضها من بعض فإن « الأخير يستثنى من الذى قبله ، والذى قبله يستثنى من الذى قبله ، إلى أن

---

(١) ارتشاف جـ٢/ ٣٠٠ .

(٢) همع جـ٢/ ١٨٨ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٨٢ ، مغنى / ٩٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٣٩ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢١٣ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٤) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٥) سورة النساء آية ٦٦ .

(٦) همع جـ٢/ ١٨٨ .

(٧) ذكر فى الارتشاف مخالفة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تكون بمعنى الواو ، وأنه خرج عليه قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة : ١٥٠] أى : ولا الذين ظلموا . انظر جـ٢/ ٢٩٤ ، همع جـ٢/ ٢٠٣ ، الأشباه جـ٢/ ١٨٣ ، وأضاف فى المغنى إلى الأخفش أبا عبيدة . انظر/ ١٠١ .

(٨) إنصاف جـ١/ ٢٦٩ ، التبيين / ٤٠٣ ، ائتلاف / ١٧٥ .

(٩) الإنصاف جـ١/ ٢٦٩ .

(١٠) انظر شرح التسهيل جـ٢/ ٢٦٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٩٦ ، ائتلاف / ١٦٢ ، همع جـ٢/ ١٨٥ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١١ .

ينتهى إلى الأول نحو : له عليَّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ، فإلا سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهى من عشرة ، فيضم الأشفاع داخلة ، والأوتار خارجة ، فالمقر به اثنان »[1] .

(٦٣) ذهب البصريون[2] إلى أن اسم « ليس » و « لا يكون » ضمير مستتر فيهما ، عائد على البعض المفهوم من المعنى فنحو : قام القوم ليس زيداً ، وقام القوم لا يكون زيداً ، تقديره : « ليس هو أى : بعضهم زيدًا »[3] .

(٦٤) ذهب سيبويه وأكثر البصريين[4] إلى أنه إذا نصبت الأفعال « عدا ، خلا ، حاشا »[5] ما بعدها فإن « فاعلها مضمر مستكن فى الفعل لا يظهر ، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام »[6] والتقدير فى نحو : قام القوم عدا زيدًا : « قام القوم عدا هو أى : بعضهم زيدا »[7] .

(٦٥) ذهب سيبويه وأكثر البصريين[8] إلى أن « حاشا » فى الاستثناء « حرف دائمًا بمنزلة

---

(١) همع جـ٢/ ١٩٨ ، انظر ارتشاف جـ٢/ ٣١٢ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٥٨ وما بعدها ، الكوكب الدرى/ ٣٧٤ .

(٢) قال فى الارتشاف : « وقدره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة ، فإذا قال : قام القوم ليس زيداً ، قدره : ليس القائم زيداً » جـ٢/ ٣٢٠ ، ونسب القول بكونه اسم فاعل إلى سيبويه فى شرح التصريح . انظر جـ٢/ ٣٦٢ .

(٣) ارتشاف جـ٢/ ٣٢٠ ، شرح المفصل جـ٢/ ٧٨ .

(٤) خالف البصريين فى هذه المسألة المبرد « وذهب المبرد إلى أن الضمير فيها عائد على « مَن » المفهوم من معنى الكلام ، فإذا قلت : قام القوم عدا زيداً ، فالتقدير : عدا هو أى : من قام زيداً » ارتشاف جـ٢/ ٣١٩ ، وفى شرح التسهيل نسب المذهب إلى الأكثر دون نص على المخالف ، انظر جـ٢/ ٣١١ . وفى الهمع نسب المذهب إلى البصريين ولم يحك خلافاً جـ٢/ ٢١٢ .

(٥) هذا على القول بـ « فعلية هذه الأفعال » همع جـ٢/ ٢١٢ .

(٦) ارتشاف جـ٢/ ٣١٩ .

(٧) همع جـ٢/ ٢١٢ .

(٨) خالف البصريين فى هذه المسألة أبو العباس المبرد حيث ذهب « إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفًا » الإنصاف جـ١/ ٢٧٨ ، ارتشاف جـ٢/ ٣١٧ ، ائتلاف / ١٧٨ ، وفى أسرار العربية نسب إلى المبرد القول بفعليته فقط . انظر / ٢٠٨ وما بعدها ، وفى التبيين ذكر مذهب المبرد دون أن ينسب إليه . انظر / ٤١٠ ، وفى شرح المفصل نسب المذهب إلى سيبويه . انظر جـ٥/ ٨٥ .

وقال فى المغنى : « فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة « إلا » لكنها تجر المستثنى ، وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد ... وأبو عمرو الشيبانى إلى أنها تستعمل =

« إلا » لكنها تجر المستثنى »[1] . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل ، وأنه حرف أنه لا يجوز دخول « ما » عليه فلا يقال : « ما حاشا زيدًا » كما يقال : ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً ... »[2] .

(٦٦) منع البصريون[3] دخول « إلا » على « حاشا » « وعملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ »[4] فمنعوا نحو « قام القوم إلا ما حاشا زيد » سواء جرت أو نصبت « لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد »[5] .

(٦٧) منع جمهور البصريين[6] : « تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيًا فلا يقال : إلا زيداً قام القوم ، ولا : إلا زيدًا ما أكل أحد طعامًا »[7] . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ... »[8] .

* * *

= كثيرا حرفًا جارًا ، وقليلا فعلا متعديا جامدا » / ١٦٥ . فزاد إلى المبرد فى المخالفة : الجرمى والمازنى والأخفش وأبا زيد وأبا عمرو الشيبانى ، فقالوا : تكون حرفًا كثيرًا وفعلا قليلا ، ومثله فى شرح التصريح جـ١/ ٣٤٧ ، وشرح الأشمونى جـ١/ ٢٤٤ .

(١) همع جـ٢/ ٢١٢ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٢٨٠ .

(٣) فى الارتشاف أن أبا الحسن الأخفش حكى دخول إلا عليها إذا جرّت . انظر جـ٢/ ٣١٩ ، وفى شرح التصريح أنه حكى دخولها عليها مطلقًا . انظر جـ١/ ٣٦٥ .

(٤) ارتشاف جـ٢/ ٣١٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٦٥ ، همع جـ٢/ ٢١٣ .

(٥) همع جـ٢/ ٢١٣ .

(٦) خالف البصريين فى هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى جواز تقديمه فى أول الكلام مستدلاً بقول الشاعر :

خلا أن العتاق من المطايا حَسَيْنَ به فهن إليه شُوسُ

انظر الإنصاف جـ١/ ٢٧٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٠٧ ، وقال فيه : « وفى النهاية : مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام » ففيما نقله عن النهاية لا توجد مخالفة ، الكوكب الدرى / ٣٧٣ ، ائتلاف / ١٧٥ وما بعدها ، همع جـ٢/ ١٩٤ ، ولم ينقل مخالفة فى التبيين . انظر / ٤٠٦ .

(٧) همع جـ٢/ ١٩٤ .

(٨) الإنصاف جـ١/ ٢٧٦ .

الحال

(٦٨) ذهب جمهور البصريين [١] إلى اشتراط تنكير الحال « لأنها خبر فى المعنى ؛ ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها » [٢] .

(٦٩) أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها المنصوب أو المرفوع « ظاهراً كان أو مضمراً نحو : لقيت راكبة هنداً ، جاء مسرعاً زيد » [٣] .

(٧٠) ذهب البصريون [٤] « إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والضمير » [٥] نحو : راكباً جاء زيد ، راكباً جئت . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو « راكبًا جاء زيد » للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم فى المثل : « شتى تؤوب الحلبة » فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه . وأما القياس : فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم : « عمرًا ضرب زيد » فالذى يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه » [٦] .

(٧١) ذهب جمهور البصريين [٧] إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفاً أو مجرورًا فإنه يمنع

---

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة يونس حيث أجاز « تعريفه مطلقا بلا تأويل » شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٥٥ وما بعدها ، فأجاز جاء زيد الراكب ، ارتشاف جـ١/ ٥١٧ ، جـ٢/ ٣٣٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٧٣ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٢٣٠ .

(٢) همع جـ٢/ ٢٣٠ .

(٣) شرح التسهيل جـ٢/ ٣٤٠ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٢٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٧٨ .

(٤) خالف البصريين فى هذه المسألة الجرمى : « فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف » والأخفش « فإنه منع تقديمها نحو : راكباً زيد جاء » انظر ارتشاف جـ٢/ ٣٤٩ ، « لبعدها عن العامل » همع جـ٢/ ٢٣٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٨١ .

(٥) الإنصاف جـ١/ ٢٥١ ، جـ٢/ ٨٣٠ ، التبيين/ ٣٨٣ ، الإغراب/ ٥٧ ، ائتلاف/ ٣٧ ، الأشباه جـ٤/ ٩٧ .

(٦) الإنصاف جـ١/ ٢٥١ .

(٧) خالف الأخفش البصريين فى هذه المسألة : حيث أجاز التقديم مطلقًا ، واستدل بقراءة الحسن البصرى : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ بنصب مطويات وغيرها ، انظر شرح التصريح جـ١/ ٣٨٥ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٣٥٥ وما بعدها ، وفى شرح التسهيل : « وغير =

توسط الحال ، بأن يقدم على العامل دون المبتدأ مطلقاً ، فلا يقال : زيد متكئاً فى الدار .

(٧٢) ذهب البصريون [١] إلى « أن الفعل الماضى الواقع حالاً لا بد معه من « قد » ظاهرة نحو : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم ﴾ [٢] أو مضمرة نحو : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [٣] ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٤] ... » [٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وذلك لوجهين ، أحدهما : أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ، فينبغى أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : « الآن » أو « الساعة » نحو : « مررت بزيد يضرب » و « نظرت إلى عمرو يكتب » لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالاً ... ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى « قد » حيث يجوز أن يكون حالاً نحو « مررت بزيد قد قام » وذلك لأن « قد » تقرب الماضى من الحال فجاز أن يقع معها حالاً ... » [٦] .

(٧٣) ذهب البصريون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية ، بأن حسن السكوت عليه ، وكرر الظرف أو المجرور ، فإنه يجوز فى هذا الاسم

= الأخفش يمنع » جـ٢/ ٣٤٦ فلم يخص الغير بكونه من البصريين بل أطلق . وفى الهمع نسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً ، غير أنه ذكر مذهب الكوفيين فى نفس المسألة فأسقط بذلك احتمال إرادة جمهور النحاة ، وذكر مذهب الأخفش دون أن ينسبه إليه . انظر جـ٢/ ٢٤٠ .

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش ، فلم يشترط سبق الماضى « بقد » أو تقديرها محتجاً بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فحصرت حال وغيرها من الأدلة ، انظر الإنصاف جـ١/ ٢٥٢ ، شرح المفصل جـ٢/ ٦٧ ، مغنى / ٢٢٩ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٤٥ ، همع ٢/ ٢٥٣ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٨٤ ، ائتلاف / ١٢٤ .

وقال فى الارتشاف : « والصحيح جواز ذلك بغير « واو » ، ولا « قد » وهو قول جمهور الكوفيين والأخفش ... ولا تقدر قبله « قد » خلافاً للفراء والمبرد وأبى على ... » جـ٢/ ٣٧٠ ، فنسب القول بتقدير « قد » قبل الفعل الماضى الواقع حالاً – إن لم تكن ظاهرة – إلى المبرد وأبى على من البصريين لا إلى البصريين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

(٣) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٤) سورة النساء آية ٩٠ .

(٥) مغنى / ٨٣٣ ، التبيين / ٣٨٦ .

(٦) الإنصاف جـ١/ ٢٥٤ .

النصب والرفع ، النصب على الحال ، والرفع على الخبرية [١] نحو قولك : في الدار زيد قائماً فيها ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [٢] وقد قرأ الأعمش : خالدون فيها بالرفع [٣] . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب فكذلك إذا كرر ... » [٤] .



---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية وقال فيه : « وأما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة » جـ٢/ ٢٨ ، ارتشاف جـ٢/ ١٦١ ، ٣٥٧ ، وفي الإنصاف عبر عن الاسم بالصفة . انظر جـ١/ ٢٥٨ ، ائتلاف / ٣٧ وما بعدها ، وباسم الفاعل في التبيين / ٣٩١ .

(٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(٣) انظر الإنصاف جـ١/ ٢٥٩.

(٤) الإنصاف جـ١/ ٢٥٩ .

التمييز

(٧٤) « ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة »[١] وعندهم أن « معنى سَفُهَ نفسه : سفهها أو سفِه فى نفسه ، وألم بطنه : متضمن معنى شكا ، ووفق أمره ، ورشد أمره ، وبطر عيشه ، بمعنى فى أمره ، وفى عيشه ، والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل »[٢] فالمضافات « نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار »[٣] وما فيه اللام نحو : طبت النفس أول على زيادة اللام .

(٧٥) ذهب أكثر البصريين[٤] إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلا متصرفا نحو : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ؛ وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحمًا ، أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاما ودابة ، لم يكن

---

(١) ارتشاف جـ٢/ ٣٨٤ ، وانظر جـ ١/ ٥١٧ ، ائتلاف / ٤٤ ، شرح التصريح جـ١/ ١٥١ ، ٣٩٤ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٨٩ .

(٢) شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٧٢ .

(٣) همع جـ٢/ ٢٦٩ .

(٤) خالف البصريين فى المسألة أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد ، حيث إنهما قالا بالجواز محتجين بالنقل والقياس « أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم : قال الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التميز ، وقدمه على العامل فيه وهو تطيب ؛ لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا فدل على جوازه ... » الإنصاف جـ ٢ / ٨٢٨ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٧٠ ، ائتلاف ٣٨ وما بعدها ، الأشباه جـ٤/ ١٥٠ ، شرح التصريح جـ١/ ٤٠٠ ، وفى شرح التسهيل ذكر مخالفنها ، إلا أنه نسب المذهب إلى سيبويه « والمنع مذهب سيبويه » جـ ٢ / ٣٨٩ .

هذا ، وزاد فى الارتشاف : الجرمى إضافة إلى المازنى والمبرد ، وخصص التميز فى المسألة بكونه منقولا « اختلف النحاة فى تقديمه على الفعل المتصرف الذى تمييزه منقول ، فذهب سيبويه ... وأكثر البصريين ... إلى منعه ... وذهب ... الجرمى والمازنى والمبرد إلى جواز ذلك » جـ ٢/ ٣٨٥ ، ومثله فى شرح الأشمونى إلا أنه لم ينقل اشتراط نقل التميز . انظر جـ٢/ ٣٠٠ ، ومثله فى الهمع مع زيادة : « وطائفة » إلى المازنى والمبرد والجرمى . انظر جـ ٢ / ٢٦٦ .

له حظ فى الفعل من جهة المعنى بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل فى المعنى ، لم يجز تقديمه ، كما لو كان فاعلا لفظا... »[١] .



(١) الإنصاف جـ٢ ٨٢٨/٢ وما بعدها .

حروف الجر

(٧٦) ذهب البصريون [١] إلى أن « رب » حرف جر [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو : رب رجل يفهم ، أى : ذلك قليل » [٣] .

(٧٧) ذهب جمهور البصريين [٤] إلى أن « حتى » لا يجوز أن تجر المضمر وعندهم أن قوله :

فتى حتاك يا بن أبى يزيد

ضرورة .

(٧٨) ذهب البصريون إلى أن الضمير فى رب « يجب أن يكون مفردا مذكرا على كل حال سواء أكان التمييز مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، مذكرًا أم مؤنثًا ، وقال الشاعر :

ربه فتية دعوتُ إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا » [٥]

(٧٩) ذهب البصريون [٦] إلى أنه لا يجوز استعمال « مِنْ » فى الزمان [٧] .

---

(١) قال فى شرح التسهيل : « وهى حرف عند البصريين والأخفش فى أحد قوليه » جـ ٣ / ١٧٥ ، والقول الآخر للأخفش أنها اسم ، انظر السابق / ١٧٤ ، أما فى حاشية الصبان فقد نسب المخالفة إلى الأخفش قولا واحدًا ، انظر جـ٢/ ٣٠٣ .

(٢) انظر الإنصاف جـ٢/ ٨٣٢ ، شرح المفصل جـ ٨/ ٢٧ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٥٥ ، ائتلاف/ ١٤٤ ، همع جـ٢/ ٣٤٦ .

(٣) الإنصاف جـ ٢/ ٨٣٣ .

(٤) خالف المبرد فى هذه المسألة : « وأجاز ... والمبرد جرها الضمير فتجره متكلما ومخاطبا وغائبا قياسا على قوله : فتى حتاك يا بن أبى يزيد ، وهذا عند البصريين ضرورة » ارتشاف جـ ٢/ ٤٦٨ وما بعدها ، ٦٤٨ ، همع جـ٢/ ٣٤١ ، مغنى / ١٦٦ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٢ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤ ، همع جـ ٢ / ٣٥١ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٠٩ .

(٦) قال فى شرح المفصل : « استعمالها فى الزمان هو رأى أبى العباس المبرد وابن درستويه من أصحابنا كمذ ومنذ ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .... » جـ ٨/ ١١ فنص على مخالفة المبرد وابن درستويه ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٤١ ، وزاد إليهما فى المغنى الأخفش . انظر / ٤١٩ ، شرح التصريح جـ٢/ ٨ ، همع جـ٢/ ٣٧٧ ، ونسب المذهب إلى أكثر البصريين دون نص على المخالفين فى شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣١٣ ، وفى الائتلاف نسب المذهب إلى البصريين ثم قال : إن الأخفش قال : إن « مِنْ » فى البيت زائدة . انظر / ١٤٢ وما بعدها ، والبيت هو قول الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

(٧) انظر الإنصاف جـ١/ ٣٧٠ .

واحتجوا : « بأن قالوا : أجمعنا على أن « من » في المكان نظير « مذ » في الزمان ؛ لأن « من » وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن « مذ » وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان . ألا ترى أنك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : ما سرت من بغداد ، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول : ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول : ما رأيته من يوم الجمعة »[١] .

(٨٠) « ذهب البصريون[٢] إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة »[٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب ألا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة ، والذي يدل على أنها واو العطف ، وأن رب مضمرة بعدها ، أنه يجوز ظهورها معها نحو : ورب بلد »[٤] .

(٨١) « مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله

---

(١) الإنصاف جـ١ / ٣٧١ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن الواو هي العاملة بنفسها ، واحتج بأن الواو « نابت عن رب فلما نابت عن رب ، وهي تعمل الخفض ، فكذلك الواو لنيابتها عنها ... والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله : وبلد عامية أعماؤه ... » الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٣/ ١٨٩ ، مغنى ٤٧٣ ، ائتلاف / ١٤٥ ، همع جـ٢/ ٣٨٤ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٣٥٠ .

وقال في الارتشاف : « والجر بها نفسها عند الكوفيين والمبرد ومن وافقه » جـ ٢ / ٤٤٠ .

ويفهم من العبارة أن هناك من يوافق المبرد من غير الكوفيين ، إلا أنه قال بعد ذلك : « وتقدم الكلام في واو رب ، وأن مذهب المبرد والكوفيين أن الجر بها نفسها لا بإضمار رب بعدها ، وبرب مضمرة بعد الواو وهو مذهب البصريين » جـ ٢ / ٤٦٢ ، ففي هذا النص يوافق ما سبق من مراجع في نقل المخالفة عن المبرد فقط .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦ .

(٤) السابق / ٣٧٧ وما بعدها .

اللفظ كما قيل فى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [1] إن « فى » ليست بمعنى « على » ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم « شربن » فى قوله :



شربن بماء البحر

معنى روين ، و« أحسن » فى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ [2] معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى » [3] .

* * *

(١) سورة طه آية ٧١ .

(٢) سورة يوسف آية ١٠٠ .

(٣) مغنى / ١٥٠ وما بعدها ، ٨٦١ ، ونقله عنه فى شرح التصريح جـ ٢ / ٤ وما بعدها ، ونقله عنهما فى حاشية الصبان جـ ٢ / ٣١٢ ، وذكره فى الهمع ، إلا أنه لم يذكر أن من مذهبهم أن أحرف النصب لا ينوب بعضها عن بعض : « مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم كذلك » جـ٢/ ٣٧٨ وما بعدها .

الإضافة

(٨٢) ذهب البصريون [١] إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ، فوجب أن لا يجوز ، كما لو كان لفظهما متفقا » [٣] .

(٨٣) ذهب البصريون [٤] إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب فإنه يجب الإعراب نحو : أجيءُ في يومٍ يقدمُ زيدٌ [٥] .

(٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كلا وكلتا » « لا يضافان إلا إلى معرفة » [٦] .

---

(١) نسب المذهب إلى الجمهور في الارتشاف : « ذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، ودار الحياة الآخرة أو الساعة الآخرة ، وبقلة الحبة الحمقاء » جـ٢/ ٥٠٦ ، وأصل ما فسره : صلاة الأولى ، مسجد الجامع ، دار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وانظر همع جـ ٢ / ٤١٨ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٧٧ ، هذا ، ونقل في الأشباه : « ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه » جـ ٥ / ٢٥٤ ، فمن هذا النص يفهم أن سيبويه هو القائل بجواز إضافة الشيء إلى نفسه ، ويفسر نسبة المذهب إلى الجمهور في المراجع السابقة .

(٢) انظر الإنصاف جـ٢/ ٤٣٦ ، ائتلاف/ ٥٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٣ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٤٣٧ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب في شرح التصريح إلى جمهور البصريين ، ونص على مخالفة الأخفش لهم ، حيث نسب إليه القول برجحان الإعراب على البناء في هذه المسألة . انظر جـ٢/٤٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، مغني ٦٧٢ ، ائتلاف / ٧٢ ، همع جـ ٢ / ١٧٠ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٣٨٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٢٢ ، وكان قد قال قبل ذلك : « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدرة بماض فإعرابه أحسن ، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين ... وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء ... » فلم ينسب إليه القول بوجوب الإعراب عند الإضافة إلى جملة اسمية ، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرة بمضارع ، وكلمة « منه » في أول نصه الهاء فيها عائدة على الأشياء التي تجيز البناء . انظر جـ١/ ٣١٥ .

(٦) ارتشاف جـ ٦ / ٥١١ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٢ ، حاشية يس جـ ٢ / ٤٢ .

(٨٥) ذهب البصريون إلى أن : « غيرًا » « يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن »[١] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ؛ وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز فى المضاف البناء ، قال تعالى : ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[٢] فبنى « يومَ » فى قراءة من قرأ بالإضافة والفتح ، وهى قراءة نافع وأبى جعفر ؛ لأنه أضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ... وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوّز فى المضاف البناء ، فقلنا : إنه باق على أصله فى الإعراب ، فكذلك هاهنا »[٣] .



---

(١) الإنصاف جـ١ / ٢٨٧ ، التبيين / ٤١٦ ، ائتلاف / ٣٩ .
(٢) سورة النمل آية ٨٩ .
(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٨٩ وما بعدها .

إعمال المصدر

(٨٦) ذهب البصريون إلى أن المصدر المنون يعمل و « يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان الفعل متعديا ، ويرفع الفاعل إن كان لازما نحو : عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا »[١] .

(٨٧) ذهب البصريون إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى »[٢] لا يعمل « لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به ، والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث »[٣] .



(١) ارتشاف جـ ٣ / ١٧٥ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ٢ / ٨٠٢ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٤٣٠ .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ٦٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ١٧٩ ، ائتلاف / ٧٣ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٤٣٥ ، وقال فى الهمع : منعه « البصرية إلا فى الضرورة » جـ٣/ ٥١ .

(٣) شرح التصريح جـ ٢/ ٦٤ .

إعمال اسم الفاعل

(٨٨) ذهب البصريون [١] إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل « اعتماده على أداة نفى صريح نحو : ما ضارب زيد عمرًا ، أو مؤول نحو : غير مضيع نفسه عاقل ، أو أداة استفهام اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أو مقدرًا كقوله :

أناوٍ رجالك قتل امرئ

أو على موصوف نحو : مررت برجل ضارب عمرًا ... » [٢].



(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى عدم اشتراط الاعتماد على شىء ، فأجاز إعماله « مطلقا نحو : ضارب زيدًا عندنا » همع جـ ٣ / ٥٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٣ / ١٨٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٦٧ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٤٤٤ ، وفى الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة . انظر جـ٢ / ٢٧٦ ، جـ ٤ / ٧٠ .
وقال فى المغنى : « اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل » / ٦١٢ وما بعدها ، ونقله عنه فى شرح التصريح جـ ٢ / ٦٧ ، فجعل شرط الاعتماد للعمل فى المنصوب فقط ، فى حين أن من نقل مذهب البصريين ـ غيره ـ لم ينقل هذا ، فالنص المنقول عن الهمع ـ أعلى ـ مثل للعمل فى المرفوع والمنصوب معا بمثالين : ما ضارب زيد عمرًا ، غير مضيع نفسه عاقل ، وشطر من الشعر :

أناوٍ رجالك قتل امرئ .

(٢) همع جـ ٣ / ٥٣ وما بعدها .

التعجب

(٨٩) ذهب البصريون إلى أن « أفعَل » فى التعجب نحو « ما أحسن زيدًا » فعل ماض [١].

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه . الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو : ما أحسننى ، وما أشبه ذلك ، وهذه النون إنما تصحب الضمير فى الفعل خاصة لتقيه من الكسر ... والوجه الثانى : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، و « أفعل » إذا كان اسما ؛ إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو : هذا أكبر منك سنا ... فلما نصب هاهنا المعارف دل على أنه فعل ... »[٢] .

(٩٠) ذهب جمهور البصريين [٣] إلى أن « أفعِل به » فى التعجب نحو : أحسن بزيد « صورته صورة الأمر ، وهو خبر فى المعنى ، والهمزة فيه للصيرورة ، ومعناه : أحسن زيد أى : صار حسنًا فى معنى ما أحسن زيدًا ، والمجرور فى موضع الفاعل والباء زائدة » [٤] .

(٩١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يستعمل « ما أفعله » فى التعجب من البياض والسواد « كغيرها من سائر الألوان » [٥] .

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ١٢٦ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ٧/ ١٦٣ ، أسرار / ١١٣ ، شرح المفصل جـ٧/ ١٤٣ ، التبيين / ٢٨٥ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٣١ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ١٦٣ ، ارتشاف جـ٣/ ٣٣ ، شرح التصريح جـ١/ ١١٠ ، جـ٢/ ٨٧ ، ائتلاف / ١١٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٥ .

(٢) أسرار / ١١٣ وما بعدها ، الإنصاف جـ١ / ١٢٩ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الزجاج حيث ذهب « إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل و « بزيد » مفعول والباء زائدة » ارتشاف جـ٣ / ٣٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٨٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣ / ٢٦ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٧ / ١٤٧ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون ذكر للمخالف فى الأسرار . انظر / ١٢٣ وما بعدها ، وفى الهمع نسبه إلى الجمهور مطلقًا . انظر جـ٣/ ٤١ ، وفى الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة . انظر جـ١/ ١٥٢ ، جـ٣/ ٢٠٠ ، ٣٥٣ وما بعدها ، ومثله فى حاشية الصبان جـ٣ / ٢٧ .

(٤) ارتشاف جـ٣/ ٣٤ .

(٥) الإنصاف جـ١/ ١٤٨ ، التبيين / ٢٩٢ ، الإغراب / ٥٥ وما بعدها ، ونقله عنه فى الاقتراح / ٦٨ ، ارتشاف جـ٣/ ٤٥ وما بعدها ، ائتلاف / ١٢٠ وما بعدها ، همع جـ٣/ ٢٧٩ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعله » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منها أن يأتى على افعلّ نحو : احمرّ واصفرّ واخضرّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان فى علة الامتناع فينبغى أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان »[١] .

(٩٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا « كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثانى ... بمضمر مجرد مماثل لتالى « ما » نحو قولك : ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، والتقدير : يكسوهم الثياب »[٢] .



(١) الإنصاف جـ ١ / ١٥١ .

(٢) شرح التسهيل جـ ٣ / ٤٣ ، ارتشاف جـ ٣ / ٤١ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٩١ .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(٩٣) ذهب البصريون [١] إلى أن « نعم وبئس » « فعلان ماضيان لا يتصرفان » [٢] .

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، **الوجه الأول** : أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال ، فإنهم قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا : قاما وقاموا . **والوجه الثانى** : أن تاء التأنيث الساكنة ... تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو : نعمت المرأة وبئست الجارية . **والوجه الثالث** : أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة » [٣] .



(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائى أنهما فعلان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وبئس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بئس الرجل ، وذهب الكسائى إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شرا ... فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم ...وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل ... حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... » . ارتشاف جـ٣/ ١٥ ، ومثله فى شرح التصريح جـ٢/ ٩٤ ، وانظر ما بعدها ، وكما قال أبو حيان فى هذا النص ؛ فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وذكرت المذهب منسوبا إلى البصريين ، وهذه المراجع هى : الإنصاف جـ١/ ٩٧ ، أسرار/ ٩٦ ، التبيين/ ٢٧٤ ، شرح المفصل جـ٧/ ١٢٧ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٥ ، ائتلاف/ ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٨ .

هذا عن المذهب على الطريقة الأولى ، أما على الطريقة الثانية فيكون لهم مذهب فى كونهما بعد الإسناد إلى الفاعل جملة فعلية من فعل وفاعل . انظر ارتشاف جـ٣/ ١٥ ، شرح التصريح جـ٢/ ٩٤ ، همع جـ٣/ ١٨ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٩٧ .

(٣) أسرار/ ٩٦ .

النعت

(٩٤) ذهب البصريون إلى أنه عند نعت معمولين ، فإذا كان عامل المعمولين واحدًا واختلف العمل واتحدت نسبة العامل إليهما من حيث المعنى « نحو : خاصم زيد عمرًا الكريمان فالقطع فى هذه واجب »[1] .



(١) شرح الأشمونى جـ٣/ ٩٨ ، ارتشاف جـ٢/ ٥٩١ ، شرح التصريح جـ٢/ ١١٤ .

التوكيد

(٩٥) « مذهب البصريين [١] التسوية بين « كلهم » و « أجمعين » فى إفادة العموم دون تعرض لاجتماع فى وقت وعدمه » [٢].

(٩٦) « ذهب البصريون [٣] إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق » [٤].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين ، أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم : « رأيت درهما كل درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد ، والوجه الثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له ... » [٥].

(٩٧) ذهب البصريون [٦] إلى « أنه لا يجوز تثنية « أجمع » ولا « جمعاء » فى التوكيد استغناء عنه بكلا وكلتا » [٧].

---

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن « أجمعين يفيد الاجتماع فى وقت الفعل » ارتشاف جـ٢/ ٦١٥ .

(٢) شرح التسهيل جـ٣/ ٣٠١ ، ارتشاف جـ٢/ ٦١٥ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مع النص على مخالفة الفراء فقط فى الكوكب الدرى . انظر / ٤٠٢ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التوكيد « إذا كانت النكرة مؤقتة » ارتشاف جـ ٢ / ٦١٢ ، « ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك : صمت شهرًا كله ، وقمت ليلة كلها .... فبذكر « كل » يعلم أن الصيام كان فى جميع الشهر ، والقيام كان فى جميع الليل ولو لم يذكر لاحتمل ألا براد جميع الشهر ولا جميع الليلة ... » شرح التسهيل جـ٣ / ٢٩٦ ، مغنى / ٢٥٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٢٤ ، همع جـ٣/ ١٢٤، شرح الأشمونى جـ٣/ ١١٣ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٤٥١ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، ائتلاف / ٦١ وما بعدها ، حاشية يس جـ ٢ / ٤٢ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١١٢ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٤٥٥ .

(٦) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التثنية فتقول : « جاء الزيدان أجمعان بتثنية أجمع ، والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء » شرح التصريح جـ ٢/ ١٢٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٩٣ ، ائتلاف/ ٧٤ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١١٤ .

وفى الهمع لم يذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين . انظر جـ١/ ١٤٥ .

(٧) ائتلاف / ١٠ .

عطف النسق

(٩٨) ذهب البصريون إلى أن « أم » المنقطعة « تقدر ببل والهمزة مطلقا »[١].

(٩٩) ذهب البصريون[٢] إلى أنه لا يجوز العطف بلكن « فى الإيجاب ، فإذا جىء بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها نحو : أتانى زيد لكن عمرو لم يأت ، وما أشبه ذلك »[٣].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب ؛ وذلك لأن العطف بها فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول : جاءنى زيد لكن عمرو ، فكنت تثبت للثانى بلكن المجىء الذى أثبته للأول فيعلم أن الأول مرجوع عنه ، كالعطف ببل فى الإيجاب نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، وإذا كان العطف بلكن فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل فى الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط »[٤].

(١٠٠) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل « إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو بغيره »[٥] ويجوز بدون فصل « على قبح فى ضرورة الشعر »[٦].

واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل « وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرًا فى الفعل أو ملفوظًا به ، فإن كان مقدرًا فيه نحو :

---

(١) ارتشاف جـ٢/ ٦٥٤ ، همع جـ٣/ ١٦٩ ، مغنى / ٦٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٤٤ ، ونقله فى حاشية الصبان عن المغنى . انظر جـ٣/ ١٥٤ .

(٢) ذهب يونس إلى أنه لا يعطف بلكن : « فلا تكون عاطفة عنده أصلا ؛ لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو ، وهو عنده عطف مفرد على مفرد » همع جـ ٣/ ١٨٥ ، شرح التسهيل جـ ٣/ ٣٤٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٢٩ ، شرح التصريح جـ ٢/ ١٤٦ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٣٤ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٤٨٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٤٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٧٥ ، ١٤٩ ، همع جـ٣/ ١٨٥ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٤٨٤ وما بعدها .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٦٥٨ ، الأشباه جـ٤/ ١٥٩ ، الإنصاف جـ٢/ ٤٧٤ ، ائتلاف / ٦٣ .

(٦) الإنصاف جـ٢/ ٤٧٤ ، ائتلاف ٦٣ ، وفى حاشية الصبان ذكر أنه يجوز على ضعف ، ولم يذكر أنه يجوز فى الضرورة . انظر جـ٣/ ١٦٨ وما بعدها .

«قام وزيد» فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو: «قمت وزيد» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز»[١].

(١٠١) ذهب البصريون[٢] إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض «إلا بإعادة الجار[٣] نحو: مررت بك وبزيد»[٤].

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار ولم ينفصل منه؛ ولهذا لا يكون إلا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ...»[٥].

(١٠٢) ذهب البصريون[٦] إلى أنه لا يجوز أن تقع «الواو العاطفة» زائدة.

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٤٧٧.

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة يونس والأخفش حيث ذهبا إلى عدم اشتراط إعادة الجار «ومن مؤيدات الجواز قراءة: ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾ وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب ..» شرح التسهيل جـ ٣/ ٣٥٧ وما بعدها، ارتشاف جـ٢/ ٦٥٨، همع جـ٣ ١٨٩، وزاد في الائتلاف: قطربًا إلى يونس والأخفش في المخالفة، انظر/ ٦٢، وشرح التصريح جـ٢/ ١٥١ وما بعدها، شرح الأشموني جـ٣/ ١٧٠ وما بعدها. هذا، وقد ذكر في الارتشاف أن الجرمي والزيادي ذهبا إلى «أنه إن أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد» جـ٢/ ٦٥٨، فشرطا توكيد الضمير، وانظر همع جـ٣/ ١٩٠، شرح الأشموني جـ٣/ ١٧١.

(٣) انظر الإنصاف جـ ٢/ ٤٦٣، التبيان جـ١/ ٣٢٧، جـ ٢/ ٦٣١، الأشباه جـ ٤/ ١٥٦.
وقال الزجاجي: «ولو قلت: مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر» مجالس العلماء/ ٣٢٠ وما بعدها، فخص الجواز بالضرورة، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون نص على المخالف في شرح المفصل جـ٣/ ٧٨، وإلى الجمهور في شرح الأشموني جـ ٢/ ٢٠٦، وإلى جمهور البصريين في حاشية الصبان جـ٢/ ٢٠٦، جـ٣/ ١٦٩.

(٤) ارتشاف جـ٢/ ٦٥٨.

(٥) الإنصاف جـ٢/ ٤٦٦ وما بعدها.

(٦) ذهب الأخفش إلى جواز زيادتها فيكون التقدير في الآية الأولى: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة، وفي الثانية حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، انظر همع جـ٣/ ١٦١، حاشية الصبان جـ٣/ ١٤٠، وفي الخصائص: «وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم: كان ولا مال له أي: كان لا مال له» جـ٢/ ٤٦٢، فحصر مخالفة الأخفش في كون الواو في خبر كان.
وزاد في الإنصاف إلى الأخفش أبا العباس المبرد وأبا القاسم بن برهان. انظر جـ٢/ ٤٥٦، وفي الائتلاف ذكر الأخفش وابن برهان/ ١٤٨، وفي المغني ذكر «الأخفش وجماعة»/ ٤٧٣، وفي شرح المفصل «وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو» جـ٨/ ٩٤، فلم يذكر مخالفة.

واحتجوا « بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله [1] وتأولوا نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ [2] وقوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [3] وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد : ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا ، وكذلك قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ تقديره : صادفوا الثواب الذى وعدوه ... ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابا » [4].





---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٤٥٩ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٣ ـ ١٠٥ .

(٣) سـ[illegible] الزمر آية ٧٣ .

(٤) شرح المفصل جـ ٨ / ٩٤ .

البدل

(١٠٣) ذهب جمهور البصريين [١] إلى أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب « إن لم يفد معنى الإحاطة» [٢] فلو « قلت : مررت بك زيد أو مررت بى زيد ... لم يجز شىء من ذلك ؛ لأن الغرض من البدل البيان ، وضمير المخاطب والمتكلم فى غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان » [٣] .

(١٠٤) ذهب البصريون إلى أن « ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو : رأيتك إياك » [٤] بدل [٥] .



(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش وقطرب ؛ حيث ذهب الأخفش إلى جواز الإبدال مطلقا أفاد معنى الإحاطة كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] أو لم يفد « قياسا على الغائب لأنه ، لا لبس فيه أيضا ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع فى الغائب ، كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد ، قال الله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ ﴾ [الأنعام : ١٢] فالذين بدل من ضمير الخطاب » همع جـ٣/ ١٥١ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٦١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٩١ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٢٢ ، وفى شرح المفصل ذكر مذهب الأخفش ، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين . انظر جـ ٣ / ٧٠ .

وذهب قطرب إلى الجواز « فى الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيدًا ، قال تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [البقرة : ١٥٠] أى : إلا على الذين ظلموا » همع جـ٣/ ١٥١ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٢٢ شرح الأشمونى جـ٣/ ١٩١ ، حاشية الشيخ يس جـ ٢ / ١٦١ .

(٢) ارتشاف جـ ٢ / ٦٢٢ .

(٣) شرح المفصل جـ ٣ / ٧٠ .

(٤) شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٣٠٥ ، ٣٣٢ ، ارتشاف جـ٢/ ٦١٨ ، ٦٢٠ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٥٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١٢٣ ، همع جـ ٣ / ١٥٢ ، حاشية يس جـ ٢ / ١٢٨ ، مغنى ٦٤٣ .

النداء

(١٠٥) ذهب البصريون [١] إلى أن المنادى المعرف المفرد « مبنى على الضم [٢] وموضعه النصب لأنه مفعول » [٣].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبنى ... لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب والتعريف والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية ... » [٤].

(١٠٦) ذهب البصريون [٥] إلى أنه « إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد » [٦] ، فالمختار الفتح « ومنه قوله :

يا حَكَمُ بن المنذر بن الجاورد   سُرَادِقُ المجْدِ عليك ممدودْ » [٧]

(١٠٧) ذهب البصريون إلى أنه « إذا كان « ابن » صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك : يا كريم ابن كريم ، ويا شريف ابن شريف ، ويا كاتب ابن كاتب ... ويا كلب ابن كلب ... لا يجوز فى المنادى إلا الضم » [٨] « وينصبون ابنًا » [٩].

(١٠٨) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه « الألف واللام » فلا يقال :

---

(١) خالف فى هذه المسألة الرياشى حيث ذهب إلى أنه معرب وأن الضمة إعراب لا بناء . انظر ارتشاف جـ٣/ ١٢٠ ، همع جـ٢/ ٢٩ .

(٢) هذا فى المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، أما المثنى فبالألف وجمع المذكر السالم فبالواو لأنه «يبنى على ما يرفع به لفظا » همع جـ٢/ ٢٩ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٣٢٤ وما بعدها ، التبيين / ٤٣٨ وما بعدها ، ائتلاف / ٤٥ وما بعدها .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٢٤ وما بعدها .

(٥) خالف المبرد فى هذه المسألة حيث ذهب إلى « أن الضم أجود » ارتشاف جـ ٣ / ١٢٢ ، ائتلاف / ٥٨ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٠٩ ، وفى الهمع : « واختلف فى الأجود فقال المبرد : الضم ؛ لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان : الفتح ؛ لأنه الأكثر فى كلام العرب » جـ ٢ / ٤١ ، فجعل المذهب مذهب ابن كيسان لا البصريين .

(٦) شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٠٩ .

(٧) السابق .

(٨) ارتشاف جـ ٣ / ١٢٣ ، همع جـ ٢ / ٤١ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢١٢ .

(٩) همع جـ ٢ / ٤٢ .

يا الرجل [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنا قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف ، ويا تفيد التعريف ، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان » [٢] .

(١٠٩) ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة فى « اللهم » « عوض من « يا » التى للتنبيه فى النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء » [٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنا أجمعنا أن الأصل « يا ألله » إلا أنه لما وجدناهم إذا أدخلوا « الميم » حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين ، ويا حرفين ، ويستفاد من قولك : اللهم ، ما يستفاد من قولك : يا ألله ، دلنا ذلك على أن « الميم » عوض من « يا » لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وهاهنا « الميم » قد أفادت ما أفادت « يا » فدل على أنها عوض منها ؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر » [٤] .

(١١٠) ذهب البصريون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافًا نحو : يا تيمُ تيمَ عدىّ ، فإنه يجوز ضم الأول ونصبه ، لا فرق فى ذلك بين العلمين كما سبق ، واسمى الجنس نحو : يا رجلَ رجلَ القوم ، والوصفين نحو : يا صاحبَ صاحبَ زيد [٥] .

(١١١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ، وحملوا ما ورد من ذلك على الضرورة والشذوذ ، فمما ورد من ذلك مع اسم الإشارة

---

(١) انظر الإنصاف جـ ١ / ٣٣٥ ، ائتلاف / ٤٦ ، وفى التبيين جعل من مذهبهم جوازه فى الضرورة ، انظر / ٤٤٤ ، ومثله فى ارتشاف جـ ٣ / ١٢٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٧٢ ، وفى الهمع « واستثنى البصريون شيئين ، أحدهما : اسم الله تعالى ... والثانى : الجملة المسمى بها ... واستثنى المبرد ثالثا : وهو الموصول إذا سمى به ... » همع جـ٢/ ٣٧ ، ارتشاف جـ٣/ ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ١٧٢ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢١٥ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٣٣٧ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٣٤١ ، أسرار/ ٢٣٢ ، التبيين/ ٤٤٩ ، ارتشاف جـ٣/ ١٢٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٧٢ ، همع جـ ٢ / ٤٨ ، الأشباه جـ ٢ / ٨٥ ، جـ ٣/ ٣٥٦ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٤٣ .

(٥) انظر همع جـ ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٣/ ٢٢٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٢٩ ، وقال فى الارتشاف : « فإن لم يكونا علمين ، وكانا اسمى جنس ، فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بغير تنوين كالعلمين ... أو كانا صفتين فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بغير تنوين » جـ ٣/ ١٣٦ .

قوله « تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [١] أى : يا هؤلاء ، وبقوله وهو ذو الرمة :

إذا هملت عينى لها قال صاحبى   بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا » [٢] .

ومما ورد مع اسم الجنس قولهم : « اطرق كرا » و « افتد مخنوق » ، و « اصبح ليل » [٣] وقوله ﷺ : « ثوبى حجر » فحملوا ما ورد فى الشعر على الضرورة ، وما ورد فى النثر على الشذوذ « إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء » [٤] .

❊ ❊ ❊

---

(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٥ ، ائتلاف / ٥٧ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٤٢٥ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٠١ ، ونقل المذهب فى اسم الإشارة فقط فى الأشباه . انظر جـ ٣ / ٢٢٥ ، وفى همع الهوامع زاد إليهما خمسة أصناف أخرى قال : « ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف ، أحدها : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو : يا الله ، الثانى : المستغاث نحو يا لزيد ، الثالث : المتعجب منه نحو : يا للماء ، الرابع : المندوب نحو : يا زيداه ، الخامس : اسم الجنس ، السادس : اسم الإشارة ، السابع : النكرة غير المقصودة ، هذا مذهب البصريين » جـ٢/ ٣٣ .

(٣) انظر شرح التصريح جـ٢/ ١٦٥ .

(٤) همع جـ ٢ / ٣٤ .

الندبة

(١١٢) ذهب البصريون [١] إلى أنه لا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدًا بعينه والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ليساعد في تفجعه فيحصل التأسي بذلك ، فيخف ما به من المصيبة وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضا مبهمة فأشبهت النكرة فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة » [٢] .

(١١٣) ذهب البصريون [٣] إلى أنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ؛ لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس ذلك موجودًا في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز » [٤] .

---

(١) انظر الإنصاف جـ١/ ٣٦٢ ، ونقله عنه في الارتشاف جـ٣/ ١٤٣ وما بعدها .
وقال في الائتلاف : « وقال البصريون : لا يجوز ترخيمها » / ٤٩ ، غير أن المسألة في الندبة ، وما أتى به من احتجاج هو الاحتجاج الخاص بالندبة عندهم ، ونقل مخالفة الرياشي للبصريين في ندبة النكرة في الارتشاف « وأ جاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد ، وجاء في الأثر : واجبلاه » جـ٣/ ١٤٣ ، همع جـ٢/ ١٨٢ ، شرح الأشموني جـ٣/ ٢٤٩ ، ونقل مذهبهم في شذوذ ندبة النكرة في شرح الرضى على الكافية : « وهو شاذ عند البصريين » جـ١/ ٤٢٣ ، فلم ينقل مخالفة ، وقال عن مذهبهم في ندبة الموصول في شرح التصريح : « إلا ما كان موصولا غير مبدوء بأل وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو « وا من حفر بئر زمزماه » فإنه في شهرته بمنزلة « وا عبد المطلباه » وذلك شاذ عند البصريين ، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته » جـ٢/ ١٨٢ ، ونقله عنه في حاشية الصبان جـ٣/ ٢٥٠ .
فما دام البصريون يحكمون بشذوذ ندبة الموصول الخالي من « أل » ، ويمنعون ندبة الذى فيه « أل » فهم إذن متفقون على منع الندبة بالموصول مطلقا ، ويحكمون بشذوذ ما ورد منه .

(٢) الإنصاف جـ١ / ٣٦٣ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة يونس بن حبيب حيث ذهب إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة : « نحو أن يقول : وا زيد البطلاه » شرح التسهيل جـ٣ / ٤١٦ ، الإنصاف جـ١/ ٣٦٤ ، شرح المفصل جـ٢/ ١٤ ، ائتلاف / ٥٠ ، شرح الرضى على الكافية جـ١ / ٤٢١ ، ارتشاف جـ٣ / ١٤٤ ، شرح الأشموني جـ٣ / ٢٥٠ ، حاشية الصبان جـ٣ / ٢٥١ ، همع جـ٢ / ٥١ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى الخليل وسيبويه في شرح التسهيل جـ٣ / ٤١٦ .

(٤) الإنصاف جـ١ / ٣٦٥ .

الترخيم

(١١٤) « ذهب البصريون [١] إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم فى عرف النحويين إنما هو حذف دخل فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع فى الأصل لهذا المعنى فهذا فى محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف ؛ إذ لو قلنا : إنه يخفف بحذف آخره ، لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به فدل على ما قلناه » [٣] .

(١١٥) « ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهى أن يكون الاسم منادى مفردًا معرفة زائدًا على ثلاثة أحرف .

والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون فى غير النداء إلا فى ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى حالة الاختيار فى غير النداء : قام « عامِ » فى عامر ولا : ذهب « مالِ » فى مالك ، فدل على أنه شرط معتبر ، وأما شرط كونه

---

(١) قال فى الارتشاف : « إن كان ساكن الوسط نحو بكر وهند فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك الأخفش ... وإن كان متحرك الوسط فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك ... والأخفش » جـ٣/ ١٥٥ ، فالأخفش إذن يجيز الترخيم مطلقا ، وفى الهمع نقل مخالفة الأخفش فى ترخيم محرك الوسط عن ابن بابشاذ ، ومخالفته فى ترخيم ساكن الوسط عن ابن هشام الخضراوى ، كما نقل عن ابن عصفور اتفاق البصريين على عدم ترخيم ساكن الوسط . انظر جـ ٢ / ٦١ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٣٥٧ ، أسرار / ٢٣٦ ، التبيين / ٤٥٦ ، ائتلاف ٤٨ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مطلقا فى شرح التصريح ، ولم يذكر فى المخالفين أحدًا من البصريين ، انظر جـ٢/ ١٨٥ ، وفى شرح الأشمونى نسبه إلى الجمهور مطلقا ، وذكر فى المخالفين الأخفش ، ولم يفصل عنه - كما فى الارتشاف والهمع - بين ما كان ساكن الوسط أو متحركه بل ذكرها مطلقة .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٣٥٩.

(٤) الإنصاف جـ١/ ٣٤٧ ، التبيين / ٤٥٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤٩٣ ، ائتلاف / ٤٧ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٥٩ ، ٦٢ ، وفى الأسرار عبر عن المسألة بقوله : « هل يجوز ترخيم المضاف إليه ... ؟ » / ٢٣٨ ، ومثله فى ارتشاف / ١٥٤ ، وشرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٦٠ .

مفردًا فظاهر أيضا ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه من الإعراب قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معربًا فصار مبنيًا ، فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ، ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله الترخيم ... »[١] .

(١١٦) ذهب البصريون [٢] إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن « يكون بحذف الحرف الأخير منه »[٣].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون فى هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم ، كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول فى برثن : يا برثُ ، وفى جعفر : يا جعفَ ، وفى مالك : يا مالِ ... فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم ... لينوى بها تمام الاسم ، فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرك ، فينبغى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنًا ، كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركًا »[٤] .

---

(١) الإنصاف جـ١/ ٣٤٩ وما بعدها .

(٢) ذكر فى شرح التسهيل أن الجرمى يقول فى : « فردوس وغرنيق مما قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين : يا فرد ويا غرن » انظر جـ٣/ ٤٢٣، وشرح الأشمونى جـ٣/ ٢٦٤ .
وفى الارتشاف بعد أن ذكر مخالفة الجرمى ذكر أن الأخفش يقول فى نحو : مختار ومنقاد : يا مخت ويا منق ، بحذف آخره مع حرف العلة . انظر جـ٣/ ١٥٦ ، ومثله فى شرح التصريح جـ٢/ ١٨٧، وهمع جـ٢/ ٦٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٣/ ٢٦٢ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٦١ ، أسرار / ٢٤١ ، ائتلاف / ٤٨ وما بعدها ، وفى التبيين عبر عن المسألة بقوله : « يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعى فى الترخيم مطلقا ، وقال الكوفيون : إذا كان قبل الطرف ساكنا حذف الثالث والرابع نحو : قمطر وبرثن ... » ٤٥٨ ، ونقلها عنه فى الأشباه جـ ٢ / ٢٦٦ وما بعدها ، وفى الارتشاف نسب المذهب للبصريين فيما كان الساكن حرف مد قبله حرفان « نحو : ثمود وعماد وسعيد » جـ٣/ ١٥٦ ، همع جـ ٢ / ٦٤ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٦١ وما بعدها .

أسماء الأفعال والأصوات

(١١٧) ذهب البصريون إلى أن « عليك ودونك وعندك » فى الإغراء لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، فلا يقال : زيدًا عليك ، ولا بكرًا دونك [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغى أن لا تتصرف تصرفه ... إذ لو قلنا : إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول » [٢] .

وقالوا : إن نحو : قوله تعالى : ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٣] ليس منصوبا بعليكم ، وإنما هو منصوب ؛ لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه : « كتب كتابا الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه » [٤] .

(١١٨) ذهب البصريون إلى أن « الكاف » من أسماء الأفعال التى أصلها ظرف أو مجرور نحو : « مكانك وعندك ولديك ووراءك وأمامك وإليك وعليك » محلها جر [٥] « على الأصل بالإضافة فى نحو : دونك ، وبالحرف فى نحو : عليك » [٦] .



---

(١) انظر الإنصاف جـ ١ / ٢٢٨ ، أسرار / ١٦٤ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٣ ، ائتلاف / ٣٤ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ١ / ٦ ، ارتشاف جـ ٣ / ٢١٥ ، ونسب المذهب فى شرح التصريح إلى النحويين عدا الكسائى . انظر جـ ٢ / ١٩٩ وما بعدها ، ومثله فى همع جـ ٣ / ٨٢ ، وشرح الأشمونى جـ ٣ / ٣٠٥ ، إلا أنه فى ٣٠٦ نقل عن بعضهم أن المخالف الكوفيون .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٢٩.

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٢٣٠ ، شرح المفصل جـ ١ / ١١٧ ، ائتلاف / ٣٥ .

(٥) انظر همع جـ٣/ ٨٥ ، ارتشاف جـ٣/ ٢١٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٩٨ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٩٨ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٩٨ .

(٦) حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٩٨ .

نونا التوكيد

(١١٩) ذهب البصريون [١] إلى أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز دخول نون التوكيد في هذين الموضعين ؛ وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل : إما أن تحذف الألف أو تكسر النون أو تقر ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقر ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ؛ وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم ، إذا كان الثاني منهما مدغما نحو : « دابة وضالة وتُمودّ الثوب ومُدَيْقّ وأُصَيْمّ » وما أشبه ذلك ، فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين، وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ... » [٢] .

(١٢٠) ذهب البصريون إلى أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان [٣] « لتخالف بعض أحكامهما » [٤] .

(١٢١) ذهب البصريون [٥] إلى أنه لا يفصل بين الفعل واللام عند القسم « فلا بد من

---

(١) خالف البصريين في هذه المسألة يونس « وكان يونس يجيز ذلك ، ويقول : اضربنان وهل تضربنان كما يفعل في التثنية » شرح المفصل جـ٩/ ٣٨ ، الإنصاف جـ٢/ ٦٥٠ ، ارتشاف جـ١/ ٣٠٨ وما بعدها ، ائتلاف / ١٣١ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٠٧ ، همع جـ٢/ ٥١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ٣/ ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٣٣١ ، هذا ، وقد نسب المذهب في شرح المفصل إلى الخليل وسيبويه « فإن الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك » جـ٩/ ٣٨ .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٦٥٢ .

(٣) انظر مغنى / ٤٤٣ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٠٣ ، همع جـ٢/ ٥٠٩ ، شرح الأشموني جـ٣/ ٣١٤ .

(٤) شرح التصريح جـ٢/ ٢٠٣ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة أبو علي الفارسي حيث ذهب إلى جواز تعاقب اللام والنون « في الكلام فتقول : والله ليقومن زيد غدًا ، والله يقومن زيد » ارتشاف جـ٢/ ٤٨٦ ، الكوكب الدرى / ٣٩٠ ، همع جـ٢ / ٤٠٠ ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور في مقابل مخالفة الزمخشري ، ولم يذكر مخالفة الفارسي . انظر جـ٢/ ٢٠٤ .

اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[1] ... وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة »[2] .



(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٤٨٦ ، وانظر جـ١/ ٣٠٤ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣١٩ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٣٢١ .

ما لا ينصرف

(١٢٢) ذهب البصريون إلى أن « أفعل منك » « يجوز صرفه فى ضرورة الشعر »[(١)] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز صرفه ؛ لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلى :

مِمَّنْ حملْنَ به وهُنَّ عواقدٌ حُبُكَ النِّطاق فشبَّ غير مهَبَّلِ

فصرف « عواقد » وهى لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل ... فنقول : أفعل منك اسم والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحمر » وكما وقع الإجماع على أن « أحمر » يجوز صرفه فى ضرورة الشعر ردًّا إلى الأصل فكذلك أفعل منك ... »[(٢)] .

(١٢٣) ذهب أكثر البصريين[(٣)] إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف « مطلقا حتى فى الشعر »[(٤)] .

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٨ ، ائتلاف / ٦٤ ، همع جـ ١ / ١٢١ ، الأشباه جـ ٣ / ٦٩ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٢ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٠٣ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٩ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان حيث صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ؛ لأنه « قد جاء ذلك كثيرا فى أشعارهم ، قال الأخطل : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوتْ بشبيبَ غائلة الثُّغور غدورُ

فترك صرف شبيب ، وهو منصرف » الإنصاف جـ ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ٥١٣ ، الائتلاف / ٥٩ ، وفى شرح المفصل « أجاز... والأخفش وجماعة من المتأخرين كأبى على وابن برهان وغيرهما » جـ١/ ٦٨ فأضاف إليهم غيرهم بقوله : « جماعة » وفى الارتشاف لم يذكر مخالفًا إلا أبا على . انظر جـ١/ ٤٤٨ ، وفى شرح التصريح ذكر مخالفة الأخفش والفارسى قال : « وأباه سائر البصريين » جـ٢/ ٢٢٨ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٣ ، وحاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٣ ، وفى الهمع لم يذكر غير مخالفة الأخفش : « والأخفش من البصريين » جـ١/ ١٢٢ ، و فى الإغراب لم يذكر مخالفة . انظر / ٤٩ وما بعدها ، ٥٤ ، ونقله عنه فى الاقتراح / ٦٦ .

(٤) همع جـ ٢ / ١٢٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف »[1] .



(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥١٤ .

إعراب الفعل

(١٢٤) ذهب البصريون [١] إلى أن الفعل المضارع « يرفع لقيامه مقام الاسم » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ؛ فكذلك ما أشبهه ، والوجه الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم » [٣] .

(١٢٥) ذهب البصريون إلى أنه « لا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل فى الاختيار ؛ لأنها محمولة على سيفعل ، وكذلك لم يجز : لن يفعلَ ولا يضربَ زيدًا ، بنصب تضرب ؛ لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرب زيدًا » [٤] .

(١٢٦) ذهب البصريون [٥] إلى أن « كى » « لا يجوز أن تكون حرف جر كما تكون

---

(١) نسب المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين فى أسرار العربية : « أما العامل المعنوى فلم يأت إلا فى موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما : وهو الابتداء ، والثانى : وقوع الفعل المضارع موقع الاسم » / ٦٦ ، وقال فى شرح التصريح : « لا ، رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج » جـ٢/ ٢٢٩ ، فنسب المذهب إلى البصريين غير الأخفش حيث نسب إليه القول بأن الرافع للمضارع تجرده من الناصب والجازم ، والزجاج حيث نسب إليه القول بأن الرافع له مضارعته للاسم . انظر السابق ، وفى الهمع نسب المذهب إلى سيبويه وجمهور البصريين ثم نقله عن أبى حيان كما نقل عنه أيضا أن القول بأن الرافع له « التعرى من العوامل اللفظية مطلقا ، وهو مذهب جماعة من البصريين ، وعزى فى الإفصاح للفراء والأخفش » جـ٢/ ٥٢٦ وما بعدها ، ومثله فى الأشباه جـ٢/ ٢٤٢ .

(٢) الإنصاف جـ ٢/ ٥٥٠ وما بعدها ، أسرار/ ٢٧ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٤/ ٥ وما بعدها ، إيضاح / ٩٤ ، الإغراب/ ٥٨ ، ونقله عنه فى الاقتراح . انظر/ ٦٨ ، مغنى/ ٨٥٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٠٥ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٦ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٥٥٢ .

(٤) همع جـ٢/ ٢٨٨ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٧ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٩١ وما بعدها .

(٥) نسبه فى الارتشاف إلى : « سيبويه والأكثرين » جـ٢/ ٣٩٢ ، دون نص على المخالف ، ومثله فى الهمع جـ٢/ ٢٨٩، إلا أنه فى الارتشاف جـ٢/ ٤٤٩ نسبه إلى البصريين ، وفى شرح التصريح نسبه إلى « سيبويه والجمهور ...... وعن الأخفش أن « كى » جارة دائما وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة » جـ٢/ ٢٣٠ ، فنص على مخالفة الأخفش ، وأنها لا تكون عنده إلا حرف جر ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٣/ ٤١١ وما بعدها ، ونسب القول بأنها لا تكون إلا جارة إلى الأخفش فى المغنى/ ٢٤٢ .

حرف نصب » [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو ما الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون : كيمه ، كما يقولون : لَمَه ... » [٢] .

(١٢٧) ذهب البصريون [٣] إلى أنه « لا يجوز تقديم معمول معمول « أن » الناصبة عليها ؛ لأنها حرف مصدرى ، ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها » [٤] « فلا يجوز : طعامك يعجبنى أن تأكل ، وزيدًا أريد أن تضرب » [٥] .

(١٢٨) ذهب البصريون إلى أنه يجوز إهمال « أن » « ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد : ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾ [٦] تشبيها بما المصدرية » [٧] « فحملت عليها فى الإلغاء

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٠ ، ائتلاف / ١٥٠ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٢ .

(٣) قال ابن مالك : « ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء » انظر شرح التسهيل جـ٤/ ١١ ، فنسب القول بجواز التقديم إلى الفراء فقط ، ومثله فى المغنى / ٣٧٤ ، وشرح الأشمونى جـ ٣ / ٤١٦ ، وقال فى الأشباه : « لا يتقدم معمول « أن » عليها عند جميع النحاة إلا الفراء » جـ٤/ ١٦٧ ، وقال أبو حيان معقبا على قول ابن مالك السابق : « قال ابن مالك : خلافًا للفراء فأطلق ، وقال ابن كيسان : أجاز الكوفيون : الكسائى والفراء وهشام وغيرهم تقديم بعض هذا فى أماكن ... » ارتشاف جـ٢/ ٣٨٩ .

هذا ، وقد وضعت المسألة فى هذا الباب ، ولم أضعها فى الباب الأول ؛ لأن كون الفراء فقط هو المجيز يعنى أن البصريين لا يجيزون ، وهذا هو ما نقلته المراجع فى حاشية (٤) بالإضافة إلى نقل الارتشاف عن ابن كيسان أن الكوفيين يقولون بالجواز ، إذن فالمراجع كلها متفقة على نسبة المذهب إلى البصريين واختلفت فى نسبته إلى النحاة غير الفراء فكان الأسلم وضعها فى هذا الباب .

(٤) همع جـ ٢ / ٢٨٣ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٣ / ٤١٦ ، ونقله فى شرح التسهيل عن ابن كيسان جـ ٢/ ١٢ ، ومثله فى ارتشاف جـ ٢ / ٣٨٩ .

(٥) شرح التسهيل جـ ٤ / ١٢ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٧) ارتشاف جـ٢/ ٣٩٠ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ١٠ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٢ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٢٠ وما بعدها ، مغنى / ٤٦ ، وفى ٧١٧ نسبه إلى الجماعة ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى الكوفيين فى شرح المفصل : « هذا طريق الكوفيين » جـ٧/ ٩ .

فوقع المضارع بعدها مرفوعًا وليها جملة ابتدائية »[١] .

(١٢٩) ذهب البصريون[٢] إلى أن الناصب للفعل بعد « لام كى » « أنْ مقدرة بعدها والتقدير : جئتك لأن تكرمنى »[٣] فى نحو : جئتك لتكرمنى .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الناصب للفعل « أنْ » المقدرة دون اللام ؛ وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أنْ » ... »[٤] وذهبوا إلى أنه « يجوز إظهار « أنْ » بعدها ، فتقول : جئتك لأن تكرمنى ، وقصدتك لأن تزورنى ، ولا خلاف بين أصحابنا فى صحة استعمال ذلك »[٥] .

(١٣٠) ذهب البصريون إلى أن « كى » إن كانت الجارة فإنَّ « أنْ مضمرة بعدها على سبيل الوجوب فلا يجوز إظهارها »[٦] « إلا فى الضرورة كقوله :

فقالت أكلَّ الناس أصبحت مانحًا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا »[٧]

(١٣١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار[٨] « أنْ » بعد « لكى » إلا ضرورة[٩] .

واحتجوا « بأن قالوا : إظهار « أنْ » بعد « لكى » لا يخلو إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداء ، من غير أن تكون قد كانت

---

(١) شرح التسهيل جـ ٤ / ١١ .

(٢) قال فى المغنى : « وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقًا للجمهور ، لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافًا للسيرافى وابن كيسان » ٢٧٧ ، فنسب المذهب إلى الجمهور مطلقًا ، وذكر مخالفة السيرافى وابن كيسان ، ومثله فى شرح التصريح جـ٢/ ٢٤٣ وما بعدها ، ونص على مذهبهما فى الهمع . انظر جـ٢/ ٣٢١ ، وفى الارتشاف لم يذكر إلا مخالفة ابن كيسان فقط . انظر جـ٢/ ٤٠١

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٥٧٥ ، شرح المفصل جـ٧/ ١٩ ، ائتلاف / ١٥١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٥٧٦ .

(٥) شرح المفصل جـ٧/ ٢٨ ، الإنصاف جـ٢/ ٥٧٦ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠١ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٢٨ .

(٦) ارتشاف جـ٢/ ٣٩٣ .

(٧) شرح التسهيل جـ٤/ ١٦ ، همع جـ٢/ ٢٩١ ، ونسب المذهب فى شرح المفصل إلى سيبويه . انظر جـ٩/ ١٦ .

(٨) انظر الإنصاف جـ٢/ ٥٧٩ ، ائتلاف / ١٥١ وما بعدها .

(٩) انظر ارتشاف جـ٢/ ٣٩٣ .

مقدرة ، بطل أن يقال : إنها قد كانت مقدرة ؛ لأن لكى تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير أن ، ولو كانت تعمل بتقدير أنْ لكان ينبغى إذا ظهرت « أنْ » أن يكون العمل لأنْ دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال : إنها تكون مزيدة ابتداء ؛ لأن ذلك ليس بمقيس ، فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شىء ، فوجب أن لا يجوز ذلك ... »[١] .

. (١٣٢) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد « لام الجحود » « أنْ مقدرة بعدها »[٢] ولا يجوز إظهارها[٣] ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب[٤] بلام الجحود عليها »[٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الناصب « أنْ » المقدرة بعدها ما قدمنا فى مسألة « لام كى »[٦] ، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار« أن » بعدها ... لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت : « ما كان زيد ليدخل » كان نفيا ليدخل ، كما لو أظهرت « أنْ » فقلت : « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها ... لم يجز إظهارها إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة »[٧] .

وذهبوا إلى أن خبر كان فى نحو : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٨] « محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر ، والتقدير ما كان الله مريدًا لكذا ، والدليل على

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٨٢ .
(٢) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٩ ، ائتلاف / ١٥٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٥ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٨ ، همع جـ ٢ / ٢٩٨ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٢٨ .
(٣) انظر المراجع السابقة كلها بالإضافة إلى همع جـ ٢ / ٣٠٠ .
(٤) انظر الإنصاف جـ٢/ ٥٩٣ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٣٠ ، ائتلاف / ١٣٩ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٨ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٩ .
(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ .
(٦) انظر ١٧٧ من هذا البحث .
(٧) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٥ .
(٨) سورة الأنفال آية ٣٣ .

هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال :

سَمَوتَ ولم تكن أهلا لتسموَ

فصرح بالخبر الذى هو « أهلا » مع وجود اللام والفعل بعدها »[١].

(١٣٣) ذهب البصريون[٢] إلى أن المضارع بعد « أو[٣] الواقعة موقع إلى أنْ أو إلا أنْ »[٤] منصوب « بأن مضمرة »[٥] ومثال وقوعها موقع « إلى أنْ كقولك : لأسيرنَّ أو تغربَ الشمس »[٦] ومثال وقوعها « موقع « إلا أن » كقولك : لأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ »[٧].

(١٣٤) ذهب البصريون إلى أن : « حتى » حرف جر « والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » والاسم بعدها مجرور بها »[٨].

واحتجوا « بأن قالوا : إنا قلنا : إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون « حتى » أنا أجمعنا على أن « حتى » من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعال فوجب

---

(١) همع جـ٢/ ٢٩٨ وما بعدها ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٥ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٢٨ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين فى هذه المسألة الجرمى حيث ذهب : « إلى أن الفعل انتصب « بأو » نفسها » همع جـ٢/ ٣٠٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠٧ ، ٤١٦ .

(٣) قال فى شرح التسهيل : « أو حرف عطف معناها الشك والإبهام ، ويليها المضارع على وجهين ، أحدهما : أن يكون مساويا للفعل الذى قبلها فى الشك فيتبعه فى الإعراب كقولهم : هو يقيمُ ، أو يذهبُ ، ويؤكد أن تقومَ أو تذهبَ ، وليقمْ زيد أو يذهبْ . الثانى : أن يكون مخالفًا ، فيكون هو على الشك والفعل الذى قبل « أو » على اليقين فلا يتبعه فى الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه فى حكمه بل ينصب بأن لازمة الإضمار ... وعلامة مخالفة ما بعد « أو » ما قبلها ، وقوعها موقع : إلى أن ... أو موقع : إلا أنْ » جـ٤/ ٢٥ .

(٤) التسهيل انظر شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٢ .

(٥) شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٦ .

(٦) السابق جـ ٤ / ٢٥ .

(٧) السابق .

(٨) الإنصاف جـ٢/ ٥٩٨ ، شرح المفصل جـ٧/ ١٩ ، الكوكب / ٢٢٩ ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠٣ ، همع جـ٢/ ٢٩٩ ، الأشباه جـ٢/ ٨٩ ، وفى جـ١/ ١٧٠ ، اقتصر على ذكر مذهبهم فى أن النصب بعدها بإضمار أن ولم يذكر مذهبهم فى الجر بها .

أن يكون منصوبًا بتقدير أن ، وإنما وجب تقديرها دون غيرها ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أمّ الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها ... » [١] .

وذهبوا إلى أنَّ « أنْ » بعد حتى « لازمة الإضمار وجوبًا » [٢] فلا يجوز أن تظهر .

(١٣٥) ذهب البصريون [٣] « إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الستة [٤] الأشياء [٥] التى هى : الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض ... ينتصب بإضمار أن » [٦] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بتقدير أن ؛ وذلك لأن الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء ، وتارة على الأفعال ...فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول ، وحول المعنى ، حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل » [٧]

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٨ وما بعدها .

(٢) همع جـ٢/ ٢٩٩ وما بعدها ، الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، الأشباه جـ ١ / ١٧٠ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الجرمى حيث ذهب « إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف » ، الإنصاف جـ٢/ ٥٥٧ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٧ ، همع جـ ٢ / ٣٠٤ ، ٣١٤ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٤٧ ، ونسب المذهب إلى سيبويه فى شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٧ ، ولم تذكر مخالفة فى الأشباه جـ ٣ / ٣٥٧ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٤٧ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٣٨ .

(٤) قال فى شرح التصريح : « والطلب يشمل : الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية » جـ٢/ ٢٣٨ ، فزاد الدعاء والتحضيض عما فى عبارة الإنصاف ، وانظر همع جـ ٢ / ٣٠٥ ـ ٣٠٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٤١ وما بعدها ، وفى الأشباه : « المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية » جـ ٣ / ٣٥٧ .

(٥) أُتِيَ بالعدد المضاف « الستة الأشياء » على مذهب الكوفيين فى تعريف الجزأين الأول والثانى ؛ لأن العبارة كانت فى سياق حديثه عن مذهب الكوفيين ، ولكنى أسقطت مكان النقط ووضعت كلمة « ذهب البصريون » قبلها ليكون عنوان المسألة كما ساقه ابن الأنبارى ، مع العلم أن مذهب البصريين فى العدد المضاف تعريف الثانى فقط ، هكذا : ستة الأشياء . انظر ١٨٧ ، ٢٩٧ من هذا البحث .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٧ ، الأشباه جـ٣/ ٣٥٧ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٧٧ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٣٨ .

(٧) الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٨ .

كما ذهبوا [١] « إلى أن الفعل المضارع فى نحو قولك : لا تأكل السمك وتشربَ [٢] اللبن ... منصوب بتقدير أن » [٣] واحتجوا بمثل ما احتجوا به فى نصبه بعد الفاء [٤] .

(١٣٦) ذهب البصريون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية لا يتقدم على سببه [٥] « لأن الفاء عندهم للعطف » [٦] « والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه » [٧] فلا يجوز عندهم : ما زيد فنكرمه يأتينا ، ولا متى فأتيك تخرج .

(١٣٧) ذهب سيبويه وأكثر البصريين [٨] إلى أنه يشترط « لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع « إنْ لا » فى موضعه ، وهو أن تضع موضع النهى شرطًا مقرونًا بلا النافية مع صحة المعنى ... فمن ثم ... أى : من أجل هذا الشرط جاز : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، بالجزم لصحة قولك : إنْ لا تدن من الأسد تسلم ؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ، ووجب

---

(١) خالفهم أيضا فى هذه المسألة أبو عمرو الجرمى حيث ذهب : « إلى أن الواو هى الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف » الإنصاف جـ٢ / ٥٥٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠٧ ، ائتلاف ١٢٧ ، همع جـ٢/ ٣٠٤ ، ٣١٤ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٤٧ ، ونسب المذهب إلى البصريين دون ذكر لمخالفة فى شرح التسهيل جـ٤/ ٣٦ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٣٨ .

(٢) قال فى التسهيل : « وتضمر أن الناصبة لزوما بعد واو الجمع واقعة فى مواضع الفاء » . انظر شرح التسهيل جـ٤/ ٣٥ .

وقال فى الارتشاف : « الواو والفاء فى الأجوبة التى تذكر ... » جـ٢/ ٤٠٧ ، يعنى أن تكون الواو « ومدخولها جوابا للمواضع السابقة فى الفاء » همع جـ٢/ ٣١١ ، يعنى الأجوبة الثمانية المذكورة فى حاشية (٣) فى الصفحة السابقة ، وانظر شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٨ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٤٩ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٥ .

(٤) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٦.

(٥) انظر همع جـ٢/ ٣١٠ ، الأشباه جـ٣/ ٣٥٧ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٤٧ .

(٦) همع جـ ٢ / ٣١٠

(٧) الأشباه جـ ٣ / ٣٥٧ .

(٨) قال فى الهمع : « لا تقرب الأسد يأكلُك إذ لا يصح تقدير : إلا تقرب الأسد يأكلْك فيتعين الرفع ، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين » جـ ٢ / ٣١٦ ، إلا أنه فى شرح التسهيل قال : « قال سيبويه : لا تدن من الأسد يأكلك ، قبيح إن جزمت ... فإن رفعت الكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فحسن » جـ٤/ ٤٣ .

فنص الهمع ينسب المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين وأنهم لا يجيزون الجزم مطلقًا . ونص شرح التسهيل ينسب إلى سيبويه القول : بجواز الجزم مع قبحه ، هذا ، وقال فى الارتشاف « وقال الجرمى يجوز على رداءة ، وقال الأخفش بجواز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ الأول لأنه مجزوم » جـ٢/ ٤٠٠ ، ومثله فى همع جـ ٢ / ٣١٦ .

الرفع فى نحو : لا تدنُ من الأسد يأكلُك ؛ لعدم صحة قولك : إنْ لا تدن من الأسد يأكلك ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه »[1] .

(١٣٨) ذهب البصريون إلى أن الترجى لا « يكون له جواب منصوب »[2] وتأولوا قراءة النصب فى قول تعالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ  أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[3] « بأن لعل أشربت معنى ليت ؛ لكثرة استعمالها فى توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمنى »[4] .

(١٣٩) « ذهب البصريون[5] إلى أن « كما » لا تأتى بمعنى « كيما » ولا يجوز نصب ما بعدها بها »[6] « فأولوا ما ورد فى سماع ذلك »[7] .

واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا : إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن الكاف فى « كما » كاف التشبيه أدخلت عليها « ما » وجعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت على « ربّ » ، وجعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليها الفعل كربما ، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد « ربما » فكذلك ههنا »[8] .

***

---

(١) شرح التصريح جـ ٢ / ٢٤٢ ، وفيه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة ، ومثله فى حاشية الصبان جـ٣/ ٤٥٦ ، وفى المغنى نسبه إلى الجمهور دون نص على مخالفة / ٧٨٨ .

(٢) شرح التسهيل جـ٤/ ٣٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٤١١ ، مغنى / ٧١٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٤٣ ، همع جـ٢/ ٣٠٩ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٤٥٨ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٤٣ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٥٧ .

(٣) سورة غافر آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) شرح التصريح جـ ٢ / ٢٤٣ .

(٥) خالف البصريين فى هذه المسألة المبرد وأبو زيد الأنصارى حيث ذهبا إلى أن « كما » تأتى بمعنى « كيما » وينصب بها ما بعدها محتجا بأنه قد جاء ذلك كثيرًا فى كلامهم قال الشاعر :

جاءت كبيرٌ كَيْما أَخْفَرَها ... والقومُ صِيدٌ كأنهمْ رمدوا

انظر الإنصاف جـ ٢ / ٥٨٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٥ ، ائتلاف / ١٥٢ ، همع جـ٢/ ٢٩٣ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٥٨٥ ، الإغراب / ٦٥ وما بعدها ، ١٣٦ وما بعدها .

(٧) ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٥ .

(٨) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٠ ، ائتلاف / ١٥٢ وما بعدها .

عوامل الجزم

(١٤٠) « مذهب جمهور البصريين [١] أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط » [٢] .

(١٤١) ذهب البصريون إلى أنَّ « إنْ » الشرطية « لا تقع بمعنى إذ » [٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى « إنْ » أن تكون شرطًا ، والأصل فى « إذْ » أنْ تكون ظرفًا ، والأصل فى كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له فى الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنًا بإقامة الدليل » [٤] .

(١٤٢) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بكيف [٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه ، أحدها : أنها نقصت

---

(١) خالف البصريين فى هذ المسألة المبرد وأبو زيد الأنصارى حيث ذهبا إلى جواز التقديم .
انظر شرح التسهيل جـ ٢ / ٨٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٥٣ ، شرح الاسمونى جـ٤/ ٢٢ وما بعدها ، واقتصر فى الخصائص على ذكر مخالفة أبى زيد « فأما قوله :

فلم أرقه إن ينج منها وإن … يمت فطعنة لا غُس ولا بمغمّر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز » جـ٢/ ٣٨٨ ، وزاد إليهما فى الارتشاف الأخفش . انظر جـ٢/ ٥٨٨ ، واقتصر على ذكر الأخفش فقط فى جـ٢/ ٥٧٧ ، ومثله فى همع جـ٢/ ٤٦٢ . والمبرد والأخفش وأبو زيد أجازوا التقديم على الإطلاق سواء كان الجواب ماضيا « أو مضارعا نحو : قمت إن قمت وأقوم إن قمت » همع جـ٢/ ٤٦٢ .
هذا ، وقد قال فى الارتشاف : « ومذهب المازنى أنه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه نحو : قمت إن قام زيد ، وقمت إن يقم زيد . وإن كان مضارعًا جاز نحو : أقوم إن يقم زيد ، ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضيًا نحو : أقوم إن قمت ، أو كانا معا ماضيين نحو : قمت إن قمت » جـ٢/٥٥٨ ، ومثله فى الهمع إلا أنه لم يذكر أن من مذهب البعض الجواز إن كان فعل الشرط ماضيا « يجوز تقديم الجواب إن كان أى : الشرط والجوب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا » همع جـ٢/ ٤٦٢ . فعلى حين أثبته لهم أبو حيان نفاه عنهم السيوطى .
(٢) ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٨ . وقال فى المغنى « وهو خطأ عند أصحابنا » / ٧٠٦ ، فنسبه إلى البصريين كافة .
(٣) الإنصاف جـ٢/ ٦٣٢ ، ائتلاف / ١٥٤ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى الجمهور فى المغنى / ٣٩ .
(٤) الإنصاف جـ٢/ ٦٣٤ .
(٥) انظر الإنصاف جـ٢/ ٦٤٣ ، ائتلاف / ١٥٦ .
وقال فى الارتشاف : « وسيبويه يقول : يجازى بكيف والخليل يقول : الجزاء بها مستكره ، وكثير من النحاة منعوا الجزاء بها » جـ٢/ ٥٥١ ، فنسب إلى سيبويه القول بالجواز ، وإلى الخليل القول بالجواز مع الاستكراه ، وإلى الكثير القول بالمنع مطلقًا ، وفى الهمع : « وقال سيبويه وكثير : يجازى بها معنى لا عملا » جـ٢/ ٤٥٣ ، فنسب القول بجواز المجازاة معنى لا عملاً إلى سيبويه والكثير ، مما يفهم معه أنه يتعارض مع نقل الارتشاف ، إلا أن يقال : إن الهمع فصّل ، والارتشاف لم يفصّل .

عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة ، وتارة تجاب بالنكرة .

والوجه الثانى : إنما لم يجز المجازاة بها ؛ لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ... فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها فى المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازاة بها ، فينبغى أن لا يجازى بها » [١] .

كما ذهبوا إلى أنه لا يجزم « بكيف » [٢] .

(١٤٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز « تقديم شىء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب » [٣] على أداة الشرط [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : « زيدًا أضربت ؟ » فكذلك لا يجوز أن يقال : زيدًا إن تضرب أضرب ... » [٥] .



(١) الإنصاف جـ٢/ ٦٤٤ .

(٢) خالف البصريين فى هذه المسألة قطرب حيث ذهب إلى أنه يجزم بها . انظر ارتشاف جـ٢/ ٥٥١ ، مغنى/ ٢٧٠ ، همع جـ٢/ ٤٥٣ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٠ ، ولم ينقل مخالفة فى شرح التسهيل . انظر جـ٤/ ٧١ .

(٣) ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٨ .

(٤) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٧ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٣٠ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٤٦١ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٦٢٧ .

لو

(١٤٤) ذهب البصريون إلى أن « لو » « لا يليها إلا الفعل ، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا فى ضرورة الشعر نحو قوله :

أَخِلَّاى لو غير الحِمَام أصابكم

أو فى نادر الكلام كما جاء : لو ذات سوار لطمتنى »[1] .

* * *

(١) ارتشاف جـ ٢ / ٥٧٢ ، همع جـ ٢ / ٤٧٢ ، مغنى / ٨٢٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٥٩ .

هذا ، وقد جعل المذهب فى شرح الأشمونى من قول ابن عصفور : « وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا فى ضرورة كقوله :

أخلاى لو غير الحمام أصابكم   عَتِبْتُ ولكن ما على الدهر مَعْتَبُ

أو فى نادر الكلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى » جـ ٤ / ٥٦ .

أما ولولا ولوما

(١٤٥) ذهب البصريون إلى أن « لولا » يرتفع الاسم بعدها بالابتداء نحو : لولا زيد لأكرمتك [1] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بالابتداء دون : لولا ؛ وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، و « لولا » لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل ، كما تدخل على الاسم قال الشاعر ...

لا درَّ درُّكِ ، إني قد رميتهُمُ   لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمحدودِ

فقال : لولا حددت ، فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ؛ فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء » [2] .



(١) انظر الإنصاف جـ١/ ٧٠ ، التبيين / ٢٣٩ ، شرح المفصل جـ٣/ ١١٨ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٨٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٥١ ، ٥٧٦ ، ائتلاف/ ٥٩ ، الأشباه جـ٢/ ٢٤٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ١٧٩ ، وفي موضع آخر منه قال : « وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح ، وهو قول سيبويه » جـ٢/ ٢٦٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ١/ ٧٣ وما بعدها .

العدد

(١٤٦) ذهب البصريون إلى عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد المضاف « قالوا : الإضافة لا تجامع أل »[١] وحملوا ما ورد من ذلك نحو : الثلاثة الأثواب «على زيادة « أل » في الأول »[٢] وإنما الجائز عندهم دخولها في الثاني « ومنه قوله :

ما زال مذ عقدت يداه إزارهُ فسما فأدرك خمسة الأشبار »[٣]

(١٤٧) ذهب البصريون[٤] إلى أنه لا يجوز إدخال « الألف واللام » في العدد المركب إلا على الاسم الأول دون الثاني والثالث ، فيقال في نحو : خمسة عشر درهمًا : الخمسة عشر درهمًا و « لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم »[٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز دخول « الألف واللام » إلا على الاسم الأول ؛ لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزَّلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يتنزَّل منزلة بعض حروفه ... »[٦] .



(١) همع جـ ٣ / ٢٢٣ ، شرح المفصل جـ ٢ / ١٢١ ، الأشباه جـ ٥/ ١٢٢ ، شرح الأشموني جـ ١ / ٢٩٧، حاشية الصبان جـ ١ / ٢٩٨ .
(٢) ارتشاف جـ ١ / ٣٦٦ وما بعدها .
(٣) شرح الأشموني جـ ١ / ٢٩٦ وما بعدها .
(٤) ذكر في شرح المفصل مخالفة الأخفش للبصريين حيث أجاز : « تعريف الاسمين الأولين نحو : عندى الأحد العشر درهما ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما » جـ٦/ ٣٣ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني جـ ١ / ٢٩٨ .
(٥) الإنصاف جـ ١ / ٣١٢ وما بعدها ، التبيين / ٤٣٤ ، ائتلاف / ٤٤ ، همع جـ ٣ / ٢٢٣ ، ونسب المذهب إلى الأكثر من أهل البصرة في الارتشاف جـ ١ / ٣٦٧ ، وفي الأشباه نقله عن الزجاجي ونسبه إلى « جملة النحويين من البصريين » جـ ٥ / ١٢٥ .
(٦) الإنصاف جـ ١ / ٣١٣ .

كم وكأين وكذا

(١٤٨) ذهب جمهور البصريين [١] إلى أن تمييز كم الاستفهامية لازم الإفراد « وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفًا » [٢] .

(١٤٩) ذهب البصريون [٣] إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور فإنه « لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوبا » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز فيه الجر ؛ لأن « كم » هى العاملة فيما بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز فى اختيار الكلام فعدل إلى النصب ، قال الشاعر :

كم نالنى منهم فضلا على عَدَمٍ ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما « بنالنى منهم » نصب « فضلا » ، فرارًا من الفصل بين الجار والمجرور ... » [٥] . فالجر عندهم « لا يجوز إلا فى الشعر » [٦] .

* * *

---

(١) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب « إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو : كم غلمانًا لك ؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان » شرح التصريح جـ٢/ ٢٧٩ ، ارتشاف جـ١/ ٣٧٨ ، همع جـ٢/ ٢٧٤ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ١١٣ ، وفى حاشية الصبان لم يذكر مخالفة الأخفش . انظر جـ٤/ ١١٢ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧٩ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة يونس حيث ذهب إلى أن الجر يجوز إذا كان الفصل بناقص ، ولا إن كان بتام « فيجيز : كم بك مأخوذا أتانى ، وكم اليوم جائع جاءنى » ارتشاف جـ١/ ٣٨٠ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ١١٦ ؛ « بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين فى الاختيار بذلك » جـ٢/ ٢٧٧ وما بعدها . هذا ، وقد نقل فى الارتشاف عن صاحب البسيط مخالفة يونس حيث قال بجواز الجر مطلقا ولم يفصل بين ما إذا كان الفصل بناقص أو بتام كما فعل أبو حيان نفسه . انظر جـ ١ / ٣٨٠ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ ، ائتلاف / ٤٢ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٥ وما بعدها .

(٦) ارتشاف جـ ١ / ٣٨٠ .

التأنيث

(١٥٠) ذهب البصريون إلى أن « تاء التأنيث » هى « الأصل والهاء بدل منها »[١] « فى الوقف »[٢] واستدلوا : « بأن بعض العرب يقول : التاء فى الوصل والوقف كقوله :



الله نجاك بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هى الأصل وأن الهاء بدل عنها ... »[٣] .

(١٥١) ذهب البصريون[٤] إلى أن « الهمزة من : صحراء أو ثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث »[٥] .

* * *

---

(١) شرح المفصل جـ٥/ ٨٩ ، مغنى / ٤٥٥ ، ائتلاف / ١٠٨ ، الأشباه جـ١/ ١١٢ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٣ / ٣٧٥ ، جـ٤ / ١٣٤ .

(٢) شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٣٤ .

(٣) الأشباه جـ ١ / ١١٢ وما بعدها .

(٤) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها موضوعة للتأنيث . انظر شرح التسهيل جـ١/ ٩٢ ، ارتشاف جـ١/ ٢٥٩ ، ونسب مذهب الأخفش هنا إلى الزجاجى فى الارتشاف جـ١/ ٢٩٣ ، وجعل الزجاج بدلا من الزجاجى فى حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣٨ وما بعدها .
هذا ، وقال فى الارتشاف : إن الأخفش ذهب « إلى أن الألف والهمزة معا هما علامة التأنيث » جـ١/ ٢٩٣ ، ومثله فى حاشية الصبان جـ٤/ ١٣٩ ، فنسب إلى الأخفش أن الاثنين أصلان ، وهو ما نسبه فى شرح التصريح إلى بعضهم فى مقابل الجمهور مطلقا بدون تخصيص بجمهور البصريين . جـ٢/ ٢٨٥ ، وفى شرح الأشمونى نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون ذكر للمخالف . انظر جـ ٤ / ٢٢٥ ، وفى حاشية يس نسبه إلى الجمهور مطلقا . انظر جـ١/ ٧٠ .

(٥) شرح التسهيل جـ ١ / ٩٢ ، ائتلاف / ١٠٩ ، همع جـ ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣٤ .

المقصور والممدود

(١٥٢) منع البصريون [١] مد المقصور فى الضرورة [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز مد المقصور ؛ لأن المقصور هو الأصل ... فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل وذلك لا يجوز » [٣] .



---

(١) وردت مخالفة الأخفش للبصريين فى هذ المسألة فى الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٥، ائتلاف / ٧١ ، حيث ذهب إلى جوازه ؛ لمجيئه فى أشعارهم كثيرًا ، ومنه قول الشاعر :

« إنما الفقر والغناءُ من اللــــــه فهذا يُعطَى وهذا يُحَدُّ

فمد الغناء وهو مقصور ، فدل على جوازه » الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٧ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى أكثر البصريين دون ذكر لمخالفة فى الارتشاف جـ ٣ / ٢٧٦ ، وهمع جـ ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، وإلى جمهور البصريين دون ذكر لمخالفة فى شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٥٤ .

(٢) انظر ارتشاف جـ ١ / ٢٣٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٩٣ ، الإغراب / ٤٧ ، الإصباح فى شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٩ وما بعدها .

جمع التكسير

(١٥٣) « مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل : مفاعيل ولا يحذف مثال مفاعل إلا فى الضرورة »[١] « كقوله :

ألا إن جيرانى العشية رائحُ   دعتهم دواعٍ من هوى ومنادح

والأصل : مناديح ؛ لأنه جمع مندوحة »[٢].

* * *

---

(١) ارتشاف جـ ١ / ٢١٤ ، همع جـ ٣ / ٣٢١ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢١٤ .
(٢) همع جـ ٣ / ٣٣١ .

التصغير

(١٥٤) ذهب البصريون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو : بيت وشيخ وميت وسيد وما كان ألفه منقلبة عن ياء : كتاب للسن ، فلا تقلب هذه الياء عند التصغير « بل يجب إقرار الياء فى الحالين فيقال : بُيَيْت ، شُيَيْخ ، ومُيَيْت ، ونُيَيْب »[١] « ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره »[٢] « فيقال : شِيَيخ وهكذا »[٣] وما سمع من قلب الياء واوًا نحو : بويضة فى بيضة فهو شاذ[٤].

(١٥٥) ذهب البصريون إلى أنه « لا فرق فى جواز تصغير الترخيم[٥] بين الأعلام وغيرها »[٦] فتقول فى تصغير : « حامد وحمدان ومحمود وأحمد : حميد »[٧] وفى تصغير منطلق : طليق وفى مستخرج : خريج ، بتجريد الجميع من الزوائد .



(١) همع جـ ٣ / ٣٤١ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ١٧٤ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٣٣ .
(٢) ارتشاف جـ ١ / ١٧٤ ، همع جـ ٣ / ٣٤٢ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٤ / ٢١٩ .
(٣) همع جـ ٣ / ٣٤٢ .
(٤) انظر ارتشاف جـ ١ / ١٧٤ ، همع جـ ٣ / ٣٤٢ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٣٣ .
(٥) « من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل » شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٣٨ وما بعدها . فتقول : « فى أزهر : زهير ، وفى أسود : سويد ، وفى منطلق : طليق ، وفى مستخرج : خريج ، وفى مدحرج : دحيرج ، وفى زعفران : زعيفر » همع جـ٣/ ٣٥٤ .
(٦) همع جـ ٣ / ٣٥٤ ، ارتشاف جـ ١ / ١٩٠ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٤٠ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٢٣ ، وفى شرح المفصل عبر عن البصريين بقوله : أصحابنا . انظر جـ ٥ / ١٣٧ .
(٧) شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٣٩ .

الوقف

(١٥٦) ذهب البصريون [١] إلى أنه لا يجوز « أن يقال فى الوقف : رأيت البَكَرْ [٢] ، بفتح الكاف فى حالة النصب » [٣] حيث « منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة » [٤] فإذا كان همزة « فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : رأيت الرِّدَءْ » [٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها فى حال النصب أن يقال : بكرًا ، فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقى فيه ساكنان ، كما يلتقى فى حال الرفع والجر نحو : هذا بكُرْ و مررت ببكِرْ ، فلما امتنع فى حال النصب تحريك العين فى حال التنكير دون حالة الجر والرفع ، تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة فى جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب فى حالة التنكير » [٦] .



---

(١) خالف البصريين فى هذة المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز نقل الفتحة فى حالة النصب مطلقا . انظر شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٢ ، وفى شرح الأشمونى : « وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال : رأيت بكَر » جـ ٤ / ٢٩٨ ، فحدد إجازة الأخفش بكونها فى المنون على غير ما نقل فى شرح التصريح ، وانظر فى هذا حاشية الصبان جـ ٤ / ٢٩٨ ، كما خالفهم الجرمى حيث أجاز النقل مطلقا . انظر ارتشاف جـ ١ / ٣٩٩ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٩٨ ، همع جـ٣/ ٣٩٦ ، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٩٨ .

(٢) هذه المسألة أحد وجوه خمسة تجوز فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التأنيث ، انظر هذه الوجوه فى ارتشاف جـ ١ / ٣٩٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٠ وما بعدها ، همع جـ ٣ / ٣٩٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٣١ ، ائتلاف / ٨٣ .

(٤) شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٨٩ .

(٥) همع جـ ٣ / ٣٩٦ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٧٣٥ .

زيادة همزة الوصل

(١٥٧) ذهب البصريون [(١)] إلى أن قولهم فى القسم : ايمن الله ، اسم مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل [(٢)] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مفرد ، وليس بجمع يمين ؛ لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ... ويدل عليه أنهم قالوا فى : ايمن : مُ الله ، ولو كان جمعا ، ما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفًا واحدًا ، إذ لا نظير له فى كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع فوجب أن يكون مفردا » [(٣)] .



---

(١) خالف البصريين فى كون « ايمن » اسما الزجاج والرمانى حيث ذهبا « إلى أن ايمن حرف جر » ارتشاف جـ٢/ ٤٦٩ ، ٤٨٠ ، مغنى/ ١٣٦ ، همع جـ٢/ ٣٩٥ ، ونص على مخالفة الزجاج فقط فى الارتشاف جـ٢/ ٤٧٦ ، وفى الارتشاف أيضًا « قال ابن طاهر : هو مغير عند سيبويه من « يمين » وقال غيره : بل هو مغير من فَعُل اسم مشتق من اليمن » جـ٢/ ٤٨٢ ، همع جـ٢/ ٣٩٦ ، فنسب ابن طاهر إلى سيبويه القول بأن ايمن مشتق من يمين .
هذا ، وقال فى شرح الأشمونى : « وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن » جـ٤/ ٣٨٧ ، فنسب إلى سيبويه فقط القول بأنه اسم مفرد من « اليمن » على عكس ما نسبه ابن طاهر إليه من أنه من « يمين » هذا ، ونسب المذهب إلى سيبويه فى الارتشاف . انظر جـ٢/ ٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) انظر الإنصاف جـ١/ ٤٠٤ ، ائتلاف / ٥١ ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٦٥ ، الأشباه جـ ٣/ ٣٥٣ ، حاشية الصبان جـ٤/ ٣٨٧ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٤٠٧ وما بعدها .

التصريف

(١٥٨) « ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو : جعفر وسفرجل ، لا زائد فيهما البتة »[١] .

واحتجوا « بأن قالوا : لا يخلو الزائد فى جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فعلر ؛ لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعّل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جعفل ، وكذلك يلتزمون فى وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دل على أن حروفه كلها أصول »[٢] .

(١٥٩) ذهب البصريون[٣] إلى أنه ليس من أبنية الاسم الرباعى المجرد الأصلية[٤] : فُعْلَل مضموم الأول مفتوح الثالث « بل هو فرع على فُعْلُل بالضم ؛ فتح تخفيفًا ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو : جُخدُب وطُحلُب وبُرقُع فى الأسماء ، وجُرشُع فى الصفات ، وقالوا للمخلب : بُرثُن ، ولشجر البادية : عُرفُط ، ولكساء مخطط : بُرجُد ، ولم يسمع فيها فُعْلَل بالفتح »[٥] .

---

(١) الإنصاف جـ٢ / ٧٩٣ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٤ / ٣٥٦ ، ارتشاف جـ١ / ١٧ ، ائتلاف / ٨٤ ، همع جـ ٣ / ٤٠٩ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٧٩٣ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه من الأبنية الأصلية للاسم الرباعى و « حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم ... » شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٤٧ ، ارتشاف جـ ١ / ٥٨ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٥٦ ، همع جـ ٣ / ٢٥٨ ، ائتلاف / ١٠٨ .
هذا ، وقال فى الخصائص : « نحو : امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال ... فُعْلَل فى غير قول أبى الحسن » جـ١ / ٦٧ ، فنسب المذهب إلى النحاة غير أبى الحسن ، فلم يخص نحاة البصرة .

(٤) « الرباعى المجرد خمسة أبنية : مفتوح الأول والثالث : اسما كجعفر وصفة كسَهلَب للرجل الطويل ، ومكسورهما : اسما كزِبرِج ... وصفة كحرمِل ... ، ومضمومهما : اسما كدُملُج وصفة كجُرشُع ، ومكسور الأول مفتوح الثانى : اسما كفطحل ... وصفة : كِيبطر ... ، ومكسور الأول مفتوح الثالث : اسما كدِرهَم وصفة كهِجرَع » شرح التصريح جـ ٢ / ٣٥٥ وما بعدها ، همع جـ٣ / ٢٥٧ وما بعدها ارتشاف جـ ١ / ٥٧ وما بعدها .

(٥) شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٤٧ ، ائتلاف / ١٠٩ .

(١٦٠) ذهب البصريون [١] إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف فى الكلمة « ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم وقمقم وفلفل وزلزل فالكل أصول ... لأنه إن جعل كل من المثلين زائدًا أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود ؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة : « عفعل » وعلى زيادة الثانى : « فلعل » وعلى زيادة الثالث : « فعفل » وكلها مفقود » [٢] .

(١٦١) ذهب البصريون [٣] إلى أنه إذا بنى الرباعى من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كلملمْ أمر من لملمَ ، وكفكفْ أمر من كفكف ، فاللام الثانية ، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم » [٤] فإن « حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لملمَ وكفكف غير مادة لمّ وكفّ فوزن هذا النوع : فعلل » [٥] .



(١) قال فى الارتشاف : « فإن تماثل حرفان وحرفان نحو : سخسخ وصلصل ولا أصل للكلمة غيرها نحو : مرمر فالأربعة أصول على ما نختاره ووزنه فعلل ، واختلف النقل عن النحاة فعن البصريين فى نقل ما اخترناه ، وعن الخليل ومن تابعه من بصرى ... أن وزنه فعفل فى نقل ، وكذا عن قطرب والزجاج فى نقل ، وعن سيبويه وأصحابه ... وزنه فعلٌ فى نقل فأصل ربرب ريبب استثقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفًا من جنس الأول ... وعن الزجاج فى نقل أنه فصل بين ما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، نحو كبكبه تقول : كبه ؛ فهو ثلاثى الأصل ، وبين ما لا يفهم فرباعى الأصل » جـ١/ ١١٠ وما بعدها ، فما اختاره أبو حيان ونقله عن البصريين يوافق ما ورد فى المراجع الواردة فى حاشية (٢) من هذه الصفحة من نسبة المسألة إلى البصريين ، وإن كان النص يحمل فى طياته نقولا مختلفة تشير إلى وجود المخالفة بين البصريين ، هذا ، وفى شرح التصريح ما يوافق ما نقله أبو حيان عن الخليل « وحكى عن الخليل ... أن وزنه فعفل تكررت فاؤه » جـ٢/ ٣٦٠ .

(٢) همع جـ ٣ / ٤١٥ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٤ / ٣٥٨ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٤٠٠ .

(٣) خالف البصريين فى هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى أن : « الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل » شرح الأشمونى جـ ٤ / ٤٥٩ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٦٠ ، ارتشاف جـ ١ / ١١٠ وما بعدها .

(٤) شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٥٩ .

(٥) شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٥٩ ، همع جـ٣/ ٤١٥ .

الإدغام

(١٦٢) ذهب البصريون « إلى أنه إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية نحو : تتناول وتتلون »[١] فإن « المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة »[٢] واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن حذف الأصلية أولى من حذف الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى »[٣].

(١٦٣) ذهب جمهور البصريين[٤] إلى أنه لا يجوز إدغام المثلين المتحركين من كلمتين إن « وليا ساكنا غير لين »[٥] فلا يجوز عندهم الإدغام فى مثل شهر رمضان .

(١٦٤) « ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[٦] إلى أنه لا يجوز »[٧] « إدغام اللام فى الراء نحو : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾[٨] ، ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾[٩] »[١٠].

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف جـ ١ / ١٦٣ ، ائتلاف / ١٣١ ، الأشباه جـ ١ / ٨٥ وما بعدها ، همع جـ ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٠١ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٤٩٣ ، حاشية يس جـ ٢ / ٤٠١ ، وفى المغنى : « لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور » / ٨٠٨ وما بعدها ، فنسب المذهب إلى الجمهور مطلقًا .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٨ .

(٣) السابق .

(٤) قال فى شرح التصريح : « وقد روى عن أبى عمرو الإدغام » جـ ٢ / ٣٩٩ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٨٦ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٤٨٦ ، همع جـ ٣ / ٤٤٥ ، ونقل فى الارتشاف مذهب أبى عمرو عن كتاب التعريف لأبى العلاء المعرى منسوبا إلى البصريين . انظر جـ ١ / ٣٣٣.

(٥) همع جـ ٣ / ٤٤٥ .

(٦) قال فى الهمع : « وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمى واليزيدى من البصريين ... إدغام الراء فى اللام نحو : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران : ١٢٩] ، ﴿ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾ [النساء : ٦٤] جـ ٣ / ٤٥٦ وما بعدها ، واقتصر على ذكر مخالفة أبى عمرو ويعقوب فقط فى شرح المفصل جـ ١٠ / ١٤٣ ، وارتشاف جـ ١ / ٣٣٤ .

(٧) ارتشاف جـ ١ / ٣٣٤ .

(٨) سورة الفتح آية ٢ .

(٩) سورة الطور آية ٤٨ .

(١٠) ارتشاف جـ ١ / ٣٣٤ .

مسائل متفرقة

(١٦٥) ذهب البصريون إلى أن ضمير الشأن [١] والقصة [٢] لا يفسر إلا بجملة [٣] خبرية مصرح بجزأيها [٤] نحو « قولك : هو زيد قائم » [٥] فلا يجوز عندهم أن يكون خبر ذلك الضمير اسمًا مفردًا نحو : ظننته قائمًا زيد ، كان قائمًا زيد « لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة ، فينبغى أن يكون الخبر جملة » [٦].

ولا يجوز عندهم كذلك « حذف بعض الجملة التى تفسره ؛ لأنها مؤكدة به ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها منافٍ لذلك ، فلا يجوز » [٧] نحو : « إنه قام ، وإنه ضُرِب على حذف المرفوع ، والتفسير بالفعل للفاعل أو المفعول » [٨].

(١٦٦) ذهب البصريون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر [٩] يسمى فصلاً [١٠] ، ولا

---

(١) قال فى شرح التسهيل : « إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى الشأن عند البصريين » جـ١/ ١٦٣ ، وانظر شرح المفصل جـ٣/ ١١٤ ، همع جـ١/ ٢٢٤، نحو : هو زيد قائم أى : الشأن زيد قائم .

(٢) قال فى الارتشاف : « فأما ضمير الشأن فمذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين » جـ١/ ٤٨٥ .

(٣) ورد أن أبا الحسن الأخفش أجاز أن يكون خبره مفردًا . انظر ارتشاف جـ١/ ٤٨٦ ، مغنى / ٦٣٧ .

(٤) انظر شرح التصريح جـ١/ ١٦٣ ، ارتشاف جـ١/ ٤٨٦ ، الأشباه جـ٨/ ٢٠٧ ، همع جـ١/ ٢٢٤ ، ولم يذكر : اشتراط التصريح بجزأى الجملة فى المغنى / ٦٣٧ ، ولا فى شرح المفصل جـ٣/ ١١٤ .

(٥) شرح المفصل جـ٣/ ١١٤ .

(٦) السابق . وانظر جـ٧/ ١٠١ .

(٧) شرح التسهيل جـ١/ ١٦٣ .

(٨) مغنى / ٦٣٧ .

(٩) هكذا عُبّر عنه فى الإنصاف جـ٢/ ٧٠٦ ، ائتلاف / ٦٧ ، بأنه يفصل بين النعت والخبر ، وفى الارتشاف : « ومحل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه » جـ١/ ٤٨٩ ، فجعله بين المبتدأ والخبر ونواسخه ، وفى شرح التسهيل : « وذكر التابع أولى من ذكر النعت ؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به » جـ١/ ١٦٧ « لوقوع الفصل فى نحو : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة ١١٧] والضمائر لا توصف » مغنى / ٦٤٤ ، وانظر همع جـ١/ ٢٢٧ .

(١٠) هذا الضمير له شروط ، لا يسمى فصلا إلا إذا توافرت له ، انظرها فى شرح التسهيل جـ١/ ١٦٧ =

موضع له من الإعراب [1] « نحو ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [2] ، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [3] الآية ، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [4] ، ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [5] ، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [6] » [7] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ؛ ولهذا سمى فصلا ، كما تدخل الكاف للخطاب فى : ذلك وتلك ، وتثنى وتجمع ، ولا حظ لها فى الإعراب ، و« ما » التى للتوكيد ، ولا حظ لها فى الإعراب ، فكذلك هاهنا » [8] .

(١٦٧) ذهب البصريون إلى أن « الكاف الحرفية » إذا دخلت على « أرأيت » التى بمعنى « أخبرنى » فإن « الفاعل هو التاء ، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب » [9] .

= وما بعدها ، ارتشاف جـ١ / ٤٨٩ وما بعدها ، مغنى / ٦٤١ وما بعدها ، همع جـ١ / ٢٢٨ وما بعدها .

(١) انظر الإنصاف جـ٢/ ٧٠٦ ، مغنى / ٦٤٥ ، ائتلاف / ٦٧ ، وفى الارتشاف : « والقائلون باسمية الفصل اختلفوا : فذهب البصريون القائلون باسميته ومنهم الخليل إلى أنه لها موضع له من الإعراب » جـ١/ ٤٩٤ ، وفى الهمع : « وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل » جـ١/ ٢٢٨ ، ففى الارتشاف والهمع لم ينسب المذهب صراحة إلى البصريين كما فى الإنصاف والمغنى والائتلاف ، غير أن المقابل للقائلين باسميته هم القائلون بحرفيته ، وهذا الفريق الثانى بطبيعة الحال يقول بأنه لا موضع له ؛ لأن الحروف لا موضع لها .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٧ .

(٣) سورة الصافات آية ١٦٥ .

(٤) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٥) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٦) سورة الكهف آية ٣٩ .

(٧) مغنى / ٦٤١ .

(٨) الإنصاف جـ٢/ ٧٠٧ .

(٩) الهمع جـ١/ ٢٥١ ، ارتشاف جـ١/ ٥١٠ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٤٧ .

(١٦٨) ذهب البصريون [١] إلى أن سوى « لا تكون إلا ظرفًا » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا نحو : قولهم : مررت بالذي سواك ، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها ، بخلاف « غير » نحو قولهم : مررت برجل سواك ، أي : مررت برجل مكانك أي : يغني غناءك ويسد مسدك ... ولو كانت مما يستعمل اسمًا لكثر ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا » [٣] .

(١٦٩) ذهب البصريون [٤] إلى أنه لا يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض « إلا بعوض نحو ألف الاستفهام نحو : قولك للرجل : آلله ما فعلت كذا ؟ أو هاء التنبيه نحو : ها الله » [٥] .

---

(١) قال في الارتشاف : « وكونها ظرفًا كالمجمع عليه ، إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف وتابعه ابن مالك ، فزعم أنها بمعنى غير ... وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفًا كثيرًا ، وغير ظرف قليلا ، وهو قول الرماني والعكبري وابن عصفور فيما حكاه ابن الضائع ، والذي في تأليف ابن عصفور أنه لا ينصرف كقول الجمهور » جـ٢/ ٣٢٦ ، فنص على مخالفة الزجاجي حيث ذهب إلى كونها اسمًا لا غير وتابعه ابن مالك ، ومخالفة الرماني والعكبري حيث ذهبا إلى كونها اسمًا وظرفًا ، ومثل ما في الارتشاف في همع جـ ٢ / ١١٨ .

وقال في شرح التصريح : « قال أبو حيان : ثم قال أبو القاسم الزجاج في الجمل وابن مالك : « سوى » كغير » معنى وإعرابا » جـ١/ ٣٦٢ ، فذكر الزجاج بدلا من الزجاجي كما سبق في الارتشاف والهمع ، وفي شرح الأشموني : « وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفا غالبا و « كغير » قليلا » جـ٢/ ٢٣٦ ، فلم يذكر إلا مخالفة الرماني والعكبري فقط ، هذا ، وفي شرح التسهيل : « إن أطلق على « سوى » ظرفًا إطلاقًا مجازيًا لم يمتنع ، وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة » جـ٢/ ٣١٦ ، وهو ما نسب إليه من متابعة الزجاجي كما في الارتشاف والهمع .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٢٩٤ ، التبيين / ٤١٩ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٨٣ وما بعدها ، شرح الرضي على الكافية جـ ٢ / ١٣٢ ، ائتلاف / ٤٠ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٩٦ وما بعدها .

(٤) قال في المغني : « ... قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور : إنه يجوز رومها في موضع جر ، بإسقاط حرف القسم ، وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى » / ٧٧٠ ، فخص اسم الله عندهم بالجواز دون عوض ، انظر ائتلاف / ١٤٧ .

وقال في شرح التسهيل : « وحكى الأخفش في معانيه أن من العرب من جر اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض ، وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول : كلا الله لآتينك ، يريد : كلا والله » جـ ٣ / ١٩٩ وما بعدها ، فنسب حكاية اختصاص اسم الله بجواز الجر دون عوض إلى الأخفش وغيره من الثقات ، وفي الارتشاف نسبها إلى سيبويه والأخفش وغيرهما ، انظر جـ ٢ / ٤٧٨ ، وفي الهمع نسبها إلى سيبويه وغيره . انظر جـ ٢ / ٣٩٢ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٣٩٣ ، وعبر عن مذهبهم في الارتشاف بقوله : « نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر ، وإبقاء عمله إلا إذا عوض عنه .... » جـ٢/ ٤٧٠ ، ونقله عنه في الهمع جـ٢/ ٣٨٦ .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع ، إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ... ويخرجُ على هذا الجرُ إذا دخلت « ألف الاستفهام وها التنبيه » نحو : آلله ما فعل ، وها الله ما فعلت ؛ لأن « ألف الاستفهام وها » صارتا عوضًا عن حرف القسم ، والذى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ... »[1] .

(١٧٠) ذهب البصريون « إلى أن اللام فى قولهم : لزيد أفضل من عمرو ... لام الابتداء »[2] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع ، وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيدًا قائمًا ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لزيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء ، بعد أن كان منصوبًا ، فدل على أنها لام الابتداء »[3] .

(١٧١) ذهب البصريون إلى أن « فعل الحال لا يقسم عليه »[4] فمنعوا « نحو : والله ليفعل زيد الآن ؛ استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك : والله إن زيدًا ليفعل الآن »[5] .

(١٧٢) ذهب البصريون[6] « إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إنْ » الشرطية نحو قولك : إنْ زيدٌ أتانى آته ... أنه يرتفع بتقدير فعل ، التقدير فيه : إنْ أتانى زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر »[7] .

---

(١) الإنصاف جـ١/ ٣٩٦ .
(٢) الإنصاف جـ١/ ٣٩٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٩٣ ، ائتلاف / ١٤٧ .
(٣) الإنصاف جـ١/ ٣٩٩ .
(٤) مغنى / ٧٨٩ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٢٠ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٣١٨ ، ٣٢٠ .
(٥) شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٢٠ .
(٦) قال فى الإنصاف : « وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه قال : يرتفع بالابتداء » جـ٢/ ٦١٦ ، وانظر / ٦٢٠ ، مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٧٠ ، جـ٢/ ٤٠ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٨٩ وما بعدها، حاشية الصبان جـ٢/ ٣٩٠ ، هذا ، وفى شرح التصريح جـ١/ ٤٣ ، نسب إلى الأخفش القول بجواز كون الاسم مرفوعًا بالفعل المذكور ، وفى شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٨٩ وما بعدها نسب المذهب إلى سيبويه .
(٧) الإنصاف جـ ٢ / ٦١٥ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٩ / ٩ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤٣٩ ، ائتلاف / ١٢٩ ، وفى التبيان فى إعراب القرآن « قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ امرأة مرفوع بفعل محذوف ، أى : إن خافت المرأة واستغنى عنه بخافت المذكور ، وقال الكوفيون : هو مبتدأ ، وما بعده الخبر وهذا عندنا خطأ » جـ١/ ٣٩٥ ، فعبر عن مذهب البصريين بقوله : « عندنا » .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بتقدير فعل ؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر »[1] .

(١٧٣) ذهب البصريون[2] إلى أن الواو من نحو « يعد ويزن » « حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة »[3] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التى توجب ثقلًا وجب أن يحذفوا واحدًا منها طلبًا للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال ... »[4] .

(١٧٤) ذهب البصريون إلى « أن الباء فى ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ تتعلق باسم مقدر مبتدأ فيكون الكلام جملة اسمية »[5] « والتقدير : ابتدائى بسم الله ، أى : كائن باسم الله ، فالباء متعلقه بالكون والاستقرار »[6] .

(١٧٥) ذهب البصريون إلى أن : « الأسماء لا تزاد ... وإنما تزاد الحروف »[7] .

(١٧٦) ذهب البصريون إلى أن وزن « إنسان » فِعْلان[8] .

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٦١٦ .

(٢) قال فى الخصائص : « ومما يقوى عندى قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو فى يعد ويزن ، ونحو ذلك : إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون فى يوعد ويوزن » جـ ٢ / ٣٢٥ ، فنسب الإجماع إلى النحاة عامة دون تخصيص ، ونقله عنه فى همع جـ ١ / ٧١ ، الأشباه جـ ٢ / ٢٣ ، فقد يكون المقصود إجماع نحاة البصرة ، وإلا فالكوفيون لهم مذهب فى المسألة غير مذهب البصريين . انظر ٣١٤ من هذا البحث .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٨٢ ، شرح المفصل جـ ١٠ / ٥٩ ، ائتلاف / ١٣٣ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٧٨٣ .

(٥) ائتلاف ١٥٨ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٣ ، همع جـ ٣ / ٩٣ .

(٦) التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٣ .

(٧) الأشباه جـ ٥ / ٢٦١ ، جـ ٧ / ٩٥ ، همع جـ ١ / ٣٠١ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٣٩ .

(٨) انظر الإنصاف جـ٢/ ٨٠٩ ، ائتلاف / ٨٥ ، ارتشاف جـ ١ / ١٨٥ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٢٢٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه « فعلان » لأن « إنسان » مأخوذ من الإنس ، وسمى الإنس إنسًا لظهورهم ، كما سمى الجن جنا لاجتنانهم أى : استتارهم .... وكما أن الهمزة فى الإنس أصلية ، ولا ألف ونون فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية فى إنسان ، ويجوز أن يكون سمى الإنس إنسًا ؛ لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ، فلهذا قلنا : إن وزنه فعلان »[1] .

(١٧٧) ذهب البصريون[2] إلى أن « أشياء » « وزنه لَفْعَاء والأصل فَعْلَاء »[3] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن « أشياء » على وزن « لَفْعَاء » ؛ لأن الأصل فيه : شيئاء بهمزتين على فَعْلاء ، كَطرفَاء ، وحَلْفَاء فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفى ساكن ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقدموا الهمزة التى هى اللام على الفاء ... »[4] .

(١٧٨) ذهب البصريون[5] إلى أن « خطايا وما كان نحوها مثل : رزايا جمع رزيئة على

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٨١١ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين فى هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أن وزنه أَفْعَاء والأصل أَفْعِلاء فهو عنده « جمع شىء بالتخفيف ، وجمع فَعْل على أَفْعِلاء ، كما يجمعونه على فُعَلاء فيقولون : سَمْح وسُمَحاء ، وفُعَلاء نظير أَفْعِلاء ، فكما جاز أن يجىء جمع فَعْل على فُعَلاء جاز أن يجىء على أَفْعِلاء ؛ لأنه نظيره » الإنصاف جـ ٢ / ٨١٣ ، ائتلاف / ٨٥ ، الأشباه جـ ٤ / ٣٠٤ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٨١٣ ، ائتلاف / ٨٥ ، الأشباه جـ ٤ / ٣٠٣ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى سيبويه فى الارتشاف جـ١/ ١٦١ ، ومثله فى همع جـ٣/ ٤٤١ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٨١٤ وما بعدها .

(٥) خالف البصريين فى هذه المسألة الخليل حيث ذهب إلى أن وزنها « فعالى » انظر الإنصاف جـ٢/ ٨٠٥ ، ونقله عنه فى ارتشاف جـ١/ ١٢٩ ، وشرح الأشمونى جـ٤/ ٤١١ .
وفى شرح التصريح : « ذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائى ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفًا ، ثم قلب الألف ياء » جـ ٢ / ٣٧١ ، وانظر شرح المفصل جـ ١٠ / ١١٣ وما بعدها ، غير أنه فى شرح التصريح جعل مذهب الخليل فى مقابل مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وفى شرح المفصل جعله فى مقابل مذهب أكثر النحويين مرة ، وعامة النحويين مرة أخرى ، والجماعة ثالثة ، هكذا وجدت الاحتجاج لمذهب الخليل فى المرجعين دون تصريح بأنه يقول بأن وزنها على فعالى ، هذا ونفس الاحتجاج موجود فى شرح الأشمونى مع التصريح بكونه يقول : إنها على وزن فعالى. انظر جـ٤/ ٤١١ =

وزن : فعائل »[1] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ، والأصل فيه أن يقال : خطايئ مثل خطايع ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها فى صحيفة وصحائف ، فصار خطائئ مثل خطاعع ... فاجتمع فيه همزتان ، فقلب الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياءً فصار خطايا ... »[2] .

(١٧٩) ذهب البصريون[3] إلى أن وزن « سيد وميت و هين » « فَيْعِل بكسر العين »[4] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فَيْعِل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن ... »[5] .

(١٨٠) ذهب البصريون إلى أن « صَمَحمح ودَمَكْمَك » « على وزن فَعَلْعَل »[6] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فَعَلْعَل ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فعلعل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين فى نحو : ضرَّب وقتَّل كان وزنه فعّل أو تكررت اللام فى نحو : احمرّ واصفرّ ، كان وزنه افعلّ ، فكذلك هاهنا . لما تكررت العين

= هذا وقال فى الارتشاف : « وأما خطايا ... لا هو على وزن فعائل وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب ، ومذهب البصريين غير الخليل أنه على فعائل ولا قلب فيه » جـ١/ ١٦١ ، فنسب إلى الخليل القول بأن وزنه فعائل ثم قلب .

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٨٠٥ ، وانظر ائتلاف / ٨٥ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٤١١ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٨٠٦ وما بعدها .

(٣) نسب المذهب فى شرح المفصل إلى المحققين من أهل البصرة . انظر جـ١٠ / ٩٥ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٧٩٥ وما بعدها ، التبيان جـ ١ / ٣٥ ، ائتلاف / ٨٤ ، وعبر عنهم بقوله : « أصحابنا » فى شرح المفصل « فالأصل : سيود وميوت على زنة فيعل بكسر العين ، هذا مذهب أصحابنا » جـ١٠/ ٦٨ وما بعدها .

(٥) الإنصاف جـ٢/ ٧٩٦ .

(٦) الإنصاف جـ٢/ ٧٨٨ ، ارتشاف جـ ١/ ٩٤ ، ائتلاف / ٨٤ .

واللام في نحو صَمَحْمَح ودَمَكْمَك يجب أن يكون وزنه : فَعَلْعَل لتكررهما فيه »[١] .

(١٨١) ذهب البصريون [٢] إلى أن « كينونة » وزنها « فَيْعَلُولة » [٣] الأصل « كيْونونة » اجتمع فيها « ياء وواو ، سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها فصار : كيْنُونة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونة » [٤] « ونظير الكينونة في الوزن القيدودة ، وهي : الطول ، والهيعوعة وهي مصدر : هاع الرجل إذا جبن هيعوعة ، والطيرورة من الطيران » [٥] .

(١٨٢) ذهب البصريون إلى أن « الاسم » « مشتق من السمو وهو العلو » [٦] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مشتق من السمو ؛ لأن السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموا ، إذا علا ، ومنه سميت السماء : سماءً ؛ لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ... » [٧] .

(١٨٣) ذهب البصريون « إلى أن « السين » التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل أصل بنفسها » [٨] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ، فينبغي أن يكون أصلا في نفسه ، لا مأخوذًا من غيره » [٩] .

(١٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كم » « مفردة موضوعة للعدد »[١٠] .

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٩٢ .
(٢) نسب المذهب إلى سيبويه في الهمع جـ٣/ ٤٢٣ .
(٣) انظر مجالس العلماء / ٣١٠ ، ونقله عنه في الأشباه جـ٥/ ٥٧ ، الإنصاف جـ٢/ ٧٩٦ .
(٤) همع جـ٣/ ٤٢٣ .
(٥) مجالس العلماء / ٣١٠ .
(٦) الإنصاف جـ١/ ٦ ، أسرار / ٤ ، التبيين / ١٣٢ ، شرح المفصل جـ١/ ٢٣ ، ارتشاف جـ١/ ١٢٢ ، ائتلاف / ٢٧ ، همع جـ٣/ ٤٢٥ ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٦٤ ، شرح الأشموني جـ٤/ ٣٨٥ .
(٧) الإنصاف جـ١/ ٦ وما بعدها .
(٨) الإنصاف جـ٢/ ٦٤٦ ، شرح المفصل جـ٨/ ١٤٨ ، ائتلاف / ١٥٦ .
(٩) الإنصاف جـ٢ / ٦٤٦
(١٠) الإنصاف جـ٢ / ٢٩٨ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٧٢ ، التبيين ٤٢٣ ، ائتلاف / ٤١ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها مفردة ؛ لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل »[١] .

(١٨٥) ذهب البصريون إلى أن « هلم »[٢] « مركبة من « ها » التى للتنبيه و « لُمّ » التى هى فعل أمر من قولهم : لَمّ الله شعثه ، حذفت ألفها تخفيفًا ، ولزم الحذف »[٣] .



(١) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٠ .

(٢) قال فى الهمع : « هلم الحجازية نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون ... » جـ ٣ / ٨٦ ، وهذا الكلام يشعر بأن القول بالتركيب خاص بالحجازية فقط دون التميمية ، فالضمير فى : « تركيبها » يعود على كلمة : « هلم الحجازية » فى بداية الجملة ، إلا أن الخلاف بين الحجازية والتميمية فى كونها اسم فعل أو فعل أمر ، فالحجازية اسم فعل لا تلحقه الضمائر ، والتميمية فعل تلحقه الضمائر . انظر همع جـ ٣ / ٨٦ ، شرح المفصل جـ ٤ / ٤٢ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٠٤ وما بعدها ، ارتشاف جـ٣/ ٢٠٩ وما بعدها ، وفيها قال : « وذهب بعضهم إلى أنها فى لغتهم اسم فعل » يعنى لغة تميم ، بل إن الصبان يصرح بما لا يدع مجالا للشك بأن الخلاف فى القول بالتركيب يشمل التميمية أيضا ، فقد قال تعقيبا على قول الأشمونى : « وهكذا حكم هلم عند بنى تميم » قال : « قوله : « وهكذا حكم هلم » نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون ... » جـ ٣ / ٣٠٤ ، وهو نفس نص الهمع عن الحجازية .

(٣) ارتشاف جـ ٣ / ٢٠٩ ، الأشباه جـ ٢ / ٨٥ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٥٤٧ ، وفى شرح المفصل نسب ابن يعيش المذهب إلى الخليل على حين نسبه الزمخشرى إلى البصريين . انظر جـ ٤ / ٤١ وما بعدها ، وفى شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين ثم قال : « وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ؛ إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت » جـ٢/ ٤٠٢ ، ومثله فى الهمع جـ٣/ ٨٦ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٤٩٨ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٣٠٤ .

تعقيب
ما يستخلص من الفصل

فى هذا الفصل وردت مائة وخمس وثمانون مسألة ، وهى مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نحاة مدرسة البصرة ، وحتى تكتمل الفائدة فإنى قد صنفت هذه المسائل حسب عدد المخالفين فى كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالى :-

أرقام المسائل التى ليس فيها خلاف		مسائل خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها ثلاثة علماء	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء
١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .		٣، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٨.	٨ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .	١٨ ، ٣٠ ، ٥٧ ، ٧٥ ٧٩ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٤٠ ، ١٦٤ .	٢٩ ، ٤٥ ، ٦٥ ، ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٦٨ .
مجموع	١٠٣	٥٠	١٧	٩	٦

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى : -

١ - أن ما يزيد عن خمسة وخمسين فى المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائة وخمس وثمانون مسألة - ليس فيه أى خلاف .

٢ - أن ما يزيد عن سبعة وعشرين فى المائة من مجموع المسائل فقط هى التى خالف فيها عالم واحد من علماء المدرسة .

٣٠ - أن ما يقل عن ثمانية عشر فى المائة فقط - وهى النسبة المتبقية من مجموع المسائل -

موزع على ثلاثة أصناف ، ما بين مسائل خالف فيها عالمان ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء ، وأخرى خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء كما هو موضح بالجدول .

ويلاحظ أن نسبة المسائل التى فيها مخالفة – فى هذا الفصل كبيرة إذا قيست بجملة المسائل الواردة فى الفصل حيث بلغ عدد المسائل التى فيها مخالفة اثنتين وثمانين مسألة .

وهى نسبة – كما قلت كبيرة – وقد يكون السبب فى هذا راجعًا إلى كثرة علماء هذه المدرسة ، فالكثرة داعية إلى تعدد الأقوال وظهور المخالفات .

وبعد هذا أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول بلا منازع فى مخالفة مدرسته حيث بلغ عدد المسائل التى خالف فيها مدرسته سبعًا وأربعين مسألة من جملة المسائل الواردة فى هذا الفصل ، ويأتى فى المركز الثانى – بفارق كبير – المبرد حيث بلغ عدد المسائل التى خالف فيها مدرسته خمس عشرة مسألة ، ثم الزجاج حيث بلغ عدد المسائل التى خالف فيها مدرسته اثنتى عشرة مسألة ، ثم الجرمى حيث خالف فى عشر مسائل ، ثم يونس حيث خالف فى ست مسائل وهكذا .

وظهور الأخفش كمخالف لمدرسته بهذه الصورة – السابقة – قد يكون عائدًا إلى اجتهاده وسعة علمه واطلاعه وبحثه فى المسائل .

. وفيما يلى جدول يوضح أرقام هذه المسائل :

أرقام المسائل التى خالف فيها الأخفش	مسائل خالف فيها المبرد	مسائل خالف فيها الزجاج	مسائل خالف فيها الجرمى	مسائل خالف فيها يونس
٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ .	١٠ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .	٨ ، ٢٩ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ١٢٤ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٨ .	٥٧ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٦ .	٦٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٤٩ .
مجموع ٤٧	١٥	١٢	١٠	٦



الفصل الثالث

المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة



المعرب والمبنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء والأفعال « لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقا ، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة الثانى »[(١)] .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأفعال المضارعة « إنما أعربت ، لأنه دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة »[(٢)] « ولتجردها من النواصب والجوازم »[(٣)] .

(٣) « ذهب الكوفيون إلى أن الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو : افْعَلْ معرب مجزوم »[(٤)] « بلام محذوفة ، وهى لام الأمر »[(٥)] .

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أنهم قالوا : إنما قلنا : إنه معرب مجزوم ؛ لأن الأصل فى قم واذهب : لتقم ، ولتذهب ، قال الله تعالى :[(٦)] ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [(٧)]وذكر أنها قراءة النبى ﷺ ، وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال فى بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » فدل على أن الأصل فى قم : لتقم ، واذهب : لتذهب ، إلا أنه لما كثر كلامهم ، وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجىء اللام فيه مع كثرة

---

(١) همع جـ١/ ٥٧ ، إيضاح / ٧٧ وما بعدها ، التبيين / ١٥٣ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٥٢ ، ارتشاف جـ١/ ٤١٤ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٢٩ ، الأشباه جـ٣/ ٣٢٥ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١١٦ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٠٦.

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٥٤٩ ، همع جـ١/ ٦٦ .

(٣) ائتلاف / ١٢٧ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٥٢٤ ، أسرار / ٣١٧ ، شرح المفصل جـ٧/ ٦١ ، التبيين / ١٧٦ وما بعدها ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٧٤ ، الإغراب / ٦٣ ، شرح التسهيل جـ٤/ ٥٧ ، ٦٢ ، ارتشاف جـ١/ ٣١٥ ، ائتلاف / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٥٥ ، الأشباه جـ٣/ ٢٥٢ ، ٣٢٤ وما بعدها ، همع جـ١/ ٥٩ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١١٣ ، حاشية يس جـ١/ ٥٥ .

(٥) شرح المفصل جـ٧/ ٦١ ، شرح التصريح جـ١/ ٥٥ ،

(٦) سورة يونس آية ٥٨ .

(٧) هكذا فى أسرار العربية ، وقال المحقق فى الحاشية : « ق ظ : فلتفرحوا » / ٣١٨ . والتى فى الحاشية هى موضع الشاهد ؛ وذلك لأن السياق يقتضى التاء ، فالمثالان قبلها بالتاء ، وقد قال فى أول المسألة : « فعل الـ[illegible] مواجه » وهى بالتاء فى الإنصاف جـ٢/ ٥٢٤ .

الاستعمال فيه ، فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا ... والوجه الثانى : أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل النهى معرب مجزوم ، نحو : لا تقم ولا تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو : قم واقعد ؛ لأن النهى ضد الأمر ، وهم يحملون الشىء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ...»[١] .

كما ذهبوا إلى « أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية »[٢] .

(٤) « ذهب الكوفيون[٣] إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهى : أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال معربة من مكانين »[٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال الإفراد نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أبًا لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أَبَوٌ ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء ، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك ، وفى النصب : رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد ، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ... ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة عن مكانين : لقلة حروفها تكثيرًا لها ، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه »[٥] .

(٥) « ذهب الكوفيون[٦] إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة

---

(١) أسرار / ٣١٧ وما بعدها .

(٢) ارتشاف جـ ٣ / ٣ ، شرح التسهيل جـ٤/ ٦٢ ، همع جـ١/ ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٣ ، جـ ٤ / ٣٤١ .

(٣) نسب المذهب فى بعض المراجع إلى الكسائى والفراء فقط مع ذكر مخالفة هشام لهما « ... وهشام من الكوفيين إلى أن هذه الحروف هى نفس الإعراب نائبة عن الحركات » ارتشاف جـ ١ / ٤١٥ وما بعدها ، همع جـ ١ / ١٢٥ ، ١٢٧ ، ونسب المذهب فى التبيين إلى الفراء فقط / ١٩٤ ، ولم ينسب المذهب إلى أحد من الكوفيين فى شرح الأشمونى واكتفى بذكر مخالفة هشام . انظر جـ ١ / ١٣٥ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ١٧ ، أسرار / ٤٤ ، شرح المفصل جـ ١ / ٥٢ ، مجالس العلماء / ٣٢٩ ، ائتلاف / ٢٨ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ١٩ وما بعدها .

(٦) بعد أن نقل المذهب عن الكوفيين فى الارتشاف نقل عن الكسائى والفراء وثعلب ما يلى : « وقال أبو =

والضمة والكسرة فى أنها إعراب »[١] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتتغير كتغير الحركات نحو : قام زيدٌ ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيدٍ ، وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ؛ فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها »[٢] .

(٦) « ذهب الكوفيون إلى أن « كلا وكلتا » فيهما تثنية لفظية ومعنوية و أصل « كلا » : كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء فى « كلتا » للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى « الزيدان والعمران » ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة »[٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنهما مثنيان لفظًا ومعنى ، وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس ، أما النقل : فقد قال الشاعر :

فى كِلتَ رِجْليْها سُلامَى وَاحِدَهْ ... كلتاهما مقرونة بزائده

فأفرد قوله : « كلت» فدل على أن« كلتا » تثنية ... »[٤] .

(٧) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن

= القاسم خلف بن فتح بن جودى : سيبويه والكسائى والفراء يقولون فى ألف المثنى ويائه : إنهما حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد وحركة الإعراب مقدرة فيهما ... وثعلب : الألف إعراب وقد روى عن الكسائى » جـ١/ ٢٦٤ ، فنسب إلى الكسائى والفراء فى التثنية عكس ما نسب إلى الكوفيين فى المذهب من كونها إعرابًا لا حرفى إعراب ، وإلى ثعلب والكسائى ما نسب إلى الكوفيين فى الألف فقط ، وفى التبيين نسب المذهب إلى الفراء / ٢٠٤ ، شرح المفصل جـ ٤ / ١٤٠ .

(١) الإنصاف جـ١/ ٣٣ ، إيضاح / ١٣٠ ، ارتشاف جـ١/ ٢٦٤ ، ائتلاف / ٢٩ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٥٧ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٣٣ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٤٣٩ ، شرح المفصل جـ١/ ٥٤ ، جـ٣/ ٤ ، أسرار / ٢٨٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٢٥٧ ، همع جـ١/ ١٣٨ ، ائتلاف / ٥٥ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٤٣٩ .

يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : طلحة وطلحون »[١] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون ؛ وذلك لأنه فى التقدير جمع طلح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصمّ

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ... »[٢] .

(٨) أجاز الكوفيون جمع الصفة المشتركة التى لا تقبل التاء التى للتأنيث بالواو والنون . « مستدلين بقوله :

منا الذى هو ما إنْ طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيبُ

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد »[٣] .

(٩) أجاز الكوفيون [٤] نصب ما جمع « بالألف والتاء » بالفتحة مطلقًا .



---

(١) الإنصاف جـ١/ ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التسهيل جـ١/ ٧٩ ، ارتشاف جـ١/ ٢٦٦ ، ائتلاف / ٣٠ ، همع جـ١/ ١٥٠ ، شرح الأشمونى جـ١/١٤٧ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٤٠ .

(٣) شرح الأشمونى جـ١/ ١٤٨ ، شرح التسهيل جـ١/ ٧٩ ، ارتشاف جـ١/ ٢٦٦ ، همع جـ١/ ١٥١ .

(٤) خالف الكوفيين فى هذه المسألة هشام حيث أجاز نصبه بالفتحة « فيما حذفت لامه ، ومنه قول بعض العرب : سمعت لغاتَهم » شرح الأشمونى جـ ١/ ١٦٣ ، فقصر الإجازة فيما حذفت لامه فقط ، وجعل الجمهور منهم الجواز مطلقا ، وانظر ارتشاف جـ ١/ ٤١٩ ، همع جـ١/ ٧٧ .

النكرة والمعرفة

(١٠) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو : هذا وذاك أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو »[١] .

. واحتجوا « بأن قالوا : إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ؛ وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشىء واحد »[٢] .

(١١) ذهب الكوفيون إلى أن الألف من « أنا » أصل ، وليست زائدة[٣] .

(١٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من : « هو وهى » الهاء وحدها »[٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان فى التثنية نحو : هما ، ولو كانتا أصلًا لما حذفتا ، والذى يدل على ذلك أنهما تحذفان فى حالة الإفراد أيضا ، وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر وهو العجير السلولى جاهلى :

فبيناه يَشْرى رَحْلَه قال قائلٌ لمن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

أراد بينا هو »[٥] . واحتجوا أيضا بحذف الياء فى نحو قول الشاعر :

« دارٌ لسعدى إذه من هواكا

أراد : إذ هى ، فحذف الياء »[٦] .

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٠٧ ، شرح التسهيل جـ١/ ١١٧ ، ائتلاف / ٦٩ ، همع جـ١/ ١٨٨ ، ونسب المذهب إلى الفراء فى الارتشاف جـ١/ ٤٦٠ .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٧٠٨ .

(٣) انظر شرح المفصل جـ٩/ ٨٤ ، شرح التصريح جـ١/ ٩٥ ، همع جـ١/ ٢٠١ ، الأشباه جـ١/ ٣٠٨ ، شرح الأشمونى جـ١/ ١٩٥ .

(٤) الإنصاف جـ٢/ ٦٧٧ ، شرح المفصل جـ٣/ ٩٦ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٤٧٣ ، شرح التصريح جـ١/ ٩٦ ، ١٠٣ ، همع جـ١/ ٢٠٣ ، ائتلاف / ٦٥ ، حاشية الصبان جـ١/ ١٩٥ .

(٥) الإنصاف جـ٢/ ٦٧٧ وما بعدها .

(٦) الإنصاف جـ٢/ ٦٨٠ .

(١٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون الوقاية يجوز حذفها فى « ما أحسنى » بناء على قولهم « إن «أحسن» ونحوه فى الوزن من أفعال التعجب اسم ، بدليل تصغيره ، سمع : ما أحيسنه »[١]

فلم يوجبوا إلحاقها بأفعال التعجب ، فيقولون : ما أجملنى وما أجملى .

(١٤) « ذهب الكوفيين إلى أن الياء والكاف فى : لولاى ولولاك فى موضع رفع »[٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الياء والكاف فى موضع رفع ؛ لأن الظاهر الذى قام الياء والكاف مقامه رفع ... فكذلك ما قام مقامه »[٣] .



---

(١) شرح التصريح جـ١/ ١١٠ ، ارتشاف جـ١/ ٤٧٠ ، همع جـ١/ ٢١٦ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٠٥ ، هذا ، وفى الإنصاف : « ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال : ما أكرمى بحذف النون كما يقال : ما أكرمنى » جـ١/ ١٣٢ ، فهو ينقل الإجماع على عدم جواز الحذف ، فى حين نقلت المراجع السابقة المذهب كما هو مبين .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل جـ ٣/ ١٨٥ ، ائتلاف / ٦٥ . ونقله فى الاقتراح عن أبى البقاء : « وقال : ... والكوفيون فى موضع رفع » الإصباح فى شرح الاقتراح / ١٦٩ ، ونقله فى موضع آخر عن الأندلسى ، انظر الاقتراح / ٧٣ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٦٨٧ .

العلم

(١٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع اللقب والاسم وكانا مفردين ، والاسم ليس فيه « أل » فإنه يجوز « إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو : هذا سعيد كُرْز ، ورأيت سعيدًا كرزًا ، ومررت بسعيد كرز »[1] .



---

(١) شرح الأشموني جـ ١ / ٢١٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٤٩٨ ، همع جـ ١ / ٢٣٤ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٢١٦ .

اسم الإشارة

(١٦) ذهب الكوفيون إلى أن ألف « ذا » اسم إشارة زائدة « لأنها قد تسقط فى مواضع »[1] .

« واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمة الله »[2] « وقالوا : والدليل على ذلك قولهم فى التثنية : ذان وذين ، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها فى التكثير »[3] .

* * *

(١) ائتلاف / ٦١ ، ارتشاف جـ١/ ٥٠٥ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ١٤ ، شرح المفصل جـ٣/ ١٢٧ ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٢٧ .
(٢) التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ١٤ .
(٣) شرح المفصل جـ٣/ ١٢٧ .

الموصول

(١٧) ذهب الكوفيون إلى أن « الأصل فى الذى : الذال وحدها وما عداها زائد ... واحتجوا لذلك بأن قالوا : رأينا الياء تسقط فى التثنية نحو قولك : اللذان واللذين ، وقالوا فى إحدى لغاتها : أللذْ بسكون الذال . قال الشاعر :

كاللذ تزبى زبية فاصطيدا » [١]

(١٨) ذهب الكوفيون إلى أن نون التثنية فى « اللذين واللتين وهذين وهاتين » يجوز تشديدهما مع الياء ، أى : فى حالتى الجر والنصب ، كما هو جائز مع الألف[٢]« لأنه قد قرئ فى السبع ﴿ربنا أرنا اللذينّ ﴾[٣] ، ﴿إحدى ابنتى هاتينّ ﴾[٤] بالتشديد فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين ، كما قرئ فى حالة الرفع : ﴿ واللذانّ يأتينها منكم ﴾[٥] ، ﴿فذانّك برهانان ﴾[٦] بالتشديد فيهما »[٧].

(١٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذى »[٨] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم . قال الشاعر :

---

(١) شرح المفصل جـ٣/ ١٣٩ وما بعدها ، الإنصاف جـ٢/ ٦٦٩ وما بعدها ، ائتلاف / ٦٥ . هذا ، وفى الارتشاف بعد أن نسب المذهب للكوفيين قال : « وفى البسيط ... مذهب الفراء أن الأصل ذا و ... للفراء تمحلات حتى صار الذى » جـ١/ ٥٢٥ ، فجعل الفراء مخالفا للكوفيين فيما نقله عن البسيط ، والأمر نفسه فى الهمع دون نقل عن البسيط . انظر جـ١/ ٢٦٦ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الأشمونى جـ١/ ٢٤٠ ، شرح التصريح جـ١/ ١٣٢ ، ارتشاف جـ١/ ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، ائتلاف/ ٨٠ ، همع جـ١/ ١٦٢ .

(٣) سورة فصلت آية ٢٩ .

(٤) سورة القصص آية ٢٧ .

(٥) سورة النساء آية ١٦ .

(٦) سورة القصص آية ٣٢ .

(٧) شرح التصريح جـ١ / ١٣٢ .

(٨) الإنصاف جـ٢ / ٧٢٢ ، ارتشاف جـ١ / ٥٣٢ ، ائتلاف / ٦٨ ، شرح التصريح جـ١ / ١٤٠ ، همع جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

لَعمري لأنتَ البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأَقْعُدُ فى أفيائه بالأصائِلِ

فقوله : « لأنت » مبتدأ و « البيت » خبره و « أكرم » صلة الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم »[1] .

وذهبوا إلى أن الأسماء « المضافة إلى معرفة ، والنكرة المضافة إلى نكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات مثال ... هذه دار زيد بالبصرة ، فالبصرة صلة دار زيد ، إذا كان له دار بالبصرة ودار بغيرها ... وهذه دار رجل دخلت ... فدخلت صلة دار »[2] .

(٢٠) ذهب الكوفيون إلى أن « ذا » وإن لم يتقدم عليه « ما » أو « من » فإنه يكون موصولاً وكذلك « ما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى « الذى » والأسماء الموصولة »[3] .

واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4] والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم « فأنتم » مبتدأ و « هؤلاء » خبره و « تقتلون » صلة « هولاء » وقال تعالى : ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5] »[6] .

كما احتجوا « بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميرى :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

... أى : والذى تحملينه طليق »[7] .

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٢٢ وما بعدها .

(٢) ارتشاف جـ١/ ٥٣٢ ، شرح التصريح جـ١/ ١٤٠ ، واقتصر فى الهمع على ذكر مذهبهم فى عد النكرة المضافة إلى معرفة موصولة ، انظر جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٧١٧ ، شرح التصريح جـ١/ ١٣٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٥٢٩ وما بعدها ، الأشباه جـ٤/ ١٣٨ ، همع جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ائتلاف / ٦٧ وما بعدها ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٨٦ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٥٧ وما بعدها ، حاشية يس جـ١/ ١٣٩ ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٥) سورة النساء آية ١٠٩ .

(٦) الإنصاف جـ٢/ ٧١٧ .

(٧) شرح التصريح جـ١/ ١٣٩ .

(٢١) ذهب الكوفيون إلى لزوم استقبال عامل « أى » الموصولة وتقديمه [(١)] « تقول : سأضرب أيهم قام ، ويأتينى أيهم جلس ، ولو قلت : ضربت أيهم قام ، لم يحسن » [(٢)] .

(٢٢) « ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى « الذى » وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم : لأضربن أيهم أفضل » [(٣)] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا﴾ [(٤)] بالنصب وهى قراءة هارون القارئ ، ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب » [(٥)]

(٢٣) ذهب الكوفيون إلى أن العائد فى صلة غير « أى » إن كان مرفوعا ، وكان مبتدأ فإنه يجوز حذفه [(٦)] سواء كان فى الكلام طول أم لم يكن ، فلا يشترط أن يكون فى الصلة طول [(٧)] .

---

(١) انظر شرح التسهيل جـ١/ ٢٠٠ ، شرح التصريح جـ١/ ١٣٥ ، همع جـ١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٦٨ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٦٩ ، وفى الارتشاف أن لزوم الاستقبال فى العامل إن كان فعلا مذهب الجمهور : سيبويه والكسائى وغيرهما ثم قال : « وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضى إلا أنه قليل ، وفى الغرة ما يخالف النقل قال : أى الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل ... » جـ١/ ٥٣٠ وما بعدها ، فما نقله عن الغرة يوافق ما فى المراجع السابقة .

(٢) ارتشاف جـ١/ ٥٣١ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٧٠٩ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٣/ ١٤٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٥٣٤ ، مغنى/ ١٠٧ ، ائتلاف/ ٦٧ ، شرح التصريح جـ١/ ١٣٦ ، همع جـ١/ ٢٩٥ ، وفى المغنى/ ١٠٩ « وزعم ثعلب أن « أيا » لا تكون موصولة أصلا وقال : لم يسمع « أيهم هو فاضل جاءنى » بتقدير الذى هو فاضل جاءنى » .

(٤) سورة مريم آية ٦٩ .

(٥) الإنصاف جـ٢/ ٧١١

(٦) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط . انظرها فى الارتشاف جـ١/ ٥٣٣ ، همع جـ١/ ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ١/ ٢٧٠ وما بعدها .

(٧) انظر ارتشاف جـ ١ / ٥٣٣ ، مغنى / ٤١٣ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٤٤ ، همع جـ ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٢٧٠ وما بعدها ، وفى شرح التسهيل : « وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقا » جـ١ / ٢٠٧ ، وانظر ٢٠٤ ، فشرط فى المبتدأ أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا حتى يجوز حذفه .

«ومنه قراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تماما على الذى أحسنُ ﴾ [١] وقراءة مالك بن دينار وابن السماك : ﴿ ما بعوضةٌ ﴾ [٢] بالرفع » [٣] .

(٢٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسميًا أو حرفيًا » [٤] .

« كقوله :

وعزة أحلى الناس عندى مودة وعزة عنى المعْرِضُ المتجافى » [٥] .

(٢٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف الموصول الاسمى [٦] « ومن حجتهم ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [٧] وقول حسان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر :

ما الذى دأبهُ احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أى : والذى أنزل ، و من يمدحه ، والذى أطاع هواه » [٨] .

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥٤ .
(٢) سورة البقرة آية ٢٦ .
(٣) شرح الأشمونى جـ ١ / ٢٧٠ وما بعدها .
(٤) همع جـ ١ / ٢٨٧ ، وانظر ٢٨٥ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ١ / ٢٥٩ ، ارتشاف جـ ١ / ٥٥٣ .
(٥) ارتشاف جـ ١ / ٥٥٣ .
(٦) انظر شرح التسهيل جـ ١ / ٢٣٥ ، جـ ٣ / ٢١٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٥٥٤ ، جـ ٣ / ٣١٠ وما بعدها ، مغنى / ٨١٥ وما بعدها ، ونقله عنه فى حاشية يس جـ ١ / ١٤٢ ، همع جـ ١ / ٢٨٩ ، شرح المفصل جـ٣ / ٦١ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١١٨ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ٢ / ٩٩٥ .
(٧) سورة العنكبوت آية ٤٦ .
(٨) مغنى / ٨١٥ وما بعدها .

(٢٦) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن نحو « أحسن » بالنصب فى قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [٢] يجوز أن يكون ﴿أَحْسَنَ﴾ نعتا لـ ﴿ ٱلَّذِىٓ ﴾ » [٣] ويكون الذى «نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل ... وفتحته إعراب لا بناء وهى علامة الجر » [٤] .

(٢٧) ذهب الكوفيون إلى « أنه يجوز الصلة « بمثل » بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله :

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحملجين » [٥] .

* * *

(١) نسب المذهب إلى الفراء فى شرح التسهيل جـ ١ / ٢١٩ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٤ .

(٣) ائتلاف / ١٣٨ .

(٤) مغنى / ٧٣٧ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٢٧١ .

(٥) همع جـ ١ / ٢٨١ ، وانظر ٢٧٩ ، ارتشاف جـ ١ / ٥٢١ ، شرح المفصل جـ ٣ / ١٥٣ وما بعدها .

المعرف بأداة التعريف

(٢٨) ذهب الكوفيون إلى « أن « أل » تكون عوضًا من الضمير فى نحو : مررت برجل حسن الوجهُ ، يريد : وجهه »[1] « وخرجوا على ذلك : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[2] ومررت برجل حسن الوجه و ضرب زيد الظهرُ والبطنُ ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن »[3]

« وأنشد الكوفيون :

أيا ليلة خرسَ الدجاج سهرتها بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلى

أراد : خرسًا دجاجُها ، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب »[4].



---

(١) ارتشاف جـ ١ / ٥١٧ ، جـ ٣ / ٢٤٦ ، شرح المفصل جـ ٦ / ٨٩ ، شرح التسهيل جـ ١ / ٢٦١ وما بعدها ، مغنى / ٧٧ ، ٦٥٢ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ٢/ ٩٤١ ، ١١٠٣ ، الأشباه جـ٢/ ١٥٠ ، همع جـ ١ / ٢٦٠ ، ائتلاف / ١٥٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٧٢ ، ٨٣ ، الكوكب الدرى / ٣٦٢ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٣١١ .

(٢) سورة النازعات آية ٤١ .

(٣) مغنى / ٧٧ .

(٤) شرح التسهيل جـ ١ / ٢٦٤ .

الابتداء

(٢٩) ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط سبق الوصف الذى يكون مبتدأ ويرفع ما يكتفى به عن الخبر بنفى أو استفهام ، فهم يعملون الوصف بدون اعتماد (١) .

واحتجوا بقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا   مقالة لهبى إذا الطير مرَّتِ

(٣٠) « ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك » (٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدًا ، عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ... » (٣) .

(٣١) « ذهب الكوفيون (٤) إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا يتضمن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك » (٥).

---

(١) انظر شرح التسهيل جـ١/ ٢٧٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٢٧ ، مغنى/ ٥٧٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٦٥ ، ١٥٧ وما بعدها ، ائتلاف/ ٧٩ ، همع جـ١/ ٣١٠ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٧ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ١٣٢ ، ٣٠٥ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٤٤ ، أسرار/ ٦٧ ، ٧٦ ، شرح المفصل جـ١/ ٨٤ ، شرح التسهيل جـ١/ ٢٧٢ ، ائتلاف / ٣٠ وما بعدها ، الأشباه جـ٢/ ٢٥٩ ، شرح التصريح جـ١/ ١٥٩ ، جـ٢/ ٢٤٨ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٠٩ ، هذا ، وفى بعض المصادر أن للكوفيين مذهبا آخر فى رافع المبتدأ .
« والمذهب الثانى : أنه يرتفع بالعائد من الخبر » التبيين/ ٢٢٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٩ ، وفى الهمع : «وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو : زيد ضربته ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبًا للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو : القائم زيد ترافعا » جـ١/ ٣١٢ ، الخصائص جـ١/ ١٨ ، ١٦٦ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٤٤ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى الكسائى « وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض كقولك : هذا زيد ، وزيد أنت » شرح التسهيل جـ ١ / ٣٠٧ ، همع جـ١/ ٣١٢ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٦٠ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٥٥ ، أسرار / ٧٢ ، شرح المفصل جـ ١ / ٨٨ ، التبيين / ٢٣٦ ، ائتلاف / ٣١ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٣١٤ ، ونقله عن صاحب البسيط فى الهمع جـ ١ / ٣١٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يتضمن ضميرًا ، وإن كان اسمًا غير صفة ؛ لأنه فى معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك : زيد أخوك ، فى معنى زيد قريبك ، وعمرو غلامك ، فى معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا فى معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ »(١) .

(٣٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو : قولك : هند زيد ضاربته هى ، لا يجب إبرازه »(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل ... أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له . قال الشاعر :

وإنَّ أمرأً أسرى إليك دونه   من الأرض مَوْمَاةٌ وبيداءُ سَمْلَق
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه   وأن تعلمى أنّ المعان موفقُ

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال : محقوقة أنت »(٣) .

(٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه « إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين ، فإن كان الظرف ... معرفة نحو : زيد خلفك ، ودارى خلف دارك ، فالنصب راجح »(٤) والرفع خاص « بالشعر أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثانى »(٥) دارى خلف دارك .

(٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقوعا فى

---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٥٦ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٥٧ ، ائتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلا من اسم الفاعل فى / ٧٥ وما بعدها ، وفى التبيين عبر باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها .
هذا ، فى شرح التصريح : « بشرط خوف اللبس ، نحو : زيد عمرو ضاربه هو » جـ١/ ١٠٥ ، ١٦٢ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٧ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٠٧ وما بعدها ، همع جـ١/ ٣١٤ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣١٦ وما بعدها ، ائتلاف/ ٧٦ ، حاشية يس جـ١/ ١٤٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ١٩٧ ، جـ٤/ ٨٥ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ٥٨ وما بعدها .

(٤) همع جـ١/ ٣٢٣ .

(٥) همع جـ١/ ٣٢٣ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٢١ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٢٣ .
قال عن مذهبهم فى الارتشاف : « اختير نصبه نحو : منزلى خلفك ، ويجوز رفعه » جـ٢/ ٥٨ ، فلم ينسب إليهم اختصاص الرفع بالشعر ، وكون المخبر عنه اسم مكان .

جميعه ، وهو نكرة فيجب « رفعه نحو : ميعادك يوم ويومان ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [١] ... كذا إذا كان واقعا فى أكثره نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [٢] » [٣] ويمتنع النصب والجر بفى «وحجتهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق » [٤].

(٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردًا كان أو جملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » [٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة ؛ لأنه يؤدى إلى أن تُقدِّمَ ضميرَ الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد ، كان فى قائم ضمير زيد ، وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد ، كانت الهاء فى أبوه ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه » [٦] .

(٣٦) ذهب الكوفيون « إلى أن نحو : كل رجل وضيعته ، مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه عندهم : مع ضيعته » [٧] « فكما أنك لو جئت « بمع » موضع « الواو » لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها » [٨] .

---

(١) سورة سبأ آية ١٢ .
(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .
(٣) همع جـ١/ ٣٢٣ ، وانظر ما قبلها ، شرح التسهيل جـ١/ ٣١٩ وما بعدها ، حاشية يس جـ١/ ١٦٧ ، وفى الارتشاف : « وإن كان مستغرقا نحو : صومك اليوم ... الكوفيون يلتزمون فيه الرفع » جـ ٢ / ٥٧ ، فلم يخص الظرف المنكر بالحكم ، بل إن الظرف فى المثال الثانى أتى به معرفة ، ولم يذكر استغراق المصدر أكثر الظرف ، كما هو موجود فى المراجع السابقة .
(٤) شرح التسهيل جـ١/ ٣٢٠ .
(٥) الإنصاف جـ١/ ٦٥ ، أسرار / ٦٩ وما بعدها ، شرح المفصل جـ١/ ٩٢ ، التبيين/ ٢٤٥ ، ائتلاف/ ٣٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٥ ، همع جـ١/ ٣٣٣ .
(٦) الإنصاف جـ١/ ٦٥ .
(٧) ائتلاف / ٧٦ .
(٨) شرح الأشمونى جـ١/ ٣٤٤ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٢٨٢ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٣٢ ، همع جـ١/ ٣٣٨ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٠ .

(٣٧) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه ينتصب بالخلاف ؛ وذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، وعمرو منطلق ، كان قائم فى المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، لم يكن أمامك فى المعنى فى هو زيد ، ولا وراءك فى المعنى عمرو ، كما كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفًا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما » [٣] .

(٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ... وذلك نحو قولك : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى قولك : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو : حل أمامك زيد ، وحل فى الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل ... » [٥] .



---

(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب حيث ذهب « إلى أنه ينتصب لأن الأصل فى قولك : أمامك زيد : حل أمامك ، فحذف الفعل ، وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف منه ، فبقى منصوبًا على ما كان عليه من الفعل » الإنصاف جـ ١ / ٢٤٥ ، التبيين / ٣٧٦ ، ائتلاف / ٢٥ . هذا ، ولم ترد مخالفة لثعلب فى المراجع الآتية : شرح التسهيل جـ ١ / ٣١٣ ، شرح المفصل جـ ١ / ٩١ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٢٤٣ ، مغنى / ٥٦٦ ، ائتلاف / ٨٩ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٦٦ ، همع جـ ١ / ٣٢١ ، جـ ٣ / ٩٢ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٥ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٥ وما بعدها .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٥١ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٥٧ ، التبيين / ٢٣٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢١ ، ائتلاف / ٩٢ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٥١ وما بعدها .

كان وأخواتها

(٣٩) ذهب الكوفيون [١] إلى أن المرفوع بعد كان « باقٍ على رفعه الذى كان فى الابتداء عليه » [٢] فلم تعمل كان فيه الرفع .

(٤٠) ذهب الكوفيون [٣] إلى أن خبر « كان » والمفعول الثانى لـ « ظننت » نصبا على الحال [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن خبر كان نصب على الحال أن كان فعل غير واقع -أى : غير معتد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعًا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضربًا رجلًا ، وضربًا رجالًا ، ولا يجوز ذلك فى « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائمًا ، كانا قيامًا ... وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال ، فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل فى المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه : « كان زيد فى حالة كذا » وكذلك يحسن أيضا فى ظننت زيدا قائما : ظننت زيدًا فى حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال ... » [٥] .

(٤١) ذهب الكوفيون إلى [٦] أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها وكذلك ما كان فى

---

(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه « ارتفع لشبهه بالفاعل » ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، همع جـ١/ ٣٥٣ ، فعملت « فيه الرفع » شرح التصريح جـ١/ ١٨٤ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٥٧ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، ولم تذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى الكوفيين فى شرح الأشمونى جـ١/ ٣٥٦ وما بعدها ، الأشباه جـ١/ ٢٩ .

(٣) ورد فى بعض المراجع أن الفراء يقول بنصبه لشبهه بالحال لا على الحال « فكان زيد ضاحكا مشبه عنده : بجاء زيد ضاحكا » همع جـ١/ ٣٥٣ ، ٤٨٦ ، ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، جـ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٤ ، ٢٤٦ وما بعدها ، ٣٠٨ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٥٧ .

(٤) انظر الإنصاف جـ٢/ ٨٢١ ، التبيين/ ٢٩٥ ، ائتلاف/ ١٢١ ، ارتشاف جـ٢/ ٧٢ ، همع جـ١/ ٣٥٣ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٨٢١ .

(٦) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى « أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال : قائما ما زال زيد ... وذلك لأن ما للنفى ، وأنه يستأنف بها للنفى ؛ ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بأن واللام فى الإيجاب ، فجرت فى ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام ... » شرح المفصل جـ ٧ / ١١٣ ، الإنصاف جـ ١ / ١٥٩ ، التبيين / ٣٠٢ ، شرح التسهيل جـ ١ / ٣٥١ ، ارتشاف جـ٢/ ٨٧ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٨٩ ، ائتلاف / ١٢٢ ، همع جـ ١ / ٣٧٣ .

معناها من أخواتها : ما انفك ، وما فتئ ، وما برح .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « ما زال » ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله فى الفعل متطاولة ، والذى يدل على أنه ليس بنفى أن « زال » فيه معنى النفى ، و « ما » للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابًا ... إذا كان كذلك ، صار « ما زال » بمنزلة كان فى أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك « ما زال » ينبغى أن يجوز تقديم خبرها عليها ... »[١] .

(٤٢) « ذهب الكوفيون[٢] إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها »[٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وذلك لأن « ليس» فعل غير متصرف ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف ، كما أجريت « كان » مجراه ؛ لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب ضارب مضروب واضرب ، ولا يكون ذلك فى ليس ... »[٤] .

(٤٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر من مفعول وحال وغيرهما ، فيقال : كان طعامك آكلًا زيد ، كان طعامك زيدٌ آكلًا .

واحتجوا بقول الشاعر :

قنافِذ هدّاجون حول بيوتهمْ ... بما كان إياهم عطيةُ عوّدا

---

(١) الإنصاف جـ١/ ١٥٥ وما بعدها ، ولم يذكر مخالفة فيما يلى من مراجع : ارتشاف جـ٢/ ٧٥ ، الأشباه جـ٣/ ٣٣٩ ، حاشية الصبان جـ١/ ٣٥٧ .

(٢) ذكرت فى بعض المراجع مخالفة الفراء فى هذه المسألة : « ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : قائمًا ليس زيد ، وهو قول .... وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ، واحتجوا لذلك بالنص والمعنى . أما النص فقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] ووجه الدليل أنه قدم معمول الخبر عليها ، وذلك أن يوم معمول مصروفًا الذى هو الخبر ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ... » شرح المفصل جـ٧/ ١١٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٨٧ ، شرح التصريح جـ١/ ١٨٨ ، هذا ، وفى الهمع نسب المذهب إلى جمهور الكوفيين دون نص على المخالف . انظر جـ١/ ٣٧٣ ، بل إن ابن جنى فى الخصائص تفرد ونسب إلى الكوفيين القول بالجواز . انظر جـ٢/ ٣٨٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ١/ ١٦٠ ، أسرار/ ١٤٠ ، التبيين/ ٣١٥ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٥١ ، ائتلاف/ ١٢٣ ، شرح الأشمونى جـ١/ ٣٧٠ .

(٤) الإنصاف جـ١/ ١٦١ .

• ومثله قول الآخر :

فأصبحوا والنوى عالى مُعَرَّسِهمْ   وليس كلَّ النوى يُلقِى المساكينُ [(١)]

❊ ❊ ❊

(١) انظر شرح التسهيل جـ١ / ٣٦٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١ / ١٨٩ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ١١٩ ، ائتلاف / ١٣٣ ، همع جـ ١ / ٣٧٥ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٣٧٤ .

ما ولا ولات وإنْ المشبهات بليس

(٤٤) ذهب الكوفيون [(١)] إلى أن الاسم المرفوع بعد « ما » « مرفوع على الابتداء » [(٢)] فلم تعمل « ما » الرفع فيه .

(٤٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف الخافض » [(٣)] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل فى الخبر ؛ وذلك لأن القياس فى « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصًا ، كحرف الجر لما اختص بالأسماء عمل فيها ... وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل ، كحرف الاستفهام والعطف ... ولهذا كانت مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز ؛ لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم يقو على العمل فى الخبر ، كما عملت « ليس » لأن « ليس » فعل و « ما » حرف ، والحرف أضعف من الفعل ...» [(٤)]

(٤٦) ذهب الكوفيون [(٥)] إلى أنه إذا اقترنت « ما » « بإنْ » فإنه يجوز النصب [(٦)] و« إنْ » هذه عندهم نافية جيء بها بعد « ما » توكيدًا [(٧)] .

---

(١) قال فى شرح التصريح : « وقال الكوفيون : عملت فى الأول فقط ... كذا قال الشاطبى ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ » جـ١/ ١٩٦ ، فنسب الشاطبى إليهم أن الاسم بعدها مرفوع بها .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٢٠ ، شرح المفصل جـ٢/ ١١٦ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ١٩٠ ، شرح التصريح جـ١/ ١٩٦ ، همع جـ١/ ٣٨٩ ، حاشية يس جـ١/ ١٩٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ٢٨٨ .

(٣) الإنصاف جـ١/ ١٦٥ ، أسرار ١٤٣ ، التبيين/ ٣٢٤ ، شرح المفصل جـ١/ ١٠٨ ، شرح التسهيل جـ١/ ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ١٩٠ ، ارتشاف جـ ٢/ ٢٢ ، ١٠٦ ، ائتلاف/ ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٩٦ ، همع جـ ١ / ٣٨٩ حاشية الصبان جـ ١ / ٣٨٨ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ١٦٥ .

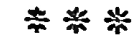
(٥) قال فى الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى الكوفيين : « نقل ابن عصفور عن الكسائى والفراء أنه إذا جيء بإن بعد « ما » لا يجوز النصب ولا الجر بالباء » جـ٢/ ١٠٥ ، فنقل ابن عصفور مخالفة الكسائى والفراء فى عدم إجازتهم النصب .

(٦) انظر الأشباه جـ٣/ ٣٤٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٩٧ ، همع جـ ١ / ٣٩١ .

(٧) انظر شرح التسهيل جـ١/ ٣٧١ ، شرح التصريح جـ١/ ١٩٧ ، ارتشاف جـ٢/ ١٠٥ ، همع ٣٩١ .

(٤٧) ذهب الكوفيون [1] إلى أنه يجوز تقديم معمول [illegible]
زيد آكلاً .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « ما » [illegible]
نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها [illegible]
أكرم ، وبشرًا لا أخرج ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف [illegible]



---

(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة ثعلب حيث ذهب [illegible]
« ما » ردا لخبر كانت بمنزلة « لم » ولا يجوز التقديم [illegible]
عليه نافيا : ما زيد آكلا طعامك ، فمن هذا الوجه [illegible]
ما زيد بآكل طعامك ، كانت بمنزلة اللام فى جواب [illegible]
التبيين / ٣٢٧ ، ارتشاف جـ٢/ ١٠٥ ، ائتلاف [illegible]
(٢) الإنصاف جـ١/ ١٧٢ .

أفعال المقاربة

(٤٨) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المقرون بأن بعد عسى ، نحو : عسى زيد أن يقوم بدل اشتمال من فاعلها ؛ فالمعنى عندهم فى : عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد ، فقدم الاسم ، وأخر المصدر[1] .



(١) انظر همع جـ ١ / ٤١٦ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٢٢ ، مغنى / ٢٠٢ .

إن وأخواتها

(٤٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « إن » وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : إن زيدًا قائم وما أشبه ذلك »[(١)] وإنما هو مرفوع بما ارتفع به قبل دخولها .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما تنصبه ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهى فرع عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهى أضعف منه ؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل ؛ فينبغى أن لا تعمل فى الخبر ، جريًا على القياس فى حط الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عمله ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها »[(٢)] .

(٥٠) ذهب الكوفيون إلى أن « لكن » « مركبة وأصلها « إنّ » زيدت عليها لا والكاف »[(٣)] .

(٥١) ذهب الكوفيون إلى أن « اللام الأولى فى لعل أصلية »[(٤)] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن اللام أصلية ؛ لأن لعل حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة ... إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شىء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية فى كل

---

(١) الإنصاف جـ١/ ١٧٦ ، أسرار / ١٥٠ ، التبيين / ٣٣٣ ، الإغراب / ٦٧ ، ١٣٩ ، شرح المفصل جـ١/ ١٠١ وما بعدها ، ائتلاف / ١٦٦ وما بعدها ، الأشباه جـ١/ ٢٩ ، شرح التصريح جـ١/ ٢١٠ وما بعدها ، همع جـ١/ ٤٣١ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٢٨٨ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٨ .

(٢) الإنصاف جـ١ / ١٧٦ .

(٣) شرح المفصل جـ٨ / ٧٩ ، الإنصاف جـ١ / ٢٠٩ ، وفى شرح التصريح : « من لا وإن والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفًا » جـ١/ ٢١٢ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ ١ / ٤٢٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٢٨ ، هذه المراجع السابقة لم تنص إلا على الكوفيين لا جمهورهم ولا شىء من هذا القبيل ، وفى المغنى : « قال الفراء : أصلها : « لكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين وقال باقى الكوفيين : مركبة من : « لا » و « إن » والكاف زائدة ... » / ٣٨٣ ، وذكر مذهب الفراء منسوبًا إليه فى شرح الأشمونى جـ ١ / ٤٢٣ وما بعدها .
هذا ، وفى كل من الارتشاف جـ ٢ / ١٢٨ ، وهمع جـ ١ / ٤٢٦ ، بعد أن ذكر القولين السابقين – قول الكوفيين المنسوب إليهم أعلى ، وقول الفراء المنسوب إليه أسفل – نسب إلى قوم منهم أنها مركبة من « لا وكأن » فهم مجمعون على أنها مركبة ، مختلفون فيما ركبت منه على ثلاثة أقوال .

(٤) الإنصاف جـ١/ ٢١٨ ، شرح المفصل جـ٨/ ٨٨ ، التبيين / ٣٥٩ ، ائتلاف / ١٧٣ ، همع جـ١/ ٤٢٩ .

مكان على كل حال »[١].

(٥٢) لم يجز الكوفيون دخول اللام على خبر « إن » إذا كان جملة فعلية مصدرة بحرف التنفيس وهو : سوف [٢] ، فلا يجوز عندهم « إن زيدًا لسوف يقوم »[٣] .

(٥٣) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام فى خبر « لكن » كما يجوز فى خبر « إن » نحو : ما قام زيد لكن عمرًا لقائم »[٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام فى خبر لكن النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها قال الشاعر :

ولكننى من حبها لعميد

وأما القياس فلأن الأصل فى لكن : إنّ زيدت عليها لا والكاف ، فصارتا جميعا حرفًا واحدًا كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر :

لَهِنَّكِ من عبسية لَوَسِيمةٌ على هنوات كاذبٍ من يقولها

فزاد اللام والهاء على إن ، فكذلك هاهنا زاد عليها لا والكاف ، فإن الحرف قد يوصل فى أوله وآخره ، فما وصل فى أوله نحو : هذا وهذاك ، وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [٥] »[٦] .

(٥٤) « ذهب الكوفيون [٧] إلى أن « إنْ » المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى

---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٢١٩ .
(٢) انظر شرح المفصل جـ٩/ ٢٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ١٤٤ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٩ ، همع جـ١/ ٤٤٦ ، حاشية الصبان جـ١/ ٤٣٦ .
(٣) شرح المفصل جـ ٩ / ٢٦ .
(٤) الإنصاف جـ ١ / ٢٠٨ وما بعدها ، التبيين/ ٣٥٣ ، شرح المفصل جـ ٨ / ٦٤ ، ٧٩ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٤٦ ، مغنى / ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ائتلاف / ١٧٢ ، همع جـ ١ / ٤٤٦ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٤٣٧ وما بعدها .
(٥) سورة مريم آية ٢٦ .
(٦) الإنصاف جـ ١ / ٢٠٩ وما بعدها .
(٧) نقل فى الارتشاف أن الكسائى يقول : « إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة ... أو على الأفعال كانت بمعنى « ما » واللام بمعنى إلا » جـ ٢ / ١٥١ ، وهمع جـ ١ / ٤٥٣ أى : أنه يقول بإعمال المخففة فى الأسماء ، فخالفهم بذلك .

الاسم »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل ؛ لأن المشددة إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح ، كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها »[٢] ، « ويرون أنها فى قولهم : « إن زيدًا لقائم » بمعنى النفى ، وإنْ واللام بمعنى إلا فالمعنى : ما زيد إلا قائم »[٣].

(٥٥) ذهب الكوفيون[٤] إلى أنه لا يجوز حذف خبر « إنّ » وأخواتها « إلا مع النكرة »[٥] أى : أن يكون الاسم نكرة .



(١) الإنصاف جـ١/ ١٩٥ ، التبيين/ ٣٤٧ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ١٢٤ ، ٤١٤ ، ٥٨٥ ، شرح المفصل جـ٨/ ٧٢ ، جـ٣/ ١٢٩ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٢ / ٣٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ١٤٩ وما بعدها ، مغنى / ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٣١ ، ائتلاف / ١٦٩ وما بعدها ، الأشباه جـ٣/ ٣٤٢ ، همع جـ١ / ٤٥٣ ، الكوكب الدرى / ٣٦٠ .

(٢) الإنصاف جـ١ / ١٩٥ .

(٣) شرح المفصل جـ٨ / ٧٢ ، الإنصاف جـ٢ / ٦٤٠ ، ائتلاف / ١٥٥ .

(٤) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى « جواز حذفه معرفة كان أو نكرة ، إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو : إنّ محلًا وإن مرتحلا » ارتشاف جـ٢ / ١٣٥ ، شرح المفصل جـ١ / ١٠٤ ، همع جـ١ / ٤٣٥ .

(٥) الخصائص جـ٢/ ٣٧٤ ، ونسب المذهب إلى قوم فى شرح التسهيل « وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة » جـ٢ / ١٥ .

لا التى لنفى الجنس

(٥٦) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى « بلا » معرب منصوب بها نحو : لا رجل فى الدار » [١] .

« واحتجوا لذلك بقولهم : لا رجل وغلامًا عندك ، بالعطف على اللفظ ، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها ؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها ؛ لأنه إنما يعطف للاشتراك فى العامل» [٢] .

(٥٧) ذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء اسم « وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة » [٣] .



(١) الإنصاف جـ١/ ٣٦٦ ، التبيين / ٣٦٢ ، شرح المفصل جـ ١ / ١٠٦ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٦٤ .
(٢) شرح المفصل جـ ١ / ١٠٦ .
(٣) مغنى / ٣٢٢ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٣٧ ، همع جـ ١ / ٤٧٣ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٦ .

ظن وأخواتها

(٥٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين فعل ومرفوعه نحو : قام ظننت زيد ، وجب الإلغاء ، فلا يجوز عندهم نصب زيد ، وهو مرفوع على الفاعلية لا على الابتداء [1] .

(٥٩) ذهب الكوفيون [2] إلى أنه يجوز أن تلغى « ظننت وأخواتها » عن العمل فى مفعولاتها مع تقدمها عليها مطلقا [3] .

« واستدلوا على ذلك بقوله : وهو بعض بنى فزارة :

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقى   إنى وجدت مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

برفع ملاك على الابتدائية ، والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما ، وفى الحماسة بنصبهما على الإعمال ، وقوله وهو كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال » [4] .

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر ارتشاف جـ ٣ / ٦٦ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٨٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٥٤ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٣٩ .

(٢) قال فى الارتشاف : « وذهب ... والكوفيون فى نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء ، والإعمال عندهم أحسن ، وعن الفراء كقول جمهور البصريين ، ولا يلغى متقدمه » جـ ٣ / ٦٤ .
فهذا النص ينقل خروج الفراء من الكوفيين حيث نسب إليه القول بعدم جواز الإلغاء ، وهو قول جمهور البصريين . انظر ١٣١ من هذا البحث .

(٣) انظر ائتلاف / ١٣٤ ، همع جـ ١ / ٤٩١ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣٩ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٥٨ .

(٤) شرح التصريح جـ ١ / ٢٥٨ .

الفاعل

(٦٠) ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على العامل « فيجيز الكوفيون : الزيدان قام ، والزيدون قام »[١] .

« تمسكًا بنحو قول الزباء ... :

ما لِلْجِمال مَشْيُها وئيدًا أجندلا يحملن أم حديدًا

وجه التمسك : أن مشيها روى مرفوعا ، ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وئيدًا ، وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلا بوئيدًا مقدما عليه ، فقد تقدم الفاعل على المسند »[٢] .

(٦١) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف تاء التأنيث من الفعل الذى فاعله « جمع المؤنث بالألف والتاء فأجازوا فيه : قام الهندات »[٣] .

وأجازوا كذلك إثبات التاء فى « جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال : قامت الزيدون »[٤] .

« واحتجوا بنحو : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٥] فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، وبنحو : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[٦] فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث »[٧] .

* * *

(١) ارتشاف جـ٢/ ١٧٩ ، مغنى / ٧٥٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٢٨٧ ، جـ٢/ ٢٨٣ ، همع جـ١/ ٥١١ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٦٥ ، حاشية يس جـ٢/ ٢٨٣ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٦٤ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح جـ ١ / ٢٧١ .

(٣) ارتشاف جـ ١ / ٣٥١ ، جـ ٣ / ٤ ، همع جـ ٣ / ٢٩٣ .

(٤) همع جـ ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ٤ .

(٥) سورة يونس آية ٩٠ .

(٦) سورة الممتحنة آية ١٢ .

(٧) شرح التصريح جـ ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٧٧ .

النائب عن الفاعل

(٦٢) ذهب الكوفيون إلى جواز « نيابة غير المفعول به مع وجوده ... ومنه قراءة أبى جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون ﴾ [١] فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوما منصوبا وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ولو ولدت قفيزةُ جَرْوَ كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب وهو مفعول به » [٢] .



(١) سورة الجاثية آية ١٤ .

(٢) شرح التسهيل جـ٢/ ١٢٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٢٩٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٢١٩ ، التبيين/ ٢٦٨ ، ائتلاف/ ٧٧ ، ارتشاف جـ٢/ ١٩٤ ، همع جـ١/ ٥٢٠ وما بعدها .

اشتغال العامل عن المعمول

(٦٣) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن قولهم : زيدًا ضربته ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ؛ وذلك لأن المكنى – الذى هو الهاء العائد – هو الأول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبًا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيدًا ، وضربت أخاك عمرًا » [٣] .



(١) قال فى شرح التصريح : « وزعم الكسائى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما فى المعنى لشىء واحد » جـ١/ ٢٩٧ ، ومثله فى الهمع جـ٣/ ١٠٧ ، فنسب المذهب إلى الفراء ، وجعل الكسائى مخالفا حيث نسب إليه القول بإلغاء الضمير وعدم إعمال الفعل فيه .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٨٢ ، شرح المفصل جـ٢/ ٣٠ ، شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤٣٩ ، ائتلاف ١٠٦ ، ١١٣ .

(٣) الإنصاف جـ١ / ٨٢ .

تعدى الفعل ولزومه

(٦٤) ذهب الكوفيون [١] إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه ، فلا يجوز : ما طعامك أكَلَ إلا زيد [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل فى الأصل محذوف قبل ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذى يدل على ذلك قولهم : « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » ولو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ... فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفى بالفعل من أحد فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه » [٣] .



(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة ثعلب حيث ذهب إلى أنه يجوز « ما طعامك أكَلَ إلا زيد ، واحتج بأن زيد مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : عمرًا ضرب زيد » الإنصاف جـ١ / ١٧٣ وما بعدها ، ائتلاف / ١٦٦ .

(٢) انظر التبيين / ٣٣٠ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٥٣ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ١٧٤ .

التنازع فى العمل

(٦٥) « ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين فى باب التنازع نحو : « أكرمنى وأكرمت زيدًا وأكرمت وأكرمنى زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى » [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا ، قال امرؤ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحد ... » [٢] .

* * *

---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٨٣ ، شرح المفصل جـ ١ / ٧٧ وما بعدها ، التبيين / ٢٥٢ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٧٩ ، ٣١٥ ، جـ٢/ ٩٦٥ ، ١٠٤٩ ، الإغراب / ٥٢ ، ٦٢ ، ونقله عنه فى الاقتراح . انظر / ٦٧ ، ٦٩ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٦٧ ارتشاف جـ ١ / ٨٩ ، مغنى / ٦٦٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، ائتلاف / ١١٣ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٢٠ ، الأشباه جـ١/ ١١٤ ، جـ ٨ / ١٣٧ ، همع جـ ٣ / ٩٤ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ١٤٨ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٨٣ وما بعدها .

المفعول المطلق

(٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه نحو : ضرب ضربًا ، وقام قيامًا »[1] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قوامًا ؛ فيصح المصدر لصحة الفعل . وتقول : قام قيامًا ، فيعتل لاعتلاله ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ، ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربًا فتنصب ضربًا بضربت ... »[2] .



---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٢٣٥ ، أسرار / ١٧٣ ، إيضاح / ٥٦ ، التبيين / ١٤٣ ، الإغراب / ٤٩ ، ونقله عنه فى الاقتراح . انظر / ٦٧ ، شرح المفصل جـ ١ / ١١٠ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ١٧٨ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٠٢ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٢٥ ، ائتلاف / ١١١ ، الأشباه جـ ١ / ١٣٨ ، همع جـ ١ / ١١ ، جـ٢/ ٣٧ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ١٦٣ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٣٥ وما بعدها ، إيضاح / ٦٠ وما بعدها

المفعول له

(٦٧) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول له « ينتصب انتصاب المصادر[١] ، وليس على إسقاط حرف الجر »[٢] .

* * *

(١) « ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر فإذا قلت : ضربت زيدا تأديبًا ، فكأنك قلت : أدبته تأديبًا » همع جـ٢/ ٩٩ .

(٢) همع جـ ٢ / ٩٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٢١ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٣٧ ، ونقله عنه في حاشية الصبان جـ٢/ ١٧٩ .

المفعول معه

(٦٨) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف ... » [٣] .



(١) قال فى الارتشاف : « ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف » جـ٢/ ٢٨٦ ، ونقله عنه فى همع جـ ٢ / ١٧٨ ، وانظر حاشية الصبان جـ ٢ / ٢٠٠ ، فنسب المذهب إلى بعضهم فقط ، ونسب إلى معظمهم القول بأن الواو هيأته لينتصب انتصاب الظرف ، هذا ، وفى شرح التصريح نسب المذهب إلى أكثرهم ، والمخالفة إلى جماعة منهم . انظر جـ ١ / ٣٤٤ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ ، أسرار / ١٨٢ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٩ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٤٩ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ ٤ ٢٤٤ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٥٠ ، ونقله عنه فى همع جـ ٢ / ١٧٨ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٥١٨ ، ائتلاف / ٣٦ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٢٠٠ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٤٨ .

الاستثناء

(٦٩) ذهب الكوفيون [١] إلى أن المستثنى إذا كان فى الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلا « فالمختار فى هذا الإتباع » [٢] « وهو ... عطف ... « وإلا » عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف بـ « بل » « ولا » و لكن » [٣] « نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [٤]،﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [٥] ، ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٦] » [٧] .

(٧٠) « ذهب الكوفيون [٨] إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو » [٩] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لمجيئه كثيرًا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ [١٠] أى : ولا الذين ظلموا ، يعنى : والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة ...» [١١] .

---

(١) ذكر فى شرح التصريح أن ثعلبًا رد على الكوفيين هذا القول : « وقال فى الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو : ما قام إلا زيد ، وليس شىء من أحرف العطف يباشر العامل » جـ١/ ٣٥٠ . هذا ، ولم أجد فى مرجع آخر أن ثعلبًا رد على الكوفيين مذهبهم ، والموجود فى المغنى : « ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شىء من أحرف العطف يلى العامل » / ٣٠١ ، هكذا دون نسبة إلى ثعلب أو غيره .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٣٠٠ .

(٣) همع جـ٢/ ١٨٨ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٢٨٢ ، مغنى/ ٩٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٩ وما بعدها ، شرح الأشمونى ٢١٤ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٤ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٥) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٦) سورة النساء آية ٦٦ .

(٧) همع جـ ٢ / ١٨٨ .

(٨) نسب المذهب فى المغنى إلى الفراء . انظر / ١٠١ ، ونقله عن التسهيل فى الأشباه . انظر جـ٨/ ١٨٣ .

(٩) الإنصاف جـ١/ ٢٦٦ ، التبيين/ ٤٠٣ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٩٤ وما بعدها ، ائتلاف/ ١٧٤ ، همع جـ٢/ ٢٠٣ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(١١) الإنصاف جـ١/ ٢٦٦.

(٧١) ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » في الاستثناء المنقطع تقدر « بسوى »[١] .

(٧٢) ذهب الكوفيون إلى أن اسم« ليس ، ولا يكون » ضمير مستتر فيهما عائد « على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيدًا ، فالمعنى ليس هو زيدًا أي : ليس فعلهم فعل زيد ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه »[٢] .

(٧٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حاشا » التنزيهية نحو : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٣] « فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف »[٤] .

(٧٤) أجاز الكوفيون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتباع في المسبوق بالنفي وقاسوا عليه[٥] « فيقول : ما قام إلا زيدٌ أحد ، قال سيبويه : سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما لي إلا أبوك ناصر ، وقال حسان ﷺ :

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

بالرفع ووجهه أن العامل وهو الابتداء في المثال و « يكن » التامة في البيت فرع لما بعد إلا ، وهو أبوك في المثال ، والنبيون في البيت ، وأن المؤخر وهو « ناصر » في المثال و « شافع » في البيت عام ؛ لوقوعه في سياق النفي أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى منه ، لكنه بدل كل من كل »[٦] .

(٧٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد »[٧] .

---

(١) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٢٦٤ ، ائتلاف/ ١٦٢ ، همع جـ٢/ ١٨٦ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١١ ، وفي الارتشاف : « يقدر بسواء » جـ٢/ ٢٩٦ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٣٢٠ ، شرح المفصل جـ٢/ ٧٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٦٢ وما بعدها .

(٣) سورة يوسف آية ٣١ ، ٥١ .

(٤) مغني ١٦٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٣٤٧ ، همع جـ٢/ ٢١٤ ، شرح الأشموني جـ٢/ ٢٤٥ وما بعدها .

(٥) انظر شرح التصريح جـ١/ ٣٥٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٠٧ ، همع جـ٢/ ١٩١ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢١٩ .

(٦) شرح التصريح جـ١/ ٣٥٥ .

(٧) الإنصاف جـ١/ ٢٧٣ ، ائتلاف ١٧٥ ، همع جـ٢/ ١٩٤ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى الكسائي ثم قال : « وفي النهاية أجازه الكوفيون » جـ٢/ ٣٠٧ ، ونقله في الكوكب الدري عن الكسائي . انظر / ٣٧٣ ، ونسبة في التبيين إلى بعض الكوفيين . انظر / ٤٠٦ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خلا أنَّ العتاق من المطايا . حَسِيْنَ به فهن إليه شُوْسُ ... » [1]

❊ ❊ ❊

(١) الإنصاف جـ ١ / ٢٧٣ .

الحال

(٧٦) ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : كلمته فاه إلى فى « أصله كلمته جاعلًا فاه إلى فى فهو مفعول به »[١] وليس حالا .

كما ذهبوا إلى منع تقديم فاه على كلمته « فلو قلت : فوه إلى فى كلمنى عبد الله ، لم يجز ذلك عند أحد من الكوفيين »[٢] .

(٧٧) ذهب الكوفيون إلى أن الحال إذا كان فيها « معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة ، وهى مع ذلك نكرة ، نحو : عبدُ الله المُحْسِنَ أفضلُ منه المسىء ، التقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا أساءَ ... فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفة فى اللفظ نحو جاء زيد الراكبَ »[٣] .

(٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن المصادر من نحو « قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٤] ، ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[٥] ، ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٦] و[٧] ﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ »[٨] وقولهم : « قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة وعيانا ... »[٩] ذهبوا إلى أنها مفاعيل مطلقة « منصوبة بالفعل الذى قبلها ، وليست فى موضع الحال »[١٠] .

---

(١) همع جـ٢/ ٢٢٥ ، شرح المفصل جـ٢/ ٦١ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٣٢٤ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ٢١ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٣٥ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٧٠ .

(٢) ارتشاف جـ٢/ ٣٣٦ ، شرح التسهيل جـ٢/ ٣٢٥ ، همع جـ٢/ ٢٢٦ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٢٥ .

(٣) همع جـ٢/ ٢٣٠ ، ارتشاف جـ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٧٤ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٥٦ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٦) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٧) سورة نوح آية ٨ .

(٨) ارتشاف جـ٢/ ٣٤٢ .

(٩) السابق .

(١٠) ارتشاف جـ٢/ ٣٤٢ وما بعدها ، شرح التصريح جـ١/ ٣٧٥ ، همع جـ٢/ ٢٢٨ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٥٧ .

(٧٩) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر التالى « أما » نحو : « أما علمًا فعالم » منكرا كان أو معرفة بأل « مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم »[١].

(٨٠) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد « إن كان صاحب الحال ضميرًا أو ظاهرًا والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند »[٢] ويمنع التقديم إذا كان صاحب الحال ظاهرًا وهى اسم « لا يجوز : مررت ضاحكة بهند »[٣].

(٨١) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : راكبًا جاء زيد ، ويجوز مع المضمر نحو : راكبا جئت »[٤].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : راكبًا جاء زيد ، كان فى « راكبًا » ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز »[٥].

(٨٢) ذهب الكوفيون[٦] إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فإنه يجوز توسط الحال بأن يقدم على العامل دون المبتدأ إذا كانت الحال « من مضمر مرفوع نحو : أنت قائمًا فى

---

(١) شرح التصريح جـ١/ ٣٧٤ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٤٤ ، همع جـ٢/ ٢٢٩ .
(٢) همع جـ٢/ ٢٣٦ .
(٣) ارتشاف جـ٢/ ٣٤٨ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٨٠ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٦٤ .
(٤) الإنصاف جـ١/ ٢٥٠ وما بعدها ، التبيين / ٣٨٣ ، ائتلاف / ٣٧ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٤٩ ، الإغراب / ٥٧ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٨١ ، همع جـ٢/ ٢٣٧ وما بعدها .
(٥) الإنصاف جـ١ / ٢٥١ .
(٦) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى الجواز مطلقا ، فلم يقيده بكون الحال من مضمر مرفوع ، واستدل بقراءة الحسن البصرى : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ بنصب مطويات وغيرها ، انظر شرح التصريح جـ١ / ٣٨٥ ، شرح الأشمونى جـ٢ / ٢٦٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢ / ٣٥٥ ، وقال فى الصفحة التى تليها : « وفى كتاب النقد لابن الحاج : زيد قائمًا فى الدار أجازها . . . الكسائى وأجازه الفراء فى الشعر » فزاد مخالفة الكسائى ، حيث نسب إليه القول بجواز التوسط إذا كانت الحال من ظاهر ، كما فى المثال ، وخصص إجازة الفراء بالشعر لا مطلقا . هذا ، وفى الهمع نسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة لأحد ، غير أنه ذكر القول بالجواز مطلقا ولم ينسبه لأحد ، وهو قول الفراء كما فى المراجع السابقة ، انظر جـ٢ / ٢٤٠ ، ونسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة فى حاشية الصبان جـ٢ / ٢٧٠ .

الدار »[1] ويمنع التوسط إذا كانت من ظاهر .

(٨٣) « ذهب الكوفيون[2] إلى جواز وقوع الفعل الماضى حالا سواء كان معه « قد » أو لم تكن »[3] واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا ، النقل والقياس : أما النقل فقد قال الله : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[4] فحصرت فعل ماض وهو فى موضع الحال ، وتقديره : حصرةً صدورهم ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : ﴿ أو جاؤكم حصرةً صدورهم ﴾ وهى قراءة الحسن البصرى ، ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم ، وقال أبو صخر الهذلى :

وإنى لتعرونى لذاكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطرُ

فبلله : فعل ماض وهو فى موضع الحال ، فدل على جوازه ، وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : مررت برجل قاعد وغلام قائم ، جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعدًا ، وبالغلام قائمًا ، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قعد وغلام قام ، فينبغى أن يجوز أن تقع حالا للمعرفة . . . »[5] .

(٨٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور ، وكلاهما صالح للخبرية ، بأن حَسُنَ السكوت عليه ، وكُرِّرَ الظرف أو المجرور فإن « النصب فى مثل هذا لازم ؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع »[6] فهم « يوجبون انتصابه على الحال »[7] كما فى قوله

---

(١) شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٧٠ .

(٢) فى شرح الرضى على الكافية : « والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا « قد » فى الماضى المثبت ... » جـ١ : : فأخرج الفراء منهم ، وفى الارتشاف : « ولا نقدر قبله « قد » خلافا للفراء » جـ٢/ ٣٧٠ .

(٣) شرح المفصل جـ٢/ ٦٧ ، الإنصاف جـ١/ ٢٥٢ ، التبيين/ ٣٨٦ ، ائتلاف / ١٢٤ ، همع جـ١ ، مغنى / ٢٢٩ ، ٨٣٣ ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٢٨٤ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٢٨٤ .

(٤) سورة النساء آية ٩٠ .

(٥) الإنصاف جـ١ / ٢٥٢ وما بعدها .

(٦) شرح التسهيل جـ ٢ / ٣٤٧ ، همع جـ ٢ / ٢٤١ ، ارتشاف جـ ٢ / ١٦١ ، ٣٥٧ ، وعبر عن الحال بالصفة فى الإنصاف جـ١ / ٢٥٨ ، وائتلاف / ٣٧ ، وباسم الفاعل فى التبيين / ٣٩١ .

(٧) شرح الرضى على الكافية جـ ٢ / ٢٨ .

تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [٢] و « نحو قولك: في الدار زيد قائما فيها » [٣].

* * *

(١) سورة هود آية ١٠٨ .

(٢) سورة الحشر آية ١٧ .

(٣) الإنصاف جـ ١/ ٢٥٨ ، وواضح أن النصب اللازم في هذه المسألة: للاسم المذكور مع المبتدأ، ففي الآية الأولى الاسم هو ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ وفي الآية الثانية: ﴿ خَٰلِدَيْنِ ﴾ وفي المثال: قائما.

التمييز

(٨٥) ذهب الكوفيون إلى أن التمييز يجوز أن يكون معرفة كقوله : « وهو رشيد اليشكرى :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو» [١]

و « فى نحو : سفه نفسه ، وغبن رأيه ، وبطر عيشه ، وألم بطنه ... » [٢].



(١) شرح التصريح جـ ١ / ٣٩٤ ، همع جـ ٢ / ٢٦٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٨٤ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٣٨٥ ، مغنى / ٧٢٠ ، ائتلاف / ٤٤ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٢٩٠ ، ٢٩٩ .

(٢) شرح الرضى على الكافية جـ ٢ / ٧٢ .

حروف الجر

(٨٦) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن « رُبَّ » اسم »[٢].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه اسم حملا على « كم » ؛ لأن « كم » للعدد والتكثير، و«رب» للعدد والتقليل، فكما أن « كم » اسم، فكذلك « رُبَّ » والذى يدل على أن « رب » ليس بحرف جر أنها تخالف حروف الجر، وذلك فى أربعة أشياء، أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . . . »[٣].

(٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » يجوز أن تجر « الضمير، فتجره متكلمًا ومخاطبًا وغائبًا ؛ قياسًا على قوله :

فتى حتاك يا بن أبى يزيد »[٤]

(٨٨) ذهب الكوفيون إلى جواز مطابقة الضمير فى « رُبَّ » للتمييز [٥] نحو « ربه رجلًا، وربها امرأة، وربهما رجلين، وربهم رجالا، وربهن نساء »[٦].

(٨٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « مِنْ » يجوز استعمالها فى الزمان والمكان »[٧].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « من » فى الزمان أنه قد جاء ذلك فى

---

(١) قال فى شرح المفصل : « وقد ذهب الكسائى، ومن تابعه من الكوفيين إلى أن « رب » اسم » جـ٨/ ٢٧، فهو لا يجزم بعدم وجود الخلاف .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٨٣٢، شرح التسهيل جـ٣/ ١٧٥، ارتشاف جـ٢/ ٤٥٥، مغنى/ ١٧٩، ائتلاف/ ١٤٤، همع جـ٢/ ٣٤٦، حاشية الصبان جـ٢/ ٣٠٣ .

(٣) الإنصاف جـ٢ / ٨٣٢ وما بعدها .

(٤) ارتشاف جـ٢ / ٤٦٩، وانظر ٦٤٨، مغنى / ١٦٦، ونقله عنه فى شرح التصريح جـ٢ / ٣، همع جـ٢/ ٣٤١ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ١٨٤، ارتشاف جـ٢/ ٤٦٣، مغنى / ٦٣٨، شرح التصريح جـ٢ / ٤، همع جـ٢ / ٣٥١، حاشية الصبان جـ٢ / ٣٠٩ .

(٦) ارتشاف جـ٢ / ٤٦٣ .

(٧) الإنصاف جـ١/ ٣٧٠، أسرار / ٢٧٢، شرح المفصل جـ٤/ ٩٣، جـ٨/ ١١، ارتشاف جـ٢/ ٤٤١، مغنى / ٤١٩، ائتلاف / ١٤٢، شرح التصريح جـ٢/ ٨، وهمع جـ٢/ ٣٧٧ .

كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [1] و « أول يوم » من الزمان ، وقال الشاعر : وهو زهير بن أبى سلمى :

لِمَنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومن دَهْرِ

فدل على أنه جائز » [2] .

(٩٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « واو رب » تعمل فى النكرة الخفض بنفسها » [3] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو هى العاملة ؛ لأنها نابت عن « رب » ، فلما نابت عن « رب » وهى تعمل الخفض ، فكذلك الواو لنيابتها عنها . . . والذى يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو فى أول القصيدة كقوله :

وبلد عامية أعماؤه

وكقول الآخر :

وبلدة ليس بها أنيس

وما أشبه ذلك ، فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه » [4] .

(٩١) ذهب الكوفيون [5] إلى جواز إنابة أحرف الجر بعضها عن بعض ، وكذلك أحرف الجزم وأحرف النصب ، وذلك بلا شذوذ [6] .

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٠ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦ ، الإغراب / ٤٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٣٧ ، ٤٦١ ، مغنى / ٤٧٣ ، ائتلاف / ١٤٥ ، همع جـ ٢ / ٣٨٤ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣٥٠ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦ وما بعدها .

(٥) نسب المذهب فى المغنى إلى أكثر الكوفيين . انظر / ١٥٠ وما بعدها .

(٦) ونقل المذهب فى شرح التصريح عن المغنى إلا أنه نسبه إلى الكوفيين لا إلى أكثرهم ، انظر جـ ٢ / ٤ - ٦ ؛ ونقله عنهما فى حاشية الصبان منسوبًا إلى الكوفيين أيضا كما فى التصريح . انظر جـ ٢ / ٢١٢ .

الإضافة

(٩٢) « ذهب الكوفيون [١] إلى أنه يجوز إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان » [٢] .
واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله وكلام العرب كثيرا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ۝ ﴾ [٣] واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت ، وهما بمعنى واحد . . . ومن ذلك قولهم : « صلاة الأولى » و « مسجد الجامع » و « بقلة الحمقاء » والأولى فى المعنى هى الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هى الحمقاء ، وقد أضافوها إليها فدل على ما قلناه » [٤] .

(٩٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب ؛ فإنه يجوز الإعراب والبناء « لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا ، فمن الدلائل النقلية قراءة نافع : ﴿ هَـٰذَا يومَ ينفع الصادقين صِدقُهُمْ ﴾ [٥] بنصب اليوم ... وكفتحة : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ﴾ [٦] فتحة : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ [٧] فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو » [٨] .

---

(١) قال فى شرح الأشمونى : « أجاز الفراء إضافة الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . . . ونقله فى النهاية عن الكوفين » جـ ٢ / ٣٧٦ ، فنسب المذهب إلى الفراء ، ونقل نسبته إلى الكوفيين عن النهاية . هذا ، ونقل فى الأشباه : « ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله فى باب الصفة المشبهة : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافته حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين فى ذلك ؛ لأنه قد أضاف الشىء إلى نفسه » جـ ٥ / ٢٥٤ ، فمن هذا النص يفهم أن القائل بالجواز هو سيبويه فقط ، وأن الكوفيين لا يقولون بالجواز .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٤٣٦ ، ونقله فى الارتشاف عن النهاية . انظر جـ ٢ / ٥٠٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٥٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٣ وما بعدها . همع جـ ٢ / ٤١٨ وما بعدها .

(٣) سورة الواقعة آية ٩٥ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٤٣٦ وما بعدها .

(٥) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٦) سورة الشعراء آية ٨٨ .

(٧) سورة الانفطار آية ١٩ .

(٨) شرح التسهيل جـ٣/ ٢٥٥ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ٢/ ١٢٦٥ ، ائتلاف / ٧٢ ، شرح التصريح جـ٢/ ٤٢ ، همع جـ٣/ ٢٧٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ٢/ ٣٨٧ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٥٢٢ ، =

(٩٤) ذهب الكوفيون إلى أن « كلا وكلتا » يجوز « أن يضافا إلى نكرة إذا كانت محدودة فيقال : كلا رجلين عندك قائمان » [١].

(٩٥) « ذهب الكوفيون [٢] إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح فى كل موضع يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعنى غير قيام زيد وما نفعنى غير أن قام زيد » [٣].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن ؛ وذلك لأن « غير » هاهنا قامت مقام « إلا » وإلا حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : « ما نفعنى غير قيامك » أو غير متمكن كما قال :

لم يمنع الشَّرب منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ فى غُصُونٍ ذات أوْقالِ » [٤]

(٩٦) ذهب الكوفيون إلى أن إضافة « أفعل التفضيل » غير محضة [٥].



= إلا أنه فى جـ ١ / ٣١٦ ، قال : « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدرة بماض ، فإعرابه أحسن ، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين ، وجاز عند الكوفيين نحو : أجىء فى يوم يقدمُ زيد ، وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء ... » فلم ينسب إليهم القول بجواز الإعراب والبناء عند الإضافة إلى جملة اسمية ، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرة بمضارع وكلمة « منه » فى أول نصه الهاء فيها عائدة إلى الأشياء التى تجيز البناء . انظر جـ ١ / ٣١٥ .

(١) ارتشاف جـ ٢ / ٥١١ ، مغنى / ٢٦٨ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٢ ، همع جـ ٢ / ٤٢٣ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٣٩١ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٩٢ .

(٢) نسب القول بجواز البناء على كل حال إلى الفراء فى شرح التسهيل جـ٢/ ٣١٢ ، شرح التصريح جـ١/ ٣٦١ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٢٨٧ ، التبيين / ٤١٦ ، ائتلاف / ٣٩ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٢٨٧ .

(٥) انظر ارتشاف جـ ٢ / ٥٠٥ ، همع جـ ٢ / ٤١٥ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٦٤ .

إعمال المصدر

(٩٧) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر المعرف باللام لا يجوز إعماله « وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر »[١] « كقوله : ضعيف النكاية أعداءه »[٢] « فالنكاية » مصدر مقرون بأل و « أعداءه » عندهم معمول لعامل يفسره المصدر ، والتقدير : ينكى أعداءه بضعف .

(٩٨) ذهب الكوفيون « إلى أن المصدر المنون لا يعمل ، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل ، يفسره المصدر من لفظه ، وتنوينه صار كزيد وعمرو »[٣] «كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾[٤] التقدير : يطعم »[٥] .

(٩٩) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال المصدر مضمرًا « واستدلوا بقوله :

وما الحربُ إلا علمتم وذقتمُ وما هو عنها بالحديث المرجم

أى : وما الحديث عنها »[٦] .

(١٠٠) ذهب الكوفيون[٧] إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة ، وهو بزنة حدث الثلاثى »[٨] يعمل « لأنه الآن دال على الحدث وعليه قول القطامى :

أكفرًا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرّتاعا

---

(١) ارتشاف جـ ٣ / ١٧٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٦٣ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ٤٣٠ .
(٢) شرح الأشمونى جـ ٢ / ٤٢٩ .
(٣) ارتشاف جـ٣/ ١٧٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ٦٣، ٢٦٦ ، همع جـ٣/ ٤٧ ، التبان فى إعراب القرآن جـ٢/ ٨٠٢ .
(٤) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .
(٥) همع جـ ٣ / ٤٧ .
(٦) همع جـ٣/ ٤٣ ، ارتشاف جـ٣/ ١٧٣ ، شرح التصريح جـ٢/ ٦٢، شرح الأشمونى جـ٢/ ٤٣٢ ، حاشية يس جـ٢/ ٦٢ .
(٧) قال فى الهمع : « قال الكسائى إمام أهل الكوفة : إلا ثلاثة ألفاظ : الخبز والدهن والقوت ، فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك » جـ ٣ / ٥٢ فذكر مخالفة الكسائى فى هذه الألفاظ الثلاثة .
(٨) شرح التصريح جـ ٢ / ٦٤

« فعطائك » اسم المصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني »[1].

(١٠١) ذهب الكوفيون إلى جواز الإتباع على محل « المجرور بالمصدر فاعلا أو مفعولا[*] » ومنه قوله :

حتى تَهَجَّر في الرواح وَهَاجَهَا طلب المعقِّب حقَّهُ المظلومُ

فرفع « المظلوم » على الإتباع لمحل « المعقب » ... وتقول : عجبت من أكل الخبز واللحم ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل »[2].

* * *

(١) شرح التصريح جـ ٢ / ٦٤ ، وانظر جـ ١ / ٢٧٠ ، ارتشاف جـ ٣ / ١٧٩ ، ائتلاف / ٧٣ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٤٣٥ .

(٢) همع جـ ٣ / ٢٠٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٦٤ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٤٣٩ وما بعدها ، وزاد في الارتشاف : « إلا أن الكوفيين في الإتباع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ... فتقول : عجبت من شرب الماء واللبنِ زيدٌ » جـ ٣ / ١٧٧ ، فزاد اشتراطهم ذكر الفاعل في الإتباع على محل المفعول المجرور .

(٣) شرح الأشموني جـ ٢ / ٤٣٨ وما بعدها .

إعمال اسم الفاعل

(١٠٢) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال اسم الفاعل « من غير اعتماد نحو قولك : ضارب زيدًا عندنا » [1] فلم يشترطوا اعتماده على استفهام أو نفى أو غيره .

(١٠٣) ذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال أىٍّ من الأمثلة الخمسة « لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها » [2] . فالتقدير عندهم فى نحو : إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه : يسمع دعاء من دعاه ، ولا يجوز عندهم : دعاء من دعاه إن الله سميع ، بتقديم المنصوب .

* * *

---

(١) ارتشاف جـ٣/١٨٤ ، شرح الأشمونى جـ٢/٤٤٤ ، همع جـ٣/٥٤ ، وانظر المراجع المذكورة في حاشية (١) من ٢٢٥ من هذا البحث .

(٢) شرح التصريح جـ٢/٦٨ ، ونقله فى حاشية الصبان جـ٢/٤٤٨ ، وانظر ارتشاف جـ٣/١٩٢ ، همع جـ٣/٥٩ ، شرح التسهيل جـ٣/٧٢ ، الأشباه جـ٢/٢٥٦ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(١٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الصفة حال كونها دون « أل » إلى مضاف الضمير « فى الكلام نثره ونظمه »[1] نحو « ما فى الحديث من وصف الدجال : « **أعورُ عينِهِ اليمنى** » ، وما فى حديث أم زرع من قوله : **صِفْرُ وشاحِها** »[2] .

(١٠٥) ذهب الكوفيون إلى جواز رفع الصفة حال كونها دون « أل » مع عدم التصريح بالرابط نحو : حسنٌ وجهٌ[3] .



---

(١) شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٦ ، ارتشاف جـ ٣ / ٢٤٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٨٤ ، همع جـ ٣ / ٦٦ .

(٢) شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٩٦ ، ارتشاف جـ ٣ / ٢٤٦ ، وفى الهمع ما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين جـ٣ / ٦٧ ، فجعل جوازه عندهم على قبح .

التعجب

(١٠٦) ذهب الكوفيون [1] إلى أن « أفعَل » فى التعجب نحو : « ما أحسن زيدًا » اسم [2] .

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، **الوجه الأول** : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلًا لوجب أن يكون متصرفًا ... **والوجه الثانى** : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم ، أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

يا ما أُميلح غِزْلانًا شَدَنَّ لنا ... مِن هؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ ... » [3]

(١٠٧) « ذهب الكوفيون [4] إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعَله » فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده » [5] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس : أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرجال شَتَوْا واشتد أكلهم ... فأنت أَبْيَضُهم سِرْبالَ طَبَّاخِ

---

(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الكسائى ، حيث ذهب إلى أنه فعل ، واستدل على ذلك بأوجه ثلاثة ، **الأول** : أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : ما أحسننى ، وهى تصحب الضمير خاصة ، **والثانى** : أنه ينصب المعارف والنكرات ، ولو كان اسما لنصب النكرات خاصة على التمييز نحو : هذا أكبر منك سنًا ، **والثالث** : أنه مفتوح الآخر ، فلو لم يكن فعلا ، لما كان لبنائه على الفتح وجه . انظر الإنصاف جـ ١ / ١٢٦ ، ١٢٩ وما بعدها ، ونقله عنه فى الأشباه جـ ٧ / ١٦٣ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٣٠ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٣ / ٣٣ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٥ ، ائتلاف ١١٨ وما بعدها ، وزاد فى شرح التصريح هشامًا إلى الكسائى فى مخالفة الكوفيين . انظر جـ٢/ ٨٧ وما بعدها ، إلا أنه فى جـ١/ ١١٠ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، ونسب المذهب فى الهمع إلى الفراء . انظر جـ٣/ ٣٦.

(٢) انظر أسرار / ١١٤ ، شرح المفصل جـ ٧ / ١٤٣ ، التبيين / ٢٨٥ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٣٧ .

(٣) أسرار / ١١٤ وما بعدها ، وانظر الإنصاف جـ ١ / ١٢٦ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين فى الارتشاف . انظر جـ ٣ / ٤٥ ، ومثله فى همع جـ ٣ / ٢٧٩ ، وفيها نسب إلى الكسائى وهشام القول بجوازه فى الألوان .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ١٤٨ ، التبيين / ٢٩٢ ، ائتلاف / ١٢٠ وما بعدها ، الإغراب / ٥٥ وما بعدها ، ونقله عنه فى الاقتراح / ٦٨ .

وجه الاحتجاج به أنه قال : أبيضهم ، وإذا جاز ذلك فى : أفعلهم جاز فى « ما أفعله وأفعل به » لأنها بمنزلة واحدة فى هذا الباب ... » [1] .

(١٠٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصب « الثانى بتالى « ما » نفسه » [2] نحو : ما أكسى زيدًا للفقراء الثيابَ ، فالناصب «للثياب » عندهم هو « أكسى » نفسه .

* * *

---

(١) الإنصاف جـ ١ / ١٤٨ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل جـ٣/ ٤٣ ، ارتشاف جـ٣/ ٤١ ، شرح التصريح جـ٢/ ٩١ ، شرح الأشمونى جـ٣ ٢٦ . همع جـ٣/ ٤١ .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(١٠٩) « ذهب الكوفيون [(١)] إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان مبتدآن » [(٢)].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول : « ما زيد بنعم الرجل » قال حسان بن ثابت :

أَلست بنعمَ الجارُ يؤلف بيته ... أخَا قِلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يا نعم المولى ويا

---

(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائى أنهما فعلان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وبئس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بئس الرجل ، وذهب الكسائى إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شرا . . . فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم ... وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل . . . حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... » ارتشاف جـ٣/ ١٥ ، ومثله فى شرح التصريح جـ ٢ / ٩٤ ، وانظر ما بعدها .

وكما قال أبوحيان فى هذا النص ، فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وعلى هذه الطريقة يكون الكسائى مخالفًا للكوفيين حيث قال بفعليتهما ، وهذه المخالفة هى المنقولة عنه فيما يلى من مراجع : الإنصاف جـ ١ / ٩٧ ، ١٠٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٥ ، ائتلاف / ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٣٨ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٣٨ ، واستدل الكسائى على ذلك بأن الضمير يتصل بها « على حد اتصاله بالأفعال ، قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، كما تقول : ضربا وضربوا » شرح المفصل جـ ٧ / ١٢٧ ، هذه هى المراجع التى ذكرت مخالفة للكسائى . وفى شرح التصريح جـ ١ / ٤١ « رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس » ومثله فى شرح الأشمونى جـ ١ / ٨٦ ، هذا ، وفى أسرار / ٩٦ ، التبيين / ٢٧٤ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، وفى الهمع : « وعن الفراء أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما » جـ ٣ / ١٧ ، ثم قال : « ويدل على فعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما فى كل اللغات ، وضمير الرفع فى لغة حكاها الكسائى ، وقيل : لا خلاف فى أنهما فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل . . . » جـ ٣ / ١٨ . فالسيوطى نقل المذهب منسوبا للفراء فقط ، وذكر مخالفة الكسائى ثم نقل أنه لا خلاف فى فعليتهما أصلا ، ثم أورد الخلاف على الطريقة الثانية الموجودة فى الارتشاف وشرح التصريح ، كما سبق دون أن يشير إلى أن هناك طريقتين فى حكاية الخلاف فيهما .

هذا كله عن المذهب على الطريقة الأولى التى ذكرها فى الارتشاف وشرح التصريح ، أما على الطريقة الثانية فلا إجماع للكوفيين فيها .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٩٧ .

نعم النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا ، لما توجه نحوه النداء ... » [١] .

(١١٠) ذهب الكوفيون إلى منع إسناد « نعم » و « بئس » إلى « الذى » فلا يجوز عندهم : نعم الذى آمن زيد [٢] .

❊ ❊ ❊

(١) الإنصاف جـ ١ / ٩٧ وما بعدها .

(٢) انظر ارتشاف جـ ٣ / ٢٣ ، همع جـ ٣ / ٢٤ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤١ وما بعدها .

النعت

(١١١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر الموصوف به مما ليس فى أوله ميم زائدة نحو : «رجل عدل ، ورضا ، وزور »[١] إنما هو « على التأويل بالمشتق أى : عادل ومرضى وزائر »[٢] ليصح « أن يكون اسم المعنى نعتا للذات »[٣] .

(١١٢) ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول تابع على متبوع ؛ فأجازوا « هذا طعامك رجلٌ يأكل ، وزيدًا قمت فضربت ، فقدموا معمول يأكل على رجل ، وهو منعوت به ، ومعمول ضربت على قمت ، وهو معطوف عليه »[٤] .



(١) شرح الأشمونى جـ ٣ / ٩٤ .

(٢) شرح الأشمونى جـ ٣ / ٩٤ ، ائتلاف / ٧٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١١٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٨٧ وما بعدها ، وفى الهمع ذكر المحقق فى جـ ٣ / ١١٩ وما بعدها، نصا سقط من النسخة المحققة وضعه فى الحاشية ، وهذا النص المذكور نسب المذهب فيه إلى الكوفيين .

(٣) شرح التصريح جـ ٢ / ١١٣ .

(٤) شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٨٨ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٩٩ ، ائتلاف / ٦٠ ، همع جـ ٣ / ١١٦ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٨٤ .

التوكيد

(١١٣) « ذهب الكوفيون إلى [١] أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك : قعدت يومًا كله ، وقمت ليلة كلها » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب ، قال الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ يا ليت عدة حول كلِّه رجبُ

فأكد « حول » وهو نكرة بقوله « كله » فدل على جوازه . . . وأما القياس : فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت : قعدت يومًا كله وقمت ليلة كلها ، صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه » [٣] .

(١١٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تثنية : أجمع وجمعاء « فيقولون : جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان » [٤] .

(١١٥) ذهب الكوفيون إلى أن « ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو : رأيتك إياك » [٥] توكيد [٦] .

---

(١) قال فى شرح التسهيل : « وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وبعضهم إذا أفاد ، ومنعه إذا لم يفد » جـ٣/ ٢٩٦ ، فهو إذن ذكر أن بعضهم لم يشترط الإفادة فى الجواز ، وإنما أطلق الإجازة ، ومثله فى الارتشاف جـ٢/ ٦١٢ ، وشرح التصريح جـ٢/ ١٢٤ .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٤٥١ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، شرح المفصل جـ٣/ ٤٤ ، ارتشاف جـ٣/ ٣٣٦ ، مغنى / ٢٥٦ ، ائتلاف / ٦١ ، الأشباه جـ٤/ ٦٣ ، همع جـ٢/ ١٤٢ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١١٣ ، حاشية الصبان جـ٢/ ٣٩٢ ، جـ٣/ ١١٣ ، وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٤٥١ وما بعدها .

(٤) ائتلاف / ٧٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٩٣ ارتشاف جـ ٢ / ٦١١ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٢٤ ، همع جـ ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١١٤ .

(٥) شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ .

(٦) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٠٥ ، ٣٣٢ ، ارتشاف جـ ٢ / ٦١٨ ، ٦٢٠ ، مغنى / ٦٤٣ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٥٩ ، همع جـ ٢ / ١٥٢ ، حاشية يس جـ ٢ / ١٢٨ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١٩٢ .

عطف النسق

(١١٦) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف « بلكن » فى الإيجاب نحو : أتانى زيد لكن عمرو » [١] .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب فكذلك «لكن » وذلك لاشتراكهما فى المعنى ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءنى زيد لكن عمرو ، فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، كما لو قلت : ما جاءنى زيد بل عمرو ، فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، فإذا كانا فى معنى واحد ، وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفى ، فكذلك فى الإيجاب » [٢] .

(١١٧) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يكون « بل » نسقا إلا بعد نفى أو ما جرى مجراه » [٣] .

(١١٨) ذهب الكوفيون إلى جواز « استعمال « ليس » حرفًا عاطفًا فيقولون : قام زيد ليس عمرو ، كما يقال : قام زيد لا عمرو ، ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبى بكر الصديق ﷺ : بأبى شبيه بالنبى ليس شبيه بعلى ... » [٤] .

(١١٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل » [٥] « بلا فصل اختيارا » [٦] « نحو : قمت وزيد » [٧] .

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ٦٤٦ ، مغنى / ٣٨٥ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٤٧ ، ١٥٥ ، ائتلاف / ٧٥ ، ١٤٩ ، همع جـ ٣ / ١٨٥ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١٦٣ ، حاشية يس جـ ٢ / ١٥٥ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١٨٤ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٤ .

(٣) ارتشاف جـ ٢ / ٦٤٤ ، مغنى / ١٥٣ ، همع جـ ٣ / ١٨٠ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١٦٧ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ١٦٧ .

(٤) شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٤٦ ، همع جـ ٣ / ١٨٥ ، مغنى / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ١٩١ ، ارتشاف جـ ٢ / ٧٩ ، وفى / ٦٣٠ ، نقل حكايته عنهم عن النحاس وابن بابشاذ ثم قال : « وحكاه ابن عصفور عن البغداديين » ومثله فى شرح التصريح جـ ٢ / ١٣٥ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٤٧٤ .

(٦) همع جـ٣/ ١٨٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٥٨ ، جـ٣/ ٣١١ ، ائتلاف / ٦٣ ، الأشباه جـ٤/ ١٥٩ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ١٦٩ .

(٧) الإنصاف جـ٢/ ٤٧٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝ ﴾ [١] فعطف « هو » على الضمير المرفوع المستكن فى استوى ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق . . . فدل على جوازه ... » [٢] .

(١٢٠) « ذهب الكوفيون [٣] إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد » [٤] « ولا يشترط إعادة الخافض » [٥] .

، واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ واتقوا الله الذى تسآءلون به والأرحامِ ﴾ [٦] بالخفض ، وهى قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعى ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، ورواية الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ... ﴾ [٧] « فما » فى موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض فى « فيهن » ... » [٨] .

(١٢١) « ذهب الكوفيون إلى أن « الواو » العاطفة يجوز أن تقع زائدة » [٩] .

---

(١) سورة النجم آية ٦ ، ٧ .
(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٤٧٥ .
(٣) قال فى الارتشاف : « وقال الفراء يجوز : مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد » جـ ٢ / ٦٥٨ ، وقال فى شرح الأشمونى : إن حاصل كلام الفراء جواز العطف إذا أكد الضمير . انظر جـ ٣ / ١٧١ .
(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٤٦٣ .
(٥) ارتشاف جـ٢/ ٦٥٨ ، جـ٣/ ٣١١ ، شرح التسهيل جـ٣/ ٣٧٥ ، والتبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٣٢٧ ، ٣٩٣ ، ائتلاف / ٦٢ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٥١ ، الأشباه جـ ٤ / ١٥٦ وما بعدها ، همع جـ٣/ ١٨٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ١٧٠ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢٠٦ .
وقال الزجاجى : « وقد قبحه الكوفيون ، وأجازوه مع قبح » مجالس العلماء / ٣٢٠ وما بعدها ، فأضاف أنهم يجيزونه مع القبح .
(٦) سورة النساء آية ١ .
(٧) سورة النساء آية ١٢٧ .
(٨) الإنصاف جـ٢/ ٤٦٣ .
(٩) الإنصاف جـ٢/ ٤٥٦ ، الخصائص جـ٢/ ٤٦٢ ، التبيان جـ٢/ ٧٢٥ ، ١٠٩٥ ، شرح المفصل جـ٨/ ٩٦ ، =

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [1] فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه :فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ كما قال تعالى في صفة سَوْقِ أهل النار إليها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [2] ولا فرق بين الآيتين ... » [3] .

(١٢٢) ذهب الكوفيون إلى أن « ثم » « تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة البتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [4] وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوًى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا » [5]

(١٢٣) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يعطف « بحتى » فهم « ينكرونه البتة ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » [6] .

(١٢٤) ذهب الكوفيون إلى أن « أي » « حرف عطف تقول : رأيت الغضنفر ، أي : الأسد، وضربت بالعَضْب أي : السيف » [7] .

= مغنى / ٤٧٣ ، ائتلاف / ١٤٨ ، همع جـ ٣/ ١٦١ ، ونقله عنه في حاشية الصبان جـ ٣/ ١٤٠ ، الأشباه جـ ٧/ ٦٥.

(١) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٢) سورة الزمر آية ٧١ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٤٥٦ وما بعدها .

(٤) سورة التوبة آية ١١٨ .

(٥) مغنى / ١٥٨ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٨/ ٩٦ ، ارتشاف جـ ٢ / ٦٣٩ ، همع جـ ٣/ ١٦٥ ، شرح الأشموني جـ ٣/ ١٤٠ .

(٦) مغنى / ١١٣ ، ارتشاف جـ ٢/ ٦٣١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، شرح التصريح جـ ٢/ ١٣٤ ، ١٤١ ، همع جـ ٣/ ١٨٣ ، شرح الأشموني جـ ٣/ ١٣٣ ، حاشية الصبان جـ ٣/ ١٤٥ .

(٧) ارتشاف جـ ٢ / ٦٣١ ، همع جـ ٣/ ١٨٦ ، مغنى / ١٦٠ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٣٤ .

(١٢٥) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى « الواو »[١] وبمعنى « بل »[٢].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ  ﴾[٣] فقيل فى التفسير : إنها بمعنى « بل » أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى « الواو » أى : ويزيدون ... »[٤] .

* * *

---

(١) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٤٧٨ ، مغنى / ٨٨ ، ائتلاف / ١٤٨ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٤٦ همع جـ ٣ / ١٧٤ ، ونسب المذهب فى شرح الأشمونى إلى جماعة منهم « وجماعة من الكوفيين » جـ٣/ ١٥٨ .

(٢) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٤٧٨ ، ائتلاف / ١٤٨ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٤٦ ، شرح الأشمونى جـ٣ / ١٥٦.

(٣) سورة الصافات آية ١٤٧ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٤٧٨ .

البدل

(١٢٦) ذهب الكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب مطلقا ؛ أفاد معنى الإحاطة ، كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ (١) أو لم يفدها فأجازوا : « رأيتك زيدًا على أن زيدًا بدل من الكاف ، ورأيتنى عمرًا ، على أن عمرًا بدل من الياء » (٢) « قياسا على الغائب ؛ لأنه لا لبس فيه أيضا ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع فى الغائب ، كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد ، قال تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ ﴾ (٣) فالذين بدل من ضمير الخطاب » (٤) .



---

(١) سورة المائدة آية ١١٤ .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ١٦١ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٢ .

(٤) همع جـ ٣ / ١٥١ ، ارتشاف جـ٢/ ٦٢٢ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ١٩١ .

النداء

(١٢٧) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين » [٢] نحو : يا زيد .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه ؛ لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق » [٣] .

(١٢٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير ابن » [٤] .

« وأنشدوا عليه قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابن سعدى ... بأجود منك يا عمرَ الجوادا

الرواية بفتح عمر والجواد » [٥] .

(١٢٩) ذهب الكوفيون إلى أنه « إن كان « ابن » صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك : يا كريم ابن كريم ، يا شريف ابن شريف ، ويا كلب ابن كلب . . . ويا كلب بن

---

(١) خالف الفراء فى هذه المسألة حيث ذهب « إلى أنه مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول » الإنصاف جـ١ / ٣٢٣ ، وتمسك « بأن قال : الأصل فى النداء أن يقال : يا زيداه كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين ، وهما « يا » فى أول الاسم و « الألف » فى آخره ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو « يا » فى أوله عن الثانى ، وهو الألف فى آخره ، فحذفوها ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد » الإنصاف جـ١ / ٣٢٣ ، التبيين / ٤٤٠ ، ائتلاف / ٤٥ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٢٣ ، ونقله عنه فى الهمع جـ ٢ / ٢٩ ، ونسب المذهب إلى بعضهم فى التبيين / ٤٣٨ ، وإلى الكسائى فى ارتشاف جـ ٣ / ١٢٠ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٢٣ .

(٤) ائتلاف / ٥٨ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٩٤ ، ارتشاف جـ ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٩ ، همع جـ ٢ / ٤١ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢١١ .

(٥) شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٩ .

الكلب . . . فإن المذهب جواز الضم والفتح كحال العلمين إذا كان بينهما « ابن » صفة »[١] .

(١٣٠) ذهب الكوفيون[٢] إلى أنه « يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا الرجل ويا الغلام »[٣] مطلقا .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا　　　إياكما أن تكسبانى شرا

فقال : يا الغلامان ، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام . . . والذى يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن تقول فى الدعاء : يا الله اغفر لنا ، والألف واللام فيه زائدان ، فدل على صحة ما قلناه »[٤] .

(١٣١) « ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة فى « اللهمّ » ليست عوضا من « يا » التى للتنبيه فى النداء »[٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فيه « يا الله أُمّنا بخير » إلا أنه لما كثر فى كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ؛ حذفوا بعض الكلام طلبًا للخفة ، والحذف فى كلام العرب طلبًا للخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا : « هلم » و « وَيْلُمِّهِ » والأصل فيه « هل أمّ » و « ويل أمه » وقالوا : أيشٍ ، والأصل : أيُّ شىء . . . قالوا : والذى يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من « يا » أنهم يجمعون بينهما قال الشاعر :

إنى إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا　　　أقولُ يا اللهُمّ يا اللهُمّا

---

(١) ارتشاف جـ ٣ / ١٢٣ بتصرف بسيط ، همع جـ ٢ / ٤٢ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢١٢ .

(٢) ذكر فى الارتشاف أن ابن سعدان فصل « بين أن يكون ذو « أل » مشبها به فيجوز نحو : يا الأسد شدة ، أو ليس مشبها به ، فيمتنع فلا يقال : يا الرجل » جـ٣/ ١٢٧ ، وذو « أل » هو اسم الجنس كما فى همع جـ٢/ ٣٧ ، شرح التصريح جـ٢/ ١٧٣ ، وشرح الأشمونى جـ ٣ / ٢١٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٣٥ ، التبيين / ٤٤٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٣٩٨ ، ارتشاف جـ ٣ / ١٢٧ ، ائتلاف / ٤٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٧٣ ، همع جـ ٢ / ٣٦ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٣٦ وما بعدها .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٣٤١ ، أسرار / ٢٣٢ ، التبيين / ٤٤٩ ، ارتشاف جـ ٣ / ١٢٦ ، ائتلاف / ٤٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٧٢ ، الأشباه جـ ٢ / ٨٥ ، جـ ٣ / ٣٥٦ ، همع جـ ٢ / ٤٨ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢١٧ ، حاشية يس جـ ٢ / ١٧٢ .

. . . فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان »[1] .

(١٣٢) أجاز الكوفيون « إجراء المنسوق العارى من « أل » مجرى المقرون بها فيقولون : يا زيد وعمرًا وعمرو »[2] أى : فى تجويز النصب والرفع .

(١٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو : يا تيم تيم عدى

فإنه يجوز ضم ونصب الأول ، إن كانا علمين كما سبق ، أما إن كانا اسمى جنس نحو : يا رجل رجل القوم ، فمنعوا نصبه ، وإن كانا وصفين نحو : يا صاحب صاحب زيد « فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونًا نحو : يا صاحبًا صاحب زيد »[3] .

(١٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس[4] .

« واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[5] أى : يا هؤلاء ، وبقوله وهو ذو الرمة :

إذا هملت عينى لها قال صاحبى بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا ، ولوعة مبتدأ ، وتقدم خبره فى المجرور قبله ، وقولهم : « اطرق كرا » ... « افتد مخنوق » ... و « اصبح ليل » والأصل فيها اطرق يا كروان ، فرخم على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفا ، وافتد يا مخنوق ، واصبح يا ليل »[6] .

(١٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « اثنى عشر » إذا نودى أجرى على أصله من الإضافة

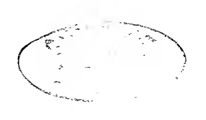
---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٣٤١ وما بعدها .
(٢) شرح التسهيل جـ ٣ / ٤٠٢ ، ونقله عنه فى ارتشاف جـ ٣ / ١٣٢ ، وفى شرح التصريح جـ ٢ / ١٧٦ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٢١ .
(٣) شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٢٩ ، همع جـ ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٢٩ ، وارتشاف جـ ٣ / ١٣٦ .
(٤) انظر شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٥ ، ١٨٥ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ١٢٦ ، ارتشاف جـ٣ / ٣٠٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٥٦ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٠٢ ، ونسب المذهب فى الهمع إلى طائفة . انظر جـ ٢ / ٣٣ .
(٥) سورة البقرة آية ٨٥ .
(٦) شرح التصريح جـ ٢ / ١٦٥ .

فيعرب نصبا بالياء »[١] « فقالوا : يا اثنا عشر ، ويا اثنتا عشرة »[٢] .

(١٣٦) ذهب الكوفيون إلى « أن « ها التنبيه » في « يا أيها الرجل » ليست متصلة بـ « أي » بل مبقاة من اسم الإشارة ، والأصل : يا أيَّ هذا الرجل فـ « أي » منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو ، لبيان إبهامه ، وحذف « ذا » اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها »[٣] « ولا يجوز عندهم « يا أي الرجل » فلا بد عندهم من اسم الإشارة ، و « ها » معه أو محذوفًا اسم الإشارة وإبقاءها اكتفاء به من اسم الإشارة »[٤] .





(١) همع جـ٢/ ٢٩ ، ارتشاف جـ٣/ ١٢٠ ، شرح الأشموني جـ٣/ ٢٠٥ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٠٤ .
(٢) ارتشاف جـ ٣/ ١٢٠ ، وقال المحقق : « هكذا بالأصل وصححه يا اثنى عشر ، ويا اثنتى عشرة » .
(٣) همع جـ ٢/ ٤٠ ، ارتشاف جـ ٣/ ١٢٨ ، شرح الأشموني جـ ٣/ ٢٢٥ .
(٤) ارتشاف جـ ٣/ ١٢٨ .

أسماء لازمت النداء

(١٣٧) ذهب الكوفيون إلى أن « فُل وفُلة » « أصلها فلان وفلانة فرخما »[(١)] « بحذف الألف والنون »[(٢)].

* * *

(١) ارتشاف جـ ٣ / ١٤٩ ، ونقله عنه فى الهمع جـ ٢ / ٤٥ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٨٠ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٣٦ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٢٣٦ .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ١٨٠ .

الندبة

(١٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؛ وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو : واراكباه ، فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو ، فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ، ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم : وامن حفر بئر زمزماه[٢] وما أشبه ذلك »[٣] .

(١٣٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك : وازيد الظريفاه »[٤].

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن نلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك : واعبد زيداه ، واغلام عمراه ، فكذلك هاهنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة ، والذى يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان - أى : قد حان - فقال : «واجُمجمَتى الشامِيَّتَيْناه » وألقى علامة الندبة على الصفة فدل على ما قلنا »[٥].

، (١٤٠) ذهب الكوفيون إلى منع ندبة الجمع السالم « لأن الألف عندهم بمنزلة المضاف

---

(١) الإنصاف جـ١/ ٢٦٢ ، ونقله عنه فى الارتشاف جـ٣/ ١٤٣ وما بعدها ، ونقله فى جـ٣/ ١٤٨ عن النهاية ، ائتلاف/ ٩٤ ، واقتصر فى شرح الرضى على الكافية على نقل مذهبهم فى جواز ندب النكرة « وحكى الكوفيون : وارجلاه مسجّاه ، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف » جـ١/ ٤٢٣ ، وفى شرح التصريح اقتصر على نقل مذهبهم فى جواز ندبة الأسماء الموصولة « إلا ما كان موصولا غير مبدوء بأل ، وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين » جـ٢/ ١٨٢ . فقد خصص إجازة الكوفيين بكون الموصول غير مبدوء بأل ، وكون صلته مشهورة ، ونقله عن شرح التصريح فى حاشية الصبان جـ٣/ ٢٥٠ .

(٢) قال فى شرح التصريح : « فإنه فى شهرته بمنزلة : واعبد المطلباه » جـ٢/ ١٨٢ .

(٣) الإنصاف جـ١ / ٢٦٢ وما بعدها .

(٤) الإنصاف جـ١/ ٣٦٤ ، ائتلاف/ ٥٠ ، شرح المفصل جـ٢/ ١٤ ، همع جـ٢/ ٥١ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ٣/ ٢٥١ ، وفى الارتشاف : « ولا يلحق نعت المندوب خلافًا ... والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » جـ٣/ ١٤٤ ، فلم ينسب المذهب إلى الكوفيين عامة ، ولم يذكر مخالفا لهم من بينهم .

(٥) الإنصاف جـ١ / ٣٦٤ وما بعدها .

إليه ، والنون لا تحذف فى الندبة ؛ فلذلك لم يجيزوه » [١].

(١٤١) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب الألف المختوم بها المندوب ياءً قياسا ، فيقولون فى ندبة موسى : واموسياه ، هذا مع قولهم بجواز حذف هذه الألف ، فيقولون أيضا : واموساه [٢].

(١٤٢) ذهب الكوفيون [٣] إلى جواز تحريك التنوين مما ختم به بالفتح والكسر ، فيقولون فى ندبه غلام زيد : واغلام زيدناه ، واغلام زيدنيه ، هذا مع قولهم : بجواز حذف التنوين ، فيقولون أيضا : واغلام زيداه [٤].

(١٤٣) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف همزة التأنيث من الاسم المختوم بها عند ندبه [٥].

« فإنهم يقولون فى ندبة حمراء علما : يا حمراه بحذف الهمزة والألف التى كانت قبلها » [٦].

(١٤٤) ذهب الكوفيون إلى جواز فتح نون التثنية فى ندبة المسمى به المثنى فيقولون : يا زيداناه « ويجيزون أيضا أن يقال : يا زيدانيه » [٧] بقلب الألف التى للندبة « ياء » بعد نون التثنية .

(١٤٥) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب ألف الندبة ياءً بعد كسرة فَعَالِ ، وكذلك بعد كسرة الإعراب فأجازوا « أن يقال : يا رقاشيه ، ويا عبد الملكيه » [٨] فى ندبة : رَقَاشِ وعبد الملك ، هذا مع قولهم أيضا بجواز إبقاء هذه الألف كما هى ، فيقولون : وارقاشاه ، واعبد الملكاه [٩].

---

(١) نقله عن النهاية فى الارتشاف جـ٣/ ١٤٨ ، وانظر شرح الرضى على الكافية جـ١/ ٤١٤ ، همع جـ٢/ ٥٠ .

(٢) انظر شرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٥١ ، ارتشاف جـ ٣/ ١٤٥ ، شرح التصريح جـ ٢/ ١٨٢ وما بعدها ، همع جـ ٢/ ٥٠ ، حاشية يس جـ ٢/ ١٨٣ .

(٣) أجاز الفراء وجهًا ثالثا مع الفتح والكسر « وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زَيْدَنِيهِ » شرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٥١ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٣/ ١٤٦ ، شرح التصريح جـ ٢/ ١٨٣ .

(٤) انظر شرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٥١ ، شرح التصريح جـ ٢/ ١٨٣ ، شرح التسهيل جـ ٣/ ٤١٧ وما بعدها ، همع جـ ٢/ ٥٠ ، ونسب المذهب فى الارتشاف إلى الفراء . انظر جـ ٣/ ١٤٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل جـ٣/ ٤١٧ ، ارتشاف جـ٣/ ١٤٧ ، همع جـ٢/ ٥٠ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل جـ ٣/ ٤١٧ .

(٧) شرح التسهيل جـ٣/ ١٤٨ ، ارتشاف جـ٣/ ١٤٨ ، وهمع جـ٢/ ٥١ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٥٢ .

(٨) شرح التسهيل جـ ٣/ ٤١٨ .

(٩) انظر شرح التسهيل جـ ٣/ ٤١٧ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣/ ٢٥٢ ، همع جـ ٢/ ٥١ .

الترخيم

(١٤٦) « ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : يا آل عام ، فى يا آل عامر ، ويا آل مال ، فى يا آل مالك ، وما أشبه ذلك »[(١)].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء فى استعمالهم كثيرًا قال زهير بن أبى سلمى :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

أراد : يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم ... »[(٢)].

(١٤٧) « ذهب الكوفيون [(٣)] إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى قمطر : يا قم ، وفى سبطر : يا سب ، وما أشبه ذلك »[(٤)].

---

(١) الإنصاف جـ ١/ ٣٤٧ ، التبيين ٤٥٣ ، شرح الرضى على الكافية جـ ١ / ٣٩٣ ، ائتلاف / ٤٧ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٥٩ ، وفى الأسرار عبر عن المسألة بقوله : « فهل يجوز ترخيم المضاف إليه ؟ » / ٢٣٨ وما بعدها ، فعبر عنها بالمضاف إليه ، وليس بالمضاف ، كما فى الإنصاف والتبيين وشرح الرضى والائتلاف ، وإن كانت الأمثلة التى أتى بها فى هذه المراجع تشير إلى ترخيم المضاف إليه ، ومثل ما فى الأسرار فى الارتشاف جـ٣/ ١٥٢ ، ١٥٤ ، وشرح التصريح جـ٢/ ١٨٤ ، وشرح الأشمونى جـ٣/ ٢٦٠ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٤٧ وما بعدها .

(٣) قال فى شرح التسهيل : « وأجاز الفراء أن يقال فى عماد وسعيد وثمود : يا عما ويا سعى ويا ثمو ويا عم ويا سع ويا ثم ، وأجاز . . . أن يقال فى فردوس وغرنيق : يا فرد ويا غرن » جـ ٣ / ٤٢٣ . فهذا النص ينسب للفراء قولين ، أحدهما : الترخيم - فيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة - يكون بحذف الأخير فقط ، والثانى : يكون بحذف الأخير وما قبله . وفيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين قول هو الثانى من السابقين .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣٦١ ، أسرار / ٢٤١ وما بعدها ، التبيين / ٤٥٨ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ ٢ / ٢٦٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٤٨ وما بعدها ، ويلاحظ من خلال ما مُثِّل به فى هذه المراجع أن الحرف الساكن قبل الآخر صحيح كما فى قمطر وسبطر ، وفى الارتشاف أن هذا مذهب الفراء . انظر جـ ٣ / ١٥٥ ، وفى ١٥٦ ذكر التفصيلات المنسوبة إلى الفراء فى حاشية (٣) من هذه الصفحة ، ومما قاله : « واختلف النقل عن الفراء ، فنقل ابن مالك أنه بحذف الأخير وحرف اللين من ثلاثيها ، ونقل غيره عن الفراء أنه فى ثمود بحذف الأخير وحرف اللين فى نحو : سعيد وعماد بحذف الأخير فقط » هذا هو النص ، وأعتقد =

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرخم بحذف حرفين ؛ وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقى آخرها ساكنا ، فلو قلنا : إنه لا يحذف ، لأدى ذلك إلى أن يشبه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز »[1].

(١٤٨) منع أكثر الكوفيين[2] ترخيم المركب المختوم آخره « ويه »[3].

(١٤٩) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان في آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة ، كَحولايا وبَرْدَرَايا »[4] فإنه عند ترخيمه يحذف الثلاثة[5].

* * *

= أن واوًا أسقطت قبل « في » الأخيرة في النص . غير أني أحول : إن نص ابن مالك [illegible] ثمود إلى الفراء كما هو واضح من نص شرح التسهيل في حاشية (٣) من الصفحة السابقة [illegible] نقل أبو حيان عن ابن مالك أنه يحذف الأخير وحرف قبله . وانظر هذه التفصيلات في همع جـ [illegible] شرح التصريح جـ٢/ ١٨٧ ، شرح الأشموني جـ٣/ [illegible] وما بعدها .

(١) الإنصاف جـ١ / ٣٦١ .

(٢) أجاز الفراء ترخيمه حيث « ذهب الفراء في آخره ويه أنه لا يحذف إلا الهاء خاصة : [illegible] عمرو » ارتشاف جـ٣/ ١٥٥ ، هكذا كانت « يا سيبو [illegible] عمرو » في النص . مع أن [illegible] خاصة هي المحذوفة دون غيرها ، ولم يكتب شيء بعد الواو . وفي شرح الأشموني [illegible] » جـ٣/ ٢٦٥ ، وزاد في الهمع : « ثم تقلب فيه ألفا فيقال في سيبويه : ياسيبوا » جـ [illegible]

(٣) انظر ارتشاف جـ٣/ ١٥٤ ، شرح الأشموني جـ٣ [illegible] ، همع جـ٢/ ٦٣ ، شرح التصريح جـ [illegible] حاشية يس جـ٢/ ١٨٨ .

(٤) همع جـ٢ / ٦٦ .

(٥) انظر ارتشاف جـ٣ / ١٥٦ ، شرح الرضي على الكافية جـ [illegible] ، همع جـ [illegible]

أسماء الأفعال والأصوات

(١٥٠) ذهب الكوفيون إلى أن الكلمات نحو : مه ونزال ويله وما شابهها . « أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به »[١] « لدلالتها على الحدث والزمان »[٢] .

(١٥١) « ذهب الكوفيون إلى أن[٣] « عليك ودونك وعندك » فى الإغراء[٤] يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو : زيدًا عليك ، وعمرًا عندك ، وبكرًا دونك »[٥] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس ، أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[٦] والتقدير فيه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليكم ، فدل على جواز تقديمه . . . أما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : عليك زيدًا ، أى : الزم زيدًا ، وإذا قلت : عندك عمرًا ، أى : تناول عمرًا ، وإذا قلت : دونك بكرًا ، أى : خذ بكرًا ، ولو قلت : زيدًا الزم ، وعمرًا تناول ، وبكرًا خذ ، فقدمت المفعول لكان جائزًا ، فكذلك مع ما قام مقامه »[٧] .

---

(١) ارتشاف جـ٣/ ١٩٧ ، وانظر جـ ١ / ١٢ ، شرح التصريح جـ ٢ / ١٩٥ ، همع جـ ٣/ ٨٢ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٢٨٨ ، حاشية الصبان جـ ٣/ ٢٨٨ .

(٢) همع جـ ٣/ ٨٢ .

(٣) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن « هذه الألفاظ فروع على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ؛ فينبغى أن لا تتصرف تصرفه . . . إذ لو قلنا : إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول » الإنصاف جـ ١ / ٢٢٨ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ١ / ١١٧ ، ارتشاف جـ ٣/ ٢١٥ .

(٤) قال فى الارتشاف : « وأجاز الكسائى ، وفى نقل الكوفيين قياس بقية الظروف على المسموع نحو : خلفك وقدامك » جـ٣/ ٢١٤ ، وفى شرح المفصل : « وأجاز الكسائى الإغراء بجميع حروف الصفات » جـ٤/ ٧٤ .

(٥) الإنصاف جـ ١ / ٢٢٨ ، أسرار / ١٦٤ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٣ ، ائتلاف / ٣٤ وما بعدها . هذا ، ونسب المذهب إلى الكسائى فى شرح المفصل جـ ١ / ١١٧ ، وشرح التصريح جـ ٢ / ٢٠٠ ، وهمع جـ٣/ ٨٢ ، وشرح الأشمونى جـ ٣ / ٣٠٥ ، وفى الارتشاف : « أجاز ذلك الكسائى ، وفى نقل أجازه الكوفيون إلا الفراء » جـ ٣ / ٢١٥ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ ٣ / ٣٠٦ .

(٦) سورة النساء آية ٢٤ .

(٧) الإنصاف جـ ١ / ٢٢٨ وما بعدها .

نونا التوكيد

(١٥٢) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو : افعلانْ وافعلنانْ بالنون الخفيفة » [١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ذلك لوجهين ، أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل فى هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة . . . والوجه الثانى : أن هذه النون إنما دخلت فى القسم والأمر والنهى والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع فى هذه المواضع ، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ؛ فصارى ما يقدر أن يقال : إنه يؤدى إلى اجتماع ساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك فى كلام العرب . . . والذى يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر : ﴿ ولا تتبعانْ ﴾ [٢] بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون فدل على ما قلناه » [٣].

(١٥٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون التوكيد الثقيلة « هى الأصل والخفيفة فرع عنها ، خففت كما تخفف أن » [٤].

(١٥٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تعاقب اللام والنون - إن لم يفصل بين الفعل واللام عند القسم - « فى الكلام ، فتقول : والله ليقومن زيد غدا » [٥].

(١٥٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان قبل ياء الضمير فتحة نحو : اخشَين فإنه يجوز عند التوكيد حذف هذه الياء [٦] « فيقال : اخْشِنّ يا هند » [٧] .

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٦٥٠ ، شرح المفصل جـ٩/ ٣٨ ، ارتشاف جـ١/ ٣٠٨ ، ائتلاف ١٣١ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٠٧ ، همع جـ٢/ ٥١٥ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٣٠ .

(٢) سورة يونس آية ٨٩ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٥٠ وما بعدها .

(٤) همع جـ٢/ ٥٠٩ ، الإنصاف جـ٢/ ٦٥٠ ، ارتشاف جـ١/ ٣٠٣ ، مغنى / ٤٤٣ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ائتلاف / ١٦٤ ، وفى شرح الأشمونى : « وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس » جـ ٣ / ٣١٤ .

(٥) ارتشاف جـ٢/ ٤٨٦ ، وانظر جـ١/ ٣٠٤ ، الكوكب الدرى / ٣٩٠ ، همع جـ٢/ ٤٠٠ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣١٩ ، حاشية الصبان جـ٣/ ٣١٩ .

(٦) انظر ارتشاف جـ١/ ٣٠٨ ، همع جـ٢/ ٥١٥ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٢٩ وما بعدها .

(٧) همع جـ٢/ ٥٠٠ .

ما لا ينصرف

(١٥٦) ذهب الكوفيون إلى أن علة منع صرف « فعلان » المزيد بالألف والنون الذى مؤنثه « فعلى » كونها « زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث » [١] .

(١٥٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل منك » لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ؛ ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زيد أفضل منْ عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العمرين ، والزيدون أفضل من العمرين » وما أشبه ذلك ، فدل على قوة اتصالها به ، فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه ... » [٣] .

(١٥٨) « ذهب الكوفيون [٤] إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر » [٥] واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرًا فى أشعارهم ، قال الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوتْ ... بشبيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غدورُ

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

نصروا نبيهمُ وشدوا أزرهُ ... بحنينَ يومَ تَواكُلِ الأبطالِ

---

(١) شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٤٥ ، ارتشاف جـ١ / ٤٢٨ ، همع جـ١ / ١٠٣ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٣٤٥ ، وفى المغنى : « قولهم : امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ... هذا قول الكوفيين » / ٨٥٧ ، ومثله فى ائتلاف / ١٠١ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٨ ، ارتشاف جـ١ / ٤٤٨ ، ائتلاف / ٦٤ ، همع جـ١ / ١٢١ ، الأشباه جـ ٣ / ٦٩ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٠٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٤٨٨ .

(٤) خالف الكوفيين فى هذه المسألة أبو موسى الحامض حيث ذهب « إلى أنه لا يجوز » ارتشاف جـ١/ ٤٤٨ « لأنه خروج عن الأصل » همع جـ١ / ١٢٢ ، وزاد فى شرح التصريح مخالفة ثعلب « وعن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك ، وهو منع صرف المنصرف فى الكلام مطلقا » جـ٢/ ٢٢٨ ، أى : أنه لم يخصه بالضرورة فقط ، ومثله فى الهمع جـ١/ ١٢١ وما بعدها ، وفى شرح الأشمونى : « وأجاز قوم منهم ثعلب أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارًا » جـ٣/ ٤٠٤ ، ولم يذكر مخالفة أبى موسى الحامض .

(٥) الإنصاف جـ٢/ ٤٩٣ ، شرح المفصل جـ١/ ٦٨ ، ائتلاف / ٥٩ ، الإغراب / ٤٩ ، ونقله عنه فى الاقتراح . انظر / ٦٧ .

فترك صرف « حنين » وهو متصرف ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [1] ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ... » [2].

(١٥٩) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا سميت مذكرًا بوصف خاص بالمؤنث نحو : حائض وطامث وطالق « فإنه يمنع الصرف » [3] « بناء على مذهبهم في أن نحو : حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق » [4].



---

(١) سورة التوبة آية ٢٥ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٤٩٣ وما بعدها .

(٣) ارتشاف جـ ١ / ٤٤٢ ، همع جـ ١ / ١١٤ ، الأشباه جـ ٢ / ٣٣٣ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٣٧٤ .

(٤) همع جـ ١ / ١١٤ .

إعراب الفعل

(١٦٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « كى » لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن « كى » لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛ لأن « كى » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، والذى يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك : جئتك لكى تفعل هذا ؛ لأن اللام . . . حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

فلا والله ما يُلْفَى لما بى ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دَوَاء

فمن الشاذ الذى لا يعرج عليه ولا يؤخذ به »[٢].

(١٦١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين أن ومعمولها « بالشرط نحو : أردت أنْ إنْ تزرنى أزورَك بالنصب »[٣] « وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولا له لولاه نحو : أردت أنْ إنْ تزرنى ... أزرْك ، بالجزم جوابًا للشرط »[٤].

(١٦٢) « ذهب الكوفيون إلى أنّ « أنْ » الخفيفة تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل »[٥] « ورآه الكوفيون مقيسا »[٦].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود :

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٠ ، شرح المفصل جـ ٩ / ١٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٢ ، ائتلاف / ١٥٠ ، مغنى / ٢٤٢ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٠ ، همع جـ ٢ / ٢٨٩ ، ٣٦٦ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤١١ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٣٠ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٧٠ وما بعدها .

(٣) همع جـ ٢ / ٢٨٤ ، ونقله عنه فى حاشية الصبان جـ ٣ / ٤١٦ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٨٩ .

(٤) ارتشاف جـ ٢ / ٣٨٩ ، الأشباه جـ ٥ / ١٩ ، همع جـ ٢ / ٢٨٤ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٥٥٩ ، الإغراب / ٦٧ ، ١٣٧ ، ائتلاف / ١٥٠ .

(٦) شرح التسهيل جـ ٤ / ٥٠ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٤٥ ، همع جـ ٢ / ٢٣٢ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٦١ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٦١ .

﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾[1] فنصب « لا تعبدوا » بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف « أن » وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف ... »[2].

(١٦٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إهمال « أنْ » « ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد ﴿ لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة ﴾[3] ... على أنها المخففة ... عن الثقيلة »[4] « وشذ اتصالها بالفعل »[5].

(١٦٤) « ذهب الكوفيون[6] إلى أن « لام كى » هى الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو : جئتك لتكرمنى »[7].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها هى الناصبة ؛ لأنها قامت مقام كى ؛ ولهذا تشتمل على معنى " كى » وكما أن « كى » تنصب الفعل ، فكذلك ما قام مقامه... »[8].

وذهبوا إلى جواز « إظهار أن بعدها توكيدًا »[9].

---

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .
(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٦٠ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣.
(٤) ارتشاف جـ٢/ ٣٩٠ ، شرح التسهيل جـ٤/ ١٠ وما بعدها ، مغنى/٤٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٣٢ ، همع جـ ٢ / ٢٨٤ ، شرح الأشمونى جـ ٣/ ٤٢١ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢١ ، وفى شرح المفصل « قول الآخر : أن تهبطين بلاد قو م يرتعون عن الطلاح ... فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة » جـ٧/ ٩ ، فنسب المذهب إلى البصريين لا إلى الكوفيين .
(٥) مغنى / ٤٦ .
(٦) فى شرح المفصل : « وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه . . . وذلك أنه قال فى : جئت لأكرمك . . . أن المستقبل منصوب باللام . . . لقيامها مقام « أن » فخالف أصحابه ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها بطريق الأصالة » جـ ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط ، مغنى/ ٢٧٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٤٣ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٣٢١ ، شرح الأشمونى جـ ٣/ ٤٢٨ ، حاشية الصبان جـ ٣/ ٤٢٨ .
(٧) الإنصاف جـ٢/ ٥٧٥ ، شرح المفصل جـ٩/ ١٦ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٠١ ، ائتلاف/ ١٥١ .
(٨) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٥ وما بعدها .
(٩) شرح التصريح جـ٢/ ٢٤٣ ، وفيه نسب المذهب إلى الجمهور ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٢٨ ، وزاد فى الارتشاف ذهابهم إلى جواز إظهار « كى » بعد اللام . انظر جـ٢/ ٤٠١ ، ومثله فى همع جـ٢/ ٣٢١ .

(١٦٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعد « كي » نحو : جئت لكي أن أكرمك ، فتنصب أكرمك بكي »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها النقل والقياس ، أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

أردت لكيما أن تطيرَ بِقِرْبتي فتتركها شنًّا ببيداءَ بَلْقعِ ... »[٢].

(١٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة[٣] بنفسها[٤]، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك[٥] ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها[٦]، نحو : ما كان زيد دارك ليدخل ، وما كان عمرو طعامك ليأكل »[٧].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها هي العاملة بنفسها ، وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي[٨]. وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد فما قال الشاعر :

لقد عَذَلَتْني أمُّ عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأَسْمَعَا

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٥٧٩ ، شرح المفصل جـ٧/ ١٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٣٩٣ ، ائتلاف / ١٥١ ، الأشباه جـ٢/ ٤٢٦ ، همع جـ٢/ ٣٢٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٩ وما بعدها .

(٣) قال في الارتشاف : « ولقيامها مقام « أن » عند ثعلب » جـ ٢ / ٣٩٩ ، ومثله في الهمع جـ ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، وشرح الأشموني جـ ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، التبيان في إعراب القرآن جـ ١ / ٣١٤ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ائتلاف / ١٥٣ ، مغني / ٢٧٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٥ وما بعدها ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٨ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٢٨ ، حاشية يس جـ ٢ / ٢٣٥ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٨ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٣ ، ائتلاف / ١٥٣ ، همع جـ ٢ / ٣٠٠ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٩ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٣٦ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٢٨ ، ونسب المذهب إلى بعض الكوفيين في الهمع جـ ٢ / ٢٩٨ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ ، شرح المفصل جـ ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٢٣ ، ائتلاف / ١٣٩ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٩ ، حـ [illegible] الصبان جـ ٣ / ٤٢٩ .

(٧) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ .

(٨) انظر ٢٨٩ من هذا البحث مسألة رقم ١٦٤ .

أراد : ولم أكن لأسمع مقالتها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه ، وفيه لام الجحود ، فدل على جوازه ، وفيه أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه »[١].

وذهبوا إلى أن الفعل بعد اللام في نحو : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢] « في موضع نصب على أنه الخبر، واللام زائدة للتأكيد »[٣].

(١٦٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس »[٤] «وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض[٥] نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف »[٦]. واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى « كي » كقولك : أطع الله حتى يدخلك ، أي : كي يدخلك الجنة ،

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٣ وما بعدها .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٣ .

(٣) همع جـ ٢ / ٢٩٩ ، التبيان في إعراب القرآن جـ ١ / ٣١٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٧ ، مغني / ١٦٨ وما بعدها ، الكوكب الدري / ٢٢٩ ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه جـ ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني جـ ٣ / ٤٣٦ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٣ ، همع جـ ٢ / ٣٠٠ ، وفي شرح المفصل : « وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه ... وذلك أنه قال في ... سرت حتى أدخل المدينة : إن المستقبل منصوب بحتى لقيامها مقام « أن » فخالف أصحابه ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها بطريق الأصالة » جـ ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط .

(٥) خالف الكوفيين في هذه المسألة الكسائي حيث ذهب « إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة » واحتج « فقال إنما قلت : إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة ؛ لأن التقدير في قولك : ضربت القوم حتى زيد : حتى انتهى ضربي إلى زيد ، ثم حذف انتهى ضربي إلى تخفيفا فوجب أن تكون « إلى » هي العاملة » الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٣ ، الأشباه جـ ٢ / ٩٨ ، همع جـ ٢ / ٣٠٠ .

(٦) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٧ ، شرح المفصل جـ ٧ / ١٩ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه جـ ١ / ١٧٠ ، وقال في الارتشاف بعد أن ذكر مذهب الكسائي في كونها لا تجر إنما الجر بإضمار إلى « ومذهب الفراء . . . أن الجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى » جـ ٢ / ٤٠٣ ، فنسب المذهب إلى الفراء . ومثله في همع جـ ٢ / ٣٠٠ .

وإما أن تكون بمعنى « إلى أنْ » كقولك : اذكر الله حتى تطلع الشمس ، أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى « إلى أنْ » فقد قامت مقام أنْ ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها »[١] .

وذهبوا إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعدها ويكون « النصب « بحتى » و « أن » توكيد لحتى »[٢] واحتجوا لكونها تخفض الاسم بنفسها بقولهم : « قلنا : إنها تخفض الاسم ؛ لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها »[٣] .

(١٦٨) ذهب الكوفيون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية[٤] يجوز أن يتقدم على سببه « فيقال : ما زيد فتكرمه يأتينا ؛ لأن الفاء عندهم ليست للعطف »[٥] .

(١٦٩) ذهب الكوفيون[٦] إلى أنه لا يشترط لصحة الجزم بعد النهى وقوع « إنْ لا » فى موضعه أى : إنهم يجزمون بعد النهى ولا يقدرون نفى الفعل « بلا » بعد « إنْ » الشرطية فنحو : لا تدن من الأسد يأكُلْك ، يصح عندهم جزم يأكلْك ، مع أن التباعد عن الأسد لا يكون سببًا لأكله .

« واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز : لا تدن من الأسد فيأكلَك بالنصب ، وفى

---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٨ .
(٢) شرح المفصل جـ ٧ / ٢٠ ، الإنصاف جـ ٢ / ٥٧٩ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٠٣ ، همع جـ ٢ / ٣٠٠ ، شرح الأشمونى جـ ٣ / ٤٣٦ .
(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٥٩٨ .
(٤) انظر ١٨٠ من هذا البحث حاشية (٣) .
(٥) همع جـ ٢ / ٣١٠ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٣٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤١٣ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٤٧ ، وفى الأشباه جـ ٣ / ٣٥٧ ، نسب المذهب إلى الكسائى وأصحابه ، وفى الصفحة التى تليها نسبه إلى الكوفيين .
(٦) نسب المذهب إلى الكسائى فى شرح التسهيل . انظر جـ ٤ / ٤١ ، ٤٣ ، حاشية الصبان جـ ٣ / ٤٥٥ وما بعدها ، وفى الارتشاف بعد أن نسبه إلى الكسائى قال : « وقد نسب ذلك إلى الكوفيين » جـ ٢ / ٤٢٠ ، وفى شرح التصريح : « ولم يشترط الكسائى قيل : والكوفيون قاطبة هذا الشرط » جـ ٢ / ٢٤٣ ، وفى الهمع بعد أن نسبه إلى الكسائى : « ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين » جـ ٢ / ٣١٦ ، وفى شرح الأشمونى نسبه إلى الكسائى فى جـ ٣ / ٤٥٥ ، وفى الصفحة التى تليها : « قال فى شرح الكافية : لم يخالف فى الشرط المذكور غير الكسائى ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين »

التنزيل : ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ (١) وبقول أبىّ للنبى ﷺ : لا تشرف يصبك سهمٌ ، ويروى : لا تتطاول يصبك ، وبالحديث : لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض » (٢) .

(١٧٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتى بمعنى « كيما » وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع » (٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن « كما » تكون بمعنى « كيما » وأن الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرًا فى كلامهم ، قال الشاعر وهو صَخْرُ الغَىِّ :

جاءتْ كبيرٌ كَمَا أَخَفِّرَهَا والقومُ صِيدٌ كأنهم رَمِدُوا

أراد « كيما أخفرها » ولهذا المعنى انتصب : أخفرها ... » (٤) .

* * *

(١) سورة طه آية ٦١ .

(٢) شرح التصريح جـ ٢ / ٢٦٣ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٥٨٥ ، الإغراب / ٦٥ وما بعدها ، ١٣٦ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٩٥ ، ائتلاف / ١٥٢ ، همع جـ ٢ / ٢٩٣ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٥٨٥ وما بعدها

عوامل الجزم

(١٧١) « ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ملازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزومًا على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٢] وجه الدليل أنه قال : ﴿ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على الذين فهو مرفوع لأنه اسم ﴿ يَكُنِ ﴾ ... »[٣].

(١٧٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الجواب على الشرط[٤] « ماضيا كان أو مضارعا نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت »[٥].

(١٧٣) أجاز الكوفيون نصب المضارع « المعطوف على الشرط « بثم » كما فى « الواو » و « الفاء » ومنه قراءة الحسن[٦] : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت »[٧] « بنصب يدرك »[٨].

(١٧٤) « ذهب الكوفيون إلى أن « إنْ » الشرطية تقع بمعنى إذ »[٩].

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٦٠٢ ، أسرار / ٣٣٧ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ٤/ ٧٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٧ ، ائتلاف/ ١٢٨ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٤٨ ، همع جـ٢/ ٤٦١ ، الأشباه جـ٢/ ٤٦١ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٤ .

(٢) سورة البينة آية ١ .

(٣) الإنصاف جـ٢/ ٦٠٢ وما بعدها .

(٤) انظر شرح التسهيل جـ٤/ ٨٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ٢/ ٥٥٨ ، مغنى/ ٧٠٦ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٥٣ ، همع جـ٢/ ٤٦٢ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٢ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ٣/ ٤٤٧ .

(٥) همع جـ ٢ / ٤٦٢ .

(٦) سورة النساء آية ١٠٠ .

(٧) شرح التسهيل جـ٤/ ٤٥ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٢٠ ، مغنى ١٦١ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٥٢ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٦ ، هذا ، ويفهم من كلمة « أجاز » التى فى أول نص شرح التسهيل أن الوجه فى هذا الفعل هو « الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظًا أو محلا ، ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبا بعد « الفاء » أو « الواو » ... وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب » شرح التصريح جـ٢/ ٢٥١ .

(٨) مغنى / ١٦١ .

(٩) الإنصاف جـ٢/ ٦٣٢ ، شرح التسهيل جـ٤/ ٩٢ ، مغنى / ٣٩ ، ائتلاف / ١٥٤ ، همع جـ ١ / ٣٩٥ وما بعدها ، جـ/ ٤٥٢ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « إنْ » قد جاءت كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى « إذ » قال الله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [١] أى : وإذ كنتم فى ريب ؛ لأن « إنْ » الشرطية تفيد الشك بخلاف « إذْ » ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : إن قامت القيامة كان كذا ؛ لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت : إذ قامت القيامة أو إذا قامت القيامة كان جائزا ؛ لأن « إذ » و « إذا » ليس فيهما معنى الشك ، وإذا ثبت أن « إنْ » الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا فى شك ، فدل على أنها بمعنى إذ ... » [٢] .

(١٧٥) « وذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها » [٣] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز المجازاة بها ؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال ، كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » فى أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » فى أى مكان تكن أكن ... فلما شابهت « كيف »ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة » [٤] .

وأجازوا « الجزم بها قياسًا » [٥] .

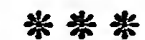
(١٧٦) أجاز الكوفيون [٦] « أن يحذف جواب الشرط فى الاختيار، وفعل الشرط مستقبل ، قياسا على الماضى ، فأجازوا : أنت ظالم إن تفعلْ » [٧] .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣ .
(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٣٢ وما بعدها .
(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٣ ، شرح التسهيل جـ ٤ / ٦٦ ، ١٠٤ ، ائتلاف / ١٥٦ .
(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٣ .
(٥) شرح التسهيل جـ٤/ ٧١ ، وانظر ٦٦ ، ارتشاف جـ٢/ ٥٥١ ، مغنى/ ٢٧٠ وما بعدها ، همع جـ٢/ ٤٥٣ ، شرح الأشمونى جـ٤/ ٢٠ .
(٦) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث اشترط لجواز الحذف فى الاختيار « مضى الشرط لفظًا أو معنى ، بأن كان مضارعا مقترنا بلم نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت ، وأقوم إن لم تقم » همع جـ٢/ ٤٦٢ ، شرح التصريح جـ٢/ ٢٥٤ ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٥٨ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٤٣ .
(٧) همع جـ ٢ / ٤٦٢ .

لو

(١٧٧) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « أنّ » بعد « لو » نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) فإن موضعها رفع « على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أى : ولو ثبت أنهم آمنوا » (٤) .



---

(١) سورة البقرة آية ١٠٣ .

(٢) سورة الحجرات آية ٥ .

(٣) سورة النساء آية ٦٦ .

(٤) مغنى / ٣٥٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٢ / ٥٧٣ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢١٧ ، جـ ٢ / ٢٥٩ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٥٧ وما بعدها ، همع جـ ١ / ٤٤٢ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٤٢٧ .

العدد

(١٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن العدد المضاف يجوز إدخال « الألف واللام » على جزأيه « الأول والثانى فتقول : الثلاثة الأثواب »[١] وقاسوه « على الحسن الوجه »[٢].

(١٧٩) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول « أل » على جزأى العدد المركب وتمييزه فأجازوا « أن يقال فى خمسة عشر درهما : الخمسةَ العشرَ درهمًا ، والخمسةَ العشرَ الدرهَمَ »[٣].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف فى صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه »[٤] فالألف واللام عندهم « يجوز إدخالها فى الثانى والثالث أيضا »[٥] والمقصود بالثالث فى العبارة التمييز .

(١٨٠) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو : خمسةَ عشرٍ »[٦].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك عنهم فى استعمالهم ، قال الشاعر :

كُلِّفَ من عنائِهِ وشقوته ... بنت ثمانى عشرةٍ من حجَّته

---

(١) ارتشاف جـ١/ ٣٦٦ ، شرح المفصل جـ٢/ ١٢١ وما بعدها ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٤٠٩ ، جـ ٣ / ٢٧٢ ، شرح الرضى على الكافية جـ ٢ / ٢١٦ ، همع جـ ٣ / ٢٢٣ ، شرح الأشمونى جـ ١ / ٢٩٧ .

(٢) ارتشاف جـ ١ / ٣٦٦ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣١٢ ، التبيين / ٤٣٤ ، ائتلاف / ٤٤ ، هذا ، وفى شرح المفصل قصر المذهب على تعريف العدد المركب بجزأيه دون التمييز . انظر جـ ٦ / ٣٣ ، ومثله فى ارتشاف جـ ١ / ٣٦٧ ، وائتلاف / ٤٣ ، وهمع جـ ٣ / ٢٢٣ ، وشرح الأشمونى جـ ١ / ٢٩٨ ، وفى شرح التسهيل نسب المذهب إلى بعض الكوفيين . انظر جـ ٢ / ٤٠٩ ، وفى الأشباه : « وقد أجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فأدخل الألف واللام فى موضعين ... وأقبح منه إجازة بعضهم : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم ، فأدخل الألف واللام فى ثلاثة مواضع » جـ ٥ / ١٢٥ ، فنقل المذهب عن بعض النحويين .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٣١٣ .

(٥) التبيين / ٤٣٤ .

(٦) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٩ ، التبيين / ٤٣٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ائتلاف / ٤٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧٥ وما بعدها ، همع جـ٣/ ٢١٩ ، شرح الأشمونى جـ٣/ ٣٦٨ ، جـ٤/ ٩٨ ، ١٠٢ ، هذا ، وفى شرح التسهيل نقل المذهب عن الفراء جـ ٢ / ٤٠٢ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٠١ ، ونبه الصبان على اختلاف نقل الأشمونى ، ففى جـ٤/ ٩٨ ، ١٠٢ نقله عن الكوفيين ، وفى جـ ٤ / ١٠١ نقله عن الفراء . انظر حاشية الصبان جـ ٤ / ١٠١ وما بعدها .

ولأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التى تجوز إضافتها »[١].

(١٨١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله فلا يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر »[٢].

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذى هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثانى ، وهو العشر ، فذكر العشر مع ثالث لا وجه له »[٣].



---

(١) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٢٢ ، التبيين / ٤٣٦ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٧٤ ، ائتلاف / ٤٥ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧٨ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٠٩ ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه فى همع جـ ٣ / ٢٢٥ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٢٢ .

كم وكأين وكذا

(١٨٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فى تمييز« كم »الاستفهامية « أن يكون جمعا فيكون : كم غلمانًا لك »[(١)].

(١٨٣) « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو : كم عندك رجل ، وكم فى الدار غلامٍ »[(٢)].

. واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يكون مخفوضًا بدليل النقل والقياس ، أما النقل فقد قال الشاعر :

كمْ بجُودٍ مُقْرفٍ نال العُلى   وشريفٍ بُخْلُه قد وضعهْ

فخفض « مقرف » مع الفصل ... »[(٣)] فالجر عندهم يجوز فى الكلام كما هو واضح من المثالين « بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة »[(٤)].

(١٨٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بالجملة فإنه يجوز الجر فى الكلام والشعر « بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة »[(٥)].

(١٨٥) أجاز الكوفيون جر مميز « كذا » المكنى بها عن العدد بالإضافة ، فأجازوا « فى غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ بالجر قياسًا على العدد الصريح »[(٦)] ولم يجيزوا أن « تقول : كذا كذا درهم ، ولا كذا كذا دراهم »[(٧)].

---

(١) ارتشاف جـ ١ / ٣٧٨ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٤٢٠ ، مغنى / ٢٤٥ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٧٩ ، همع جـ ٢ / ٢٧٤ ، شرح الأشمونى جـ ٢ / ١١٢ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١ / ٣٨٠ ، ائتلاف / ٤١ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٢٧٧ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١١٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٠٣ وما بعدها .

(٤) همع جـ ٢ / ٢٧٧ .

(٥) همع جـ ٢ / ٢٧٨ ، ارتشاف جـ ١ / ٣٨٠ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ١١٧ .

(٦) شرح التصريح جـ ٢ / ٢٨١ ، همع جـ ٢ / ٢٨٠ ، ائتلاف / ٩٨ ، الأشباه جـ ٧ / ٢٨٢ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٢٢ .

(٧) الأشباه جـ ٧ / ٢٨٣ .

التانيث

(١٨٦) ذهب الكوفيون إلى أن هاء التأنيث « هى الأصل »[١] « وأن التاء فى الوصل بدل منها »[٢].

(١٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن ألف التأنيث الممدودة « موضوعة للتأنيث »[٣] و« ليست مبدلة من الألف »[٤] و« هى أصل أيضا »[٥] نحو : صحراء وثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها .



---

(١) شرح المفصل جـ ٥ / ٨٩ .

(٢) مغنى / ٤٥٥ ، ائتلاف/ ١٠٨ ، الأشباه جـ ١ / ١١٢ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٣٤ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣٤ .

(٣) شرح التسهيل جـ ١ / ٩٢ ، ارتشاف جـ ١ / ٢٥٩ ، ٢٩٣ ، ائتلاف / ١٠٩ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٢٨٥ ، همع جـ ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، حاشية الصبان جـ ٤ / ١٣٤ ، ١٣٨ .

(٤) ارتشاف جـ ١ / ٢٩٣ .

(٥) همع جـ ٣ / ٢٨٩ وما بعدها .

المقصور والممدود

(١٨٨) « ذهب الكوفيون [١] إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر » [٢].

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب فى أشعارهم ، قال الشاعر :

قد علمت أم أبى السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المَسْعَل واللّهاءِ

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور فى الأصل ، ومد لضرورة الشعر فدل على جوازه ... » [٣].



(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة الفراء حيث منعه فيما « كان له ما يوجب قصره نحو : سكرى » ارتشاف جـ ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، جـ ٣ / ٢٧٦ وما بعدها ، الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٥ ، همع جـ ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٥٤ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٥ ، هذا ، ولم يذكر مخالفة الفراء فى شرح التصريح جـ ٢ / ٢٩٣ ، ائتلاف / ٧١ ، الإغراب / ٤٧ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٤٦ وما بعدها .

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

(١٨٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية فقالوا فى تثنية خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران »[(١)].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ذلك ؛ لأنه لما كثرت حروفها ، وطال اللفظ بها والتثنية توجب زيادة ألف ونون ، أو ياء ونون عليها ، ازدادا كثرةً وطولاً ، فاجتمع فيها ثقلان : ثقل أصلى ، وثقل طارئ ، فجاز أن يحذف منها ؛ لكثرة حروفها كما يحذفون لكثرة الاستعمال ... »[(٢)].



(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٥٤ ، شرح المفصل جـ٤/ ١٤٩ ، شرح التسهيل جـ١/ ٩٥ وما بعدها ، ارتشاف جـ١/ ٢٦٠ ، ائتلاف / ٧٠ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ١٦٠ ، هذا ، ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه « وقال بعض أصحابنا فى المقصور الزائد على ثلاثة أحرف : لا خلاف بين النحويين فى أنه لا يثنى إلا بالياء » جـ١/ ٢٦٠ .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٧٥٤ وما بعدها .

جمع التكسير

(١٩٠) ذهب الكوفيون « إلى جواز حذف الحرف الذى قبل الرابع فى مثل فرزدق وخدرنق ، فيجيزون فى الجمع : فرادق وخدانق ، بحذف الزاى والراء »[١].

(١٩١) « أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل ، وحذفها من مماثل مفاعيل . فيجيزون فى جعافر جعافير ، وفى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام ، وجعلوا من الأول ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾ ﴾[٢] ومن الثانى :[٣] ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ »[٤].



---

(١) ارتشاف جـ ١ / ٢١٣ ، همع جـ ٣ / ٣٢٩ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٠٧ .

(٢) سورة القيامة آية ١٥ .

(٣) سورة الأنعام آية ٥٩ .

(٤) شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢١٣ ، ارتشاف جـ ١ / ٢١٤ ، همع جـ ٣ / ٣٢٥ ، ٣٣١ [illegible]

التصغير

(١٩٢) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو : بيت وشيخ وميت وسيد ، وما كان ألفه منقلبة عن ياء : كناب للسن ، فإنه عند التصغير يجوز إقرار الياء ، فيقال : بُيَيْت وشُيَيْخ ومُيَيْت وسُيَيْد ونُيَيْب ، كما يجوز « قلب الياء واوًا لضمة ما قبلها نحو : شويخ »[١] « ومويت وسويد ونويب »[٢] .

(١٩٣) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغيرأسماء الأسبوع « تقول : أحيد وثنيان وثليثاء وأريبعاء وخُمَيْس وجميعة وسبيت »[٣] .

(١٩٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير جمع الكثرة إذا كان له « نظير فى الآحاد كزعفران ، صغروه على زعيفران كعثيمان »[٤] .



(١) ارتشاف جـ ١ / ١٧٤ ، همع جـ ٣ / ٣٤١ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٣٣ .
(٢) همع جـ ٣ / ٣٤٢ .
(٣) ارتشاف جـ ١ / ١٦٩ ، شرح المفصل جـ ٥ / ١٣٩ ، همع جـ ٣ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٢٢٠ .
(٤) ارتشاف جـ ١ / ١٧٠ ، ١٧٥ ، همع جـ ٣ / ٢٤٩ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٤٦ .

النسب

(١٩٥) ذهب الكوفيون [١] إلى أن ياء النسب « اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب : رأيت التيميَّ تيم عدى ، بجرِّ تيم الثانى ، جعلوه بدلا من الياء فى التيمى ، وإذا كان بدلًا منه كان اسمًا ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه » [٢] .



---

(١) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين فى الائتلاف / ١٧٦ .

(٢) شرح المفصل جـ ٥ / ١٤٢ ، وفى الارتشاف نسب المذهب إلى الكوفيين ، ثم قال : « وقال أبو القاسم الزجاجى فى المسائل الطبرية : يختار الكوفيون فيه الخفض على معنى زيد من سعد ثم تقول : سعد بكر على الترجمة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه » جـ ٢ / ٥٣٢ ، ومثله فى الأشباه جـ ٥ / ١١٤ .
هذا والعبارة المنقول قول الزجاجى فيها هى : « هذا زيد السعدى ، سعد بكر » وهى نفس عبارة المتن المنقولة عن شرح المفصل : رأيت التيمى تيم عدى من حيث الاستشهاد ، بدليل أنه ـ فى الارتشاف ـ أتى بنص الزجاجى بعد تناوله القول فى قولهم : رأيت التيمى تيم عدى مباشرة ، والضمير فى كلمة « فيه » من نص الزجاجى يعود على موضع « تيم » إلا أن نص الزجاجى الذى نقل فى الارتشاف والأشباه يجعل سعدًا الثانية بدلًا من الاسم المجرور بمن التى حذفت ثم قدرت ، ولا يجعلها بدلًا من الياء التى آخر السعدىّ ، وعليه فلا يكون نص الزجاجى صريحًا فى نسبة القول باسمية ياء النسب إلى الكوفيين كما هو موجود فى شرح المفصل والارتشاف والائتلاف ، كما أن النص كذلك ينسب إليهم القول بجواز النصب وإن كان المختار هو الجر .

الوقف

(١٩٦) « ذهب الكوفيون [١] إلى أنه يجوز أن يقال فى الوقف : رأيت البَكَر [٢] بفتح الكاف فى حالة النصب » [٣] « فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا وإن لم يكن مهموزًا ، فيقولون : رأيت البَكَرْ فى : رأيت البكْرَ » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا فى المرفوع والمخفوض نحو : هذا البَكُر ، ومررت بالبَكِر ؛ ليزول اجتماع الساكنين فى حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض ؛ لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

أنا ابنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

... وإذا ثبت هذا فى المرفوع والمخفوض فكذلك أيضا فى المنصوب ؛ لأن الكاف فى قولك : رأيت البكر فى حالة النصب ساكنة ، كما هى ساكنة فى قولك : هذا البكر ، ومررت بالبكر فى حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف فى المرفوع والمخفوض ؛ ليزول اجتماع ساكنين ، فكذلك ينبغى أيضا فى المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين » [٥] .

* * *

---

(١) نسب المذهب إلى الكسائى والفراء من الكوفيين فقط فى الارتشاف جـ ١ / ٣٩٩ .

(٢) هذا الوجه أحد وجوه خمسة تجوز فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التأنيث . انظر هذه الوجوه فى الارتشاف جـ ١ / ٣٩٧ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٠ وما بعدها ، همع جـ ٣ / ٣٩٠ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٣١ ، شرح المفصل جـ ٩ / ٧٢ ، ائتلاف / ٨٣ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٢٩٨ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٢٩٨ .

(٤) همع جـ ٣ / ٣٩٦ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٧٣٢ وما بعدها .

التصريف

(١٩٧) « ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو : جعفر ففيه زيادة حرف واحد ... وإن كان على خمسة أحرف نحو : سفرجل ففيه زيادة حرفين »[١].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر : فَعْلَل ، ووزن سفرجل : فَعَلَّل ، وقد علمنا أن الأصل فى فَعْلَل و فَعَلَّل فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين فى وزن جعفر زائدة ، واللامان فى وزن سفرجل زائدتان ، فدل على أن فى جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن فى سفرجل حرفين زائدين على ما بينا »[٢].

(١٩٨) ذهب الكوفيون إلى أن فعلل بضم الأول وفتح الثالث من أبنية الاسم الرباعى المجرد[٣] « ويكون اسما نحو : جُخْدَب لذكر الجراد ، وصفة نحو : جُرْشَع بمعنى : جُرْشُع بالضم »[٤].

« واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما : أن الأخفش حكى : جوذرا ، ولم يحك فيه الضم ... على أنه غير مخفف ... والآخر : أنهم ألحقوا به ، فقالوا : عندد ، يقال : ما لى عنْ ذلك عندد أى : بد »[٥].

(١٩٩) ذهب الكوفيون[٦] إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف فى كلمة ولا أصل للكلمة

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٩٣ ، ارتشاف جـ١/ ١٧ ، ائتلاف/ ٨٤ ، همع جـ٣/ ٤٠٩ ، شرح التصريح جـ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، حاشية الصبان جـ٤/ ٢٥٦ .

(٢) الإنصاف جـ٢/ ٧٩٣ .

(٣) الاسم الرباعى المجرد له خمسة أبنية أصلية . انظر ١٩٥ حاشية (٤) من هذا البحث .

(٤) شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٤٧ ، ارتشاف جـ١/ ٥٨ ، ائتلاف / ١٠٨ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٥٦ ، همع جـ ٣ / ٢٥٨ .

(٥) شرح الأشمونى جـ٤/ ٣٤٧ .

(٦) قال فى الارتشاف : « واختلف النقل عن النحاة ... وعن الخليل ومن تابعه من بصرى وكوفى أن [illegible] فعفل فى نقل ... وعن سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين وزنه فعلّ فى نقل ، فأصل [illegible] استثقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ، وعن الفراء قولان : أحدهما : [illegible] فعفع ، والثانى : فعلّ حثحث حثث ... وعن الكوفيين فى نقل أنه ثلاثى الأصل » جـ١/ [illegible] بعدها ، وفى شرح التصريح : « وحكى عن الخليل والكو[illegible] أن وزنه فعفل ، تكررت فاؤه » =

غيرها نحو : سمسم وقمقم وفلفل وزلزل فإن « هذا الباب ونحوه ثلاثى أصله : فعل ، فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل »[(١)].

(٢٠٠) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا بنى الرباعى من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كَلْمِلِم أمر من لملم ، وكَفْكِف ، أمر كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم »[(٢)] فإن « الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين ، فأصل لملم : لَمّم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء »[(٣)].



= جـ٢/ ٣٦٠ ، فنص الارتشاف ينقل عن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل ، ونسبه فى شرح التصريح إلى الكوفيين ، وينقل عن بعضهم أن وزنه فعلّ ، وعن الفراء فولان ، وأخيراً ينقل عن الكوفيين أنه ثلاثى الأصل ، وهذا يعكس كثرة اختلاف النقول عنهم في هذه المسألة .

(١) همع جـ ٣/ ٤١٥ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٣٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن جـ ٤ / ٤٠٠ .

(٢) شرح الأشمونى جـ ٤/ ٣٥٩ .

(٣) شرح الأشموني جـ ٤ / ٣٥٩ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٣٦٠ ، همع جـ ٣/ ٤١٥ .

زيادة همزة الوصل

(٢٠١) « ذهب الكوفيون [١] إلى أن قولهم فى القسم : أيمن الله جمع يمين » [٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن أيمن جمع يمين أنه على وزن أَفْعُل ، وهو وزن مختص به الجمع ، ولا يكون فى المفرد ، يدل عليه أن التقدير فى قولهم : أيمن الله : علىَّ أيمُنُ الله أى : أيمانُ الله علىَّ فيما أقسم به ، وهم يقولون فى جمع يمين : أيمن ، قال زهير :

فَتُجْمع أيمن منا ومنكم   بِمُقْسَمةٍ تمورُ بها الدماءُ

. ... والأصل فى همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ... » [٣] .

(٢٠٢) « ذهب الكوفيون [٤] إلى أن الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر فى : اضرب ؛ إتباعا لكسرة العين ، وتضم فى : ادخل ؛ إتباعا لضمة العين » [٥] « ولا يفعلون ذلك فى المفتوحة ؛ لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو : اعلم وأعلم» [٦] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفًا ؛ لئلا يبتدأ بالساكن ، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركا ، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلبا

(١) نسب المذهب إلى الفراء في الارتشاف . انظر جـ ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٤٠٤ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ائتلاف / ٥١ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٤٠٤ وما بعدها ، شرح المفصل جـ ٩ / ٩٢ ، مغنى / ١٣٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٦٥ ، الأشباه جـ ٣ / ٣٥٣ وما بعدها ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٨٧ .

(٤) قال في الإنصاف : « وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين » جـ ٢ / ٧٣٧ ، يعنى بعض الكوفيين ، ومثله في ائتلاف / ١٣٢ ، واحتج هؤلاء البعض فقالوا : « أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة ؛ لالتقاء الساكنين ، فلا يؤدى إلى الابتداء بالساكن » الإنصاف جـ ٢ / ٧٣٨ ، هذا ، ولم تذكر مخالفة بينهم فى أسرار العربية / ٤٠٢ ، وشرح المفصل جـ٧/ ٥٨ ، همع جـ٣/ ٤٠٤ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٩١ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٣٩١ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٣٧٣ .

(٦) شرح المفصل جـ ٧ / ٥٨ ، همع جـ ٣ / ٤٠٤ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٩١ .

للمجانسة ؛ لأنهم يتوخون ذلك فى كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا : مُنْتُن ، فضموا التاء إتباعا لضمة الميم ، وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أَنْتَنَ فهو مُنْتِنٌ ، كما تقول : أَجْمَلَ فهو مُجْمِلٌ ، وأحسن فهو مُحْسِن ، إلا أنهم ضموها للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضا : مِنْتِنٌ ، فكسروا الميم إتباعًا لكسرة التاء »[1].



---

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٧٣٧ .

الإدغام

(٢٠٣) « ذهب الكوفيون[١] إلى أنه إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة ، وتاء أصلية ، نحو : تتناول وتتلون ؛ فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية نحو : تناول وتلون »[٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد ، وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية ، استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ، فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلى ، والأصلى أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى »[٣] .



---

(١) قال في شرح الأشمونى : « وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى ، خلافًا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين » جـ ٤ / ٤٩٣ وما بعدها ، وفي المغنى نسب المذهب إلى هشام . انظر / ٨٠٨ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف جـ ١ / ١٦٣ ، ائتلاف / ١٣١ ، همع جـ ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٠١ .

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٦٤٨

مسائل متفرقة

(٢٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تفسير الضمير الذى سموه ضمير المجهول [١] « بمفرد له مرفوع ، نحو : كان قائمًا زيد ، وظننته قائمًا عمرو » [٢] كما أجازوا « إنه قام و إنه ضُرِبَ على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبينًا للفاعل أو للمفعول» [٣] فلم يشترطوا كون المفسر له جملة ، ولا أن يصرح بجزأيها .

(٢٠٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « سوى » تكون اسما وتكون ظرفا » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسمًا بمنزلة « غير » ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهمُ   إذا جلسوا منا ولا من سِوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض ... فدل على أنها لا تلزم الظرفية » [٥] .

(٢٠٦) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض » [٦] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون : آلله لتفعلنّ ، فيقول المجيب : أَللهِ لأفعلنّ بألف واحدة مقصورة فى الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفًا ، وقد جاء

---

(١) قال في شرح التسهيل : « إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ... ضمير المجهول عند الكوفيين » جـ١/ ١٦٣ ، وانظر شرح المفصل جـ٣/ ١١٤ ، همع جـ١/ ٢٢٤ .

(٢) مغنى / ٦٣٧.

(٣) المغنى / ٦٣٧ ، ارتشاف جـ١/ ٤٨٦ ، شرح التسهيل جـ١/ ١٦٤ ، همع جـ١/ ٢٢٥ .

(٤) الإنصاف جـ ١ / ٢٩٤ .

(٥) الإنصاف جـ١/ ٢٩٤ ، شرح المفصل جـ٢/ ٨٤ ، التبيين / ٤١٩ ، شرح الرضى على الكافية جـ٢/ ١٣٢ ، ائتلاف / ٤٠ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٦٢ ، همع جـ ٢ / ١١٨ ، وفي الارتشاف نقل المذهب منسوبا إلى الكوفيين ثم نسب إلى الفراء القول بأنها « لازمة الظرفية لا تتصرف » جـ ٢ / ٣٢٦ .

(٦) الإنصاف جـ ١ / ٣٩٣ ، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ارتشاف جـ ٢ / ٤٧٩ ، ائتلاف / ١٤٦ وما بعدها ، همع جـ ٢ / ٣٩١ .

فى كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول : « مررت برجل صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ ، أى : إلا أكن مررت برجل صالح ، فقد مررت بطالح ... »[١] .

(٢٠٧) « ذهب الكوفيون إلى أن اللام فى قولهم : لزيد أفضل من عمرو جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها »[٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب ، وذلك نحو قولهم : لطعامك زيد آكل ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا »[٣] .

(٢٠٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إنْ » الشرطية نحو : إنْ زيدٌ أتانى آته فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل »[٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إنْ » خاصة ، وعملها فى فعل الشرط

---

(١) الإنصاف جـ١/ ٣٩٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٣٩٩ ، ارتشاف جـ٢/ ٤٩٣ ، ائتلاف / ١٤٧ .

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٩٩ .

(٤) هكذا سيقت المسألة فى الإنصاف جـ ٢ / ٦١٥ وما بعدها ، ائتلاف / ١٢٩ ، وفى شرح المفصل نسب المذهب إلى الفراء ، انظر جـ ٩ / ١٠ ، أى : أن المراجع السابقة جعلت مذهبهم ارتفاع الاسم بالعائد عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، غير أنه قد نسب إليهم فى مراجع أخرى القول بتقدير فعل : « وأجازوا أن يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعل » مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٤٠ .
وإلى جانب هذا نسب إليهم القول بجواز أن يرتفع على الابتداء « إن المرفوع مبتدأ . . . هذا مذهب ذهبوا إليه » مغنى ٧٥٧ ، شرح التصريح جـ ١ / ٢٧٠ ، جـ٢/ ٤٠ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٣٩٥ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٩٠ .
هذا ، وفى الإنصاف : « يبطل قول من ذهب من الكوفيين . . . إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ ... نحو : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ » جـ٢/ ٦٢٠ ، وإلى هنا يكون للاسم المرفوع بعد « إنْ » ثلاثة أوجه : الأول : أن يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير الفعل ، والثانى : أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل ، والثالث : يرتفع بالابتداء . وهذا الوجه الأخير هو الوحيد الذى نسب إلى بعضهم كما فى الإنصاف جـ٢/ ٦٢٠ ، وهناك وجه رابع ذكره فى المغنى : « وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير » / ٧٥٧ وما بعدها ، ومثله فى شرح التصريح جـ١/ ٤٣ ؛ بناء على مذهبهم فى جواز تقديم الفاعل على العامل فيه . انظر ٢٤٠ من هذا البحث .

مع الفصل ؛ لأنها الأصل فى باب الجزاء ، فَلِقُوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغى أن يكون مرفوعًا به ، كما قالوا : جاءنى الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقديم فعل » [١].

(٢٠٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى » [٢].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا فى اللزوم والتعدى ، واتفقا فى وقوع فائهما واوا ، وجب أن يفرق بينهما فى الحكم ، فأبقوا الواو فى مضارع اللازم نحو : «وجل يوجل ، ووحل يوحل » وحذفوا الواو من المتعدى نحو : « وعد يعد ووزن يزن » وكان المتعدى أولى بالحذف ؛ لأن التعدى صار عوضا من حذف الواو . . . » [٣].

(٢١٠) « ذهب الكوفيون إلى أن : علامة التأنيث إنما حذفت من نحو : طالق وطامث وحائض وحامل لاختصاص المؤنث به » [٤].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن علامة التأنيث إنما دخلت فى الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر فى هذه الأوصاف ، من الطلاق والطمث والحيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال » [٥].

(٢١١) ذهب الكوفيون إلى أن الباء فى : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ متعلق « بفعل ، فتكون الجملة فعلية » [٦] والتقدير : « ابتدأت أو أبدأ ، فالجار والمجرور فى موضع نصب لمحذوف » [٧].

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٦١٦ .
(٢) الإنصاف جـ٢/ ٧٨٢ ، شرح المفصل جـ١٠/ ٥٩ ، ائتلاف/ ١٣٣ .
(٣) الإنصاف جـ٢/ ٧٨٢ .
(٤) الإنصاف جـ٢/ ٧٥٨ ، شرح المفصل جـ٥/ ١٠١ ، ائتلاف/ ٦٩ ، ونسب المذهب إلى الكسائى فى الهمع جـ٣/ ٢٩١ .
(٥) الإنصاف جـ٢/ ٧٥٩ .
(٦) ائتلاف / ١٥٨ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ١/ ٣ ، همع جـ٣/ ١٩٣ .
(٧) التبيان فى إعراب القرآن جـ١ / ٣ .

(٢١٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء تزاد [١] « حيث يظهر أن المعنى مفتقر إلى دعوى الزيادة ، كما فى قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فإنهم قالوا : « اسم » زائد ، لأنه إنما يقال : السلام على فلان ، ولا يقال : اسم السلام عليك » [٢].

(٢١٣) « ذهب الكوفيون [٣] إلى أن « إنسان »وزنه إفعان » [٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى إنسان : إنسيان على إفعلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التى هى اللام - لكثرته فى استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير فى كلامهم ، كقولهم : أيش فى : أى شىء . . . والذى يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان، أنهم قالوا فى تصغيره : أُنَيْسِيَان فردوا الياء فى حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرًا كثرة استعماله مكبرًا ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل على ما قلناه » [٥] .

(٢١٤) « ذهب الكوفيون [٦] إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن فَعَالى » [٧] وكذلك ما كان نحوه ، مثل : رزايا جمع رزيئة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه فَعَالى ؛ وذلك لأن الأصل أن يقال فى جمع

---

(١) انظر شرح التصريح جـ١/ ١٣٩ ، مغنى/ ٤٣٤ ، الأشباه جـ٧/ ٩٥ وما بعدها ، وحاشية يس جـ١/ ١٣٩ ، حاشية الصبان جـ ١ / ٢٥٦ .

(٢) الأشباه جـ٧/ ٩٦ .

(٣) نسب فى الإنصاف إلى بعض الكوفيين القول بأن وزنه « فِعْلان » انظر جـ ٢ / ٨٠٩ .

(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٨٠٩ ، ائتلاف / ٨٥ ، حاشية الصبان جـ ٤ / ٢٢٤ ، وفى الارتشاف نسب إلى معظم الكوفيين القول بأن وزنها « أفعال » . انظر جـ ١ / ١٨٥ .

(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٨٠٩ وما بعدها .

(٦) قال فى الارتشاف : « وأما خطايا فمذهب الفراء أنه جاء على فعالى ، ولا قلب فيه . و[illegible] هو على [illegible] فعائل ، وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب » جـ١/ ١٦١ . فنسب المذهب [illegible] ونسبه إلى بعض الكوفيين القول بأنه على وزن فعائل وفيه قلب .

(٧) الإنصاف جـ٢/ ٨٠٥ ، ونقله عنه فى الارتشاف جـ١/ ١٢٩ ، ائتلاف/ ٨٥ ، [illegible] الأشمونى جـ٤/ ٤١٠ وما بعدها .

خطيئة : خطايىء مثل : خطايع ، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدى إلى إبدال الياء همزة كما تبدل فى صحيفة و صحائف ، وكتيبة و كتائب . . . فلو لم تقدم الهَمزة على الياء فى خطايىء لكان يؤدى إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض فى كلامهم . . . فصارت خطائى مثل خطاعى ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت خطاءا مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة الهمزة ؛ فقلبوا من الهمزة ياءً فرارًا من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالى . . . »[١].

(٢١٥) « ذهب الكوفيون[٢] إلى أن وزن « سيد وهين وميت » فى الأصل على فَعِيل نحو : سَوِيد وهَوِين ومَوِيت »[٣] وكذلك ما كان نحوها نحو : صيب .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن أصله فعِيل نحو : سويد وهَوِين ومَوِيت ؛ لأن له نظيرًا فى كلام العرب ؛ بخلاف فَيْعَل ، فإنه ليس له نظير فى كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا عين الفعل كما أُعلَّت فى : ساد يسود ، وفى مات يموت ، فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوهما ياءً مشددة . . . »[٤].

(٢١٦) « ذهب الكوفيون إلى أن « صمحمح ودمكمك » على وزن فَعَلّل »[٥].

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه على وزن فَعَلّل ، وذلك أن الأصل فى صمحمح ودمكمك : صَمَحَّح ودمَكَّك ، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات ، وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميمًا ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير فى الاستعمال ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾[٦] والأصل : كبّبوا ؛ لأنه من كببت الرجل على وجهه ،

(١) الإنصاف جـ ٢ / ٨٠٥ وما بعدها .
(٢) نسب المذهب فى شرح المفصل إلى الفراء . انظر جـ ١٠ / ٩٥ .
(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٧٩٥ ، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١ / ٣٥ ، ائتلاف / ٨٤ .
(٤) الإنصاف جـ ٢ / ٧٩٦ .
(٥) الإنصاف جـ ٢ / ٧٨٨ ، ارتشاف جـ ١ / ٩٤ ، ١١١ ، ائتلاف / ٨٤ ، شرح التصريح جـ ٢ / ٣٦٠ ، شرح الأشمونى جـ ٤ / ٣٦٠ .
(٦) سورة الشعراء آية ٩٤ .

إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف »[١] .

(٢١٧) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة »[٢] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم فى اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم »[٣] .

(٢١٨) « ذهب الكوفيون إلى أن « السين » التى تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل : أصلها سوف »[٤] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « سوف » كثر استعمالها فى كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدرِ ، ولم أُبَلِ ، ولم يَكُ ، وخُذْ ، وكُلْ ، وأشباه ذلك ، والأصل لا أدرى ، ولا أبال ، ولم يكن ، واأخذ ، واأكل ، فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال« سوف » فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفًا »[٥] .

(٢١٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة »[٦] .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى « كم » « ما » زيدت عليها « الكاف » لأن العرب قد تصل الحرف فى أوله وآخره ، فما وصلته فى أوله نحو : هذا وهذاك ، وما وصلته فى آخره نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ ۝٩٣ ﴾[٧] فكذلك هاهنا زادوا « الكاف » على « ما » فصارتا جميعًا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : فى كم مالك : كما

---

(١) الإنصاف جـ٢/ ٧٨٨ .

(٢) الإنصاف جـ١/ ٦ ، أسرار/ ٥ ، التبيين/ ١٣٢ ، شرح المفصل جـ ١/ ٢٣ ، التبيان جـ ١/ ٣ ، ارتشاف جـ ١/ ١٢٢ ، ائتلاف/ ٢٧ ، شرح التصريح جـ ٢/ ٣٦٤ ، همع جـ ٣/ ٤٢٦ ، شرح الأشمونى جـ ٤/ ٣٨٥ ، حاشية الصبان جـ ٤/ ٣٨٥ .

(٣) الإنصاف جـ ١/ ٦ .

(٤) الإنصاف جـ ٢/ ٦٤٦ ، شرح المفصل جـ ١/ ١٤٨ ، مغنى/ ١٨٤ ، ائتلاف/ ١٥٦ .

(٥) الإنصاف جـ ٢/ ٦٤٦ .

(٦) الإنصاف جـ ١/ ٢٩٨ ، التبيين/ ٤٢٣ ، ائتلاف/ ٤١ .

(٧) سورة المؤمنون آية ٩٣ .

مالك ، إلا أنه لما كثرت فى كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعلوا فى « لم » فصار : كم مالك ... وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : [١]﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ »[٢]

(٢٢٠) ذهب الكوفيون [٣] إلى أن « هلم » مركبة « من « هل » مع « أم » محذوف همزتها»[٤] .



---

(١) سورة الشورى آية ١١ .

(٢) الإنصاف جـ ١ / ٢٩٨ وما بعدها .

(٣) نسب المذهب إلى الفراء فى التبيان فى إعراب القرآن . انظر جـ ١ / ٤٧ ، ارتشاف جـ ٣ / ٢٠٩ ، ونسب إلى الكوفيين فى المفصل ، وإلى الفراء فى شرحه . انظر جـ٤/ ٤١ وما بعدها ، وفى شرح التصريح بعد أن نسبه إلى الفراء قال : « ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين » جـ٢/ ٤٠٢ ، ومثله فى شرح الأشمونى جـ٤/ ٤٩٨ .

(٤) المفصل ، انظر شرح المفصل جـ ٤ / ٤١ .

تعقيب
ما يستخلص من الفصل

فى هذا الفصل وردت مائتان وعشرون مسألة ، وهى مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نحاة مدرسة الكوفة ، وحتى تكتمل الفائدة فقد صنفت هذه المسائل - كما سبق فى التعقيب على الفصلين السابقين - حسب عدد المخالفين فى كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالى :-

	أرقام المسائل التى خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة	مسائل ليس فيها خلاف
	٤ ، ٩ ،١٧، ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣، ١٠٠، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٥	٥ ، ٤٦ ، ٨٢، ١٠٧، ١٠٦، ١٦٧	٥٠، ٦٨، ١١٣، ٢٠٨، ٢٠٢، ١٥٨، ٢١٣، ٢١٤	باقى المسائل التى لم تذكر فى الجدول .
مجموع	٣٢	٦	٨	١٧٤

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى :

١ - أن نحو ثمانين فى المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائتان وعشرون مسألة - ليس فيها أى خلاف بين علماء المدرسة .

٢ - أن نحو خمسة عشر فى المائة فقط من مجموع المسائل هى التى خالف فيها عالم واحد .

٣ - أن نحو ستة فى المائة فقط من مجموع المسائل مقسمة بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء ، ولا توجد مسائل خالف فيها ثلاثة علماء فقط .

ويلاحظ من خلال الجدول : قلة المسائل التى فيها خلاف بين علماء مدرسة الكوفة إذا قيست بمجموع مسائل هذا الفصل ، فجملة المسائل التى فيها مخالفة ست وأربعون مسألة وقد يكون هذا عائدًا إلى قلة عدد علماء مدرسة الكوفة ، إذا قيس بعدد علماء مدرسة البصرة - الذى وصل إلينا ذكرهم على الأقل - والقلة داعية بالطبع إلى قلة وجود المخالفات ، على

عكس علماء البصرة فكثرتهم نتج عنها وجود المخالفات والاجتهادات الكثيرة .

وبعد هذا أقول : إن الفراء يحتل المركز الأول فى مخالفة مدرسته ، حيث بلغ عدد المسائل التى خالف فيها اثنتين وعشرين مسألة ، ثم يأتى الكسائى حيث خالف فى عشر مسائل ، ثم ثعلب حيث خالف فى تسع مسائل، ثم هشام حيث خالف فى أربع مسائل ، ثم أبو موسى الحامض وابن سعدان حيث خالف كل منهما فى مسألة واحدة.

وظهور الفراء كمخالف لمدرسته بالصورة السابقة قد يكون راجعا إلى سعة علمه واطلاعه ونظره فى مسائل النحو .

أرقام المسائل التى خالف فيها الفراء	المسائل التى خالف فيها الكسائى	المسائل التى خالف فيها ثعلب	المسائل التى خالف فيها هشام	المسائل التى خالف فيها أبو موسى الحامض	المسائل التى خالف فيها ابن سعدان
٥ ، ١٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٧،١٢٠، ١٤٧،١٤٢، ١٧،١٥١،١٤٨ ١٨٨،٦، ١٩٩، ٢٠٥	٥، ٤٦، ٥٤، ١٠٠،٨٢،٦٣، ١٠٧،١٠٦، ١٠٩، ١٦٧	٢٢، ٣٧، ٤٧، ٦٤، ٦٩، ١٥٨، ١٦٦،١٦٤ ١٦٧،	٤ ، ٩ ، ١٠٦، ١٠٧	١٥٨	١٣٠
المجموع ٢٢	١٠	٩	٤	١	١

خاتمة

لقد أوصلتني الدراسة لموضوع هذا الكتاب إلى مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

١ ـ أن مسائل الإجماع ـ في النحو العربي ـ كثيرة وتشكل نسبة كبيرة وصلت إلى ثلث مسائل الخلاف فيه، كما سبق أن وضحت [١].

٢ ـ أن عدد المسائل التي لم يرد فيها خلاف على الإطلاق بلغ خمسين مسألة [٢] من جملة المسائل المجمع عليها ـ مائة وست وخمسون مسألة ـ وهي نسبة ليست بالقليلة إذا وضع في الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه.

٣ ـ أنه نتيجة لكثرة علماء مدرسة البصرة كانت نسبة المسائل التي فيها خلاف كبيرة إذا قيست بالمسائل التي ورد فيها خلاف عند مدرسة الكوفة، حيث بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة البصرة اثنتين وثمانين مسألة من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة البصرة - مائة وخمس وثمانون مسألة [٣] - بينما بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة الكوفة ستا وأربعين مسألة فقط من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة الكوفة ـ مائتان وعشرون مسألة ـ وهي نسبة قليلة إذا قيست بعدد المسائل المجمع عليها في هذه المدرسة.

٤ ـ أن الأخفش [٤] يتصدر المركز الأول في المخالفة مطلقا سواء في مخالفة النحاة جميعا أو نحاة مدرسته، حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة ستًا وعشرين مسألة وبلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته سبعا وأربعين مسألة، وهذا إن دل على شيء فيدل على سعة علمه واجتهاده.

٥ ـ أن الفراء [٥] يأتي في المركز الثاني في المخالفة بعد الأخفش حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة تسع عشرة مسألة، والمسائل التي خالف فيها مدرسته اثنتين وعشرين مسألة، ولا عجب أن يكون الأخفش والفراء أكثر النحاة مخالفة واجتهادًا فهما رأسان في مدرستيهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) انظر ١٠٧ من هذ البحث.
(٢) السابق.
(٣) انظر: ٢٠٧ من هذا البحث.
(٤) انظر: ١٠٨، ٢٠٨ من هذا البحث.
(٥) انظر: ١٠٨، ٣٢٠ من هذا البحث.





الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الحديث النبوى الشريف .

٣- فهرس شواهد الشعر والرجز .

٤- فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها .

٥- فهرس المراجع .

٦- فهرس موضوعات الكتاب .



فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾	٢٣	٢٩٥
﴿ مَّا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	٢٢٢
﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا ﴾	٤١	٤٤
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾	٨٣	٢٨٩
﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	٨٥	١٦٦ ، ٢٢٠ ، ٢٧٧
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾	١٠٣	٢٩٦
﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾	١٥٠	١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢٤٨
﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ ﴾	١٩٧	١٢٠ ، ٢٢٧
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾	٢١٥	٤٢
﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	١٧٦ ، ٢٨٩
﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	٢٤٦.	٩١
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	٢٥١	٧٣
﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾	٢٦٠	٢٥١
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾	٢٦٥	١٣٨
﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾	٢٧٤	٢٥١

سورة آل عمران

الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾	١٢٩	١٩٧
﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	١٣٥	١٤٠ ، ٢٤٨

سورة النساء

الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	١٦١ ، ٢٧١
﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ ﴾	٣	٨٦
﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾	١٦	١١٦ ، ٢١٩
﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	١٧٠ ، ٢٨٤

الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾	٤٠	٤٩
﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾	٦٤	١٩٧
﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾	٦٦	٢٩٦
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	٦٦	١٤٠، ٢٤٨
﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٤٤، ٢٥٣
﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾	١٠٠	٢٩٤
﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾	١٠٩	٢٢٠
﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	١٢٧	٢٧١
﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ﴾	١٢٨	٢٠١
سورة المائدة		
﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾	٨٤	٩١
﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾	١١٤	١٦٣، ٢٧٤
﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٧	١٩٨، ١٩٩
﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٢٥٨
سورة الأنعام		
﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟﴾	١٢	١٦٣، ٢٧٤
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾	٥٩	٣٠٣
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾	١١٧	٧٧
﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾	١١٩	١٤٤
﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾	١٢٤	٧٧
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	٢٢٢، ٢٢٣
سورة الأعراف		
﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٥٦	٢٥١
﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾	١٥٧	١٩٩

الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾	٢٥	٨٥
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	١٧٨، ١٩١
سورة التوبة		
﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾	٢٥	٢٨٧
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾	١٠٨	١٤٨، ٢٥٧
﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾	١١٨	٢٧٢
سورة يونس		
﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	٢١١
﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾	٨٩	٢٨٥
﴿ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾	٩٠	٢٤٠
سورة هود		
﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾	٨	١٧٢
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	١٢٤، ٢٣٠
﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾	١٠٨	١٤٥، ٢٥٤
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	١١١	١٢٩
سورة يوسف		
﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾	٣١، ٥١	٢٤٩
(ما هذا بشرا)	٣١	١٢٦
﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾	٩٦	٩١
﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾	١٠٠	١٥٠
سورة الحجر		
﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾	٥٦	١٤٠، ٢٤٨

الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النحل		
﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾	٤١	٤٦
سورة الإسراء		
﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	١٢٩
﴿ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾	٨٤	٧٧
سورة الكهف		
﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾	٣٣	١١٢
﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	٣٩	١٩٩
﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾	٤٤	٦٨
﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	١٣٦
سورة مريم		
﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾	٢٠	٤٩
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	٢٦	٢٣٦
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	٢٢١
سورة طه		
﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾	١٥	٥٢
﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾	١٧	١١٧
﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾	٦١	٢٩٣
﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾	٧١	١٥٠
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾	٨٩	٩٠
سورة الأنبياء		
﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	٩٧	١١
﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾	٦٠	٥٥

الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الحج		
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾	٤٠	٧٣
سورة المؤمنون		
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	١	٣٣٢
﴿إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ﴾	٩٣	٣١٧
سورة النور		
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾	٣٦	٥٨
سورة الشعراء		
﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ﴾	٨٨	٢٥٨
﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾	٩٤	٣١٦
﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	١٤٤
﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٤٣
سورة النمل		
﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾	٢٠	٩١
﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾	٨٩	١٥٢
سورة القصص		
﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾	٢٧	٢١٩
﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾	٣٢	٢١٩ ،١١٦
﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	٦٢	٥٥
سورة العنكبوت		
﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٤٦	٣٢٢ ،١١٨
سورة سبأ		
﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾	١٢	٣٢٧ ،١٢٠
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٤١

الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاطر		
﴿أُولِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	١	٨٦
﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾	٢٨	٥٨
سورة الصافات		
﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾	١٠٣-١٠٥	١٦٢
﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٢٧٣
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾	١٦٥	١٩٩
سورة ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٥١
سورة الزمر		
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	٦٧	١٤٣
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧١	٢٧٢
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	١٦٢، ٢٧٢
سورة غافر		
﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾	٣٦-٣٧	١٨٢
﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾	٤٨	٧٩
﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ﴾	٥٢	٢٥٨
سورة فصلت		
﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾	٢٩	٢١٩
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾	١١	٣١٨
سورة الجاثية		
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٢٤١

الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأحقاف		
﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾	١٥	١٢٠
سورة الفتح		
﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾	٢	١٩٧
سورة الحجرات		
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾	٥	٢٩٦
سورة الطور		
﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾	٥-٦	٤٢
﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾	٤٨	١٩٧
سورة النجم		
﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٦-٧	٢٧١
سورة الواقعة		
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾	٩٥	٢٥٨
سورة الحديد		
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾	١٨	٤٢
سورة الحشر		
﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾	٧	٨٩
﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾	١٧	٢٥٤
سورة الممتحنة		
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾	١٢	٢٤٠
سورة الصف		
﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	١١-١٢	٩٣

الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة نوح		
﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾	٨	٢٥١
سورة المزمل		
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾	١٢	١٢٢
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾	٢٠	٩٠
﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾	٢٠	١٩٩
سورة القيامة		
﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾	١٥	٣٠٣
سورة الإنسان		
﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	٨٠
سورة النازعات		
﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٤١	٢٢٤
سورة الانفطار		
﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾	١٩	٢٥٨
سورة الانشقاق		
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾		
سورة البلد		
﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾	١٤-١٥	٢٦٠
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾	١	٢٩٤
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١١

* * *

فهرس الحديث النبوى الشريف

الحديث	رقم الصفحة
« أعور عينه اليمنى » .	٢٦٢
« أمتى لا تجتمع على ضلالة » .	٣١، ٣٢
« ثوبى حجر » .	١٦٦
« صفر وشاحها » .	٢٦٣
« صلاة الليل مثنى مثنى » .	٨٦
« لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض » .	٢٩٣
« لتأخذوا مصافكم » .	٢١١
« لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .	٣٨



فهرس شواهد الشعر والرجز

الشـاهد		رقم الصفحة
الهمزة المضمومة		
فتجمع أيمن منا ومنكم	بمقسمة تمور بها الدماء	٣٠٩
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	١١٨، ٢٢٢
فلا والله ما يلفى لما بى	ولا للما بهم أبدا دواء	٢٨٨
وبلد عامية أعماؤه		١٤٩، ٢٥٧
الهمزة المكسورة		
لا أقعد الجبن عن الهيجاء		١٣٨
قد علمت أم أبى السعلاء		٣٠١
وعلمت ذاك مع الجراء		٣٠١
أن نعم مأكولا على الخواء		٣٠١
يا لك من تمر ومن شيشاء		٣٠١
ينشب فى المسعل واللهاء		٣٠١
الباء المفتوحة		
إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا	ملأتم أنفس الأعداء إرهابا	٩٤
ولو ولدت قفيزة جرو كلب	لسب بذلك الجرو الكلابا	٢٤١
الباء المضمومة		
أخلاى لو غير الحمام أصابكم	عتبت ولكن ما على الدهر معتب	١٨٥
بأى كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عارًا علىَّ وتحسب	٥٥
فبيناه يشرى رحله قال قائل	لمن جمل رخو الملاط نجيب	٢١٥
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب	١٤٦
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب	٢٦٩
كذاك أدبت حتى صار من خلقى	إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب	١٣١، ٢٣٩
منا الذى هو ما إن طر شاربه	والعانسون ومنا المرد والشيب	١١٣، ٢١٤
وإنما يرضى المنيب ربه	ما دام معنيا بذكر قلبه	١٣٣

ربــه فتيــة دعــوت إلى مــا ... يــورث المجــد دائبــا فأجــابوا ... ١٤٨

الباء المكسورة

فــوالله مــا نلــتم ومــا نيــل مــنكم ... بمعتــدل وفــق ولا متقــارب ... ١١٨

التاء الساكنة

الله نجاك بكفى مسلمت ... ١٨٩

التاء المكسورة

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت ... ١١٩، ٢٥
كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثماني عشرة من حجته ... ٢٩٧

الحاء الساكنة

أن تهبطين بلاد قو ... م يرتعون عن الطلاح ... ٢٨٩

الحاء المضمومة

ألا إن جيراتي العشية رائح ... دعتهم دواع من هوى ومنادح ... ١٩١

الخاء المكسورة

إذا الزجال شتوا واشتد أكلهم ... فأنت أبيضهم سربال طباخ ... ٢٦٤

الدال الساكنة

يا حكم بن المنذر بن الجارود ... سرادق المجد عليك ممدود ... ١٦٤

الدال المفتوحة

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا ... ١٢٥، ٢٠
فما كعب بن مامة وابن سعدى ... بأجود منك يا عمر الجوادا ... ٢٧٥
في كلت رجليها سلامى واحده ... كلتاهما مقرونة بزائده ... ٢١٣
ما للجمال مشيها وئيدا ... أجندلا يحملن أم حديدا ... ٢٤٠
كاللذ تزبى زبية فاصطيدا ... ٢١٩

الدال المضمومة

جاءت كبير كما أخفرها ... والقوم صيد كأنهم رمدوا ... ١٨٢، ٣٠
إنما الفقر والغناء من اللـ ... ـه فهذا يعطى وهذا يحد ... ١٩٠

كم نالنى منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	١٨٨
أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل	٣١هـ، ٢٣٩

اللام المكسورة

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله	وأقعد فى أفيائه بالأصائل	٢٢٠
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفانى ولم أطلب قليل من المال	٢٤٤
أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها	بغداد ما كادت عن الصبح تنجلى	٢٢٤
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة فى غصون ذات أوقال	٢٥٩
نصروا نبيهم وشدوا أزره	بحنين يوم تواكل الأبطال	٢٨٦
ممن حملن به وهن عواقد	حبك النطاق فشب غير مهبل	١٧٣

الميم الساكنة

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم	٢١٤

الميم المفتوحة

ألست بنعم الجار يؤلف بيته	أخا قلة أو معدم المال مصرما	٢٦٦
إنى إذا ما حدث ألما	أقول يا اللهم يا اللهما	٢٧٦

الميم المضمومة

إذا حملت عينى لها قال صاحبى	بمثلك هذا لوعة وغرام	١٦٦ ، ٢٧٧
أظلوم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم	٧٣
حتى تهجر فى الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم	٢٦١

يصبح ظمآن وفى البحر فمه	٣٨

الميم المكسورة

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم	٢٦٠
لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم	٤٨
وتكاد تكسل أن تجيء فراشها	فى جسم خرعبة وحسن قوام	٥٢
ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم	٥٦
قلب من عيل صبره كيف يسلو	صاليا نار لوعة وغرام	٤٦

النون المفتوحة

شـــجاك أظـــن ربـــع الظاعنينـــا   ولم تعبــــأ بعـــــذل العاذلينـــــا   ٣١

النون المضمومة

فأصـبحوا والنـوى عــالى معرسـهم   ولـيس كـل النـوى يلقـى المســاكين   ٣١

النون المكسورة

ولا ينْطـق المكـروه مـن كـان مـنهم   إذا جلســوا منــا ولا مـــن ســـوائنا   ١٢

سريـت بهـم حتـى تكـل مطـيهم   وحتـى الجيــاد مــا يقــدن بأرســان   ١٠٥

دع الخمـر يشربهــا الغــواة فــإننى   رأيـــت أخاهـــا معنيـــا بمكانهـــا   ١٢٣

فـــإن لا يكنهـــا أو تكنـــه فإنـــه   أخوهـــا غذتـــه أمـــه بلبانهـــا   ١٢٣

ولســت براجــع مــا فــات منـى   بلهـــف ولا بليـــت ولا لـــو أنـــى   ٨٢

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنايـــا   متـــى أضـــع العمامـــة تعرفـــونى   ٨٨

حتـــى إذا كانـــا همـــا اللـــذين   مثـــل الجـــديلين المحملجـــين   ٢٢٣

مـــا الـــذى دأبـــه احتيـــاط وحـــزم   وهـــــواه أطـــــاع يســـــتويان   ٢٢٢

الواو المكسورة

وأنت امرؤ لـولاى طحـت كـمْ هـوى   بأجرامـــه مـــن قلـــة النيـــق منهـــوى   ٤١

الياء المفتوحة

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هـوى   فـــثم إذا أمســـيت أمســـيت غاديـــا   ٢٧٢



فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها

الشـــاهد	رقم الصفحة
أناوٍ رجالك قتل امرئ	١٥٤
إن محلا وإن مرتحلا	٢٣٧
بني غدانة ما إن أنتم ذهب	١٢٦
تُريدين كيما تجمعيني وخالدًا	٨٩
جزى ربه عني عدى بن حاتم	٥٩
سموت ولم تكن أهلا لتسمو	١٧٨
شربن بماء البحر	١٥٠
شلت يمينك إن قتلت لمسلما	١٢٩
ضعيف النكاية أعداءه	٢٦٠
طلبوا صلحنا ولات أوان	٥٠
عليك ورحمة الله السلام	٦٦
فإن لم تك المرآة أبدت وسامة	٤٩
فتى حتاك يا بن أبي يزيد	١٤٨، ٢٥٦
فسلم على أيهم أفضل	٤٤
فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه	٨٥
لعل أبي المغوار منك قريب	٥٣
ليبك يزيد ضارع لخصومة	٥٨
وآلت حلفة لم تحلل	٦٣
ولكنني من حبها لعميد	٢٣٦
يا تيم تيم عدى	١٦٥، ٢٧٧
يسر المرء ما ذهب الليالي	١٣٢

فهرس المراجع

المطبوعات

- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى - تحقيق د / طارق الجنابى عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - طبعة أولى - ١٤٠٧ - ١٩٨٧.

- الإجماع لابن المنذر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة ثانية - ١٤٠٨ - ١٩٨٨.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د / مصطفى أحمد النماس - المكتبة الأزهرية للتراث - طبعة أولى ١٤٠٩ - ١٩٨٩.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى - المجلد الأول - تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل - دار السلام - طبعة أولى.

- أسرار العربية لابن الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧.

- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - طبعة أولى - ١٤٠٦.

- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث - عالم الكتب - بيروت - د/ محمد فرج عيد.

- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د/ تمام حسان - الهيئة العامة للكتاب.

- الإصباح فى شرح الاقتراح د/ محمود فجال - دار القلم - دمشق.

- الإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى تحقيق د/ سعيد الأفغانى - بيروت - مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧.

- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - دار المعارف - سوريا - حلب.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى تحقيق محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧.

- الإيضاح فى علل النحو - للزجاجى - تحقيق د/ مازن المبارك - دار النفائس - بيروت.

- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - الجزء التاسع - دار الفكر - بيروت ١٩٩٢.

- التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى - تحقيق على محمد البجاوى - دار الجيل - بيروت - طبعة ثانية - ١٩٨٧ .
- التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى - تحقيق : عبد الرحمن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامى - بيروت - طبعة أولى - ١٤٠٦ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى - الجزء الخامس عشر - دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - تحقيق طه عبد الرءوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- حاشية يس على شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبى .
- الخصائص لابن جنى - تحقيق د/ محمد على النجار - دار الكتب المصرية - طبعة ثانية ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الخلاف النحوى - دراسة تحليل تقويم د/ السيد رزق الطويل - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - المعابدة - ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف - د/ محمد خير الحلوانى - دار القلم العربى - حلب - ١٩٧١ .
- الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه - د/ مازن المبارك - دار الكتاب اللبنانى - بيروت - ١٩٧٤ .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون هجر - طبعة أولى - ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبى .
- شرح الرضى على الكافية - تحقيق : يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازى .
- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- فى أصول النحو د/ سعيد الأفغانى - مطبعة دمشق - ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .
- فى أصول النحو د/ محمود محمد نحلة - دار الكتب العلمية - بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز آبادى - مصطفى البابى الحلبى بمصر - ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوى - دار عمار - الأردن - عمان - سوق البتراء - طبعة أولى .
- لسان العرب لابن منظور - دار المعارف - الجزء الأول والثانى .

- لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق - ط أولى - ١٤١٦ - ١٩٩٦ .

- لمع الأدلة فى أصول النحو لابن الأنبارى - تحقيق د/ سعيد الأفغانى - بيروت - مط الجامعة السورية - ١٩٥٧ .

- مجالس العلماء الزجاجى تحقيق : عبد السلام هارون - الخانجى - القاهرة ١٩٨٣ .

- محاضرات فى تاريخ النحو ألقاها الدكتور محمد عبد المجيد الطويل على طلاب السنة التمهي للماجستير ١٩٩٧ .

- مدرسة البصرة نشأتها وتطورها - د/ عبد الرحمن السيد - دار المعارف المصرية - طبعة أولى ١٩٦٨ .

- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو - د/ مهدى المخزومى - مصطفى البـ الحلبى - طبعة ثانية - ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .

- مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والعقائد لابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .

- معانى القرآن للفراء - المجلد الثانى - تحقيق د/ محمد على النجار - الدار المصرية للتأليـ والترجمة - ١٩٧٢ .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - محمد فؤاد عبد الباقى - دار الحديث - القاهرة - ١٤١٤ ١٩٨٤ .

- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - مطابع الأوفست شركة الإعلانات الشرقية - طب ثالثة - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين - دار الفكر طبعة أولى - ١٤١٢ - ١٩٩٢ .

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوى - دار المعارف - القاهرة - طبعة ثانية

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمـ - بيروت - طبعة أولى - ١٤١٨ .

الرسائل العلمية

- الإجماع والقياس وأثرهما فى ثبوت اللغة رسالة ماجستير بمكتبة جامعة الأزهر للباحث عبد الحفيظ عبد الغنى محمد سالم - ١٩٨٤ .

- أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : عصام عيد فهمى - ٢٠٠٠ .
- الأصول النحوية عند ابن الأنبارى - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد سالم صالح سالم ١٩٩٠ .
- أصول النحو فى الخصائص لابن جنى - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ١٩٨٢ .
- أصول النحو فى معانى القرآن للفراء - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوى ١٩٨٨ .
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجرى رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : كريم سلمان الحمد ١٩٨٠ .
- المعارضة والترجيح فى النحو العربى رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم للباحثة : سناء يوسف فتح الباب .

الدوريات

- نشأة الخلاف فى النحو بين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ / مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - الجزء العاشر ١٩٥٨ .



فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧-١٣
تمهيد	١٣ - ٣٤
المصطلحات الواردة فى البحث ومدلولها	١٣
تعريف الإجماع	١٩
أنواع الإجماع	٢١
نشأة الإجماع وظهور المصطلح فى كتب النحاة	٢٣
منزلة الإجماع بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا فى العلم	٢٨
بين حجية الإجماع وخرقه	٣١
الفصل الأول : المسائل المجمع عليها من النحاة	٣٥ - ١٠٨
الكلام وما يتألف منه	٣٧
المعرب والمبنى	٣٨
النكرة والمعرفة	٤٠
الموصول	٤٢
المعرف بأداة التعريف	٤٥
الابتداء	٤٦
كان وأخواتها	٤٨
ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٥٠
أفعال المقاربة	٥٢
إن وأخواتها	٥٣
لا التى لنفى الجنس	٥٤
ظن وأخواتها	٥٥

أعلم وأرى	٥٧
الفاعل	٥٨
النائب عن الفاعل	٦٠
تعدى الفعل ولزومه	٦١
التنازع فى العمل	٦٢
المفعول المطلق	٦٣
المفعول له	٦٤
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا	٦٥
المفعول معه	٦٦
الاستثناء	٦٧
الحال	٦٨
التمييز	٧٠
حروف الجر	٧١
الإضافة	٧٢
إعمال المصدر	٧٣
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٧٤
التعجب	٧٦
أفعل التفضيل	٧٧
النعت	٧٨
التوكيد	٧٩
عطف النسق	٨٠
النداء	٨٢
الترخيم	٨٣
الاختصاص	٨٤

نونا التوكيد ٨٥

ما لا ينصرف ٨٦

إعراب الفعل ٨٩

عوامل الجزم ٩٤

العدد ٩٥

كم وكأين وكذا ٩٦

المقصور والممدود ٩٧

جمع التكسير ٩٨

التصغير ٩٩

النسب ١٠٠

الوقف ١٠١

الإمالة ١٠٢

التصريف ١٠٣

الإبدال ١٠٤

مسائل متفرقة ١٠٥

تعقيب ١٠٧

الفصل الثانى : المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة .... ١٠٩ - ٢٠٨

المعرب والمبنى ١١١

النكرة والمعرفة ١١٤

الموصول ١١٦

الابتداء ١١٩

كان وأخواتها ١٢٣

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ١٢٦

إن وأخواتها ١٢٧

لا التى لنفى الجنس ١٣٠
ظن وأخواتها ١٣١
الفاعل ١٣٢
النائب عن الفاعل ١٣٣
اشتغال العامل عن المعمول ١٣٤
تعدى الفعل ولزومه ١٣٥
التنازع فى العمل ١٣٦
المفعول المطلق ١٣٧
المفعول له ١٣٨
المفعول معه ١٣٩
الاستثناء ١٤٠
الحال ١٤٣
التمييز ١٤٦
حروف الجر ١٤٨
الإضافة ١٥١
إعمال المصدر ١٥٣
إعمال اسم الفاعل ١٥٤
التعجب ١٥٥
نعم وبئس وما جرى مجراهما ١٥٧
النعت ١٥٨
التوكيد ١٥٩
عطف النسق ١٦٠
البدل ١٦٣
النداء ١٦٤

النُدبة ١٦٧
الترخيم ١٦٨
أسماء الأفعال والأصوات ١٧٠
نونا التوكيد ١٧١
ما لا ينصرف ١٧٣
إعراب الفعل ١٧٥
عوامل الجزم ١٨٣
لو ١٨٥
أما ولولا ولوما ١٨٦
العدد ١٨٧
كم وكأين وكذا ١٨٨
التأنيث ١٨٩
المقصور والممدود ١٩٠
جمع التكسير ١٩١
التصغير ١٩٢
الوقف ١٩٣
زيادة همزة الوصل ١٩٤
التصريف ١٩٥
الإدغام ١٩٧
مسائل متفرقة ١٩٨
تعقيب ٢٠٧
الفصل الثالث : المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة .... ٢٠٩ - ٣٢٠
المعرب والمبنى ٢١١
النكرة والمعرفة ٢١٥

العلم	٢١٧
اسم الإشارة	٢١٨
الموصول	٢١٩
المعرف بأداة التعريف	٢٢٤
الابتداء	٢٢٥
كان وأخواتها	٢٢٩
ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٢٣٢
أفعال المقاربة	٢٣٤
إن وأخواتها	٢٣٥
لا التى لنفى الجنس	٢٣٨
ظن وأخواتها	٢٣٩
الفاعل	٢٤٠
النائب عن الفاعل	٢٤١
اشتغال العامل عن المعمول	٢٤٢
تعدى الفعل ولزومه	٢٤٣
التنازع فى العمل	٢٤٤
المفعول المطلق	٢٤٥
المفعول له	٢٤٦
المفعول معه	٢٤٧
الاستثناء	٢٤٨
الحال	٢٥١
التمييز	٢٥٥
حروف الجر	٢٥٦
الإضافة	٢٥٨

إعمال المصدر ٢٦٠

إعمال اسم الفاعل ٢٦٢

الصفة المشبهة باسم الفاعل ٢٦٣

التعجب ٢٦٤

نعم وبئس وما جرى مجراهما ٢٦٦

النعت ٢٦٨

التوكيد ٢٦٩

عطف النسق ٢٧٠

البدل ٢٧٤

النداء ٢٧٥

أسماء لازمت النداء ٢٧٩

الندبة ٢٨٠

الترخيم ٢٨٢

أسماء الأفعال والأصوات ٢٨٤

نونا التوكيد ٢٨٥

ما لا ينصرف ٢٨٦

إعراب الفعل ٢٨٨

عوامل الجزم ٢٩٤

لو ٢٩٦

العدد ٢٩٧

كم وكأين وكذا ٢٩٩

التأنيث ٣٠٠

المقصور والممدود ٣٠١

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا ٣٠٢

جمع التكسير ٣٠٣
التصغير ٣٠٤
النسب ٣٠٥
الوقف ٣٠٦
التصريف ٣٠٧
زيادة همزة الوصل ٣٠٩
الإدغام ٣١١
مسائل متفرقة ٣١٢
تعقيب ٣١٩
خاتمة ٣٢١
الفهارس الفنية ٣٢٣
فهرس الآيات القرآنية ٣٢٥
فهرس الحديث النبوى الشريف ٣٣٣
فهرس شواهد الشعر والرجز ٣٣٤
فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها ٣٤٠
فهرس المراجع ٣٤١
فهرس موضوعات الكتاب ٣٤٥

* * *



